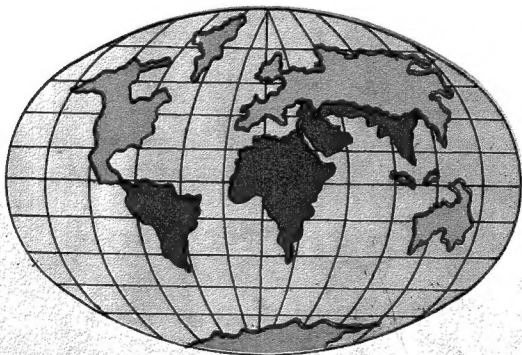


التنمية السياسية

دراسة فى الاجتماع السياسى

الجزء الأول



دار المعارف

١٩٨٦

دكتور

السيد عبد الحليم الزيات
كلية التربية - جامعة الإسكندرية

اهداءات ۲۰۰۱

۱. د. احمد ابو زيد

انثروبولوجي

التنمية السياسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم)

صدق الله العظيم

الهدية

الى الراحل ... والعالم المعلم الانساني

الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

بعضاً من ثمرات غرسه ... وغداً لما أعطى ...

فهرست

صفحة	الموضوع
ك	— تقديم بقلم الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث
٣	— مقدمة
١٢	الفصل الاول
	مصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية
١٥	— تمهيد
١٩	أولا : التنمية السياسية قضية علمية
٤٢	ثانيا : التنمية السياسية قضية عملية
٧٤	— تعقيب •
٧٩	الفصل الثاني
	مفهوم التنمية السياسية
٨١	— تمهيد
٨٢	أولا : مشكلات وصعوبات التعريف بالتنمية السياسية
٨٨	ثانيا : رؤى واجتهادات متعددة
١٥٠	— تعقيب •
١٦١	الفصل الثالث
	الداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية
١٦٣	— تمهيد
١٦٥	أولا : المدخل القانوني
١٧٩	ثانيا : المدخل الماركسي
٢١٢	ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي
٢٨٨	— تعقيب •
٢٩٣	— مصادر الكتاب

السياسي ، وعلم الاجتماع الاقتصادي ، اللذان أصبحا في حيد ذاتهما
— من حيث منهجهما — مدخلين مهمين في معالجة الاقتصاد والسياسة
لموضوعاتهما المحددة . ويعني هنا أن أذكر أن دراسات علماء الاقتصاد
لموضوعات تدخل فنيا في علم الاجتماع الاقتصادي أخذت تتزايد الآن ،
إلا أن اهتمامات الاقتصاد البحتة لا تزال تشكل قاعدة أساسية للمهتمين
بهذا العلم . وليس ثمة شك في أن المنظور السوسيولوجي قد أثرى تحليل
علم الاقتصاد لكثير من موضوعاته ، خصوصا تلك التي لها صلة وثيقة
بقضايا المجتمع ومشكلاته . ويمكن أن يشكل هذا دليلا على أن الفجوة —
المصطنعة أحيانا — بين علوم المجتمع قد أخذت تضيق تدريجيا ، وأصبح
الاتجاه إلى أسلوب « المعالجات المتداخلة » أسلوبا ينمو ويتطور بسرعة
واطراد ، خصوصا إذا عرفنا — كما هو حادث في الكيمياء والطبيعة — أن
فروعا من علوم المجتمع التقليدية أصبحت الآن — نظرا للتطورات المذهلة
التي يمر بها العالم المعاصر — أهم وأكثر خطرا من الأصل .
وهناك كلمة لا بد وأن تقل ، بمناسبة التقديم لهذا الكتاب ، عن علاقة
علم السياسة بعلم الاجتماع السياسي ، وهي أن كثيرا من الدارسين —
ودون الدخول في التفاصيل — يعرفون علم السياسة بأنه دراسة للقوة
والسلطة والنظام في المجتمع . وبهذا تكون « الدولة » و « الحكومة »
وعلاقتهما وتأثيرهما في المجتمع هما المنطلق الاساسي للتنظير والتفسير في
هذا العلم . كما يعرفون علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يعالج
تأثير المجتمع على الدولة والحكومة . ومع أن هناك الكثير الذي يمكن أن
يقال في هذا الصدد ، إلا أنني أثير أن علم الاجتماع السياسي يوسع
الآن من دائرته حتى لا يكاد يبقى لعلم السياسة — كذظام علمي فريد —
شيئا له امتداد أو شمولية يهتم به . وربما يكون الامر في الواقع هو كذلك
وربما يكون الامر افتتانا بعلم الاجتماع وتحيزا ضريحا له .

هذا وما كان « للتنمية السياسية » أن تصبح فرعاً من فرع لعلم الاجتماع ما لم تتطور دراسات علم الاجتماع السياسي . ولذلك فإن دأرس التنمية السياسية ، كما هو واضح من فصول هذا الكتاب ، ينطلق باستمرار من معطيات هذا الفرع ، ويحاول أن يطوع هذا الجانب من دراسات التنمية للنظرية والمتبحر والتاريخ مما يقطع لابرازه علم الاجتماع السياسي في هذه الايام . ومع أن هذا التطويع مشروع ومنطقي ، إلا أن دراسات التنمية بوجه عام — والتي أصبحت فرعاً متعزلاً في علم الاجتماع تحت اسم « علم اجتماع التنمية » وأحياناً « علم اجتماع البلدان النامية أو العالم الثالث » — ربما تكون هي النوع الأكبر الذي يضم كل أنواع التنمية الأخرى . سياسية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو عقائدية . الخ . وينبغي أن نشير هنا إلى أن التنمية قد أصبحت الآن قضية عالمية — خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كان يظن قبلها وبعدداً بقليل أنها قضية نوعية ، تتصل بالمجتمعات (المستعمرة) التي استقلت حديثاً ، وتريد أن تبني هيكلها المجتمعية لحماية استقلالها من ناحية ، وأمثالاً في اللحاق بالمجتمع المتقدم من ناحية أخرى — إذ انضج أن البلاد المتقدمة تحتاج هي الأخرى إلى تطوير اقتصادها وعلاقاتها ونظمها الاجتماعية ، فضلاً عن مراجعة أنساق القيم والعادات والتقاليد لتواكب الفجرات الهائلة في مجالات التكنولوجيا ، ولتنوعم كذلك مع أوضاع النظام العالمي الذي ينطوى على صراعات عديدة . ولكن ، ومع ذلك يظل « العالم الثالث » أكثر حاجة إلى توسيع وتعميق دراسات التنمية في بلدانه ، خاصة ما تعلق منها بالتنمية الشمولية ، إذ لا فائدة — حسب تجربة السنين الماضية — من تجزئة التنمية إلى أنواع تقابل كل نظم المجتمع وعلاقاته ونشاطاته . أن استقرأ الكتابات المختلفة في مجال التنمية السياسية — المختلفة الاتجاهات والمنظورات — يطرح مجموعة من القضايا يمكن أن تكون محل

اهتمام دارس التنمية بوجه عام ، ودارس العلوم الاجتماعية المتداخلة مع علم الاجتماع وفروعه المختلفة - بما فيها التنمية - بوجه خاص . فالتنمية السياسية يمكن أن تعالج باعتبارها شرطا أو متطلبا لا بد من التوصل اليه أو احراز أهدافه من أجل النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية . ولا شك أن ذلك يعنى مزيدا من مشاركة المواطنين في قضايا السياسة التى تهتم المجتمع وأهدافه بعيدة المدى . ويذهب فريق من علماء السياسة الى القول بأن التنمية السياسية هى السياسة فى حد ذاتها ، وهى خاصة أو وضع يمكن أن يكون من بين مميزات المجتمعات الصناعية أكثر من غيرها . هذا فى الوقت الذى يذهب البعض الى معالجة التنمية السياسية من خلال مطابقتها « للتحديث السياسى » على الرغم مما بين الملاحظين من اختلافات على مستوى المعنى والمسيرة والمنهج والاهداف النهائية . وعندما تكون الدولة مهتمة فى الأساس برسم الاجراءات لتحسين ظروف المجتمع ، وبالتالي حث المواطنين على الاسهام فى الرؤية والممارسة السياسية حتى من منطلق اختلاف الرأى فى ظل مناخ ديمقراطى ، فانها من خلال ذلك تهتم بكل ما يتعلق بفعالية التنمية السياسية وحث الدارسين لها والممارسين فى ميدانها على بذل أقصى جهد لديهم . وطبيعى أن المكرة السائدة حول أهمية هذا النوع من التنمية تكون فى التوصل الى أهداف أنواع التنمية الاخرى من طريق أكثر بلوغا لتحقيق الآمال والتطلعات . وقد ينظر آخرون الى التنمية السياسية باعتبارها الوعاء الذى يضم كل الاجراءات القانونية الجديدة أو (التشريعية والادارية) التى نساند التطور ، وتدفع التغير الى تحقيق أقصى ايجابياتها فى تحقيق الخطط القومية نحو النمو والتقدم . وليس هناك دارس أو ممارس لا يهتم أو لا يشير الى أهمية « المشاركة السياسية » وتحريك الجماهير باعتبارها أداة لبناء الديمقراطية ودعمها . ولكن دارسين فى بعض المجتمعات يرون أن

التنمية السياسية وسيلة للاستقرار أو للتغيير المنظم . ومع ذلك ستظل التنمية السياسية وجها واحدا من وجوه التغيير الاجتماعي الشامل ، من منطلق أنها تتطوى على القوة الضرورية لتعميق التغيير ، ومد آفاقه ، فضلا عن قدرتها على التعبئة الاجتماعية .

هذا وإذا كان الدكتور السيد الزيات قد عالج موضوع التنمية السياسية من منظور معين فإنه كان واعيا بتساند أنواع التنمية جميعها داخل إطار التنمية الشاملة . ولهذا فإن الموضوع الذى يعالجه هذا الكتاب موضوع بالغ الاهمية ، خصوصا فى بلد تتطور فيه قضايا الحرية والديمقراطية كمصر . واننى اعتقد أن الكتاب يعالج على مستوى اللغة العربية لأول مرة موضوعا كهذا ، ويدقق فى مسائل عديدة . . تهم الباحث والانسان المثقف والمواطن العادى . وكان المؤلف فى كل مسألة واعيا بارتباطاتها الاخرى ، حتى خارج نطاق التنمية السياسية ، مما جعل العرض يتسم بالثراء والاحاطة والتسلسل المنطقى . . فضلا عن الصياغة المحكمة . ان هذا الكتاب يجيء فى وقته تماما ، ليسد فراغا فى المكتبة العربية ، ويسهم بثراء فى دعم الافكار والدراسات التنموية فى بلادنا ،،

عاطف غيث

الاسكندرية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥

« لا يؤلف أحد كتابا الا في أحد اقسام سبعة ،

ولا يمكن التأليف في غيرها » وهى :

اما أن يؤلف فى شىء لم يسبق اليه يخترعه ،

أو شىء ناقص يتممه ،

أو شىء مستغلق يشرحه ،

أو طويل يختصره دون أن يخل بشىء فى معانيه ،

أو شىء مختلط يرتبه ،

أو شىء أخطأ فيه مصنفه يبينه ،

أو شىء مفرق يجمعه ، «

(شمس الدين البابلى)

مقدمة

حذيت دراسة المجتمع ، ومعالجة مشكلاته ، باهتمام المفكرين والمصلحين الاجتماعيين منذ أمد بعيد . وقد غلبت التحليلات النظرية ، والتأملات الفلسفية ، والتصورات الذهنية — المثالية والطوبائية — على معظم المحاولات والاجتهادات المبكرة في هذا المجال . ومع تراكم وتعقد مشكلات المجتمع ، وبعد طول معاناة ، ومن خلال التجارب والخبرات الطويلة أدرك الانسان أن أغلب هذه المحاولات وتلك الاجتهادات لم يقدم شيئا سوى تفسير المجتمع بطرق مختلفة ، ومن زوايا متنوعة ، بينما المهم والاجدى من كل ذلك هو تطويره أو تغييره . وكان هذا التوجه العلمى الجديد — فى واقع الامر — نقله كيفية كبيرة فى نظرة الانسان للحياة ، وأسلوب تعامله مع مشكلات الواقع الاجتماعى .

من هنا بدأ الفكر الاجتماعى الحديث يظهر الى حيز الوجود . وأخذ البحث فى قضايا المجتمع يطرق أبوابا جديدة ، ويقتحم آفاقا عديدة ، ويطور ويستخدم أدوات وتقنيات أكثر كفاءة وقدرة على حل مشكلاته . وبالتالى سقطت الفواصل بين البحث النظرى والتطبيق العلمى . ويات واضحا للعيان أن التمسك بهذه الفواصل — أو الاصرار على اقامتها — إنما هو نوع من الوهم المتعالم الذى لا يجدى فتيلا فى حل مشكلات المجتمع ومعالجة قضايا الانسان . وأن العلم النظرى وإن غلبت عليه روح التجريد أحيانا — لا يستطيع أن ينمو أو يتطور بمعزل عن الحياة ، ولا يمكنه بذلك أن يزف عن خدمتها أو ينأى بنفسه عن المشاركة فى حل قضايا الاجتماع

الانسانى • كما أن النظريات العلمية وإن كان من المتعذر تطبيقها حرفيا في بعض الاحوال فإن ذلك لا يقدح في جدواها ، ولا يقلل من قيمتها بالنسبة للحياة العملية والبحوث التجريبية ، اذ كثيرا ما كانت هذه النظريات هي المرشد المنظم لتوجهات الحياة العملية ، والمقدمات الاولى للبحوث التجريبية ومنطلقاتها الاساسية •

وقد انعكس هذا التطور الفكرى والمنهجى الجديد على عديد من مجالات البحث العلمى ، وفي كثير من المحاولات التى بذلت لمواجهة مشكلات الحياة الاجتماعية • ويتجلى ذلك بشكل أساسى في دراسات التغير الاجتماعى والثقافى ، وفي تحليلات علم الاجتماع التطبيقى ، الى جانب ذلك الفيض الهائل من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية والامبيريقية التى تناولت قضايا التخلف من زوايا عديدة وفي مجتمعات متنوعة ، وشكلت في مجملها الارهاصات الاولى لدراسات التنمية ، التى حظيت فيما بعد بترحيب جمهور الباحثين وصانعى السياسة من شتى المجتمعات في الشرق والغرب •

ومع تعاظم الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية ، ونتيجة لتراكم وتنوع وتعدد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية المعاصرة ، أخذ البحث في مجال التنمية يزداد رحابة ، ويتطرق الى ميادين جديدة ، ويتجه صوب دروب وأفاق غير مسبوقة ، ويولى اهتمامه بأنماط متنوعة من الظواهر والقضايا والعلاقات التى لم تكن محل اهتمام كبير من قبله • وكلنت قضايا ومشكلات التخلف السياسى بوجه عام — وفي المجتمعات النامية بوجه خاص — من بين الموضوعات التى حظيت باهتمام الدارسين لعلوم

المجتمع • كما كان البحث في امكانات ومتطلبات التغيير السياسى — على وجه التحديد — هى محور هذا الاهتمام وبؤثرته الاساسية • ومن هنا برزت التنمية السياسية الى حيز الوجود ، كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية وكمبحث من المباحث النوعية المتخصصة في ميدان علوم السياسة والاجتماع •

ويرجع الاهتمام بقضية التنمية السياسية — من الوجهة التاريخية — الى ستينيات القرن الحالى ، وان كانت بوادره الاولى تد ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات • ولم تقتصر جهود البحث — النظرى والتطبيقات — في هذا المجال على جمهور الباحثين المتخصصين في علوم السياسة والاجتماع وحدهم ، بل كان لرجال الدولة وصانى السياسة دور ملموس في هذا الصدد أيضا ، واضافات واجتهادات واعية و متميزة كذلك • ومع ذلك ، وبرغم الترايد النسبى في البحوث والمؤلفات الاجنبية في هذا المجال فان حجم الجهود والمحاولات التى بذلتها المحافل الاكاديمية والدوائر السياسية في الدول النامية في هذا الصدد لا يزال ضئيلا ومحدودا للغاية ، ويعكس في مجمله نوعا من الغفلة عن هذه القضية الحيوية أو عدم الاكتراث بها ، ويشكل في الوقت نفسه مظهرا مأساويا لما يكتنف الفكر والعمل التنموى في هذه الدول من أزمات ، ومؤشرا واضحا لمدى افتقارها الوعى بأهمية وخطورة قضية التنمية السياسية بالنسبة لحاضرها الراهن ومستقبلها المأمول •

ولم تكن الحال في مصر على هذا النحو قط • اذ لحسن الحظ أن مصر — كدولة نامية تحاول النهوض من وهدة التخلف الحضارى التى تردت

فيها طويلا - تدبرت منذ سنوات بعيدة أهمية وجدوى العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي ، وقطعت في هذين الاتجاهين أشواطاً طويلة . كما أنها لم تتوان أيضا - وإن كان ذلك لم يحدث إلا منذ وقت قريب - عن الإضطلاع بجهد مماثل في مجال التنمية السياسية . وكانت المبادرة إلى ارتياد هذا المجال - في واقع الامر - من جانب نخبة من شباب الباحثين الأكاديميين المتخصصين في علوم السياسة والاجتماع ، الذين تولوا أمر الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بقضية التنمية السياسية على المستوى النظري والعملي ، ونجحوا في اقناع الدوائر العلمية بحيوية هذه القضية ، وكللوا سعيهم بادخال التنمية السياسية ضمن مقررات الدراسة في بعض الكليات الجامعية ، ولم يألوا جهد في تزويد المكتبة العربية بما عن لهم من أفكار أو خواطر أو دراسات مبدئية حول هذه القضية .

ولم تختلف الجماعة السياسية في مصر طويلا عن مواكبة هذا التطور العلمي الجديد ، وماله من انعكاسات على بنية العمل السياسي وديناميات وميكانيزمات العملية السياسية . ولذلك فلم يكن من قبيل الصدفة أو المفاجأة أن ترتفع الاصوات في مجلس الشورى مؤخرا ، معلنة ومؤكدة أن ثمة حاجة ماسة إلى التركيز على التنمية السياسية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وأنه قد آن الأوان لكي تدخل التنمية السياسية - كعلم - ضمن مناهج التعليم الجامعي على أن يكون الواقع المصري هو الميدان الرئيسي لهذا العلم الجديد (١) .

(١) انظر : مجلس الشورى ، دور الائتلاف العنقدي الرابع ، مضبوطة الرئاسة العامة ، والثلاثين ، الأول من أبريل ، ١٩٨٤ ، صفحات ١٤٣ - ١٤٤ .

من هنا ، ولكل هذه الاعتبارات ، ونظرا لان مجال التنمية السياسية
يتميز بكونه موضوعا رئيسا لم يكن موضع دراسة - بل دراسات - دوسعة ،
لكن اهتمامنا وحقتنا بهذه القضية في موضعه المناسب . وكان اختيارها
مخضعا لدراستنا في توقيته الصحيح . وبالتالي كان سعينا الى تجاوز
نقطة الدراسة الرئيسية في مصنف علمي له ما يبرره ، ويمثل استجابة
راعية لضرورات وطنية - علمية وعملية - ونوعا من المشاركة الايجابية
في جهود التنمية الشاملة التي تجرى على اتساع رقعة المجتمع المصري .
وقد كنت أود أن يصدر هذا العمل في مجلد واحد ، يستوعب أطراف
قضية التنمية السياسية ، ويقدم عرضا وافيا لكل أبعادها ومحاورها
الاساسية . ولكن ضوابط الحجم والمساحة ، ومتطلبات الطبع والنشر ،
وامكانات التداول والتوزيع ، حالت دون ذلك ، وحثمت تقسيمه الى ثلاثة
أجزاء مستقلة ، يتناول كل منها أحد الجوانب المحورية لهذه القضية ،
ويرتبط في الوقت نفسه بكل من الجزئين الآخرين ليؤلف معهما في النهاية
وحدة كلية متكاملة .

وعلى هذا الأساس ، اختص الجزء الاول بتتبع واستقصاء الابعاد
المعرفية والمنهجية لقضية التنمية السياسية . بينما انصبت تحليلات
الجزء الثاني على المقومات الفكرية والبنائية لعملية التنمية السياسية الى
جانب توجهات هذه العملية وغاياتها النهائية . في حين اهتم الجزء
الثالث والاخير بدراسة أدوات وميكانيزمات التنمية السياسية ، وتوضيح

دور كل منها في ديناميات العمل التنموى السياسى ، وما لها من فعالية وكفاءة تؤهلها لتحقيق ما يصبو اليه من غايات .

وفي ضوء هذا التقسيم ، والتزاما به ، نضع اليوم بين يدى القارىء الكريم الجزء الاول من ثلاثية (التنمية السياسية •• دراسة في الاجتماع السياسى) ويقع هذا الجزء في ثلاثة فصول • يتضمن أولها دراسة استطلاعية لمصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية ، باعتبارها قضية علمية تهتم الباحثين المتخصصين في علوم السياسة والاجتماع من ناحية ، ويوصفها أيضا قضية عملية تشغل صانعى السياسة ورجال الدولة من ناحية أخرى • بينما يهتم الفصل الثانى بدراسة وتحليل مفهوم التنمية السياسية ، وما يرتبط به من قضايا خلافية واشكاليات نظرية — معرفية ومنهجية وايدولوجية • وذلك من خلال مناقشة تحليلية ونقدية موسعة لاهم التعريفات والتصورات المتداولة بين جمهور الباحثين في هذا المجال، بغية الوصول الى تعريف اجرائى ملائم يمكن التحويل عليه في سياق دراستنا لقضية التنمية السياسية من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء • أما الفصل الثالث والآخر فيتركز البحث فيه على قضية المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية ، وصولا الى تحديد واضح للمدخل الملائم لدراسة هذا الموضوع بصفة عامة ، وتوضيحا للموقف النظرى لدراستنا الحالية — بأجزائها الثلاثة — بصفة خاصة •

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى أن هذا الكتاب — في مجمله — انما هو ثمرة جهد علمى مكثف ، وخلاصة ممارسة عملية مضنية ، استنفذا من العمر سنوات طويلة ، وانعكست آثارها في أطروحتى لنيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع من كلية الاداب — جامعة الاسكندرية • وهو بوجه عام يتضمن الاطار النظرى لهذه الاطروحة

مع شيء من التعديلات الطفيفة ، استوجبتها صياغة هذا
الاطار على هيئة كتاب • الى جانب خمسة فصول جديدة ،
رأيت من الواجب اضافتها لملها من أهمية معرفية ومنهجية وعملية ،
واستكمالاً للبحث في قضية التنمية السياسية من الوجهة النظرية • وهذه
الفصول هي الفصل الاول من الجزء الاول ، والفصول الاربعة التي تؤلف
موضوعات الجزء الثالث والاخير •

ويقيني أن الكتاب على هذا النحو مفيد للباحثين المتخصصين في
دراسات التنمية وعلوم المجتمع بقدر ما هو مهم لصانعي السياسة والعاملين
في حقل العمل العام • كما أنه يطرح قضية حيوية جديدة بعناية جمهور
المثقفين ، وقيمته بانارة حماس جموع المواطنين • ويشكل فوق هذا كله ،
وبما ينطوي عليه من رؤى واجتهادات ، محاولة لتنغيا الاسهام — ولو
بقدر يسير — في تطوير الثقافة السياسية والبناء السياسي للمجتمع المصري،
واعادة صياغتهما على أسس أكثر حداثة ، وتقدما ، تستجيب لروح العصر
وتتساوق معها ، وتنهض بمتطلبات الحياة في مجتمع عصرى يستشرف
آفاق مستقبل أفضل • وهو على أية حال اضافة متواضعة الى المكتبة
العربية ، نأمل أن يكون حظها من الحفاوة والتقدير ، مكافئاً لما بذل فيها
من جهد وأخلاص •

وبعد .. فلقد شق على هذا البحث بقدر ما شاقني • كما أنني
جهنت بقدر ما اجتهدت • وإذا كنت قد أصبت شيئاً من النجح أو التوفيق
فيما قدمت بشأنه ، فهذا فضل من الله ونعمة • أما ما شابه من هتات أو
ثغرات فهو منى وتبعته تقع على عاتقي وحدي • وعذري عن ذلك أنه ما من
باحث يندب نفسه لدراسة قضية ما ، ويكف الحديث عنها ذات يوم الا قالاً

في غده : « لو غير هذا لكان أحسن • ولو زيد هذا لكان يستحسن • ولو
قدم هذا لكان أفضل • ولو ترك هذا لكان أجمل • وهذا من أعظم العبر •
وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » • فالكمال لله وحده •
والرء جهد المقل • ان أخطأ بقى له شرف المحاولة • وان أصاب كناه أجر
المجتهد •

ونذ. كان لى - بعد ذلك - من كلمة أو بضع كلمات ،
أصجلها في ختام هذه المقدمة فهي عبارات الشكر وآيات التقدير والامتنان
أرفعها الى أستاذى ومعلم الاجيال ، الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ،
أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، ورائد
مدرسة علم الاجتماع المعاصر في مصر والعالم العربى ومعلمها الاول •
والى جميع الاخوة والاصدقاء والزملاء أعضاء هيئة التدريس بقسمي
الاجتماع بكليتى الآداب والقربية بجامعة الاسكندرية • والى كل من رافق
أو تابع مسيرتى العلمية ، حفزا وتشجيعا ومؤازرة ، وأبت عليه نخوته
ومبروته أن تدعنى بأهيم في غيابات الحيرة والضلال ، أو أضيع نهبا
لعوادي النكوص والاحباط • الى كل هؤلاء - اعترازا وتقديرا - أزجى
الشكر ، خالصا مخلصا ، مشفوعا بأرق مشاعر الود والمحبة ، وأسمى آيات
العزفان والامتنان •

إلى زوجيتى ، وابنتى « نهال » ، وولدى « كريم » ، تقديرهم في
حذتى بحيرة ، ونعصبى وفاء ببعضه ، وتقديرا لصبرهم ، وعرفانا بما كابدوه
من عنف ومشقة ، وتمميرا عن حبى لهم ورجائى فيهم ، أن أقدم لهم هذا

الكتاب .. عزاء عن معاناة سنوات خلّت ، وثمرّة جهد طال مداه من أجلهم ،
ورصيدا - أحسبه مفيدا - لمستقبل مشرق واعد أرجوه لهم في مجتمع
فاضل يحفل بالسمادة ، وينعم بالحرية .

والحمد لله من قبل ومن بعد .. مع دعاء بتواصل الخير .. ورجاء
بدوام التوفيق ،،،

السيد الزيات

الاسكندرية في ٨ نوفمبر ١٩٨٥

الخلاصة الأولى

مصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

_____ تمهيد _____

أولاً : التنمية السياسية قضية علمية

ثانياً : التنمية السياسية قضية عملية

_____ تعقيب _____

دصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

تمهيد :

شغلت قضية التنمية جمهور الباحثين وصانعي السياسة غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تزال • كما اتسعت دوائر البحث في هذا المجال، وازدادت حلقانها الى دروب وأفاق كثيرة ومتنوعة • ولم تقتصر جهود المهتمين بهذه القضية على دراسة وتحليل جوانبها النظرية — المعرفية والمنهجية — وحدها ، بل ان التركيز على تتبع ظواهرها ومظاهرها العيانية، وإجراء ألتجارب العملية ، والبحوث الميدانية ، والدراسات المقارنة ، كان له أولوية خاصة لديهم ، ويحتل موقعا متقدما في معظم الاحوال • وكانت محصلة الاهتمام المكثف بهذه القضية — من الوجهة الأكاديمية — هي تلك الوفرة الزاهرة من المؤلفات والكتابات — الأجنبية والعربية — التي أثرت تراث البحث التنموي ، وجعلت الباحثين في بعض مجالاته لا يواجهون نقضا في المصادر أو ضاكة في مجموعة المعارف المتعلقة بهذه المجالات ، وفي غير حاجة أيضا الى تتبع أصولها التاريخية ، وبداياتها الأولى ، بل في مواجهة مشكلة المفاضلة والاختيار بين ما هو متاح لهم من تراث ، ومحاولة الاستفادة من هذا التراث نفسه في ميادين التطبيق العملي والعمل الميداني • ويختلف الوضع بالنسبة لقضية التنمية السياسية عما هو عليه في غيرها من القضايا التنموية الأخرى • ومرجع ذلك — في واقع الامر — أن التنمية السياسية لم تزل بعد مفهوما جديدا ، ورافدا مستحدثا في تيار علوم السياسة والاجتماع • ومن ثم فإن ما توافر لها من تراث حتى الآن لا يزال قليلا ومختلجا نسبيا في المصادر الأجنبية ، ويكاد يكون غائرا للغاية في

الادبيات العربية . ان كل ما هنالك من اجتهادات — عربية — في هذا المجال لا يتجاوز بعض المذكرات الجامعية ، والاطروحات العلمية ، والمقالات المنشورة في بعض الدوريات المتخصصة ، والاشارات الطفيفة المتناثرة في صفحات بعض المجلات والصحف السيارة ... الى غير ذلك من محاولات مبتسرة ، تكاد تخلو تماما من أية معالجات نظرية متميقة ، تلم بأطراف هذه القضية ، وتقدم عرضا وافيا يستوعب أبعادها ومحاورها الاساسية . مما دفع البعض الى القول — وبحق — أن التنمية السياسية في التراث العربي لا تزال تمثل الجانب المهمل في دراسات التنمية ، وما يعنيه هذا الاهمال من أزمة خطيرة في الفكر التنموي العربي ^(١) .

(١) انظر : حسنين تونيق ابراهيم ، أزمة الفكر التنموي العربي ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٧٥٧ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٨ يوليو ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

وقد حرصنا ما تيسر لنا الوقوف عليه من كتليات ودراسات عربية في مجال التنمية السياسية ، حتى عام ١٩٨٣ ، نأضح لنا أن التراث العربي لهذه القضية يكاد يقتصر على مجموعة الاعمال التالية حسب الترتيب الزمني لصورتها :

— على الدين هلال ، محاضرات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥-١٩٧٦ . وهذه المحاضرات — فيما نعلم — هي أول ما كتب بالعربية في هذا الموضوع .

— نبيل السيلوطي ، التنمية والتحديث الحضري ، مطبعة الجيلوي ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، صفحات ١٨-١٩ .

— حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للبايعين ، بيروت ، ١٩٧٦ ، صفحات ٢٠٧ — ٣٧٨ .

— محمد محمود عرفة ، الصحافة والتنمية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

— مجدي عبد حيايد ، المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في أفريقيا مع دراسة للدور السياسي للمصريين في غانا (١٩٦٦-١٩٦٩) ،

من هنا . كانت البداية الطبيعية ، والمقدمة المنطقية للخوض في هذا المجال ، هي التعرف أولا على مصادر وبدايات هذا المبحث العلمى الجديد ، والموضوع الكاشنة وراء تطور الاهتمام به ، لما فى ذلك من تأصيل تاريخى وعلمى لتكتيز من موضوعته ، وكمحلوله لاستكمال بعض جوانب النقص

== رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

— عليه حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٧ ، صفحات ٧٨ — ٨٤ .

— نبيل السملوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، صفحات ١٤٣ — ١٨٧ .

— محمد على الموينى ، دور الاعلام فى التنمية السياسية الريفية ، مجلة الموقف العربى ، العدد ٢٣ ، القاهرة ، مارس ١٩٧٩ ، صفحات ٩٨ — ١١٠ .

— حسين عبد الحميد احمد ، التغيير الاجتماعى والتنمية السياسية فى المجتمعات القبلية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

— امانى محمد على قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية فى الدول القبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

— عبد الخبير محمود عطا ، وسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول القبلية : المبراج السياسية فى اذاعة القاهرة كحالة للدراسة ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

— محمد على الموينى ، الرأى والتنمية السياسية ، علم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

... عبد الفتاح احمد حجاج ، التربية والتنمية السياسية ، مركز البحوث التربوية ، قطر ، ١٩٨١ .

— السيد عبد المطلب غلتم ، دراسة فى التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— محمد عبد الحليم عبد البديع ، اصول علم السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، صفحات ٢٣٩ — ٢٤٢ .

والقصور التي لا تزال تعترى تراث التنمية السياسية في مصادرة العربية •

وقد تبين لنا من مراجعة ، ما هو متاح من كتابات وبحوث في هذا المجال أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت — كما هي الحال تماما بالنسبة للبدايات الاولى لقضية التنمية بوجه عام — ثمرة التقاء وتضافر جهود كل من الباحثين وصانعي السياسة في معالجة مشكلات التخلف ، والتخلف السياسى على وجه التحديد ، سواء على المستوى النظرى أو العملى ، اذ لم يعد من المقبول قط أن يتخلف العلم انتظارا لنتائج تجارب السياسة • ولم يعد من المحمود كذلك أن تجرب السياسة أو تخطط في غيبة العلم^(٢) • ولم يعد من الجائز — لهذا وذاك — أن تمضى جهود الباحثين وصانعي السياسة في خطين متوازيين ، أو في اتجاهين متباعيين ، خاصة في تلك الدول التي ما تزال تعاني من آثار التخلف السياسى ، وتحاول في الوقت نفسه تحقيق مستويات عالمية من التطور الاقتصادى والاجتماعى لذلك ، ومن هذه الزاوية على وجه التحديد ، وجدنا من المفيد

— عمر ابراهيم الفتطى ، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا ، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات ، قطر ، ١٩٨٢ •
— سعد الدين ابراهيم الديمقراطية هل يمكن تخطيطها ؟ ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٨ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٧ مارس ١٩٨٣ ، صفحات ٤٠-٤١ •

— عبد الهادى محمد والى ، التنمية الاجتماعية : مدخل لدراسة المفاهيم الاساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، صفحات ٧٧-٨٦ •

(٢) محمد عاطف غيث (تقديم) ، علم اجتماع القضية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، تأليف : نبيل السملوطى ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٤ من ١١

ومن الملائم تماماً أن نتناول قضية التنمية السياسية — في هذا الفصل — باعتبارها قضية علمية من ناحية ، وقضية عملية من ناحية أخرى • وذلك في محاولة لتتبع واستقصاء مصادر وعوامل تطور الاهتمام بهذه القضية ، واستجلاء لمحاوِر وآفاق دراستها ، بما يخدم في النهاية أغراض البحث والعمل في هذا المجال التتموى المتميز •

أولاً : التنمية السياسية قضية علمية :

تمتد جذور علم السياسة في أعماق الفكر الانساني الى ما قبل الميلاد بقرون • كما ترجع أصول علم الاجتماع السياسي الى منتصف القرن التاسع عشر • أما التنمية السياسية Political Development كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع — فلم تظهر الى حيز الوجود ولم تحظ باهتمام لباحثين الا في ستينيات القرن الحالي، وأن بدأت أرهاصاتها الاولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الثمانينيات (٣) •

وتؤكد معظم الدراسات التي تتبعت نشأة هذا المبحث الجديد أن اهتمام العلماء والباحثين بهذه القضية قد صدر — أول ماصر — نتيجة اللقاء عاملين أساسيين ، الاول : هو اتساع دوائر البحث العلمي ، وامتداد نشاط الدارسين — غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية — الى دول العالم غير العربي ، والعالم الثالث على وجه التحديد • أما الثاني فهو تغير نظرة

(3) S. P. Huntington & J. I. Dominguez, *Political Development*, in: F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds.), *Handbook of Political Science*, Vol. 3, Addison — Wesley Publishing Company, U. S. A., 1975, p. 1.

الباحثين الى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية ، وتطور منهجيات البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع ، بفضل الثورة السلوكية التي اجتلت مجال العلوم الاجتماعية بعمامة ، وعلوم السياسة والاجتماع بوجه خاص (٤) .

ولم يكن الاتساع في دوائر البحث العلمى ، وامتداد نشاط الباحثين الى دول العالم الثالث ، صادرا عن فراغ ، أو نتيجة للمبشرات الذاتية للعلماء والباحثين فقط . ولكن دفعت اليه ، وشجعت عليه أيضا ، كثير من المتغيرات والاعتبارات السياسية ، التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، وشكلت في مجملها المناخ والسياسات العام لاوزاع وعلاقات السياسة الدولية فيما بعد سنوات هذه الحرب . فلقد عاشت هذه الفترة ظروف تداعى وانهار النظم "فاشية" والنازية في أوروبا ، وبداية ظهور الوجود الأمريكى على مسرح السياسة الدولية وتعاضل نفوذه وامتداده الى كثير من بلدان العالم . كما شهدت في الوقت نفسه عوامل ومراحل تدهور العلاقات الأمريكية — السوفيتية ، واندلاع وتصاعد الحرب الباردة بينهما . الى جانب نشوء وتطور كثير من النظم الماركسية في بلدان أوروبا الشرقية ، فضلا عن ابتصار حركات التحرر الوطنى في معظم بلدان العالم الثالث ، وظهور عديد من الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا بوترايد أهمية وفعالية دور هذه الدول الناشئة في مجال السياسة الدولية . ولم يكن من الممكن ازاء هذه المتغيرات والاعتبارات السياسية الجديدة أن تستبعد دول العالم الثالث من دائرة اهتمام الدول الكبرى عند رسم

(4) Ibid, pp. 1—3.

استراتيجياتها السياسية • ولم يكن من الجائز كذلك أن تنصرف الجماعة الأكاديمية عن دراسة الاوضاع والمشكلات الاجتماعية والسياسية الخاصة بهذه الدول ، ومواصلة هذه الدراسة دون انقطاع •

وقد عزز هذا الاتجاه ، وزاد من سرعة الاندفاع في طريقه أن هذه الدول الناشئة قد شهدت — وما تزال تمشي — كثيرا من التحويلات الاجتماعية والسياسية الهامة • وتجاوب في الوقت ذاته عديدا من الازمات الداخلية والتحديت الفارجية المرحقة • كما أنها تعد بالنسبة للقوتين العظميين مسرحا رحبا للحرب الباردة الدائرة بينهما • وتتعرض من جراء ذلك لعمليات استقطاب جسيمة ، تهدد استقلالها الوليد وتكاد تعصف به • فضلا عن أن هذه الدول — بوجه عام — ذات خصائص وسمات متشابهة • كما أن جوهر المشكلات والصعوبات التي تواجهها وتعاين من ويلاتها يكاد يكون واحدا أو متماثلا ، على الرغم من تباین تجاربها التاريخية، وتفاوت مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعي ، واختلاف بيئاتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية • يقول بوتومور : « اذا نحينا جانبا عوامل الحجم والموارد الطبيعية ، فقد يكون في وسعنا أن نميز بين أربع فئات من المجتمعات النامية — يوجد بينها أوجه شبيهة هامة في البناء الاجتماعي والثقافة — هي : دول أفريقيا • والدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • والدول الآسيوية • ودول أمريكا اللاتينية • ولقد استطاعت الدول التي تنتمي إلى المجموعة الأولى أن تحقق وجودها من خلال الصراع ضد الاستعمار، الذي أثر تأثيرا بالغا في نظمها السياسية، ولعل كان عليها أن تواجه — بالإضافة إلى مشكلات النمو الاقتصادي —

تلك المشكلات الخاصة بإقامة الوحدة الوطنية لمجتمع يتألف من جماعات قبلية يرجع وجودها داخل حدودها — الى حد ما — الى التفرقة التعسفية التي أقامتها القوى الاستعمارية • ومن بين بلدان المجموعة الثانية ، توجد فئة تكونت من خلال صراعات مستقلة ضد الحكم الاستعماري المباشر ، وإن كانت هناك دول كثيرة حظيت بالاستقلال السياسي لفترة من الزمن ، وكان عليها أساسا أن تقاوم الرقابة المباشرة التي فرضت على مواردها الاقتصادية من جانب القوى الأجنبية • أما مشكلاتها السياسية فتتمثل في تغير الانظمة القطاعية والادوية للحكومات التي تقوم على نسق طبقى جامد بعيد عن المساواة • أما المجموعة الثالثة الخاصة بدول آسيا فتتميز على وجه الخصوص بأنها مجتمعات ذات حضارات قديمة ، تأسست عليها أنظمة اجتماعية تقليدية الى حد كبير • وهي أيضا بلاد حققت مؤخرًا التحرر من الحكم الاستعماري • وعلى الرغم من أنها لم تواجه مشكلات رئيسية تتصل بتكامل المجموعات القبلية في مجتمع قومي ، كما هو الامر بالنسبة لدول أفريقيا ، إلا أنها واجهت مشكلات قريبة الشبه من الوحدة الوطنية ، بقدر ما تنقسم الى طوائف أو أقاليم تسود فيها لغات معينة (كما هو الحال في الهند) ، أو جماعات عنصرية ولغوية منفصلة (مثلاً : التاميليون ، والسينهاليون في سيلان ، والمالينيون والصمحيون في الملايو) • أما المجموعة الرابعة والخاصة بدول أمريكا اللاتينية فتختلف من وجوه عديدة عن البلاد الأخرى • إذ أن هذه المجتمعات — الى حد كبير — تعتبر أكثر تقدماً اقتصادياً • كما أنها متحضرة بالفعل على نحو يفوق كثيراً من البلاد الزراعية ، وذلك على الرغم من أنها أخذت حديثاً بالتصنيع

واسع النطاق : هذا فضلا عن أنها مستقلة سياسيا منذ فترة طويلة نسبيا .
وهكذا لم تصبح مشكلاتها السياسية هي مشكلات الوحدة الوطنية ، مع
أن بعض الدول — مثل بيرو — لم يكتسب فيها بعد عدد كبير من السكان
الهنود حقوق المواطنة الكاملة . كما أن النشاط السياسي الحديث لم يتأثر
بفكرة القومية ، بالرغم من أنه يقاوم بصورة واضحة النفوذ الاقتصادي
لامريكا الشمالية في المنطقة . أما المشكلات الرئيسية فهي تلك التي صاحبت
التصنيع والزيادة السريعة في معدلات السكان ، وظهور حركة العمل داخل
النظام السياسي ، الذي سيطر عليه لفترة طويلة كبار ملاك الارض ، وكان
غالبا ما يحكم بواسطة دكتاتورية عسكرية » (٥) .

ولم يكن لهذه الخبرة المستفادة من دول العالم الثالث أن تمنح دون

(٥) بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ،
ترجمة : محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات
١٠٧ — ١٠٨ .

ولزيد من المعلومات حول اوضاع التخلف في دول العالم الثالث انظر
على سبيل المثال الكتابات التالية :

— H.G. Keeschull, (ed), *Politics in Transitional Societies : The Challenge
of Change in Asia, Africa and Latin America*, Appleton -
Century - Crofts, New York, 1968.

ك. م. بانيكار ، مشكلات الدول الاسيوية الافريقية ، ترجمة : نجدة
هلبجر ، سعيد الغز ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ،
بدون سنة .

— جوكوف وآخرون ، *العالم الثالث : قضايا وآفاق* ، دار التقدم ،
موسكو ، ١٩٧١ .

— عمار بوحوش ، *عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم
الثالث* ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، كلية التجارة
والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٤ ، صفحات
٥٠ — ٦٠ .

أن يترك بصماتها على النشاط العلمى ومجالاته ، ومنهجيات وتقنيات البحث فى العلوم الاجتماعية بوجه عام . بل أثار الاهتمام بهذه الدول ، كما أبرزت جهود الباحثين الذين اضطلعوا بدراسة أوضاعها الاجتماعية والسياسية ، كثيرا من التساؤلات ، وعديدا من الخبرات والمشكلات . مما حدا بالكثيرين منهم الى تركيز دراساتهم على موضوعات وقضايا معينة ، انصرفت فى معظمها الى محاولة استقصاء وتحديد السمات والخصائص العامة — أو المشتركة — لمعطيات الحياة السياسية لهذه الدول ، والتي تشكل وتجسد — أو تعكس — وضعية وأبعاد وظواهر التخلف السياسى التى تغشى مجتمعاتها .

من هنا ، ونتيجة للجهود المكثفة التى بذلت فى هذا المجال ، وبفضل معونة وتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية — الامريكية أساسا — لم يمض كثير من الوقت حتى أصبحت ثمة وفرة من البيانات والمعلومات ، والبحوث والدراسات ، المتعلقة بالاوضاع السياسية ، ونظم الحكم والادارة ، فى عديد من أقاليم العالم غير الغربى ، وبخاصة بلدان العالم الثالث ، التى اصطلح على وصفها بـ :

Underdeveloped countries البلدان المتخلفة

Less - developed countries أو البلدان الأقل تطورا

أو البلدان النامية (أى الاخذة فى النمو) . Developing countries

وقد لعبت (لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية)

بالاتحاد الأمريكى Committee on Comparative Politics of The

Social Research Council دورا يارزا وملموسا فى هذا المجال . اذ اضطلعت

باجراء العديد من البحوث والدراسات — النظرية والامبيريقية — المتعلقة بقضايا ومشكلات الحياة السياسية في كثير من هذه الدول • وقدمت في هذا الصدد سلسلة متنامية من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة ، في مقدمتها : كتاب (جبريل الموند G.A. Almond) و (جيمس كولمان J.S. Coleman) عن (السياسة في المناطق النامية) الذي صدر في عام ١٩٦٠ ، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص أوضاع التخلف والتطور السياسى في دول العالم الثالث^(٦) • ثم كتاب (ليونارد بيندر L. Binder) عن (إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير)^(٧) وكتاب (لوسيان باي L.W. pye) عن بورما (السياسة والشخصية وبناء الامة)^(٨) اللذين صدرا في عام ١٩٦٢ ، الى غير ذلك من مؤلفات ودراسات أخذت تتوالى متباعدة وشكلت فيما بعد الجانب الاكبر من تراث البحث في قضية التنمية السياسية لدى روادها الاوائل •

وهكذا ، ونتيجة لهذه الجهود مجتمعه وترتبطا عليها ، أصبح المجال الاكاديمى — بعدما كان محصورا في اطار العالم الغربى ، ويولى اهتمامه بقضايا ومشكلات هذا العالم وحده — في مواجهة نماذج وأنماط جديدة من

(٦) G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), *The Politics of The Developing Areas*, Princeton University Press, Princeton, 1960.

(7) L. Binder, *Iran : Political Development in a changing Society*, Princeton University Press, Berkeley, 1962.

(8) L.W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building : Burma's Search for Identity*, Yale University Press, New Haven, 1962.

الظواهر ، والبناءات ، والعلاقات ، والتفاعلات السياسية التي لم يعدها من قبل ، ويتعين عليه فهمها وتحليلها وتفسيرها بل ادماجها أيضا في الاطار العام لدراسات علوم السياسة والاجتماع . وبذلك وفرت بلدان العالم الثالث — كما يقول أحد الباحثين العرب — مجالا رحبا فسيحا للفرزانة والبحث لا مثيل له فيما سبق من تاريخ الانسانية . وخلقت في الوقت ذاته مجالا خصبا رائعا لفهم عديد من التجارب والخبرات السياسية التي كانت سببا في اثناء وتطوير الفكر السياسى الذى أبدعه أفلاطون وأرسطو . وبالتالي أصبح المجال السياسى لدول العالم الثالث يشكل تحديا خطيرا للباحثين في علوم السياسة والاجتماع ، مثلما كان المجال السياسى للمجتمع اليونانى يمثل تحديا لأفلاطون وأرسطو ، وان كان ثمة فارق جوهري في هذا الصدد ، وهو أن أفلاطون وأرسطو أشرفا على نهاية تجربة دولة المدينة City-State ، بينما تجربة الدول القومية النامية لا تزال بكرا وفي مستقبل نشأتها^(٩) .

ومما يساعد على مواجهة هذا التحدى ، ومواصلة ونجاح الجهود التى بذلت في هذا المجال ، أن البحث في قضايا ومشكلات الحياة السياسية لدول العالم الثالث قد اقترن منذ البداية بظهور الثورة السلوكية في علوم السياسة Behavioral revolution in political sciences ولم يكن بمنأى عن التأثير بما ترتب على هذه الثورة من صدمة منهجية methodological Shock استدعت تغيير النظرة الى ظواهر الحياة السياسية ، وتطوير منهجيات

(٩) حسنا ضعب ، الإنسان العربى وتحدى الثورة العلمية التكنولوجية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦ .

وأساليب البحث في علوم السياسة بوجه عام ^(١٠) . وهذا ما تطلب من الباحثين أن يراجعوا — بل يهدروا — كثيرا من التصورات والمسلّمات الفكرية والمنهجية التي كانت محل اتفاق بينهم من قبل . وأن يركزوا دراساتهم على الجوانب الدينامية — أى الحركية — للظواهر السياسية وأن يحددوا بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر وأولويات دراستها ^(١١) . وأن ييذلوا قصارى جهدهم أيضا من أجل مزج البحوث النظرية بالدراسات الامبيريقية ، وتحقيق نوع من المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظري والبحث الميداني ^(١٢) . مستفيدين في كل ذلك من نتائج

(١٠) حول مزيد من المعلومات نيبا يختص بالثورة السلوكية في علوم السياسة انظر على سبيل المثال :

- E. Heinz, (ed.), *Behavioralism in Political Science*, A therton Press, New York, 1963.
- The *Behavioral Persuasion in Politics*, Random House, New York, 1963.
- A. Ranney, (ed.), *Essays on the Behavioral Study of Politics*, University of Illinois Press, Urbana, 1962.
- D. Waldo, *Political Science : Tradition, Discipline, Profession, Science, Enterprise*, in : F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds.), *Op. Cit*, Vol. 1, pp. 58—62.

وأيضا : احمد بدر ، *الثورة السلوكية في العلوم السياسية* ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني ، السنة الثالثة ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ديسمبر ١٩٧٥ ، صفحات ٣٥ — ٤٧ .

(١١) انظر بعض هذه المراجعات والانتقادات في الكتابات التالية على

سبيل المثال :

- G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., *Comparative Politics : A Developmental Approach*, Little, Brown and Company, Boston, 1966, pp. 1—3.
- R.C. Macridis, *The Study of Comparative Government*, Doubleday & Company, Inc., Garden City, New York, 1955.

— على الدين . ملل المرجع السابق صفحات ٤٠ — ٤١ .

(12) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, *Op. Cit*, p. 2.

بحوث العلوم الاجتماعية الاخرى • ومستخدمين في الوقت نفسه كثيرا من مقولات ومفاهيم هذه العلوم في بحوثهم وتحليلاتهم^(١٣) • فضلا عن استخدام الاساليب الكمية في تحليل ظواهر الحياة السياسية ، وقياس العلاقات بين عديد من المتغيرات التي كان يتعذر قياس علاقات بعضها ببعض من قبل • الى جانب اختبار نتائج دراساتهم والتحقق من صحة ما انتهت اليه من تعميمات عن طريق المقارنات المنظمة بين عديد من التجارب السياسية المتنوعة • معتمدين في هذا كله على الخدمات الاحصائية التي وفرتها الاجهزة الحكومية والهيئات الدولية ، وماتجمع لديها من بيانات ومعلومات تتعلق بالامور الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية والسياسية ... الى غير ذلك من معطيات أمكن استخلاصها والحصول عليها من خلال الدراسات المسحية التي أجريت في عديد من دول العالم الثالث • مما ساعد في النهاية على استحداث وتطوير عدد غير قليل من مداخل البحث في علوم السياسة ، في مقدمتها : المدخل البنائي الوظيفي^(١٤)

(13) G.A. Almond, *A Functional Approach To Comparative Politics*, in :
G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), *Op. Cit.*, pp. 3-4.

(14) من أهم الدراسات التي استخدمت هذا المدخل :

- G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), *Op. Cit.*
- & G.B. Powell, Jr., *Op. Cit.*
- L. Binder, *Op. Cit.*
- D. Apter, *The Politics of Modernization*, University of Chicago Press, Chicago, 1965.
- D. Easton, *A Framework for Political Analysis*, Englewood cliffs, Prentice - Hall, N.J., 1965.

ومدخل العملية الاجتماعية ^(١٥)	structural Functional approach
• ومدخل التاريخ المقارن ^(١٦)	Social - Process approach
وما الى ذلك من مداخل عديدة،	Comparative history approach

ساعدت بشكل ملحوظ في لقاء مزيد من الاضواء على كثير من جوانب ومظاهر وأبعاد الحياة السياسية لدول العالم الثالث ، ودفعت جهود الباحثين في هذا المجال خطوات الى الامام • الامر الذي كان له أبلغ الاثر في تطوير كثير من مجالات البحث في علوم السياسة ، وبخاصة دراسات علم السياسة المقارن Comparative Politics الذي انبثقت بحوث التنمية السياسية من خلاله • اذ انشعبت دراسات السياسة المقارنة — بفضل هذه التطورات المعرفية والمنهجية الجديدة ، وعلى عكس ما كانت عليه هذه الدراسات من

(١٥) من أهم الدراسات التي اعتبرت على هذا المدخل :

- D. Lerner, *The Passing of Traditional Society*, Free Press, New York, 1958.
- K.W. Deutsch, *Social Mobilization and Political Development*, in : R.C. Macridis & B.E. Brown, (eds.), *Comparative Politics : Notes and Readings*, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1977.
- M.C. Hudson, *The Precarious Republic : Political Modernization in Lebanon*, Random House, New York, 1968.

(١٦) من أهم الدراسات التي اتبعت على هذا المدخل :

- C.E. Black, *The Dynamics of Modernization*, Harper & Row, N.Y., 1966.
- S.N. Eisenstadt, *Modernization : Protest and change*, Englewood cliffs Printice - Hall, N.J. 1966.
- S.P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, New York ,1968.

قبل (١٧) — الى اتجاهين رئيسيين : أحدهما : يركز على دراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات الصغيرة ، بهدف الكشف عن الادوار التي تلعبها في الحياة السياسية ، ومدى تكرار أو تواتر هذه الادوار ، ومبلغ تأثيرها في مجريات السياسة العامة (كالبحث في دور الاسرة في عملية التنشئة السياسية • أو دور الآباء — والاسرة ككل — في بناء الوعي السياسي للفرد وتوجيه سلوكه السياسي • أو البحث في دور الاحزاب في بلورة المواقف السياسية ، والتأثير في الرأي العام ... وهكذا) • والآخر : يصب اهتمامه على دراسة العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين مختلف بناءات وميكانيزمات العملية السياسية داخل النظام السياسي ككل (كالبحث عن تأثير بناء وأنماط الاتصال في عملية التنبؤ الاجتماعية بين الجماعات التي تعيش على هامش النظام السياسي • وما هي أنماط التجديد ، والوظائف الملائمة لتحقيق عمليات التنمية القومية الشاملة في البلدان المختلفة ... وهكذا) • (١٨) •

(١٧) يقول روى مكريديس : ان الدراسات التقليدية للسياسة المقارنة لم تكن دراسات مقارنة بالفعل فهي لاتزيد عن أن تكون مجرد وصف للوحدات الحكومية في عدة دول ، أو تسجيل لكتيبة عمل مؤسسة معينة — كالبرلمان مثلا — في أكثر من بلد ، دون أية محاولة لاستخلاص عناصر الشبه أو الاختلاف هنا أو هناك ، أو القوانين العامة التي تحكم حركة هذه المؤسسة في أكثر من اطار . انظر في ذلك : R.C. Macridis, op. cit.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول التطورات التي لحقت بدراسات علم السياسة المقارن انظر على سبيل المثال :

— G.A. Almond, *Comparative Politics*, in : D.L. Sills, (ed.), *International Encyclopedia of The Social Sciences*, Vol. 12, The Macmillan Company, New York, 1972, pp. 331—334.

— كمال المنوفى ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية =

وكانت نتيجة هذا التطور الجديد في دراسات السياسة المقارنة أن أصبحت القضايا والمشكلات والمفاهيم التي أثارت اهتمام الباحثين — خلال المراحل المبكرة للبحث في هذا المجال — أكثر تحديدا وتفصيلا عن ذي قبل . وبالتالي أصبح المجال مهيا لبلورة مفهوم التنمية السياسية ، وظهور هذا البحث الجديد في اطار الدراسات السوسيوسياسية . ومن ثم اتجهت كثير من البحوث الى دراسة قضايا بذاتها، سواء في بلدان معينة أو بالمقارنة بين عدة بلدان . كما اضطر كثير من الباحثين — الغربيين — الى العودة مرة أخرى الى دراسة مراحل التطور السياسي لبلدان أوروبا وأمريكا ، بعدما كان اهتمامهم موجها — بالدرجة الاولى — الى بلدان العالم الثالث . وقد تجلى هذا بشكل واضح وملحوس في مجموعة المجلدات التي أصدرتها (لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية) في الولايات المتحدة تحت عنوان (دراسات في التنمية السياسية)^(١٧)

Studies in political development

= والمنهجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السابعة . جامعة الكويت ، يناير ١٩٨٠ ، صفحات ٧-٢٣ .
١٩٨٠ . تتلف هذه المجموعة من سبع مجلدات ، هي المراجع الاسلمية لدراسة التنمية السياسية . ويبين هذه المجلدات كالتالى حسب الترتيب الزمنى لصدورها :

- L.W. Eye, (ed.), *Communications and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1963.
- J. Lapalombara, (ed.), *Bureaucracy and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1963.
- R.E. Ward & D.A. Rustow, (eds.), *Political Modernization in Japan and Turkey*, Princeton University Press, Princeton, 1964.
- J.S. Coleman, (ed.), *Education and Political Development*, Princeton University Press, 1965.

حيث تضمنت هذه المجلدات كثيراً من الدراسات — النظرية والامبيريقية — التي يدور البحث فيها حول العلاقة بين التنمية السياسية وبين غيرها من المتغيرات الاجتماعية والسياسية ، في عديد دول العالم الثالث وكثير من المجتمعات الاوربية والامريكية . فضلا عن تلك المحاولات الفردية ، التي سعت الى الاستفادة من نتائج دراسات العالم الثالث ، وجهدت في تطبيق هذه النتائج على التجربة التاريخية للمجتمعات الاوربية والامريكية^(٢٠) .

-
- L.W. Pye & S. Verba, (eds.), *Political Culture and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1965.
 - J. La Palombara & M. Weiner, (eds.), *Political Parties and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1966.
 - L. Binder and Others, (eds.), *Crises and Sequences in Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1971.

(٢٠) من أهم الكتب التي صدرت في هذا الاتجاه المؤلفات التالية على سبيل المثال :

- S. M. Lipset, *The First New Nation*, Basic Books, New York, 1963.
- ويصور موضوع هذا الكتاب حول الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها (اول امة جديدة) . وقد تعرض ليبست في هذا الكتاب لمشكلتي التكامل السياسي *Political Integration* ، والشرعية السياسية *Political Legitimacy* اللتين واجهتا الولايات المتحدة في اواخر القرن الثامن عشر واولائل القرن التاسع عشر ، وبدى ما أسهم به (جورج واشنطن) — كعقائد كلريزمي — في حل هاتين المشكلتين .

- Ch. Tilly, (ed.), *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton University Press, Princeton, 1975.
- S.P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Op. Cit.

وقد ذهب هنتنجتون في هذا الكتاب الى القول بأن الدول النابية في القرن العشرين ما هي الا (مجتمعات قديمة ذات دول جديدة *Old Societies and New States* أما الولايات المتحدة فهي منذ القرن الثامن عشر عبارة عن (مجتمع جديد ذي دولة قديمة *New Society and Old State* تقوم على مؤسسات

بيد أن هذه الجهود جميعها — برغم ما ترتب عليها من نقائص وما سقرت عنه من اضافات — شابتها منذ البداية نقیصة أساسية ، تمثلت بشكل واضح في انصراف معظم الباحثين عن تقديم أية محاولة منهجية تستهدف الربط بين مشكلات الشكف السياسي لدول العالم الثالث وعوامل التقدم السياسي للدول الغربية ، بالإضافة الى عدم اهتمامهم ببيان تأثير العوامل الخارجية — باستثناء تجربة الاستعمار الاوربي — على عمليات التنمية القومية الشاملة في بلدان العالم الثالث، وارجاع كل ضعف أو قصور يعتور هذه العمليات الى عوامل وأسباب داخلية تخص هذه البلدان وحدها ، فضلا عن فشلهم في تطوير أو ابتكار اطار نظري عام يربط بين عملية التنمية في بلدان العالم الثالث والتجارب التاريخية لهذه العملية في بلدان أوروبا والعالم الجديد . (١)

وقد يرجع السبب في ذلك الى ظروف وملابسات عملية البحث العلمي في دول العالم الثالث ، وما واجه الباحثين من صعوبات خلال مباشرتهم لجهودهم البحثية في هذه الدول . وقد يرجع أيضا الى قصور القدرات الذاتية للباحثين أنفسهم ، وانعكاس هذا القصور على بحوثهم العلمية ونتائجها . وربما كان هذا كله صادرا أيضا عن مواقف ارادية متمدة من جانب الباحثين أنفسهم . ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الاعتبارات والاحتمالات ، فإن المتفق عليه بين جمهور الباحثين — وأكثه التجارب

سجاسة متوارفة من (تهودور انجلند Tudor England) ، الى جانب بعض المشكلات الناجمة عن التغيرات التي لحقت البناء الاجتماعي التقليدي للمجتمع الأمريكي ، مظهرها في الجال تملها بالنسبة للبلدان الأقل تطورا .

(21) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. Cit, p. 95.

العملية في معظم الاحوال — أن ثمة صعوبات جد كبيرة واجهت الباحثين في دول العالم الثالث ، ولم يكن بمقدورهم تجنبها أو التغلب عليها بسهولة . وترجع هذه الصعوبات في المقام الاول الى تعدد اللغات واللهجات التي كان يتعين على الباحثين اتقانها — أو الالمام بها على الاقل — لكي يتمكنهم استخلاص المعلومات والبيانات التي يسعون الى الحصول عليها . الى جانب تعدد وتعقد التجارب الاوروبية وتنوعها ، وانتقاء — أو تعمذر — التعاون بين الباحثين في مجال السياسة المقارنة وبين المؤرخين وغيرهم من المشتغلين والمهتمين بقضايا المجتمع ومشكلاته . فضلا عن اعتماد معظم الباحثين الغربيين — والامريكيين منهم بالذات — على تجربة العالم الغربي ، واعتقادهم أن هذه التجربة هي النموذج المثالي الملائم لمقارنته وتحليل وتفسير عمليات التغيير السياسي في دول العالم الثالث (٣٣) .

ولقد تدارك هذه الامور جميعا — فيما بعد — جيل آخر من الباحثين المعاصرين — الماركسيين وغير الماركسيين — الذين واصلوا البحث في هذا المجال — وكان معظمهم من دول العالم الثالث، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية — اذ قدموا في هذا الصدد اسهامات كبيرة وجلية في اطار البحث في قضايا التخلف والتنمية في دول العالم الثالث (٣٣) . وقد تمثلت جهود هؤلاء

(22) Ibid, p. 90.

(٢٢) من أبرز هؤلاء العلماء :

راؤول بريبيش Raul Prebisch ، ثيوتونيودوس سانتوس
Theotonio Dos Santos كاتيديومندس Candido Mendes ، أوزنالدوسنكل
Oswaldo Sunkel ، أنثريه جندر فرانك André Gunder Frank
هنريك كاردوزو Henrique Cardoso ، هليو جاجاريب Helio Jaguaribe
والباحث المصري سمير أمين .

العلماء بشكل أساسى فى تأكيدهم الملح على تأثير العوامل الخارجية على جهود وعمليات التنمية القومية الشاملة فى هذه الدول . وإثباتهم أن متا يكتنف هذه العمليات من ضعف أو قصور ، وما يواجهها من معوقات عملية لا يرجع — فى معظم الاحوال — الى عوامل وأسباب داخلية بحت ، بقدر ما يصدر عن أسباب وعوامل خارجية تتمثل بشكل أساسى فى تلك الضغوط العنيفة والمتواصلة التى تتعرض لها — دول العالم الثالث — من جانب الدول المتقدمة . ومن ثم انصب جهدهم العلمى — فى الجانب الأكبر منه —

على دراسة علاقة المركز (أو ما يسمونه المتروبول Metropole بالمحيط الخارجى Periphery ومبلغ تأثير الاول على الثانى ، مؤكدين بذلك أن هذه العلاقة ماهى الا نموذج صارخ للعلاقات الدولية غير المتكافئة،

= وتعتبر مؤلفات (دوس سانتوس) و (جندر فرانك) من أهم الكتابات التى تعرضت لمشكلات التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث من وجهة نظر مغيرة لما هو مألوف فى دراسات الباحثين الأمريكيين . وأخص بالذكر هنا الكتابات التالية على سبيل المثال :

- Th. D. Santos, *The Crisis of Development Theory and The Problems of Dependence in Latin America*, in : H. Bernstein, (ed.), *Underdevelopment and Development : The Third World Today*, Penguin Books, London, 1973.
The Structure of Dependence, in : K.T. Fann & D. Hedges, (eds.), *Reading in U.S. Imperialism*, Porter Sargent, Boston, 1971.
- A.G. Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile and Brazil*, Monthly Review Press, 1969.
Latin America : Underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, 1970.

وتمثل في حد ذاتها شكلا واضحا من أشكال التبعية Dependence أو الامبريالية الجديدة Neoimperialism ، أو الاستعمار الجديد Neocolonialism (٢٤) . مما أدى في النهاية الى احداث طفرة كبيرة في دراسات التنمية وساعد في الوقت ذاته على تطوير مفهوم التنمية السياسية، وتحديد معالم وموقع هذا المبحث الجديد في اطار هذه الدراسات . فضلا عن شيوع وانتشار نتائج بحوث هؤلاء العلماء داخل دوائر اليسار الجديد في الولايات المتحدة ، واحتدام الجدل والنقاش — من جراء ذلك — حول الدور الملائم للولايات المتحدة في المحيط الدولي . الامر الذي جعل كثيرا من الباحثين الامريكيين يتجنبون الاشارة الى تأثير العوامل الخارجية على عمليات التنمية — أو على الاقل يتحرون الحيلة والحذر عند الاشارة الى هذه العوامل — باعتبار أنهم يمثلون في حد ذاتهم جانبا من هذه العوامل وبالتالي فان الاشارة الى هذا البعد يشكل ادانة لهم ، وهم في غير حاجة الى التعرض لاثار هذا الموقف كما ذهب فريق آخر منهم الى وغض ما توصل اليه علماء العالم الثالث من نتائج ، باعتبار أن هذه النتائج لا تعدو أن تكون تعبيراً عن مواقف عقدية وأيديولوجية أكثر منها نتائج مستخلصة من تحليل علمي موضوعي ، أو مجرد محاولة لتبرير فشل علماء العالم الثالث في تطوير وتحديث وتنمية مجتمعاتهم لا أكثر أو أقل (٢٥) .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن الجهود المبكرة للبحث في قضية

(٢٤) انظر في هذا الصدد : السيد الصيني ، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، صفحات ١٧٩ — ٢١٨ ، ٢٦١ — ٢٨٣ .

(25) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. cit., pp. 93—94.

التنمية السياسية — والتي بدأت منذ أواخر الأربعينيات وأوائل
الخصينيات — لم تكن في بداية الامر واضحة الاتجاه أو متعددة المعالم
والإبعاد . ولكنها كانت تعكس فقط نوعا من الاهتمام الواضح بعمليات
التغيير الاجتماعي الواسع ، والتي تندرج أساسا تحت عنوان التحديث
Modernization (٢٦) . ومن ثم كانت الاجتهادات الاولى في هذا المجال
لا تركز أساسا في التوحيد بين مفهومى التنمية السياسية والتحديث السياسى ،
وأن كانت معظم هذه الجهود قد ركزت اهتمامها على دراسة عملية التنمية
السياسية ضمن السياق العام لعمليات التحول — أو التغيير — الشامل
من المجتمع الريفى الزراعى التقليدى الى المجتمع الصناعى الحضرى
الحديث .

ومع حلول أواسط وأواخر الستينيات بات من الواضح تماما أن
مشكلات التنمية السياسية — والتي تتعلق بقضايا : المشاركة السياسية ،
والتكامل والاستقرار السياسى ، وبناء المؤسسات ... — لا يمكن بحالها
من الاحوال أن تنحصر في اطار هذا السياق فقط ، ولا يصح أن تعالج من
خلاله وحده . والسبب في ذلك — كما يقول (صمويل هنتجتون) و (جورج
هومينجيه) — أن المشكلات التى يتم التركيز عليها داخل هذا السياق من
المحتمل جدا أن تظهر فى — وتميز أى — مجتمع من المجتمعات حالما يتعرض
بناؤه لاية تغييرات سوسيو اقتصادية أساسية . وبالتالي فإن ظهورها
لا يقتصر — ولا يتوقفه كذلك — على تمويل أو انتقال هذا المجتمع أو ذاك

(٢٦) سناقش مفهوم (التحديث) بشيء من التفصيل فى الفصل الثانى
من هذا الكتاب .

من مجتمع زيفى تقليدى الى مجتمع حضرى حديث (٢٧) . ومن هنا ، ومن هذا المنطلق بالذات ، عكف الباحثون خلال الستينيات — وفي مقدمتهم دانييل بل (Daniel Bell) — على تطوير وصياغة مفهوم سوسيولوجى جديد هو مفهوم (مجتمع ما بعد الصناعة Post - Industrial Society) ليبدلوا بذلك على نموذج متميز من المجتمعات ، يختلف عن المجتمع الصناعى ، مثلما يختلف المجتمع الصناعى عن المجتمع الزراعى (٢٨) . وانتبهوا من هذا كله الى القول بأنه اذا كان الانتقال من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة على غرار الانتقال من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى ، فليس ثمة خلاف كبير اذن بين المشكلات السياسية المصاحبة لعملية التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة وبين تلك المشكلات التى تترتب على انتقال المجتمع الزراعى الى مجتمع صناعى . ومن ثم فمن المحتمل جدا أن تكون هذه المشكلات متماثلة فى طبيعتها ، ومتكافئة فى حدتها وربما لا تختلف عن بعضها كثيرا فى هذا أو ذاك ومادام

(27) Ibid, p. 95.

(٢٨) ظهرت فكرة مجتمع ما بعد الصناعة أساسا لوصف المجتمعات التى بلغت مرحلة عالية من التصنيع بغض النظر عن هويتها الإيديولوجية . ويعتقد أصحاب هذه الفكرة أن هناك نمطا جديدا من المجتمعات فى طريقه الى الظهور وهو مجتمع ما بعد الصناعة أو المجتمع التكنولوجى ، الذى تسيطر عليه النزعة اللائحة ، وتسوده الوفرة ، ويتميز بانهيار من العلاقات والصراعات الاجتماعية تختلف عما هو سائد فى المجتمع الصناعى منذ نشأته فى القرن الماضى . انظر فى هذا الصدد المؤلفات التالية على سبيل المثال :

— D. Bell, *The Coming of Post-Industrial Society*, Basic Books, New York, 1973.

— Z. Brzezinski, *Between Two Ages : America's Role in the Technocratic Era*, Viking Press, New York, 1970.

الامر كذلك فمن المتيسر اذن أن نطبق دروس تجربة التنمية السياسية في دول العالم الثالث على التاريخ المبكر للدول الغربية ، وليس من المتعذر كذلك أن نطبق نفس هذه الدروس على التطور المعاصر والمستقبلي لهذه الدول . وبالتالي يصبح التوحيد أو الربط بين عملية التنمية السياسية وبين عمليات التحديث التي تجرى في مرحلة تاريخية معينة أمرا غير محكم ، هذا ان لم يكن من الصعب تصويره أو التسليم به على نحو أو آخر (٣٩) .

وترتبط على هذا التصور ، واستكمالا لجهود الباحثين من أجل إيجاد اطار محدد لدراسات وبحوث التنمية السياسية ، اتجه الباحثون — منذ أواسط وأواخر الستينيات — الى البحث في الصعوبات المتعاقبة بعملية الفصل بين خصائص المجتمع التقليدي وخصائص المجتمع الحديث، استنادا الى افتراض ضمنى مؤداه أن انبثاق أى منهما يستتبع بالضرورة اضمحلال أو اختفاء الآخر . وقد اتضح لهم من هذا البحث ان الفواصل بين خصائص كل من هذين النمطين من المجتمعات ليست من الواضح كما كان متصورا ، وأن الانتقال التاريخي من أحدهما الى الآخر لا يعد من قبيل عمليات التقدم ، ولا يتطابق تماما مع الاتجاه نحو التقدم . وبالتالي انتهوا الى انه ليس ثمة داع للربط بين عملية التنمية السياسية وعملية التحديث السياسي . وأنه اذا كان ثمة تصور من هذا القبيل فإنه لا يبدى وإن يفتنى ، حتى ولو كان ذلك بحجة أن عملية التحديث تشير الى ظاهرة فائضة مقددة ، ولا تمثل ظاهرة بسيطة سهلة كما كان متوهما . وحيث

أن الانتقال من الأوضاع التقليدية الى الأوضاع الحديثة لم تعد له خصائصه المتميزة ، ولم تعد كذلك الفواصل بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث واضحة المعالم ، فليس من المستبعد إذن أن نعثر على نفس المشكلات السياسية — المصاحبة والمميزة لعملية التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث — في أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن المحتمل كذلك أن تظهر فواصل أخرى بين هذين المجتمعين ، وأن تكتسب هذه الفواصل أهمية أكبر مما كان لسابقتها . وبما أن الامر كذلك فإنه يصبح من الافضل أن يقال أن النسق الثقافي للمجتمع ذو تأثير كبير على أوضاعه السياسية . وأن تأثير هذا النسق يفوق في قوته وفعاليته كل تأثير ينبثق عما يكتسبه المجتمع من خصائص وسمات على درجة عالية من الرقي ، سيما وأن الفوارق السياسية بين المجتمعات — كما يقول بعض الباحثين — لا تتطابق كثيرا مع المستويات المتفاوتة لدخول الافراد بقدر ما تتطابق مع عوامل ومظاهر القصور الثقافي *Cultural faults* وتشرذم الثقافة السياسية للمجتمع *Fragmentation of Political Culture* ، وما يترتب على هذا القصور والتشرذم من تقسيم للناس حسب : اللغة ، والدين والعنصر والتجربة التاريخية . وأخيرا فإنه ما دلم الفصل بين الخصائص التقليدية والخصائص الحديثة للمجتمع قد أصبح ذا أهمية ضخمة في التحليل الموسيوسياسي ، فإن دراسة للتنمية السياسية لا بد وأن تتفحص بالمثل ، وبشكل متزايد ، عن دراسة التحديث ، وأن ترتبط بدرجة أشد وأكبر بدراسة عمليات التغيير السياسية *Political change* واسعة النطاق (٣٠) .

ونتيجة لهذا كله اتجه الباحثون — منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات — الى البحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغيير السياسى . وكان من محصلة هذا الاتجاه أن ظهرت محاولة (جبريل الموند) وزملائه لادماج تأثير عوامل البيئة ، والقيادة والمهارة ، وعمليات الاختيار ، والتحالفات السياسية فى إطار صيغة كلية للتغيير السياسى^(٣١) . وظهرت أيضا محاولة (جارى دى بريور G.D. Brewer) و (رونالد دى برنر R.D. Brunner) لتطوير نماذج للتغيير السياسى المعقد ، يمكن أن تستوعب كافة المتغيرات : السكانية ، والاقتصادية ، والسياسية فى اطارها . وتربط فيما بين هذه المتغيرات عن طريق سلسلة من المعادلات التى يمكن أن تساعد فى الكشف عن مدى تغير قيم هذه المتغيرات بتغير أى من المتغيرات الأخرى^(٣٢) . هذا فضلا عن عديد آخر من المحاولات التى أمكن عن طريقها تحقيق قدر أكبر من الفهم المتعمق لأسباب ، وأنماط ، وعواقب عمليات التغيير السياسى ، بما فى ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها .

هكذا صدر اهتمام علماء الاجتماع والسياسة بقضية التنمية السياسية — كقضية علمية — وهكذا تطور أيضا . وإذا كان هذا التتبع التاريخى لبذائى الاهتمام الأكاديمى بهذه القضية قد ألقى بعضاً من الضوء على

(31) G.A. Almond & Others, (eds.), *Cause, Choice and Change : Historical Studies of Political Development*, Little, Brown, Boston, 1973.

(32) G.D. Brewer & R. D. Brunner, *Organized Complexity : Empirical Theories of Political Development*, Free Press, New York, 1971.

نشأة هذا البحث الجديد في علوم السياسة والاجتماع ، فلعل من المناسب كثيراً أن يكون ثمة استعراض مماثل لمصادر وأصول هذا الاهتمام في جانبه العلمى ، باعتبار أن التنمية السياسية قضية عملية مثلما هى قضية علمية ، وأنه ليس ثمة انفصال بين جانبها العلمى وجانبها العلمى . وفى هذا ينبغى أن يكون ثمة شيء من التفصيل .

ثانيا : التنمية السياسية قضية عملية :

مثلما احتلت قضية التنمية السياسية موقعا بارزا في اهتمام رجال العلم باعتبارها قضية علمية ، شغلت هذه القضية أيضا حيزا كبيرا من عناية رجال العلم وصانعى السياسة باعتبارها قضية عملية . والسبب في ذلك أن رجال العلم في العالم الغربى — والدول المتقدمة بوجه عام — لم يصدروا في اهتمامهم بهذه القضية عن اتساع دائرة البحث العلمى وامتداد أنشطته الى دول العالم الثالث فقط ، بل صدروا في هذا الاهتمام أيضا عن كثير من الضرورات العملية التى فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انتابت مجتمعاتهم في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كنتيجة مباشرة لهذه الحرب . ومن هنا كان سعيهم الى الاستفادة من نتائج دراساتهم لدول العالم الثالث في مجال التطبيق العلمى داخل دولهم ، فضلا عن التقاء جهودهم مع جهود صانعى السياسة ، وتعاونهم سويا من أجل مواجهة مشكلات التخلف التى تعانىها دولهم . أما صانعى السياسة في دول العالم الثالث فلم يكن اهتمامهم بهذه القضية — في واقع الامر — سوى محاولة عملية بحث ، تستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسى الذى تعاني منه بلادهم ، ويحول دون تحقيق متطلبات

وغايات عمليات التنمية القومية الشاملة التي تجرى على أرضها، ومن ثم كانت مبادراتهم الذاتية لمواجهة هذه المشكلات ، وسعيهم الحثيث للاستفادة من جهود العلماء ، ومن التجربة السياسية للدول المتقدمة بوجه عام ، أمر واجبا لا مفر منه .

ومن المتفق عليه في هذا المجال أن اهتمام الباحثين — الاوربيين والامريكيين — بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث لم يكن في معظم الاحوال بعنأى عن الاهداف والاطماع السياسية لحكوماتهم، أو بمعزل عن التأثير بالتوجيهات الايديولوجية والقيمية لدولهم . ومن هنا كان الجانب الاكبر من بحوثهم لا يستهدف تطوير الازوضاع السياسية — والاقتصادية والاجتماعية — لدول العالم الثالث ، ومعاناة شعوب هذه الدول على تخطى مستويات التخلف التي تعيش فيها ، بقدر ما كان يميل في أغلب الاحوال الى خدمة الاهداف السياسية للدول المتقدمة ، ان لم يمسح الى تعويق — أو تقويض — مسيرة وجهود التنمية في دول العالم الثالث .

ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا ينظرون الى ظواهر التخلف وخصائصها على أنها حالات فريدة ذاتية المولد . كما كان جهدهم العلمى لا ينصب على البناء الكلى لهذا المجتمع أو ذاك بل يتركز أساسا على بعض جوانب جزئية من هذا البناء ، ونادرا ما يتناول المجتمع ككل متكامل . ولذلك لم تسفر هذه الجهود — في أغلب الاحوال — عن تقديم صورة كلية مترابطة تستوعب ماضى وحاضر البناء الاجتماعى للمجتمع محل الدراسة . وبالتالي لم تقدم دراساتهم كثيرا في تحديد المشكلات الرئيسية التي يعانى منها هذا المجتمع

أو غيره • ولم تقد كذلك في تحديد الاساليب الكفيلة بمواجهة ومعالجة هذه المشكلات (٣٣) •

يضاف الى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين لم يترددوا قط عن محاولة فرض التجارب السياسية الخاصة بدولهم على مجتمعات العالم الثالث ، باعتبار أن هذه التجارب تمثل نماذج مثالية ناجحة ، يتعين نقلها — أو الاقتداء بها على الأقل — إذا كانت ثمة رغبة صادقة في تحقيق تطویر سيطمي ملموس في هذه الدول • ومن ثم كان الباحثون الغربيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي — سواء في جانبه القيمي أو التنظيمي — يدعوى أن هذا النموذج محصلة عملية التطور السياسي التاريخي للمجتمع الاوربي ، بل هو الغاية النهائية ، والحل الاعلى لعملية التنمية السياسية في كل المجتمعات (٣٤) • بينما كان الباحثون الماركسيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الماركسي — اللينيني الشرقي ، بدعوى أن الماركسية — اللينينية هي المنطلق الفكري للعصرى المتكامل والمناسب لتحقيق التقدم في جميع بؤاءات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية • وغنى عن البيان أن كلا

(٣٣) انظر في هذا الصدد ، سعد الدين ابراهيم ، **نحو نظرية سيولوجية للتنمية في العالم الثالث** ، بحث في كتاب : **استراتيجية التنمية في مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوى الثاني للاقتصاديين المصريين (مارس ١٩٧٧)** ، تحرير : اسماعيل صبرى عبد الله وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات ٦٤ — ٦٥ •

(٣٤) انظر في هذا الصدد ، سمير نعيم احمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، السنة السابعة ، جامعة الكويت ، يوليو ١٩٧٩ ، صفحات ٣٦ — ٣٧ •

من هذين الموقفين يمثل في حد ذاته اتجاهًا آيديولوجيًا متحيزًا وغير موضوعي • ينطوي من ناحية على تغافل صريح لاعتبارات الزمن والمكان والثقافة ، ويتجاهل في الوقت نفسه حقيقة التفاضل والتكامل بين ظاهرتي التخلف والتقدم باعتبارهما ظاهرتان تاريخيتان عالميتان ، وأن تخلف العالم الثالث ، وتطور العالم المتقدم لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين يقهر هليشكلان وجهين لعملية تاريخية واحدة •

وفضلا عن هذه المواقف الأيديولوجية المتحيزة وبالإضافة إليها ، لا يزال ثمة فريق من الباحثين الغربيين يمتدح حتى الآن السياسة الاستعمارية ، ويشيد بما أحدثته من تغييرات بنائية وثقافية في دول العالم الثالث • ومن ثم لا يتردد في أن يقول « أن الاستعمار في أحسن صورة من الميكانيزمات المفيدة لعملية التحديث » (٣٥) • وآية ذلك — في رأيه — أن الاستعمار قد وفر لهذه الدول صفوة علمانية مستغربة Westernized بمقدورها أن تشارك في الحياة السياسية • كما أو جد بها نظما وأنماطا غربية للحكم ساعدت هذه الصفوة في الظهور على مسرح الحياة السياسية • هذا فضلا عما ترتب على فترة الحكم الاستعماري من تغييرات لمصاحبة عديدة في بنية المجتمعات التقليدية • إذ أمكن خلال هذه الفترة أحداث نوع من التزايط والاندماج بين الجماعات العرقية والثقافية التي لم تكن متحدة سياسيا من قبل • بخلاف ما انشأ من بناءات بيروقراطية رشيدة — تضم العديد من العناصر الوطنية ولو في أدنى المستويات — وما أقيم من نظم قانونية تستمد أصولها من القيم والمعايير الغربية ،

(35) D. Apter, Op. cit., p. 52.

وماتم تشكيه من قوات مسلحة ووحدات للشرطة مزودة بأحدث الاسلحة، وغالبية قوامها البشرى من العناصر الوطنية . هذا الى جوار ما أدخل من نظم نقدية وضرائبية على غرار ما هو موجود فى أوربا ، وما أنشئ من نظم تعليمية مدنية على الطراز الاوروبى كذلك (٣٦) .

واذا أضفنا الى ما تقدم أن اهتمام الباحثين — الاوروبيين والامريكيين — بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث لم يكن بمنأى عن ظروف وأوضاع السياسة الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن بمعزل عن التأثير بمعارك الحروب الباردة الدائرة بين القوتين العظميين ، لا تضح لنا كما يقول (جوناميردال Gunnar Myrdal) (« أن أغلب ما كتب عن الدول المتخلفة هو أقرب الى الدعاية منه الى العمل العلمى » (٣٧) وأن أغلب الدراسات التى تمت فى هذا المجال انما تقع كما يقول (تكر Tucker) فى دائرة جمع المعلومات اللازمة لاجهزة الامن وصانعى السياسة ، ولا تتصل بدائرة البحث العلمى أو الاهتمام الاكاديمى ، سيما وأن الجانب الاكبر من هذه الدراسات قد ركز جهده — وبشكل أساسى — على دراسة موضوعات مثل : عدم الاستقرار السياسى ، والصفوة التكنوقراطية وأنماط تفكيرها ، وخلفياتها الثقافية والاجتماعية ... وما الى ذلك من موضوعات تدخل — بشكل أو بآخر — فى دائرة اهتمام صانعى السياسة ، وتشغل مكانة خاصة لدى المسئولين

(36) Ibid, p 53, and H.G. Kobschull, *Transitional Societies*, in : H.G. Kobschull, (ed.), op. cit., pp. 67—68.

(٣٧) ورد فى : على الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

عن عمليات الامن السياسى والقومى بوجه عام ^(٣٨) . ومن ثم كان صدقا أن يقلل : « أن هذه الدراسات تتضمن انحيازاً ايديولوجياً وقيماً واضعاً . وأن من تولوا أمرها قد تركوا عقائدهم تطغى على الحقائق » ^(٣٩) . وبذلك لم يراعوا مقتضيات الحيذة والموضوعية العلمية الواجبة ، وضحوا بكل ذلك من أجل خدمة مصالح وغلبيات سياسية متعيزة ضيقة .

وعلى أية حال فإنه إذا كانت التنمية السياسية — باعتبارها قضية عملية — قد حظيت باهتمام رجال العلم وصانعى السياسة فى دول العالم المتقدم على نحو ما تبين لنا فيما سبق ، فإن حظها من اهتمام قادة العالم الثالث وزعمائه كان أكبر وأعظم ، وله الاولوية لديهم فى معظم الاحوال . والسبب فى ذلك أن هذه الدول — كما نطم — لا تزال حديثة عهد بالاستقلال . وهى وإن كانت قد حققت استقلالها السياسى ، واحتلت مكانها وسط الجماعة الدولية كدول قومية ذات سيادة ، الا أنها لا تزال حتى الان دول متغلفة . ومن ثم غدت قضية التنمية القومية الشاملة بالنسبة لها قضية ملحة وأساسية ، بل قضية حياة ومصير فى الأساس . وحيث أن عمليات التنمية القومية الشاملة لا يمكن أن تتم أو تتجج دون توافر أوضاع سياسية مؤاتية ومستقرة نسبياً ، فقد أصبحت هذه الدول مطالبة بتوفير هذه الأوضاع وضمان استمرارها . ولكن تخلف هذه الدول لا يقتصر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحدها بل يمتد كذلك الى أوضاعها السياسية ، كما أن معظم المشكلات السياسية

(٣٨) نفس المكان .

(٣٩) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

التي تجابه قاداتها وتتحدى سلطتهم لم يصدر فقط عن بقايا الأوضاع التقليدية المترسبة في مجتمعاتهم بقدر ما كان هؤلاء القادة أنفسهم هم للسبب في حدوثه أحيانا ، سواء كان ذلك بسبب تحديهم السافر لهذه الأوضاع ، أو نتيجة لتفاعلهم عنها أو تجاهلهم لها^(٤٠) ومن الطبيعي والامر كذلك أن تطرح قضية التنمية السياسية نفسها في هذه الدول ، وأن تصبح قضية محورية وحيوية بالنسبة لحاضرها ومستقبلها ، وأن تحظى باهتمام قاداتها وزعمائها •

وغنى عن البيان أن العمل التنموي — بوجه عام — لا يمكن أن ينطلق، أو يحقق أهدافه ، دون أن تسبقه دراسات علمية واعية وفاهمة لمشكلات وعوامل التخلف • ولكن التخلف السياسي ليس ظاهرة كمية يمكن قياسها وتحديد أبعادها — كالتخلف الاقتصادي مثلا • ولكنه ظاهرة كيفية مطلقة، لا تبدو نسبيته: لا من حيث عموميتها • كما أنه ينصرف الى المجتمع بأسره دون أن يتوقف لزاء أفراد فيقال ان بعضهم يمثل التقدم السياسي ، والبعض الآخر يمثل التخلف السياسي • يضاف الى ذلك أن مشكلات التخلف السياسي وان كانت ترتبط بظواهر الحياة السياسية وتتعلق بها فان عزلها امبهريقيا ، أو الفصل بينها وبين غيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليس سهلا أو ميسورا تماما • وحتى اذا تيسر ذلك، وأمكن تحديد مجموعة من المشكلات العامة للتخلف السياسي في بعض الاحوال ، فليس من الممكن دائما تقدير الاهمية النسبية لكل منها بصورة

(40) D. Apter, op. cit., 57—58.

مطلقة ، وليس من المتيسر كذلك تحديد أولوياتها • « لان المشكلة التي قد تؤرق مجتمعا بذاته بشكل حاد ، من المحتمل أن تبدو ذات أهمية ثانوية بالنسبة لغيره • كما أن المشكلات التي قد تبدو ذات أهمية قصوى بالنسبة لاجتمع ما في وقت من الاوقات من المحتمل جدا أن تكون ذات أهمية أقل فيما بعد ... » ^(٤١) وهكذا • وما دام الامر كذلك ، وحتى يتسنى لنا التخلب على هذه الصعوبات ، فانه يحسن بنا في هذا المقام أن نحدد بعض المؤشرات العامة التي يمكن أن تشكل مظاهر وأبعادا أساسية لظاهرة التخلف السياسي ومشكلاته ، وتمثل في الوقت نفسه مصادر أساسية لاهتمام قادة وزعماء دول العالم الثالث بقضية التنمية السياسية كقضية عملية • وربما كان البحث في المقومات البنائية والفكرية للدولة القومية في بلدان العالم الثالث من ناحية، وتوضيح طبيعة ومحددات العملية السياسية في هذه البلدان من ناحية أخرى ، مدخلين ملائمين للوقوف على أوضاع التخلف السياسي في هذه البلدان ، وتحديد المؤشرات الدالة على هذا التخلف ، سيما وأن هذين العنصرين — كما سنرى فيما بعد — هما الشاغل الاساسي لقادة وزعماء هذه الدول وهم يتصدون لعملية التنمية السياسية ، ويمثلان في الوقت نفسه المحاور الاساسية لهذه العملية بوجه عام • ولعل هذا يتضح لنا بشكل جلي وملحوس اذا تناولنا فيما يلي كلا من هذين العنصرين بشيء من التفصيل •

(41) H.G. Kebschull, *Political and Social Problems*, in : H.G. Kebschull, (ed.), *op. cit.*, p. 255.

١) القوميات النبائية والفكرية للدولة القومية في بلدان العالم الثالث:

تقوم الدولة القومية الحديثة — فيما يقول فقهاء القانون — على أركان ثلاثة أساسية هي : الاقليم ^{Territory} ، والرعية ^{Population} ونظام الحكم ^{Polity} (٤٢) . وقد قامت دول العالم الثالث منذ أن استقلت كدول قومية حديثة . ولكنها وهي تسعى الى ترسيخ وتدعيم أركانها واجهت — ولا تزال تواجه — كثيرا من الصعوبات والمشكلات التي تهدد استقرارها ، واستقلالها ، واستمرار وجودها في آن واحد . فضلا عما لهذه المشكلات من انعكاسات خطيرة ومؤثرة على أوضاعها الداخلية ، وقدراتها الذاتية ، وامكانات نهوضها بالمسؤوليات المفوضة بها ، وفي مقدمتها قضية التنمية .

فمن حيث الاقليم الجغرافي مثلا ، لم تكن معظم هذه الدول — حال قيامها — سوى قبائل وتجمعات بشرية متناثرة ومتقلبة على مساحات كبيرة من الارض ، وفقا لمقتضيات ظروفها المعيشية . ومن ثم كان تعيين حدود جغرافية لمثل هذه القبائل والتجمعات البشرية يمثل صعوبة في حد ذاته . كما كان تعيين هذه الحدود من قبل السلطات الاستعمارية محكوما بمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . ونتيجة لذلك أهدرت كثير من الحقائق الجغرافية ، والديموجرافية ، والاقتصادية ، والتاريخية ، والثقافية المتعلقة بهذه الاقاليم . كما ظهر عديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي غدت تتحدى هذه الدول وتعوق تطورها . والسبب في ذلك أن معظم الحدود الحالية لهذه الدول قد تم تخطيطه خلال

(٤٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

— احمد عبد القادر الجبال ، مقبة في اصول النظم الاجتماعية والسياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، صفحات ٣٠٧ — ٣١٤ .

القرن التاسع عشر ، تحت تأثير الدوافع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الاستعمارية ، وفي ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما عن تلك التي تسود عالم اليوم . ولذلك أصبحت بعض المستعمرات أصغر من أن تستطيع حكوماتها الوفاء بكثير من الخدمات الضرورية لحياتها بكفاية أو بطريقة اقتصادية ^(٤٣) يضاف الى ذلك أن التجمعات السكانية المتمثلة في القبائل الكبيرة ، والتي كان من الممكن أن تعد أساسا لنوع من التكامل القومى ، كثيرا ما تمزقت أوصالها وتناثرت بين عديد من الدول . كما أن بعض الامم التاريخية المستقرة كثيرا ما تم تقسيمها الى دول عديدة ودويلات صغيرة ، شجع بينها أسباب الفرقة والنزعات الإقليمية الانفصالية الامر الذى يصفه البعض بأنه « شذوذ يتحدى كل مبادئ تخطيط الحدود » ^(٤٤) ، وكان من نتائج أن أصبح الوعى بمفهوم الدولة القومية مفقدا ، والشعور بالانتماء والولاء للامة التى تنتمى اليها غائبا فى معظم الاحوال .

ونتيجة لهذا كله ، وترتيا عليه أصبح النزاع على الحدود المشتركة Boundary dispute بين كثير من هذه الدول مشكلة تثار بين وقت وآخر ، وتصل فى عنفها الى حد المواجهات العسكرية والحروب المحلية أحيانا .

(٤٣) ت.د. بلتن ، مشكلات التنمية الإفريقية (الجزء الثانى) ، ١٩٤٨ ، ص ١٥٧ . وقد ورد هذا الوصف فى :

فريد مون دير مهند ، السياسة فى الدول النامية ، ترجمة : مصطفى عباس ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة المكتبية ، وزارة التعليم العالى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٥١ .

(٤٤) أ. و. اينانز ، بريطانيا فيما وراء البحار ، ١٩٤٦ ، ص ٥٥ . وقد ورد هذا التعبير فى المرجع السابق ، ص ٥٢ .

كما أصبح الحديث عن حقوق الاقليات — القومية أو الدينية أو العرقية
... الخ — وسعى هذه الاقليات — أحيانا الى اقامة دول مستقلة خاصة
بها ، أو سلطة حكم ذاتي في الاقاليم التي تقطنها ، أو المطالبة بضمانات
دستورية تحفظ لها حقوقها — كأقليات داخل اقليم الدولة الواحدة —
قضية تتحدى في آن واحد سلطة الدولة ، ووحدتها الوطنية ، وتكاملها
السياسي ، واستقرارها الداخلي على حد سواء . وفضلا عن هذا كله ،
فانه على الرغم من أن بعض هذه الدول قد نجح في اقامة نوع من الوحدة
السياسية — الاندماجية ، أو الفدرالية ، أو الكونفدرالية — فيما بين بعضه
البعض في وقت من الاوقات ، وظهر وسط الجماعة الدولية ككيان سياسي
واحد كبير يتجاوز بإمكاناته البشرية والاقتصادية والعسكرية حدود الاقاليم
الجغرافية المصطنعة للدول الداخلة في اطاره ، الا أن هذا النمط من
التقارب السياسي كثيرا ما تفكك وانهار تماما لما بسبب سياسة الحكومة
المركزية تجاه مواطني كل دولة من دول هذه الوحدة ، أو لشعور بعض
الدول بالغبين والحرمان من كثير من المنافع الاقتصادية والامتيازات التي
كانت تتمتع بها قبل ذلك ، أو نتيجة للخلافات الشخصية بين قادة هذه الدول
.. أو غير ذلك من أسباب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ... لانعدام
أن نجد لها مظاهر متنوعة هنا أو هناك .

أما عن الركن الثاني من أركان الدولة القومية — وهو الرعاية —
فيتعلق فيما نحن بصدده بخصائص وممات التركيب البشري والطبقي
والاجتماعي للسكان ، ومدى التفاضل أو التكامل بين عناصر الأقلية
والأغلبية داخل بناء الدولة الواحدة . ومن هذه الزاوية أوضح كثير من

الدراسات أن معظم هذه الدول تنتمي الى ذلك النمط من المجتمعات الذي يعرف بالمجتمعات التعددية *Plural Societies* ، أو ما يسميه بعض الباحثين مجتمعات الموزايكا *Mosaic societies* (٤٥) . والسبب في ذلك أن هذه الدول بوجه عام تضم أخلاطا عديدة ومتنوعة من الجماعات البشرية — العرقية ، واللغوية ، والدينية ، والقومية ... الخ . التي عانت أكثر تاريخها وهي منفصلة عن بعضها اجتماعيا ، ومتباينة فيما بينها ثقافيا ، ومستقلة بارادتها سياسيا ، ومكتفية بذاتها اقتصاديا ، فضلا عن أن لكل منها تقاليده الراسخة ، وتنظيماته ، وأراضي وحرفه ، وفي الغالب أيضا لغته ، وعقيدته الدينية ، كما أنه كثيرا ما تطابقت هذه الجماعات مع الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل الدولة ، مما يزيد من تعقيد مشكلة بناء الامة الى حد كبير (٤٦) .

(٤٥) تقوم فكرة مجتمعات الموزايكا على أسس أن المجتمع التعددى يشبه قطعة الموزايكا ، التى تتكون من شخرات صغيرة ذات ألوان وأحجام ونوعيات مختلفة ، لا تستطيع أن تضعها بجوار بعضها الا يدعى فنلن .
انظر دراسات هامة حول هذه الفكرة في :

— L. Kuper & M. G. Smith, (eds.), *Pluralism in Africa*, University of California Press, Los Angeles, 1969.

وانظر ايضا معالجة جيدة لنفس الفكرة في :
— احمد زايد ، *البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القبلية والجديدة* ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحات ١٢١ — ١٥٩ .
(٤٦) تشير بعض الدراسات التكنولوجية الى ظواهر عديدة وصارخة لنوع التركيب البشرى في بلدان العالم الثالث . من ذلك مثلا أن السكان في أندونيسيا ينقسمون الى ستين جماعة عرقية كبيرة تشغل كل منها اقلية بذاته ، وتتكلم لغة او لهجة خاصة بها . كما ان لها أنماطها التقليدية في التنظيم الاجتماعى والسياسى وتبارس أنشطة اقتصادية متباينة الى حد ما . وتعتبر الهند أيضا مجتمعا شديد الاختلاط . فمن بين تعداد سكانه المجهول هناك على الأقل اثنتا عشر لغة . وعلى الرغم من أن ٨٥٪ من السكان يمتثلون الهندوسية الا أن هذه

وقد كان طبيعيا والامر كذلك وبالإضافة الى السياسة الاستعمارية التي كانت تعمل ، ولو بشكل خفى ، على تغذية وتعزيز هذه الانقسامات — أن تفتقد أغلب هذه الدول تكاملها السياسى ، وهويتها القومية ، وأن

المعقدة ذاتها تتضمن تنوعا واسعا من الملل *Sects* والنحل التي تشكل أساس النظام الطائفى الصارم الذي يقسم المجتمع الهندى الى آلاف من جماعات القرابة الصغيرة والمتناسكة نسبيا ، والتي لكل منها حرمها الخاصة بها ، وعاداتها ، ولغاتها ، وسلوكها ، بل حتى زياها الخاص أيضا . هذا فضلا عن الاقلية المسلمة التي تمثل حوالى 10 ٪ من مجموع السكان .

ولا يختلف الامر فى افريقيا عما هو فى آسيا كثيرا . ذلك انه بينما توجد فى بعض دولها — بخلاف روديسيا واتحاد جنوب افريقيا — اقلية بيضاء ذات شأن فإن الامتزقة أنفسهم ينقسمون الى عديد من الجماعات العرقية والثقافية . ففي غانا مثلا ثلاث جماعات كبرى اساسية ، تنشعب الى اكثر من ستين قبيلة ويذنة يمكن التمييز بينها . هذا فضلا عن وجود خمس لغات اساسية ، وعديد من اللهجات والمعتقدات الدينية ، وعناصر الاقلية من آسيويين وأوروبيين وعرب . ويوجد مثل هذا التنوع البشرى أيضا فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية . حيث يوجد فى هذه البلدان اربع جماعات عرقية اساسية متميزة ومنفصلة هي : الهنود *Indians* ، والمهجنون *Mestizos* ، والبيض *Whites* ، والزنوج *Negros* ومع أن هذه الجماعات الاربع تشترك سويا فى ديانة واحدة هي المسيحية الكاثوليكية إلا انها تختلف فيما بينها فى كثير من الامور الاخرى . فالهنود والزنوج مثلا يشغلون الوظائف الدنيا ، ويعيشون بمعزل عن الجماعات الاخرى ، ويكونون مجتمعات شديدة الاتفاق ، يحافظون فيها على عاداتهم وتراثهم التقليدى . أما المهجنون — الذين هم خليط من انساب وسلالات اوروبية وهندية — فيشكلان جماعة اجتماعية وثقافية وسيطة . فى حين أن البيض يشكلون الصفوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، برغم انهم لا يعطون الا اقلية من السكان فى كثير من هذه البلدان . انظر فى ذلك :

— H.G. Kobschull, (ed.), op. cit., Introduction, pp. 9—10.

ولزيد من التفاصيل حول الخصائص والسمات المميزة للمجتمعات التعددية انظر المؤلفات التالية على سبيل المثال :

— G. Geertz, (ed.), *Old Societies and New States*, The Free Press, New-York, 1967.

— J. Rex, *The Theory of Plural Society*, in : B.J.S., Vol. 10, No. 1, 1959, pp. 114—124.

تتعرض بسبب ذلك لكثير من القلاقل والاضطرابات التي تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي . ومما يزيد من حدة هذه الأوضاع أيضا أن هذه الجماعات المتميزة نفسها كثيرا ما كانت بينها عداوات وخصومات تقليدية على مدى تاريخها . وحتى عندما ائتلفت أو تعاونت سويا في مواجهة القوى الاستعمارية فإن توحد أفرادها بجماعاتهم الأصلية ظل كما هو . ولذلك كان ولاؤهم لهذه الجماعات له الأسبقية على الولاء للدولة . وبالتالي كانت إمكانية ادماج هذه الجماعات في إطار هوية قومية واحدة *National Identity* تتوقف إلى حد كبير على درجة تماسك كل جماعة منها على حدة .

وفضلا عن هذا كله فإن البناء الطبقي الاجتماعي لهذه الدول ذو سمات وخصائص متميزة . كما أنه على درجة عالية من التنوع والخصوصية والتعقيد . فهو من ناحية يتألف من كل الطبقات والفئات والجماعات الاجتماعية التي خبرتها التشكيلات الاجتماعية — الاقتصادية المعروفة على مدى التاريخ^(٤٧) . ويختلف في الوقت نفسه من حيث نشأته ، والظروف التي استكمل ملامحه خلالها . ويرجع السبب في هذا كله إلى تعدد أنماط النشاط الاقتصادي في هذه البلدان ، وتنوع نظم وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها . وبالتالي أصبح هذا البناء يضم في طياته « بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالي المصري ، كالبرجوازية ، والبروليتاريا الصناعية ، والفئات المتوسطة التي ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية وكعامل مساعد على تطورها ... (ويضم أيضا) بعض طبقات وفئات اجتماعية ترجع

(٤٧) انظر : ف. ل. ثياغوننكو وآخرون، **التركيب الطبقي للبلدان التالية**،

داود حيدو ، مصطفى دباس ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٤٠ .

الى نظم ما قبل الرأسمالية ، مثل : طبقة الملاك الاقطاعيين ، والفلاحين
المعتمدين ، وبعض التكوينات القبلية المنتمية الى الاقتصاد البدائي ، (فضلا
عن بعض الطبقات والفئات الاجتماعية الوسيطة ، الناجمة عن انتقال
النشاط الاقتصادي من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى الرأسمالية ، والتي
يمكن اساسها الطبقي في الانتاج البرجوازي الصغير » ^(٢٨) . ومع ذلك
فان هذا البناء الطبقي الاجتماعي — برغم ماله من دور في ديناميات الحياة
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الدول — لم يلغ الدور السابق
للانتماءات العرقية واللغوية والقبلية والدينية ، اذ ما تزال هذه الانتماءات ،
أقوى من الانتماءات الطبقيّة ، وتلعب دورا كبيرا ، وأحيانا حاسما في
تطور الحركات الاجتماعية في كثير من هذه البلدان ^(٢٩) .

وترتبطا على ذلك أصبح قادة هذه الدول في مواجهة صعوبات ومشكلات
جمة ومرهقة ، تتحدى قيادتهم ، وتهدد الاستقرار الداخلي لدولهم ،
وتكاد تؤدي باستمرار وجودها كدول مستقلة ذات سيادة ، وتحول في
الوقت ذاته دون امكانية تنفيذ السياسات أو البرامج التنموية القومية
التي يضطلعون بها . الامور التي اقتضت منهم — أولا وقبل كل شيء —
أن يبذلوا مزيدا من الجهد من أجل ربط وادماج هذه الجماعات والكيانات
الاجتماعية المتباينة في اطار هوية قومية واحدة . وذلك عن طريق بناء المؤسسات
الاجتماعية والسياسية والتربوية الكفيلة بذلك . وتطوير الثقافة السياسية

(٢٨) محمد الجومري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ،
دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات ٢٤٢—٢٤٤ .
(٢٩) انظر : ف.ل. تيافونكو وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

للمجتمع • وتطوير — أو تبني — نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يمكن الاعتماد عليه في تحقيق قدر من الاتساق الفكري بين هذا الخليط المضطرب من الجماعات المتنافرة ، ويساعد في الوقت نفسه على توفير حد أدنى من التوافق والاتساق والتكامل الاجتماعي والسياسي بينها ، بحيث يتسنى في النهاية تجاوز الولاءات التقليدية الضيقة لهذه الجماعات ، والانتقال بهذه الولاءات الى اطار الولاء الواسع للدولة التي يخضعون لسلطتها ، والامة التي تمثلهم • مما يحقق في النهاية قدرا مناسباً من التكامل الاجتماعي والسياسي بين كافة العناصر المكونة للامة ، ويساعد كذلك على تحقيق الاستقرار السياسي في ربوع الدولة وأقاليمها المختلفة •

ومن المفارقات المثيرة في هذا الصدد أن هذه الدول ورغم كل هذه التحديات — لا تنى عن تطبيق ما يتسنى لها اقتباسه من نظم أوربية للحكم ، أو أساليب سياسية حديثة ، مستمدة في معظمها من تجارب الدول المتقدمة ، ويقوم على أمرها كادر متمرس من الصفوات السياسية الوطنية ذات الثقافة العلمانية الحديثة • ولكن هذه النظم — رغم حداثة — كثيراً ما كشفت عن ضعفها وعدم فعاليتها في تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي ، فضلاً عن عجزها عن النهوض بأعباء التنمية ومتطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال • ذلك أن ما تقوم عليه هذه النظم من أيديولوجيات سياسية تقدمية^(٥٠) ، وما تستند اليه من وثائق دستورية مكتوبة ومؤسسات

(٥٠) مزيد من المعلومات حول الايديولوجيات السياسية في دول العالم الثالث — انظر على سبيل المثال :
— P.E. Sigmund, Jr., (ed.), *The Ideologies of The Developing Nations*, Frederick A. Prager Publishers, New York, 1963.

وبناءات سياسية حديثة ، لم تكن في أغلب الاحوال الا واجهات سياسية
عصرية شكلية ، لا تعكس الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى
والسياسى لهذه الدول ، ولا تتسق معه ، هذا ان لم تكن تتحدى هذا
الواقع وتتناقض معه . وآية ذلك أن الاشتراكية مثلا — وهى من
الايدولوجيات السياسية شائعة الانتشار فى دول العالم الثالث — اما
أنها منقولة حرفيا — أو بشكل محرف — عن الفكر الماركسى الكلاسيكى ،
أو عبارة عن مزيج من الافكار الماركسية والرأسمالية والدينية والتقليدية
... المتراصة فيما بينها على نحو توفيقى ، ولا تعبر عن اتجاه محدد واضح
المعالم والابعاد . ومن ثم لم تكن فى معظم الاحوال سوى « تجريدات لم
يجر تحليلها » (٥١) ، أو مجموعة أفكار طوبائية مثالية مفارقة للواقع ،
أو نوعا من الاجتهادات والتوجهات البراجماتية العملية (٥٢) . وبالتالي

وقد نقل هذا الكتاب الى العربية تحت عنوان :

— **ايدولوجيات الامم الاخذة فى القمو** ، ترجمة : تيسير محمود نهى ،
اخترنا لك ، العدد ١٨٦ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
وسوف اتناول قضية الايدولوجيا تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .
(٥١) وليم هـ. فريد لند ، كارل ج. روزبرج الابن (اشراف وتحرير) ،
الاشتراكية الافريقية ، ترجمة : راشد البراوى ، محمود السيد محمد ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٤ .

(٥٢) حول النصور البراجماتى للفكرة الاشتراكية يقول (جوليوس نيريرى)
« ان المفكرة الباطلة بان هناك اشتراكية واحدة نقية وذات عناصر معروفة ...
اهانة للعقل البشرى » ومن الضرورى لكل من يطلقون على انفسهم صفة
الاشتراكية العلية ان يكونوا علميين . وفى هذه الحالة يتعين عليهم ان يقبلوا
او يرفضوا الابتكار والاساليب الاشتراكية وفقا للظروف الموضوعية للزمن
والمكن ... إنه لا يوجد هناك طريق واحد للاشتراكية ... وليس من الممكن
بالنسبة لبلد شق طريقه نحو الاشتراكية منطلقا من اقتصاد رأسمالى متقدم
ان يسير على نفس الطريق الذى سار عليه بلد آخر انطلق من اقتصاد زراعى

كانت الاشتراكية في هذه الدول « أشبه ما تكون بوعاء أيديولوجي فارغ ، نسبيا ، يمكن أن تصب فيه عديد من الآراء المختلفة » (٥٣) . ولذا صارت في التطبيق المعلى أقرب ما تكون من رأسمالية الدولة التي تقوم على سيطرة البيروقراطية الحكومية ، وما يحكم سلوكها من ضوابط ومحددات إدارية وقانونية تحوق عملية التنمية .

أما الدستور — وهو القاعدة القانونية المنظمة لشئون الحكم والإدارة — فليس هو الآخر سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير أوروبا ، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها . ومن ثم كثيرا ما استحالت تطبيق هذا الدستور عمليا . وكثيرا أيضا ما أوقف العمل به ، أو استمضى لأنه بالمراسيم والقرارات الجمهورية ، أو استبدل بغيره ،

متخلف . كما أنه ليس ممكنا أن يتبع بلدان متخلفان يسيران نحو الاشتراكية نفس الطريق بالضبط ، إذا بدأ أحدهما على أساس إقطاعي ، وبدأ الآخر من الملكية الجماعية التقليدية . كل دولة عليها أن تتحرك في اتجاه يلائم نقطة بدايتها أننا براعبيون ونحن ندرس ونستفيد من غيرها وهذه إحدى مزايا العالم المعاصر الذي نعيش فيه — ندرس ونستفيد من كل دولة خارج إفريقيا وفي داخل إفريقيا دون أن نحترق بآثار الحرب الباردة أو الاستقطاب الدولي » .

— جوليوس نيريري ، من خطاب في جامعة القاهرة يوم ١٠-٤-١٩٦٧ وقد ورد هذا النص في :

— عبد الملك عودة ، الاشتراكية في تنزانيا ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، صفحات ١٦١-١٦٤ .

(٥٣) ولیم فرید لند ، کلرل ج. روزبرج الابن ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

هذا فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه ، واقتدار كثير من الدول لهذا الدستور أصلا (٥٤) .

ولا يختلف الحال بالنسبة للديمقراطية عن كل ما تقدم . لأن الديمقراطية في هذه الدول إما شعار لا تطبق له في الواقع العملي ، أو مجرد ميزة تتمتع بها الصفوة الحاكمة وغيرها من الجماعات والطبقات ذات المكانة الاجتماعية المتميزة ، أو نوع من الممارسات الشكلية غير المؤثرة . هذا إن لم تكن سببا في إثارة الصراعات الطائفية ، أو وسيلة لالهاء وصرف الجماهير — بهذه الصراعات — عن المشاركة في شئون السياسة والحكم . . . ولذلك كثيرا ما افتقدت الديمقراطية في دول العالم الثالث ، أو تم العدول عنها بحيث صارت نظم الحكم في كثير من هذه الدول نظما غير ديمقراطية ، وأصبح البحث عن حل لازمة الديمقراطية في العالم الثالث قضية تشغل الباحثين ورجال السياسة على حد سواء (٥٥) . ومن هنا لم يكن غريبا قط أن نجد في هذه الدول أنماطا عديدة ومتنوعة من نظم الحكم ، ذات الأصول الأجنبية التي يمكن التمييز بينها بسهولة ، والتي تتراوح في معظمها ما بين (الديمقراطية الليبرالية) على النمط الغربي ، والشمولية أو (الديمقراطية الشعبية) على النمط الاشتراكي ، و (الأوتوقراطية) المستندة إلى سلطة

(٥٤) انظر في ذلك : محمد محمود ربيع ، **الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا : دراسات في الأحزاب والنظم والنظريات السياسية** ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس (ليبيا) ، ١٩٧٤ ، صفحات ٥٦-٥٨ .

(٥٥) حول أزمة الديمقراطية في دول العالم الثالث : انظر على سبيل المثال : — على العين حلال وآخرون ، **تجربة الديمقراطية في مصر (١٩٧٠-١٩٨١)** ، المركز الغربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ . — مصطفى البقي ، **الديمقراطية في العالم الثالث** ، صحيفة الاهرام ، ١١-٧-١٩٨٢ ، ص ٧ .

القيادة الكاريزمية ، و(الاوليجاركية) القائمة على حكم الاقلية ، بل حتى (الفوضوية) و (الدكتاتورية العسكرية) .

ولعل التداعى المنطقي لكل ما تقدم ، والنتيجة المستفادة منه أيضا ، أن بناء الدولة القومية في دول العالم الثالث لم يزل بعد متخلفا ، وقاصرا عن الوفاء بمسئوليته السياسية والنظامية ، ولا يمكن التعويل عليه كقوة دافعة لجهود التنمية . ومن ثم كائن طبيعيا أن تصبح التنمية السياسية قضية محورية بالنسبة لبناء الدولة القومية في هذه البلدان ، ولها الاولوية في اهتمام رجال السياسة والعلم بها على حد سواء . وقد يزداد هذا الامر وضوحا ، ويتأكد لنا بشكل جلى اذا ما تعرفنا — فيما يلي — على طبيعة ومحددات العملية السياسية في هذه الدول وما يشوب هذه العملية من نقائص وما يمتورها من عيوب .

ب (طبيعة ومحددات العملية السياسية في دول العالم الثالث :

يشير مفهوم العملية السياسية ^{Political Process} — بوجه عام — الى « تلك الانشطة التي تقوم بها الجماهير داخل مختلف الجماعات ، أثناء نضالها من أجل القوة ، واستخدامها لهذه القوة في تحقيق الاهداف الفردية والجماعية » (٥٦) . ولكي تتحقق هذه العملية ، وتصل الى غاياتها بنجاح لابد وأن يكون ثمة مجال سياسى محدد ومتميز عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعى الاخرى . وأن تكون هناك كذلك تجمعات سياسية واضحة وممثلة لمختلف القوى الاجتماعية . فضلا عن وجود كادر من الصفوات

(56) M.B. Gross, *Political Process*, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 12, p. 265.

السياسية ، يقود نضال الجماهير ويتفاعل معها . وأن يسمح المناخ السياسى العام بمشاركة الجماهير فى الحياة السياسية بشكل ايجابى مؤثر وفعال .
وتؤكد معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد ^(٥٧) ، كما تشير كثير من الشواهد العملية أيضا ، أن المجال السياسى لدول العالم الثالث انما هو مجال غير متميز وغير محدد المعالم والابعاد . فهو لا ينفصل عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعى الاخرى ويختلط بها ، كما أنه يرتبط كثيرا بمجال العلاقات الاجتماعية والشخصية ويتداخل معها . ويتأتى هذا من أن المكانة الاجتماعية للفرد ، وما يتمتع به من قوة وهبة داخل المجتمع ، وماله من نفوذ سياسى انما هى أمور مستمدة — أولا وقبل كل شئ — من مكانة أسرته أو جماعته الاولى ، لا من قدرته على الانجاز ، أو كفايته العلمية ومهارته القيادية . كما أن سلوكه وولاءه السياسى يتحددان تبعا لدرجة توحده بجماعته الاولى أكثر منه نتيجة لتمسكه والتزامه بالاهداف السياسية القومية للمجتمع . ومن هنا كان النضال السياسى فى هذه الدول يدور أساسا — وفى أغلب الاحوال — حول قضايا الهبة والنفوذ والامور الشخصية أكثر منه حول القضايا القومية العامة . وبالتالي أصبحت الاستجابة الى أية داعية سياسى تتوقف عادة على مكانته الاجتماعية أكثر منها على مضمون رأيه . كما أصبح تغيير الولاء السياسى للفرد يتطلب تغيير علاقاته الاجتماعية والشخصية . وقد يقرتب على هذا التغيير أيضا تغييرا آخر فى هويته السياسية ^(٥٨) .

(٥٧) انظر على سبيل المثال :

— L.W. Pye, *The Non-Western Political Process*, in : H.G. Keeschul, (ed.), op. cit., pp. 49—59.

(58) Ibid, pp. 50—51.

ومن الظواهر اللافتة للانتباه في هذه الدول أيضا أن البناء الاجتماعي لكثير منها يتميز عادة بعلاقات وظيفية غير واضحة كما أنه يتسم بقابلية عالية لتبادل الأدوار . ومن ثم أصبح من المألوف كثيرا أن « تقوم البيروقراطية المدنية (في هذه الدول) بجانب من وظائف الحزب السياسي، وأن تعمل أحيانا كجماعة مصلحة — بالرغم من أنها مجرد أداة محايدة للإدارة العامة ولا شأن لها بأى دور سياسى — وأن تلعب الجيوش دور الحكومات في بعض الاحوال ، وأن يكلف الافراد — رسميا — باداء عديد من الادوار سواء داخل جهاز الحكم أو داخل الاجهزة البيروقراطية »^(٥٩).

وبما أن الامر كذلك ، وحيث أن ثمة عيدا من العمليات السياسية المتبينة والمتداخلة والمتبادلة على هذا النحو أو ذاك ، فمن الطبيعي اذن أن يصبح التمييز بين وظائف أو أدوار سياسية معينة أو محددة للأفراد والجماعات أمرا متعذرا في هذه الدول . وبالتالي يصبح افتقاد دول العالم الثالث الى وجود عملية سياسية واحدة تمثل بؤرة اهتمام عام — أو مشترك — بين سائر سكانها سمة مميزة للبناء السياسى لهذه الدول ، وخصيصة من خصائصه . ومن هنا كان من هم على مستوى القرية من أفراد وجماعات لهم عملياتهم السياسية الخاصة بهم والمنفصلة عن عمليات من هم على مستوى العاصمة أو الاقاليم الحضرية ، ولا يشكلون بالتالى جزءا من المجال السياسى القومى العام . ومن ثم فإن ما يجرى على المستوى المركزى

من أحداث وتطورات سياسية قد لا يعينهم كثيرا ، ولا يثير اهتمامهم
أحيانا (٦٠) .

Political

وقد نجد تفسيراً لهذا كله في نظام الاتصال السياسي

Communication system

القائم في هذه الدول ، ومقدار ما عليه وسائل
الاتصال الجماهيرية الحديثة من شيوع وانتشار في ربوعها . وفي هذا
الصدد يؤكد الواقع العملي ، كما تشير كثير من الدراسات الامبيريقية الى
أن هذه الدول لا تعرف عادة نظاما موحدا للاتصال . ولكن لديها عديدا من
أنماط ووسائل الاتصال التقليدية والحديثة معا . فالغالبية العظمى من
السكان مثلا لا تعتمد كثيرا على وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة
بقدر ما تعتمد على الاتصال الشخصي أو ما يوصف عادة بالاتصال الشفهي
Verbal Communication
ومع أن ثمة وسائل حديثة للاتصال

Mass-Media

الجماهيرية في هذه الدول إلا أن نطاق هذه الوسائل يكاد
يُنحصر في إطار العناصر الحضرية وأولئك الذين يشاركون في العملية
السياسية على المستوى القومي فقط . وحتى إذا اتسع هذا النطاق ، ووصل
إلى مستوى القرية فإن هذا لاتتسع لا يسفر عادة عن ردود أفعال - أو
تغذية مرتدة Feedback - تعكس آراء الغالبية العظمى من السكان ،
وتؤثر بشكل أو بآخر في ديناميات الحياة السياسية ومخرجات النظام
السياسي . ومن هنا كان الراديو - كما يقول لوميان باي - « يتحدث الى
القرويين ولا يتحدث بهم » (٦١) . وبالتالي كان من المتوقع كثيرا أن يكون

(60) Ibid, p. 52.

(61) Ibid, p. 53.

هناك اختلاف وتنوع في القضايا السياسية التي تظهر في كل من المستويين بحيث لا يمكن القول بأن هناك ترابطاً أو تكاملاً بين المشاركين في الحياة السياسية في كثير من هذه الدول .

ومما يساعد على نشأة هذه الأوضاع واستمرارها ، أن التجمعات السياسية في هذه الدول لا تعكس في أغلب الأحوال اهتمامات سياسية محددة ، بل تعبر فقط عن وجهات نظر شاملة (عالمية World view)

وتمثل في الوقت نفسه أساليب مختلفة للحياة . ومن ثم كان الصراع بين هذه التجمعات على عكس الصراع بين الأحزاب السياسية . إذ أنه لا يرتبط بقضايا سياسية معينة بقدر ما يعكس ما بين هذه التجمعات من تباينات في أساليب وشتون الحياة المجتمعية الضيقة . وفضلاً عن هذا كله فإنه بالرغم من أن هذه الدول لديها جماعات مصلحة على درجة ملموسة من التنظيم الجيد ، وتؤدي في المجتمع أدواراً ووظائف معينة (كمنظمات العمال ، وتعاونيات الفلاحين ، والغرف التجارية) إلا أن هذه الجماعات في أغلب الأحوال لا تمثل اهتمامات سياسية محددة بقدر ما تتبنى اتجاهات اجتماعية مشتتة تغطي كافة جوانب الحياة . كما أنها كثيراً ما كانت أدوات للحكومة ، أو أجنحة للحزب المسيطر . وحتى إذا تهيأ لها قدر معين من الاستقلال والتحرر من أسر هذه الارتباطات فإنها غالباً ما « تعمل كهيئات حارسة لا كجماعات ضاغطة » . ومن ثم كان أقصى ما تنشده هو حماية أعضائها من منعة القرارات الحكومية أو من القوة السياسية للآخرين » (٣٢) .

أما الصفوة السياسية في كثير من هذه الدول فهي تتألف عادة من عناصر مثقفة مستغربة Westernized على درجة عالية من التحضر ، وذات تاريخ نضالي مشهود منذ سنوات ما قبل الاستقلال . ولذلك فإنها ما أن وليت أمور بلادها واحتلت مواقع القوة فيها حتى غدت تناصر عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريعة ، وبات من المتعين عليها أن ترسي قواعد ما يمكن اعتباره حدا أدنى من الاتفاق المشترك حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة . وهذا ما تحول دون تحقيقه دائما كثير من العقبات والصعوبات التي تتحدى قدرتها ، وتهدد سلطتها ، هذا ان لم تعمل على اسقاطها وتعجل بنهاية حكمها . وتتمثل هذه التحديات عادة في الافتقار الى مجال سياسى محدد ومتميز يمكن أن يمثل اطارا للاتفاق حول الميادين والانماط المشروعة للنشاط السياسى . ويتمثل أيضا في عدم وجود قضايا سياسية محددة يمكن تبادل الرأى حولها ومناقشتها بسهولة . فضلا عن افتقار التجمعات السياسية القائمة الى البناءات التنظيمية الواضحة والاهداف والادوار المحددة . مما جعل من المتعذر على جماعة الصفوة أن تعتبر هذه التجمعات أدوات جاهزة ومتاحة لحساب التوزيع النسبى للاتجاهات والقيم على مستوى المجتمع بأسره . وبالتالي أصبح من المفروض عليها أن تتفاعل مع جماهير غفيرة غير متجانسة . وأن تحدد بدقة القوة النسبية لجموع المؤيدين والمعارضين ، وحجم ونوعية الجهد المطلوب لكسب تأييد العناصر المشكوك في ولائها وذلك في الوقت الذي تفتقر فيه الى المؤشرات التي يمكنها الاستناد اليها

في قياس درجة اتفاق أو انقسام الجماهير حول قضايا سياسية بعينها^(٦٣) . ونتيجة لهذا كله ، وفي مواجهة هذه التحديات جميعا ، لم يكن ثمة بد من أن تلجأ الصفوة الحاكمة في هذه الدول الى التركيز على الجوانب الانفعالية والمثيرة في العمل السياسي أحيانا (كأن تتبنى مواقف سياسية متطرفة ازاء القضايا الدولية الساخنة • أو أن تؤكد على الرموز والمشاعر المتعلقة بالوحدة الوطنية لكي تظهر المعارضة الداخلية أمام الرأي العام كقوة معوقة للتقدم أو معادية للمصالح القومية) أو تهتم بالجوانب المظهرية والوظائف التأثيرية والرمزية للنظام السياسي على حساب وظائف الانجاز وحل المشكلات أحيانا أخرى • ومن هنا كانت محصلة هذه الاساليب هي انفصال الصفوة عن الجماهير ، وظهورها كقيادات كاريزمية ملهمة ، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية ، ويدعم من هذه القوة قصور بناء الاتصال السياسي في دولها ، وضعف التكوين النظامي للمؤسسات السياسية التي تعتمد عليها ، فضلا عن قدرتها الذاتية على التغلب على خصومها ، وحجب تأثيرهم على الجماهير ، حتى ولو كان هؤلاء الخصوم أكثر منها قدرة على التخطيط الرشيد ، وأعظم منها كفاءة في مجالات الانجاز الفعلي • وبالتالي أصبحت العملية السياسية — في معظم الاحوال — من اختصاص هذه الصفوة وحدها ، أو وقفا عليها دون غيرها • ويات من غير المتوقع ، أو من المشكوك فيه تماما ، أن تكون هناك مشاركة سياسية جماهيرية حقيقية لا في عملية صنع — أو تشكيل — القرار السياسي فقط ، بل في مختلف أوجه النشاط السياسي والعملية السياسية بأسرها • ولذلك كانت

(63) Ibid, pp. 56—57.

المنافشات السياسية في هذه الدول أشبه ما تكون بالثرثرة ، أو المناظرات الداخلية • أو مجرد محاولة لتبرير موقف إحدى الجماعات تجاه غيرها • وحتى إذا بلغت هذه المناقشات نطاق السياسات القومية فإنها نادراً ما تستقر عن اتجاه سياسى محدد ، أو سلوك سياسى معين ، أو فعل سياسى يمكن أن يؤثر فى مسار العملية السياسية ودينامياتها • والتسبب فى هذا كله أن الجماهير فى هذه الدول مستقبلون أكثر منهم مرسلون • وهم يدخلون هذه المناقشات عادة لامن قبيل المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية بل من قبيل التظاهر بمعرفة مجريات الامور السياسية — القومية أو الدولية — أو بهدف اكتساب مكانة خاصة أو هبة متميزة داخل جماعاتهم الاولى أو فى اطار مجتمعهم المحلى وحسب (٦٤) • ومن هنا كانت صناعة وصياغة القرار السياسى فى هذه الدول متوقفة الى حد بعيد على القرارات التى تتخذ على المستويات الشخصية ، سواء عن طريق القيادة الكاريزمية نفسها ، وما تتمتع به من حرية واسعة فى تحديد القضايا الاستراتيجية والتكتيكية (٦٥) ، أو بمعرفة زمر شخصية *Personal Cliques* تشكل فى مجموعها ما أصبح معروفاً فى أدبيات الفكر السياسى بـ (مراكز القوى) •

صفوة القول فيما تقدم أن العملية السياسية فى دول العالم الثالث انما هى عملية متخلفة • تقصر عن الوفاء بمتطلبات الحياة السياسية فى العصر الحديث • وتزيد من تفاقم مشكلات التخلف بوجه عام • ونظراً لأن

(64) Ibid, p. 50.

(65) Ibid, pp. 51—52.

مركبه التخلف الذى تتسم به هذه الدول ، ويشوب مكوناتها البنائية والتقليدية ، وتتمسك أثره على ديناميات أوضاعها الاجتماعية والسياسية ، يتحدى امكانات تطورها وتقدمها الذاتى ، وينتقص من سيادتها واستقلالها الوطنى ، ويهدد فى الوقت نفسه وحدتها الوطنية واستمرار وجودها وسط للجماعة القومية ، فانه من الطبيعي ، والمنطقى ان أن تحتل قضية التنمية السياسية أهمية خاصة ومتزايدة لدى زعماء ورجالات العلم فى هذه الدول ، وأن تكون فى مقدمة القضايا العملية التى يجهدون فى تعبئة وتحريك الامكانات والقدرات الفكرية والانسانية والمادية المتاحة لهم من ورائها ، وصولا الى الاوضاع الملائمة لتحقيق الاهداف المرجوة منها ، وتوفيرا للطاقت الكفيلة بمواجهة ما قد تطرحه تطورات المستقبل من تحديات جديدة .

وإذا جاز لنا بعد ذلك أن نشير — ولو بشيء — من الايجاز — الى جانب من مظاهر وعواقب التخلف السياسى كما تتمثل فى الواقع العملى لدول العالم الثالث ، فلعل فى أزمة لبنان الراهنة ما يكفى بيانا لذلك ، وما يغنى أيضا عن ذكر كثير من الشواهد — التاريخية أو المعاصرة — التى قد نتلمسها أو نعتز عليها فى هذا المجتمع أو ذاك . فضلا عن أن هذه الأزمة فى حد ذاتها تعد — فيما أرى — نموذجا مثاليا حيا ، يعكس بذاته وبشكل واضح ومباشر مظاهر التخلف السياسى فى الواقع العملى بوجه عام . كما يكشف أيضا — ودون مزاورة أو مبالغة — مقدار وجسامه ما يترتب على هذا التخلف من عواقب سياسية وخيمة . فالتطورات السياسية الاخيرة فى لبنان ان كانت قد تمثلت فى اجتياح واحتلال أراضي من جانب قوات

الغزو الاسرائيلي ، وان كان هذا الاحتلال كاد في وقت من الاوقات أن يؤدي بالاستقلال السياسي للبنان ، وأوشك أيضا أن يمحص باستمرار وجود لبنان ذاته كدولة ذات سيادة وسط الجماعة الدولية ، فان هذا كله ما هو الا محصلة لازمة لزوما منطقيا عن تفكك الوحدة الوطنية للكيان اللبناني من ناحية ، واحتدام الصراع الاجتماعي والسياسي بين طوائفه وجماعاته الاجتماعية المختلفة من ناحية أخرى ، ناهيك عن انعدام التكامل وفقدان الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع اللبناني بأسره نتيجة لهذا التفكك وذاك الصراع . وليس ثمة شك في أن هذه العوامل جميعا لا تعد وأن تكون مظاهر واضحة لتخلف البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع اللبناني ، وشواهد بيّنة أيضا على جسامته هذا التخلف وضخامته . وهذا ما أكدته معظم الدراسات التي تناولت هذه الازمة منذ بداية نشأتها في الخمسينيات حتى مراحلها الراهنة في الثمانينيات . إذ أثبتت هذه الدراسات بالتحليل القاطع ، كما أجمعت تحليلات الباحثين والسياسيين — الاجانب واللبنانيين — كذلك على أن السبب الرئيسي لنشأة وتعاقد وتفاقم الازمة اللبنانية المعاصرة انما يكمن أساسا في التخلف السياسي الحاد الذي يكتنف المجتمع اللبناني بأسره ، ويعتور بناءه السياسي بشكل خاص ، وما ينفو على هذا التخلف بوجه عام من عوامل تهديد تتحدى حاضر ومستقبل لبنان السياسي على حد سواء . ولعل أبلغ تعبير وتشخيص لهذا التخلف هو ما نجده في تحليلات ادوارد شيلز ^{E. Shille} الواقع السياسي للمجتمع اللبناني وتوقعاته لمستقبل لبنان السياسي ، حيث تعبر هذه التحليلات في وضوح وجلاء « أن السبب الرئيسي لازمة اللبنانية بوجه عام ... هو أن لبنان لم يزل بعد مجتمعا متخلفا غير متحضر » .

فهو — من ناحية — يتمتع بكثير من الخصائص العصرية المنشودة ، ولكنه يفتقر — من ناحية أخرى — الى أهم هذه الخصائص وأبرزها •
وهي أن يرتفع الساسة اللبنانيون بالتراماتهم — المنبثقة من عضويتهم في المجتمع — فوق شعورهم بالآخطار التي تهدد مصالحهم الحيوية الخاصة ، بما في ذلك سلامة كل طائفة من الطوائف الدينية ، والولاءات العائلية والاطليمية ، والامتيازات الخاصة بأعضاء هذه الطوائف • ذلك أن هذه النزعات الطائفية جميعا — وهي عميقة الجذور بالفعل — تحول دون تحول المجتمع اللبناني الى مجتمع مدنى متحضر بالمعنى الحديث للكلمة • ولا تساعد أيضا على تنمية الشعور بأهمية الارتباط بالمجتمع بأسره ، أو تعميق الوعي بالهوية القومية ، أو تحقيق الاجماع الذى ينبغى أن يؤلف بين جموع السكان حول القضايا التى تمس مصالح جميع الطوائف بشكل جدى ••• ولو كان هذا الحال قاصرا فقط على عامة الناس أو الجماهير التى تتصل بعكر المجتمع بشكل واه ومتقطع لكان الامر هينا • ولكن الاخطر من هذا كله هو رجعية غالبية أعضاء الصفوة اللبنانية ، من أبناء العائلات الكبيرة حتى الزعماء الذين يسيطرون على الجماعات الطائفية ويتمتعون باسمها •
الامور التى جعلت المجتمع اللبناني يدور فى حلقة مفرغة «^(٦٦) خبيثة ، تكشف عن تخلف سياسى هاد • وتتذر بمخاطر وعواقب مروعة • ويتجلى هذا التخلف — كما يقول حسن صعب — فى مظاهر كثيرة ومتنوعة ،

(66) E. Shills, *The Prospect for Lebanese Civility*, in : L. Binder, (ed.), *Politics in Lebanon*, John Wiley and sons, New York, 1966...
p. 2.

تتمثل بشكل أساسي « في استفحال الهوة بين النظام السياسي والجيل الجديد من ناحية • وفي التوتر الطائفي بين المواطنين في الوظائف العلمية من ناحية أخرى • فضلا عن عجز اللزعات المياسية ••• عن احلال الولاء الوطني لدى أبناء الشعب محل الولاء القوي ، وعن اعلاء القانون الوطني العام فوق القوانين والمعادات الخاصة » وعن التوصل الى مفهوم موحد للهوية الوطنية • الى جانب قصورها عن الانتظام الصوري الوطني ، واخفاقها أيضا في الالتزام الصحيح بمبدأ المتلوب الطوعي والدستوري في الحكم » (٧) • وليس من سبيل لتجاوز هذه المثالب ، وتخليص لبنان من هذا التخلف السياسي الحاد ، ومن كل ما يعانیه ويعترض مسيرته من تعديات داخلية وخارجية سوى الاهتمام بقضية التنمية السياسية — ضمن الاطار العام لقضية التنمية القومية الشاملة — واعطاء هذه القضية أولوية خاصة في استراتيجيات العمل الوطني ، وما يبذل من جهود مكثفة من أجل اعادة بناء الكيان اللبناني من جديد • ولكن هذا موضوعا آخر ، لا شأن لنا به في دراستنا الحالية •

تعقيب :

أوضح العرض السابق أن التنمية السياسية قضية علمية وعملية في آن واحد • وهي من هذه التزاوية أوتك لم تتفق من فراخ • ولكلها صغرت في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة واستجابة لضرورات سياسية عملية ملحة أيضا • ومن هنا كانت محل اهتمام مشترك من جانب رجال العلم

(٧) حسن مسعب ، تحديث العقل العربي ، دار العلم للملايين ، بيروت

وصانعي السياسة في آن واحد . وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن تلك التي لا تزال تواجه بلدان العالم الثالث حليفة الاستقلال حتى الآن .

وقد تبين لنا من العرض السابق أيضا أن التخلف السياسي ظاهرة كفية . تنصرف الى المجتمع بأسره ، ولا تخص قطاعا معينا بذاته أو جماعة محددة بعينها . ولذلك فليس من السهل قياسه وتحديد أبعاده كميًا — كما هو الحال بالنسبة للتخلف الاقتصادي — وليس من التيسر كذلك عزله إحصائيا وفصله عن غيره من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعترض مسيرة المجتمع ، وتنعكس آثارها على ديناميات الحياة الاجتماعية والسياسية فضلا عن جهود التنمية ذاتها . وعلى هذا الاساس كان السبيل الى تحديد مظاهر وأبعاد التخلف السياسي بعامة — وفي بلدان العالم الثالث بوجه خاص — هو أن نتعرف أولا على المقومات البنائية والفكرية لنظام الدولة في بلدان العالم الثالث من ناحية ، وأن نلم كذلك بطبيعة ومحددات العملية السياسية في هذه البلدان من ناحية أخرى . وقد اتضح لنا من معالجة وتحليل هذين الجانبين أن ثمة مؤشرات ودلائل معينة تكشف بذاتها عن مظاهر وعوامل التخلف السياسي في هذه الدولة . ويمكننا الاقتصار بها في تحديد محاور البحث ومجالات الاهتمام بقضية التنمية السياسية ومتطلباتها . وبما أن كثيرا من البحوث قد أوضحت هذه المؤشرات فإنه يحسن بنا في هذا المقام أن نسجل مؤشرات التخلف السياسي بشيء من التحديد والوضوح في اطار مجموعة القضايا والتعميمات

الدالة الاتية :

أولا : الانتقال الى نسق ايدىولوجى واضح وملائم • يتسق مع متطلبات تغيير البناء الاجتماعى والسياسى لدول العالم الثالث ، ويعكس المصالح والاهداف الاساسية لشعوبها ، ويوجه فى الوقت نفسه مسارات النمو فيها • فضلا عن عدم ملامة بعض جوانب البناء الثقافى فى هذه الدول لمتطلبات التغيير ، وتشرذم نسق الثقافة السياسية المسائد فيها ، وما يتضمنه هذا النسق من قيم ومعايير وضوابط تنظم وتحكم وتوجه السلوك السياسى للأفراد ، وتؤثر على جهود وامكانات التطور الاجتماعى والسياسى ، وبناء التقدم فى هذه الدول بوجه عام •

ثانيا : إفتقاد عمليات التعبئة الاجتماعية الرشيدة والفعالة بسبب الانتقال الى الايدىولوجيا السياسية الملائمة من ناحية ، وتخلف البناء الثقافى لدول العالم الثالث وتشرذم ثقافتها السياسية الى جانب قصور نظم الاتصال بها من ناحية أخرى • ولذلك فان عمليات التعبئة الاجتماعية فى هذه الدول كثيرا ما تنطلق وتعتمد على أحاديث وشعارات تصدر عن القيادة السياسية ذاتها ، بالرغم من أن ثمة احتمالات كبيرة لتغيير الشعارات المعلنة بين وقت وآخر ، سواء بسبب تغير القيادة السياسية الحاكمة نفسها ، أو استجابة لما يحدث فى المجتمع من تطورات داخلية أو ما يتعرض له من تحديات خارجية •

ثالثا : عدم كفاية التكوين النظامى للبناءات السياسية القائمة وربما ندرة المؤسسات السياسية الملائمة ، والتي يقوم بناؤها ويتحدد برنامج عملها فى ضوء المبادئ الايدىولوجية للنظام ، وبما يخدم أهداف ومتطلبات عملية التعبئة الاجتماعية والعمل التتموى بوجه عام • فضلا عن ذلك أن معظم المؤسسات القائمة فى هذه الدول لا تحو أن تكون مؤسسات رسمية

أوشكلية • كما أنها كثيرا ما تكون غير ممثلة للمغالبية العظمى من الجماهير، وغير معبرة أيضا عن مصالحها • فضلا عن افتقاد التفاعل المتبادل بين هذه المؤسسات • مما لا يسمح لها بالمساهمة ايجابيا في دفع جهود التنمية • ويقلل من قدرتها على النهوض بأعباء هذه الجهود ومتطلباتها • وكثيرا ما تعتبر هذه المؤسسات من المعوقات الرئيسية للعمل التنموي أكثر منها أدوات وركائز يعتمد عليها •

رابعا : مسألة حجم ونطاق مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي بوجه عام • واقتصر هذه المشاركة في معظم الاحوال على العمليات الانتخابية وبمعدلات متدنية ، فضلا عن مواقف ومسيرات التأييد للمصفوة الحاكمة أو القيادة الكاريزمية المترتبة على قمة جهاز السلطة • مما يهدر كثيرا من الطاقات والقدرات الشعبية التي قد تفيد في ترشيد عملية صنع القرار السياسي ، وقد تساعد أيضا على تأكيد الالتزام به ، ومساندة الاجراءات والسياسات المنفذة له • وفي هذا كله ما يشكل تحديات أساسية لامكانات التطور السياسي للمجتمع • ويموق في الوقت نفسه جهود العمل التنموي بوجه عام • فضلا عن فقدان الثقة في النظام السياسي نفسه ، وتعميرض سلطته وشرعيته للانهار •

خامسا : غلبة وانتشار التفكك والانقسام الاجتماعي والسياسي بين مختلف القوى والجماعات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع • واحتدام الصراعات العنيفة بينها • مما يؤدي الى اثاره انقلاقل والاضطرابات الداخلية • ويجعل من المتعذر تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي المتشود ، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم لعمليات التنمية • وفي هذا

كله ما يحدد إمكانات استمرار النظام السياسي القائم ويحدد أيضا قدرته على التطور ومواجهة متطلبات التنمية والتحديث • فضلا عن أضعاف مقاومته وكفائته في التصدي لما قد تطرحه تطورات المستقبل من تحديات ومشكلات جديدة •

وأخيرا فإنه لما كانت المناقشة السابقة قد أثارت الكثير حول قضية التخلّف السياسي ومظاهره توطئة للبحث في قضية التنمية السياسية وأبعادها ومتطلباتها ، فقد يحسن بنا الآن أن نكمل هذه المناقشة بسلورة رؤية علمية واضحة لمفهوم التخلّف السياسي ذاته • وأن نصوغ هذه الرؤية في عبارات مدالة جامعة وواضحة • تستوعب كافة جوانب ظاهرة التخلّف السياسي وتجلياتها ، وتشكل في مجملها تعريفا إجرائيا ملائما لمفهوم هذا التخلّف ودلالاته • وحيث أن تحديد هذه الرؤية تفرضه ضرورات البحث في قضية التنمية السياسية ، ويعتمد بناؤه على ما سبق استخلاصه من مؤشرات ومظاهر عامة لإظاهرة التخلّف السياسي ، فإن التعبير عن هذه الرؤية - فيما أرى - والتعريف الإجرائي الذي يعكس مضمونها - ويمثل تصور هذا البحث لمفهوم التخلّف السياسي بوجه عام - يمكن صياغته وتحديد عناصره على النحو التالي :

« التخلّف السياسي ظاهرة موسميوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا • تتمثل في افتقار النظام السياسي الى وجود نسق أيديولوجي واضح وملائم • يتسق مع البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع • ويتوافق مع متطلبات تغيير - أو تطوير - هذا البناء ومكوناته • ويمثل في الوقت نفسه الأساس الفكري الموجه لبرنامجيات وميكنزمات العمل السياسي

بأسره • كما يساعد على قيام عملية التعبئة الاجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الاستراتيجية واضحة الاتجاه • هذا فضلا عن ضعف التكوين النظامي للبناءات السياسية القائمة • وندرة المؤسسات السياسية — الرسمية والطوعية — الملائمة ، والتي تمثل الغالبية العظمى من الجماهير ، وتعكس مصالحها وتطلعاتها ، وتمكنها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال • الى جانب غيبة عنصرى التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى وشيوع القلاقل والاضطرابات الداخلية بوجهه عام » •

أما وقد خلصنا الى هذا التعريف •• واتضح لنا معالم ومحددات التخلف السياسى وأبعاده •• فحزى بنا الان أن ننتقل بالحديث الى مفهوم التنمية السياسية — موضوع بحثنا الحالى — فى محاولة لتحديد مضمونه ودلالته ، بما يخدم أغراض البحث فى هذا المجال ، ويوضح فى الوقت نفسه أهمية وحسوبة قضية التنمية السياسية بالنسبة لمتطلبات العمل التنموى بعامة ، ومستقبل التطور السياسى لحول العالم الثالث بوجه خاص •

الفصل الثاني

مفهوم التنمية السياسية

_____ : تمهيد

أولا : مشكلات وصعوبات التعريف بالتنمية السياسية •

ثانيا : رؤى واجتهادات متعددة •

_____ : تعقيب •

مفهوم التنمية السياسية

تمهيد :

حد الشيء هو معناه الذي لاجله استحق الوصف المقصود (١) .
ومفاد هذا - فيما يقول علماء المنطق ومناهج البحث - أن الحد ، أى التعريف Definition ، هو « القول المفسر لاسم الشيء وصفته عند استعماله ، على وجه يخصه ويحصره ، فلا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج منه ما هو فيه » (٢) . من هذا المنطلق ، واسترشادا بهذا المعنى ، يحاول الفصل الحالى الوصول الى تعريف اجرائى لمفهوم التنمية السياسية ، يحدد مدلوله بشكل واضح ، ويستوعب أبعاده على نحو مقبول .

وتكتسب هذه المحاولة أهميتها وحجيتها - المعرفية والمنهجية والعلمية - من حقيقة أن التنمية السياسية - كما سبق البيان - ما تزال مفهوما جديدا ، ومبحثا مستحدثا ، فى علوم السياسة والاجتماع . ومن ثم يتطلب البحث فيها ضرورة التعريف بها ، وتحديد موضوعها ، وآفاق دراستها ، وما يرتبط بكل ذلك من قضايا وظواهر وعمليات - فى اطار منظومة من التصورات والمقولات الواضحة والمحددة ، بما يتيح للباحث قدرا كافيا -

(١) الزركشى ، البحر المحیط ، الجزء الاول ، ص ٨٠ - وقد ورد هذا النص فى :

- على سبلى النشار ، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الإسلامى ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ٩٠ .
(٢) على سبلى النشار ، المنطق الصورى منذ ارسطو وتطوره المعاصر ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ، ١٩٥٥ ، ص ١٤٦ .

أومناسبا — من الفهم ودقة الإدراك ، ويشكل بالنسبة له ولغيره من الباحثين أطارا موحدا من الوعي المشترك ، والاتفاق الاصطلاحي ، حال تصديهم للبحث في هذا المجال ، أو معالجة أى من قضاياها . وحتى يتسنى لنا تحقيق ذلك ، نستعرض فيما يلي أهم المشكلات والصعوبات التى تكتنف مفهوم التنمية السياسية ، وتواجه محاولات التعريف به . ونتبع ذلك بدراسة تحليلية نقدية موسعة لمختلف الرؤى والاجتهادات التى طرحها الباحثون في هذا المجال ، وصولا الى تعريف اجرائى واضح ومحدد ، يعبر عن فهمنا الخاص لهذا المفهوم ودلالته من ناحية ، ويمكن الاعتماد عليه ، والاسترشاد به في سياق دراستنا النظرية — أو التطبيقية — لقضية التنمية السياسية من ناحية أخرى .

أولا : مشكلات وصعوبات التعريف بالتنمية السياسية :

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية . وثمة صعوبات كثيرة أيضا تحول دون وصولهم الى تعريف موحد — أو ملائم — لهذا المفهوم . وبرغم كثرة التصورات وتنوع الاجتهادات التى تقدمت في هذا المجال الا أن الالتزام الصارم بأى من هذه المحاولات لا يزال مفتقدا وان كانت ثمة نقاط عديدة يمكن الالتقاء عندها . وقد عبر لوسيان باى L.W. Pye عن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه للمجلد الخامس من سلسلة (دراسات في التنمية السياسية Studies

in Political Development حيث قال بالحرف الواحد :

« ان كل ما طرح من رؤى بشأن المعيار الملائم للتنمية السياسية وإن كان قد أسهم في ايجاد نوع من الفهم المقبول لهذا المفهوم ، الا أننا في

هذا المجلد على وجه التحديد — وكما فعلنا بالنسبة لغيره من الاعمال الخاصة بسلسلة دراسات في التنمية السياسية — لم نشأ التمسك بتعريف صارم للتنمية السياسية • بل رأينا — عوضاً عن ذلك — أن ندمج في تحليلاتنا معظم الأبعاد المتعلقة بعمليات التغير والتحديث السياسى، التى يعتمد الباحثون فى الدول الجديدة الى التنويه عنها أثناء الحديث عن التنمية السياسية • وهذا ما جعل واضعى أوراق هذا المجلد يعكسون رؤية مجملة مؤداها أن ثمة ظاهرة ما هى ظاهرة التنمية والتحديث السياسى « (٣) • لا أكثر أو أقل •

ويرجع الاختلاف حول تعريف التنمية السياسية، كما تعزى صعوبة التوصل الى تعريف موحد — أو ملائم — لهذا المفهوم الى مجموعة من العوامل والاسباب الموضوعية والتاريخية والمنهجية والمعرفية — التى أثرت على جهود الباحثين فى هذا المجال، وانعكست بشكل أو بآخر على قديمه من اجتهادات فى هذا الصدد •

وأول ما يشار اليه فى هذا الشأن هو أن مفهوم التنمية السياسية ذاتها — ولحدائث نشأته أيضاً — لا يزال يختلط، ويتداخل الى حد كبير مع طائفة أخرى من المفاهيم التى تقترب منه، أو تتشابه معه أو تقترب منه (كالتحديث، والتغير، والتطور، والنمو، والتقدم ...) ، حتى أن بعض الباحثين لا يجد غضاضة قط فى المساواة بينها، ومن ثم يعتبرها جميعاً من قبيل

(3) L.W. Pye, *Political Culture and Political Development*, op. cit., pp.

المترادفات التي قد يوحى بها التداعى الحر للمعاني^(٤) .

يضاف الى ذلك أن المحاولات الاولى لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال ،الدولة وصانعى السياسة ، لا عن طريق العلماء أو الباحثين المتخصصين^(٥) . ومن ثم كانت هذه المحاولات أقرب الى التجليلات السياسية منها الى التعريفات العلمية . مما كان له أبلغ الاثر على مجموعة المعارف المتعلقة بهذا المفهوم ، ووجهات النظر التي عولج من خلالها .

وفضلا عن هذا كله فان معظم الاجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال قد صدرت في أغلب الاحوال عن باحثى العالم الغربى . ومن ثم كانت معظم هذه الاجتهادات مثقلة بكثير من التوجهات القيمية ، ومشبعة بقدر كبير من الانتحياز الايديولوجى لتجربة الغرب ، فضلا عن اغفالها لكثير من الحقائق والتطواهر الهامة ، من جراء المعرفة غير الكافية بطبيعة التفاعل السياسى في العالم النامى . مما أدى في معظم الاحيان الى استنتاجات غير واقعية^(٦) . وجعل بعض الباحثين يعتقد أن أى دراسة

(4) J.S. Coleman, *Modernization : Political Aspects*, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 10, p. 397.

وللتفرقة بين هذه المنهولات انظر على سبيل المثال :-

— C. Leys, (ed.), *Politics and change in Developing countries : Studies in The Theory and Practice of Development*, Camb:idge University Press, London, 1969, pp. 36—38.

— P. Lengyel, (ed.), *Approaches to the Science of Socio - economic Development*, Unesco, Paris, 1971, pp. 9—13.

— (5) L.W. Pye, *Aspects of Political Development*, Little, Brown and Company, Boston, 1966, p. 31.

(٦) فريد فون ديرمهندن ، مرجع سبق ، ص ٨ .

لبنفس مظاهر الحياة السياسية في أي من الدول الثمانية. يمكن اعتبارها دراسة في التنمية السياسية ، حتى ولو كانت هذه الدراسة — وللتصورات وللناهج المعتمدة عليها — مطابقة تماما لاية دراسة للاوضاع السياسية في بلد متقدم . ومن هنا كانت الدراسة نلصحية لاتجاهات المواطنين حيال الحكومة في تترانيا — مثلا — تعد في أغلب الاحوال دراسة في التنمية السياسية ، بينما تطبق نفس الإصنيين في المملكة المتحدة لا يعد كذلك^(٧) .

ومما زاد أيقنة من اختلاف الباحثين حول تعريف التنمية السياسية ، توجمل من اللصنب الاتفاق على تعريف موحد — أو ملائم — لهذا المفهوم ، أن الجهود التي بذلت في هذا المجال قد عمت في أغلب الاحوال من خلال منطويات عديدة ومتشعبة ، أو استنادا الى رؤى ووجهات نظر مختلفة . فبعض الباحثين مثلا عالج هذا المفهوم من وجهة نظر غلنية Delatological .

فصيقة مؤد لها أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون عملية غلنية تستهدف تحقيق ولصحة أو أكثر من الفيلته النهائية للنظام السياسي (كالديمقراطية) وللشبكة ، والاستقرار ، والشرعية ، والمساواة ، والتكامل ... وما الى ذلك) . ومن المتفق عليه في هذا المجال أن كلا من هذه الغايلت قد يمكن تحقيقه من وجهة أو بأخرى وليس عن طريق التنمية السياسية وحدها . كما أن كلا من هذه الغايلت له مسماه الخاص به ، وليس في حاجة الى مسمى جديد أو مفهيم جديد ليلجل عليه . ولذلك يميل بعض الباحثين الى القول بأن التنمية السياسية هي كلية تشير الى أي من هذه المفومات ، أو تبينها

—————

(٧) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., pp. ٣٣٣

تحقيق أى من هذه الغايات ، فهي اذن ليست الا تعبيراً اضافياً زائداً عن الحاجة ، ولا موجب له بالمرّة ^(٨) .

وهناك من الباحثين أيضاً من عالج هذا المفهوم من وجهة نظر وظيفية بحث . وحجة أصحاب هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية السياسية يتوقف — بالدرجة الاولى — على اكتساب الخصائص السياسية الملزمة للمجتمع الصناعى الحديث — وما يرتبط بهذه الخصائص من مؤسسات وعمليات وممارسات وقيم سياسية متطورة ، أو توظيف ما هو متوافر منها بالفعل بدرجة أكبر من الفعلية . وهذا التصور — كما نرى — انما يعنى أن المجتمع الصناعى الحديث هو المجتمع الوحيد الذى يمتلك من المقومات والقدرات ما يسمح له بأن يكون مجتمعا متطورا سياسيا ، وعلى درجة من الفعلية الوظيفية . وقد يكون هذا صحيح الى حد كبير . ولكننا رغم ذلك لا نستطيع التسليم بهذا الاتجاه تماما . اذ ثمة شواهد ودلائل كثيرة تؤكد أن كافة النظم السياسية النامية لديها من المقومات والقدرات الخاصة ما يسمع لها بأن تمارس — بشكل أو بآخر — نفس الوظائف السياسية التى تمارسها النظم السياسية للمجتمعات الصناعية الحديثة ، وإن اختلف أسلوب هذه الممارسة من نظام الى آخر تبعا لاختلاف البناءات والميكانيزمات التى يتم من خلالها ، أو القيم والثقافة السياسية التى تستند اليها . وفي هذا ما يعنى أن تعريف التنمية السياسية من الوجهة الوظيفية غير كاف وغير دقيق ، ويثير من الجدل والاختلاف أكثر مما يسمح بالاتقاء والاتفاق ^(٩) .

(٨) Ibid, p. 4.

(٩) Ibid, pp. 4-5.

وأخيرا فإن من المتفق عليه أن التنمية السياسية ما هي الا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعى الشاملة . ومن ثم فهي عملية معقدة متشابكة . تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية . وتنطوى أيضا على عديد من العمليات والغايات المتداخلة . كما أنها تتضمن - فوق ذلك - كثيرا من الأبعاد والجوانب الكيفية التى ليس من الميسور قياسها أو تحديدها كميا . ولذلك فليس من السهل علينا تحديد ما اذا كانت هذه العملية تمثل متغيرا مستقلا ، أو متغيرا تابعا ، أم أن ثمة علاقات وظيفية أو جدلية بينها وبين غيرها من المتغيرات . هذا فضلا عن اتساع آفاق البحث فى هذا المجال - أى مجال التنمية السياسية - واهتمام أكثر من علم من علوم السياسة والاجتماع بدراسته (مثل : علم السياسة المقارن ، وعلم اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع السياسى ، والانثروبولوجيا السياسية ...) ، وارتباطه من خلال هذه العلوم بعديد من النظريات والتصورات الفكرية والتوجهات الايديولوجية المتباينة ، وخضوع دراسته لكثير من المناهج المختلفة ، والمنظورات والمداخل النظرية المتنوعة . ومن الطبيعى والامر كذلك أن يتعاضد الاختلاف بين الباحثين حول هذا المفهوم ، وأن تزداد صعوبة الوصول الى تعريف ملائم له ، أو الاتفاق على تعريف موحد بشأنه . ومن ثم فليس من الغريب ان ينظروا أن يقول (بيتر ميركل P. H. Merk) « أنه يحسن بالباحثين أن ينظروا الى هذا المفهوم بشئ من الحذر^(١٠) » . وليس من الغريب كذلك أن يعطن

(10) P.H. Merk, *Modern Comparative Politics*, The Dryden Press, Illinois, 1977, p. 14.

(ميرون فينر M. Weiner) و (جوزيف لابالمبارا J. Lapalombara)

— وهما من رواد البحث في مجال التنمية السياسية — في نهاية المجلد السادس من سلسلة (دراسات في التنمية السياسية) « أن تعبير التنمية السياسية لم يزل بعد مراوفا elusive ، ولذا فلم نحاول قط تقديم أي تعريف منهجي له . وقد طرحت المجلدات للعديدة السابقة من هذه السلسلة مجموعة من التصورات الأولية فقط . وألحنا أن يتمكن المجلد الختامي لهذه السلسلة من تقديم تعريف بوسعه التصدي لمعظم السقطات التصورية التي استرعت انتباه كثير من الباحثين » (١١) .

وربما اتضح لنا معالم هذه الصعوبات وتلك المشكلات بصورة أدق وأتمثل إذا ما استعرضنا فيما يلي جانباً من الاجتهادات التي حاولت صياغة تعريف محدد لمفهوم التنمية السياسية ، والتي يفص بها تراث التنمية السياسية ، ويختلف الباحثون وينقسمون بشأنها .

ثانياً : رؤى واجتهادات متعددة :

يجفل تراث التنمية السياسية بالحديد من للتصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية ، أو الاقتراب من معناه الحقيقي ودلالته الموضوعية . وقد استجمع (لوسيليان) في قائمة شبه شاملة أهم التعريفات المتداولة بين جمهور الباحثين في هذا المجال ، بعضها عشرة تصورات رئيسية ، تنطوي على اختلافات واشكاليات نظرية — معرفية ومنهجية وايدولوجية — كبيرة وعميقة ، لا تزال تشير

اهتمام الباحثين ، ويندر أن تخلو دراسة في مجال التنمية السياسية من الإشارة إليها (١٣) .

واسترشادا بما قدمه لوسيان باي وغيره من الباحثين من اجتهادات في هذا الصدد ، نستعرض فيما يلي — ومن خلال رؤية تحليلية نقدية متممة — أهم وأشهر هذه الاجتهادات ، وذلك بهدف القاء مزيد من الضوء على مفهوم التنمية السياسية من ناحية ، والوقوف على حجم الجهود التي بذلت من أجل تعريفه ، وما تنطوي عليه هذه الجهود من أوجه اتفاق أو مواطن اختلاف من ناحية أخرى . بما يسمح لنا في النهاية ببلورة

(١٤) وردت قائمة لوسيان باي عن تعريفات التنمية السياسية في الكتب

التالية :

— L.W. Pye, *Aspects of Political Development*, Op. Cit., pp. 31—48.

The Concept of Political Development, in : H.G. Keeschnll, Op. Cit, pp. 285—288.

Political Culture and Political Development, ed. L.W. Pye, S. Verba, (eds.), op. cit., pp. 11—13.

وليزيد من التعميمات انظر على سبيل المثال :

— J.A. Bill & C.L. Leiden, *Politics in The Middle East*, Little, Brown and Company, Boston, 1979, pp. 6—9.

— S. Chodak, *Social Development*, Oxford University Press, N.Y., 1973, pp. 228—247.

— S.E. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., pp. 3—5.

— على الدين خليل ، *محاضرات في التنمية السياسية* ، مرجع سابق ،

صفحات ٦٩ — ٧٨ .

— حسن صعب ، *علم السياسة* ، مرجع سابق ، صفحات ٣٦٩ — ٣٧٦ .

— محمد علي العويني ، *الراي والتربية السياسية* ، مرجع سابق .

صفحات ١١ — ١٢ .

— السيد عبد المطلب خاتم ، *مرجع سابق* ، صفحات ٦٩ — ٧٥ .

— عمر إبراهيم الخطي ، *مرجع سابق* ، صفحات ٢٢ — ٣٢ .

وصياغة تعريف اجرائى ملائم ، يتخطى أغلب الثغرات التى شابته ما سبقه من تعريفات ما أمكن ، ويستوعب فى سياقه معظم جوانب الاتفاق التى بينها قدر الاستطاعة ، ويقدم فى صورة واضحة ومبسطة تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية — من وجهة نظرنا — يمكن الائتناس به ، أو التحويل عليه — فى توجيه خطى البحث فى قضية التنمية السياسية على المستوى النظرى والتطبيقى سواء بسواء .

١ — التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ينطلق هذا التصور من حقيقة عملية تقضى بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على توافر الامكانات والقدرات والطاقات المادية فقط ، بل يتطلب أيضا — وقبل كل شئ — تهيئة الظروف والاوضاع السياسية الملائمة ، والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومى ، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت الى اقتصاد دينامى متحرك ، له من القدرة على النمو الذاتى ما يسمح له باشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير ، وتحقيق التوازن الملائم بين مستوى طموحها الاقتصادى ودرجة الاشباع الفعلى لهذا الطموح ^(١٣) . ويتأتى هذا كله من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار

(١٣) لمزيد من التفاصيل فى هذا المدد انظر على سبيل المثالى الكتابات التالية :

- L.W. Pye, *Aspects of Political Development*, op. cit, pp. 33—34.
- B. Higgins, *Economic Development : Principles, Problems and Policies*, W.W. Norton, New York, 1959.
- P.A. Baran, *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York, 1957.

وانظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **الاقتصاد السياسى والتنمية** ، ترجمة : احمد نواد طبع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب.ت .

السياسي ، والامن والنظام الداخلي ، فضلا عن تطبيق قواعد القانون . .
الى غير ذلك من أوضاع سياسية ونظامية تتوافر بشكل جلى في اطار
الدولة القومية . وحجة أنصار هذا الاتجاه — فيما يقولون — « أن التنمية
الاقتصادية — في كثير مما يعرف بالدول الجديدة — هدف وقرار سياسي
أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية . كما أن الجانب الأكبر من
مسير التنمية الاقتصادية هو اليوم بين أيدي رجال السياسة »^(١٤) ،
الذين يقولون بأنفسهم — عادة — رسم استراتيجية العمل التنموي ،
وتحديد الاطار العام لعملية التنمية الاقتصادية . فضلا عن وضع الخطط
والبرامج والمشروعات الاقتصادية ، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها
في سياق المناخ السياسي الذي يلعبون دورا أساسيا في خلقه وتحديد ملامحه
وأبعاده . ومن هنا كانت التنمية السياسية في منطق هذا التصور عملية
محدودة . تقتصر على « ايجاد الأوضاع السياسية والحكومية اللازمة
للارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي »^(١٥) ، ولا تتجاوز هذه الحدود
في كثير أو قليل .

وقد لا نختلف كثيرا مع هذا التصور ، وإن كانت لنا عليه ملاحظات
وانتقادات عديدة . وأول هذه الملاحظات والانتقادات أن هذا التصور
يقيم علاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية دون أن يقدم
تعريفا لاي منهما . يضاف الى ذلك أن هذا التصور وإن كان يشير — ضمنا

(14) S.N. Eisenstadt, *Tradition, Change and Modernity*, John Wiley & Sons,
New York, 1973, p. 73.

(15) L.W. Pye, *Political Culture and Political Development*, op. cit., p. 11.

— للى أن التنمية السياسية ترتبط بقيام الدولة القومية الآن هذه الإشارة لا تعنى بحال من الاحوال أن قيام الدولة للقومية — في حد ذاته — شرط أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية • إذ من الثابت تاريخيا أن التنمية الاقتصادية كثيرا ما تحققت في إطار عديد من النظم السياسية المتنوعة ، ومن خلال كثير من السياقات والخبرات السياسية المختلفة • لى أنها لم ترتبط دائما بقيام الدولة القومية (مشروع مارشال مثلا) •

وفضلا عن هذا ، وذاك فإن القول بأن التنمية السياسية هى أساس عملية التنمية الاقتصادية لا ينفى أيضا إمكانية أن تكون التنمية السياسية نفسها هى التعبير السياسى عن النمو الاقتصادى ، أو نتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية • ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية في أوروبا مثلا قد سبقت تاريخيا سقوط النظام الاقطاعى ونشوء النظام الرأسمالى • ولذلك فإن ما أصاب البناء السياسى للمجتمع الاوروبى من تغيرات — بنائية ونظامية وثقافية — كان لاحقا على هذه الثورة ومرتبا عليها وليس سابقا عليها أو ممهدا لها • كما أن تغيير علاقات الانتاج في هذا المجتمع أو ذاك غالبا ما يؤدي إلى تغييرات جوهرية ومحسوسة في المفاهيم الجائفة والايديولوجية للنظام السياسى ، ويؤثر — إن سلبا أو ايجابا — على كفاءة ومعدلات الاداء الاقتصادى ونتائجه •

وغنى عن البيان أن هذا التصور اذ يركز على التنمية الاقتصادية إنما يميل في واقع الامر إلى إلغاء الظاهرة السياسية لحساب العوامل الاقتصادية ، أو يفسها على الأقل في مرتبة ثانوية • وهذا ما تنقضه كثير من التطورات السياسية التاريخية ، ولا يستقيم كذلك مع واقع الحال

في كثير من التجارب السياسية المعاصرة • ويتضح ذلك بشكل جلي في أن معظم الدول النامية حديثة الاستقلال كثيرا ما أولت قضايا التحرر الوطني والاستقلال السياسي أهمية أكبر من قضايا التطور الاقتصادي • ولذلك كان هدفها الأساسي خلال مراحل نشأتها الأولى هو الخروج من دائرة التبعية السياسية للدول الكبرى ، وتدعيم استقلالها الوليد أي كانت المواقف الاقتصادية المترتبة على هذا الاتجاه • وذلك إيماناً منها بأن الحرية في حد ذاتها قيمة روحية وسياسية أكثر منها قيمة اقتصادية • وأن الإنسان حين ينشد النمو الاقتصادي ، فإنه ينشد من هذا النمو غايات اقتصادية وغايات أخرى تتجاوز المغانم والمواقف المادية المترتبة عليه (١٧) • ومن ثم كانت شعوب هذه الدول — كما يقول لوسيان باي — تهتم أكثر ما تهتم بما هو أبعد من التقدم المادي • وتحرص أشد الحرص على أن تكون التنمية السياسية مستقلة تماما عن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي • ومن هنا كان ربط التنمية السياسية بالاهداف الاقتصادية وحدها فيه اشتغال كبير لكثير من الأمور ذات الأهمية الترامية في البلدان النامية (١٨) •

وأخيرا فإن هذا التصور إنما يوحى بأن هناك علاقة خطية Linear Relationship بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية • وأن هذه العلاقة إنما تفسر في اتجاه واحد من الأولى الى الثانية • وهذا ما لا يمكن قبوله علميا وعمليا في آن واحد • لأن التنمية السياسية ان كتبت ترتبط في الأساس بتطوّر الحياة السياسية فهي في نهاية الأمر مجرد جانب من جوانب

(١٦) جيسن صعب ، المرجع السابق ، ص ٣٧ •

(١٧) L.W. Pye, Aspects of Political Development, op. cit., p. 34.

عملية التغيير الاجتماعي الشامل . ولذلك فهي لا تنفصل عن هذه العملية ، وليست بمنأى — كذلك — عن التأثير بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية المرتبطة بهذه العملية . ولا يمكن أيضا أن تكون غير مؤثرة فيها . ولكنها في واقع الامر ترتبط بكل ذلك . وتتداخل معه على نحو جدلى أو وظيفى وثيق . ومن ثم لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا فقط ، أو متغيرا تابعا لاغير . وبما أن الامر كذلك فلا يجوز لنا القول بأن التنمية السياسية هي شرط أساسى وحيد ومسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم لا يسوغ لنا الاعتماد على هذا التصور كتعريف جامع مانع دقيق للتنمية السياسية ، حتى ولو ادعى البعض ذلك .

٢ — التنمية السياسية هي التحديث السياسى :

يقوم هذا التصور على افتراض مبدئى مؤداه : أن التنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو اقتصادى ، أو المظهر السياسى المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها . وهي اذ تقتزن بهذه العمليات ولا تتفك عنها فانها على هذا النحو تعد مرادفة للتحديث السياسى *Political Modernization* ، ومتكافئة معه من حيث مفهومه النظرية وتجلياته وانعكاساته العملية والواقعية سواء بسواء . وحيث أن الدور الصناعية الغربية هي رائدة التقدم الاقتصادى الحديث ، ورائدة التحديث فى معظم مجالات الحياة — الاجتماعية والاقتصادية والثقافية — فمن المتوقع اذن أن تكون كذلك فى المجال السياسى . ومن هنا يصبح من الواجب أن يكون اللحاق بها والوصول الى مستواها ليس أمرا مرغوبا فيه فقط ، بل هو المحصلة الطبيعية والغاية النهائية والحتمية لعملية التنمية . ولذلك

فانه يتعين على كافة الدول التي تريد أن تنمو سياسيا أن تقتبس ماتوصلت اليه الدول الصناعية الغربية من قيم سياسية عصرية ، ومعايير وأساليب متطورة للسلوك والاداء السياسى . وأن تعتبر البناء السياسى لهذه الدول نموذجا مثاليا ينبغى أن تقتدى به ، وتترسم خطاه حتى يتسنى لها تحقيق المتطور السياسى الذى تنشده ، والاقتراب من هذا النموذج أو التفوق عليه (١٨) .

والتحديث فى مفهومه العام — كما يقول (سيريل بلاك C.E. Black) « هو تلك العملية التى صاحبت الثورة العلمية ، والتى من خلالها أصبحت كافة النظم — التى تطورت على مدى التاريخ — مهيأة لمواجهة التغيرات الوظيفية السريعة التى نجمت عن ترايد معرفة الانسان ببيئته وسيطرته عليها » (١٩) . أما التحديث السياسى فيقصد به تلك العمليات التى تتعلق بنواحي التجديد فى مجال البناءات والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفى مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى . ومن ثم يقال ان التحديث السياسى بمعناه العام « هو تلك العمليات التى تتعلق

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا التصور انظر على سبيل المثال :

— Ibid, pp. 34—36.

— S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p. 4.

— J. Lapalombara, *Bureaucracy and Political Development : Notes, Queries and Dilemmas*, in : J. Lapalombara, (ed.), op. cit, p. 38.

— S. N. Eisenstadt, op. cit., pp. 73—95.

— J.S. Coleman, op. cit., pp. 395—400.

(١٩) C.E. Black, *The Dynamics of Modernization*, op. cit., p. 7.

بتميز المؤسسات السياسية ، وصيغ الثقافة السياسية بالطابع العثماني ،
والتي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي للمجتمع » (٢٠) .

ويقترن التحديث السياسي من الوجهة التاريخية - كما يقسول
نيرنشتات - « بتلك التظم السياسية الحديثة ، التي تطورت في أوروبا
الغربية منذ القرن السابع عشر ، وانتقلت منها إلى مختلف الأقطار الأوروبية
والأمريكية ، ثم إلى قارتي آسيا وأفريقيا خلال القرنين التاسع عشر
والعشرين » . ويقمثلة التحديث السياسي من الوجهة النمطية Typologically
في تطور مجموعة من الملامح الأساسية داخل النظم السياسي . وقد توجد
بعض هذه الملامح - لا كلها - في النظم السياسية التي لم يتم تحديثها
بعد ، حيث تعمل عادة كبشائر لعملية التحديث Precursors to Modernization
وتكسر وطأ أسلحية لا غنى عنها للبدائل الأولى لهذه العملية » (٢١) .

وتتجسد المظاهر الكبرى للتحديث السياسي وسماته الرئيسية في أربعة
أبعاد أساسية ، يكاد يتفق عليها معظم الباحثين في هذا المجال ، ولا نعدم
وجودها - على نحو أو آخر - في أي من النظم السياسية الحديثة أو
المعاصرة . وتتجلى هذه الأبعاد بوجه عام في : ترشيد بناء السلطة من
ناحية ، وتمييز البناءات والوظائف السياسية من ناحية أخرى ، فضلا
عن تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظم السياسي ، وإشاعة روح
المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع . يأسره .
ويقصد بتوشيد بناء السلطة - كما يقول مسويل هنتجتون - أن

(20) J.S. Coleman, op. cit., p: 395.

(21) S.N. Eisestadt, op. cit., p: 34.

تستند سلطة الدولة على أسس علمانية قومية رشيدة ، مستقلة ومتميزة تماما عن كافة الارتباطات التقليدية ، سواء كانت هذه الارتباطات دينية أو عائلية أو عرقية ^(٢٢) . وأن يكون النظام السياسى — كما يقول رالف بريانتي — من القدرة بحيث يستطيع ادماج عوامل الخبرة الادارية ، ومقتضيات المسؤولية السياسية ، ومعايير الرشد والمقلانية مع الارادة الشعبية فى إطار مزيج متجانس فعال ، يتجسد فى سلوك منظم يلتزم حتى النهاية بما تقرضه مبادئ العدالة والمساواة من حياد وعدم انحياز ^(٢٣) .

هذا فضلا عن اضعاف قوة الصفوة السياسية التقليدية ، والحد من الشرعية التقليدية للحكام ، ويجاد نوع من الخوابط والمعايير الايديولوجية والنظامية التى تلزم الحكام ازاء جموع المحكومين ، وتسمح للمحكومين بمساءلة الحكام ومحاسبتهم ^(٢٤) . وبهذا المعنى تصبح الحكومة نتاجا انسانيا ، وليست من صنع الطبيعة أو الله ويصبح المجتمع شديد التنظيم هو ذلك المجتمع الذى يمتلك مصادر انسانية محددة للسلطة النهائية ، ويكون الخضوع لقوانينه الوضعية سابقا على كافة الالتزامات الاخرى . وبالتالي يصير المقصود بترشيد بناء السلطة — كما يقول هنتجتون — هو التأكيد على سيادة الدولة القومية فى مواجهة عوامل

(22) S.P. Huntington, *Political Modernization : America VS Europe*, in : B.E. Brown & J.C. Wahlke, (eds.), *The American Political System : Notes and Readings*, The Dorsey Press, Homewood, 1971, p. 311.

(23) R. Braibanti, *Administrative Modernization*, in : M. Weiner, (ed.), *Modernization : The Dynamics of Growth*, Voice of America Forum Lectures, 1966, pp. 181—182.

(24) S.N. Eisenstadt, op. cit., p. 74.

التأثير الخارجية • ومساندة الحكومة الوطنية ، وتدعيم سلطتها ازاء القوى المحلية والاقليمية • وفى هذا كله ما يساعد على تحقيق التكامل القومى ، واستجماع وتركيز القوة فى يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين واصدار القرارات (٢٥) •

ويشير مفهوم تمايز الوظائف والبناءات السياسية — فيما يقول كولان — الى زيادة عمليات انفصال وتخصص الادوار والمجالات النظامية، والمؤسسات والهيئات السياسية والادارية كنتيجة لازمة عن عملية تحديث النظام السياسى • ويتضمن ذلك — كما يقول — سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية ، تشمل فيما تشمل : عمليات التدرج الاجتماعى ، وانفصال الادوار المهنية عن علاقات القرابة والحياة العائلية من ناحية ، وانفصال المعايير القانونية عن القيم الدينية ، وانفصال الدين نفسه عن الايديولوجية من ناحية أخرى ، الى جانب تطوير أنماط جديدة من الوظائف المتميزة ، وايجاد أنواع متطورة من البناءات النظامية والسياسية المتخصصة والمستقلة والمعقدة والمتماسكة والمتساندة ، لكى تقوم بهذه الوظائف • وباتمام هذه التغييرات جميعا يتحقق التمايز البنائى والوظيفى المنشود • ويتأكد الفصل بين السلطات • ويتدعم الطابع المركزى للحكم • ويتعاظم تأثير النظام السياسى فى كافة مجالات النشاط داخل المجتمع (٢٦) أما فيما يتعلق بتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسى

(25) S.P. Huntington, op. cit., p. 311.

(26) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.

also : S.P. Huntington, op. cit., pp. 311—312.

فالمقصود بذلك — — كما يقول كولمان — « هو الزيادة المطردة في قدرة النظام على التكيف والإبداع ، والتي يتحصل عليها عن طريق تعامل الإنسان مع بيئته » (٢٧) . ويتمثل هذا بشكل أساسى في تطوير وتدعيم التكوين النظامى للمؤسسات والاجراءات السياسية ، وتعدد وظائف الدولة واتساع نطاق المجتمع السياسى المطلبى من ناحية ، وتزايد قدرة النظام السياسى على تنفيذ القرارات السياسية والادارية من ناحية أخرى . فضلا عن تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية المركزية ، وقدرتها على النفاذ والتغلغل داخل أرجاء المجتمع . وتعزيز قدرة المؤسسات السياسية على تجميع المصالح . وإيجاد بناء قانونى لديه من الطاقات الكامنة ما يمكنه من تحويل مظاهر التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية الى أفعال يمكن التنبؤ بها ، وتتسق فى الوقت نفسه مع النظام الاساسى للحكم . الى جانب تنمية القدرات الكفيلة بحل المشكلات الحالية ، ومواجهة الانماط الجديدة من المطالب السياسية وغير السياسية ... الى غير ذلك من طاقات وامكانات تشهد بذاتها على أهمية تنظيم وتدعيم قدرات النظام السياسى من خلال عملية التحديث (٢٨) .

هذا وتعتبر المساواة — كما يقول كولمان — « هى الطابع المميز لمفهوم الحداثة . كما أن العمل من أجلها وتحقيقها بالفعل هما جوهر عملية التحديث السياسى ولبها الحقيقى » (٢٩) . وهى تتضمن بوجه عام فكرة المواطنة ،

(27) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.

(٢٨) هناك تفاصيل أكثر لهذه الجوانب فى :

— Ibid p. 398.

— R. Braibanti, op. cit., p. 181.

(29) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.

والمساواة في الحقوق الواجبات ، الى جانب اعمال القواعد القانونية في علاقة الحكومة بالمواطنين • وتغليب معايير الكفاءة والانجاز في عمليات التجنيد السياسى وتوزيع القوة والمناصب والادوار السياسية والادارية • والقدرة على تدعيم التكامل القومى والحفاظ عليه من خلال عمليات التوفيق والمواءمة بين مختلف الجماعات والقوى ذات المصالح والاتجاهات المتضاربة • وامتداد القوة السياسية الكامنة — بصفة مستمرة — الى قطاعات أكبر وجماعات أوسع داخل المجتمع • ويرتبط بذلك زيادة حجم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وشئون الحكم ، سواء كان ذلك بصورة رمزية أو فعلية • وقيام هذه المشاركة على أساس من الفهم الصحيح ، وتحمل المسؤولية ، والمتابعة المنظمة لعمليات التغيير • ويتطلب هذا بطبيعة الحال تطوير أنماط جديدة من المؤسسات السياسية ، كالأحزاب وجماعات المصلحة لتنظيم هذه المشاركة • ويتطلب أيضا زيادة التدفق المستمر لعوامل التأييد السياسى ، مع استبعاد كل تأييد يلتزم بعلاقات النسب والقربا والانتماءات الضيقة • وتراجع كل التزام سياسى تجاه فئة معينة من الحكام أو جماعة محددة من الجماعات • فضلا عن سعى الحكام الى الحصول على تأييد المحكومين عامة — أو الجانب الأكبر منهم على الأقل — حتى يتسنى لهم الحفاظ على قوتهم السياسية الفعالة ، والاستمرار في مواقع السلطة التى يحتلونها ، وتلقى التأييد المستمر لاهدافهم التى ينادون بها ، والسياسات التى ييغون تطبيقها • وذروة المشاركة في الحياة السياسية — كما يقول ايزنشتادت — هى مشاركة المحكومين في اختيار حكاهم • وفي تحديد الاهداف السياسية الكبرى • فضلا عن مساهمتهم —

ولو بقدر محدود — في صياغة السياسات العامة • ويتأتى هذا كله عن طريق نظام الانتخابات ، الذى تطور بصورة مختلفة في معظم النظم السياسية الحديثة • هذا وقد يؤدي اتساع المشاركة في الحياة السياسية — كما يقول هنتجتون — الى مزيد من مراقبة الحكومة للجماهير ، كما هي الحال في الدول الشمولية مثلا ، وقد يؤدي كذلك الى مزيد من متابعة الجماهير للحكومة ، كما هي الحال في معظم الدول الديمقراطية • ولكن المتفق عليه — رغم هذا وذاك — أن المشاركة السياسية في كل الاحوال — وفي الدول الحديثة بوجه خاص — تجعل المواطنين أكثر انغماسا في الحياة العامة • وأشد اهتماما بشئون الدولة ونشاط الحكومة (٣٠) •

واستنادا الى ما تقدم ، يمكن النظر الى عملية التحديث السياسى على أنها نوع من التفاعل المتسق والمستمر ، عبر عملية التمايز البنائى الوظيفى ومقتضيات تحقيق المساواة • واكساب النظام السياسى القدرة على التكامل والتكيف والابداع (٣١) • وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة ، والبناءات المتعيزة ، والمشاركة الجماهيرية — كما يقول هنتجتون — هي الفصيل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية أو مختلفة ، والمعيار الحقيقى لتطور النظام السياسى وتقدمه (٣٢) • وحيث أن التحديث السياسى يتضمن كثيرا من عمليات التجديد والتعديل في بنية النظام السياسى ووظائفه ، وفي مقوماته الفكرية والثقافية ، وما يرتبط (٣٠) لزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر الكتابات التالية على سبيل المثال :

— Ibid, pp. 397—398.

— S.N. Eisenstadt, op. cit., pp. 74—75.

— S.P. Huntington, op. cit., p. 312.

(31) J.S. Coleman, op. cit., p. 97.

(32) S.P. Huntington, op. cit., p. 312.

بذلك من تطوير في ديناميات وميكانيزمات العمل السياسى والعملية السياسية بأسرها ، فمن الطبيعى اذن أن ينصب جهد هذه العملية على تطوير أو استحداث أنماط جديدة من البناءات النظامية الكبرى ، والمؤسسات والتظيمات الاجتماعية والسياسية ، التى تتمتع بقدر كبير من التمايز البنائى والتخصص الوظيفى ، وتتسم فى الوقت نفسه بدرجة عالية من المرونة والتماسك . وأن تهتم كذلك بإيجاد مصادر حرة للقوة السياسية ، لا ترتبط بأية جماعة محددة ، ولا تنحاز الى أية فئة أو شريحة ذات مكانة خاصة ، أو وضع متميز ، أو نفوذ تقليدى . وأن تعمل فوق هذا كله على تطوير أنماط جديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية والسياسية ، التى تقوم على أسس علمانية عقلانية رشيدة ، ويغلب عليها الطابع القومى الجماعى . وأن تنعكس كل هذه التغييرات على ميكانيزمات وديناميات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ومختلف الأنشطة الحزبية والسياسية ، وفى كافة الاجهزة البيروقراطية ، وما عداها من أطر تنظيمية ^(٢٣) . ومن هنا كان اهتمام أغلب الباحثين فى مجال التحديث — كما يقول مبرون فينر — « ينصب أساسا على مشكلات بناء الامة والحكومة حيثما تجرى عملية التحديث ، الى جانب دراسة الوسائل الكفيلة بزيادة قدرة الحكومة على التجديد والتكيف مع متطلبات التغيير عند وضع السياسات الخاصة بالمجتمع . ونظرا لان هذه القدرات تفترض اشتراك جموع المواطنين فى

(٢٣) محمد عاطف غيث ، دراسات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، (مذكرات على الاستفسار) ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٢١ .

هوية قومية واحدة ، وتسليمهم بشرعية النظام السياسى القائم ، فان اهتمام الباحثين فى هذا المجال يتجه كذلك الى تلمس الظروف التى تساعد على تطوير هذه الاتجاهات ، والنظر فى كيفية استجابة الصفوات الحاكمة للجهود التى يبذلها المشاركون الجدد فى الحياة السياسية من أجل اقتسام القوة ، وطرح مطالبهم على أولئك الذين يقبضون على مواطن القوة ويستخدمونها . ومن ثم لا يقتصر اهتمامهم على من يستخدمون القوة وكيفية استخدامها فقط ، بل يتجه أيضا الى البحث عن الوسائل التى تزيد من قدرة الحكومات على استحداث التغيير ، وتمكنها من الاستجابة لمتطلباته وحل الصراع الاجتماعى » (٣٤) .

وعلى أية حال فاننا قد لا نختلف كثيرا مع منطلقات هذا التصور ومضموناته الاساسية . وربما نتفق كذلك — ولو الى حد ما — مع القول بأن الفصل الدقيق بين عمليات التنمية والتحديث ليس سهلا ، لأنها جميعا شديدة الترابط ، بحيث يمكن أن تؤدى احداها الى أخرى . ومن ثم قد تكون التنمية عاملا مسببا للتحديث ، وقد يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية (٣٥) . ولكن اتفقا ، أو عدم اختلافنا ، مع هذا الرأى أو ذاك لا يعنى بحال من الاحوال أننا نسلم تماما بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى أو أن التحديث السياسى هو التنمية السياسية . ولذلك سوف تكون لنا وقفة طويلة مع هذا التصور ، مع كثير من الملاحظات والتحفظات .

(34) M. Weiner, *On Defining Modernization*, in : M. Weiner. (ed.), op. cit., Introduction, p. 3.

(٣٥) محمد عاطف فيث ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

وأول ما نشير اليه في هذا الصدد أن التحديث بوجه عام ، والتحديث السياسي بوجه خاص ، ليس عملية مستحدثة أو جديدة • ولكنه — فيما نرى وعلى العكس من ذلك — عملية تاريخية قديمة ومتواصلة • حدث ، وتحديث ، في كل زمان ومكان • ولا يتوقف حدوثها عند حد أو مستوى معين من مستويات التطور أو التجديد • كما أنها لا ترتبط — تاريخيا وموضوعيا — بحدث بذاته ، حتى ولو كان هذا الحدث هو الثورة الصناعية نفسها • وحجتنا في هذا الرأي أن الثورة الصناعية في أوروبا وإن اقترنت نشأتها بالتطورات العلمية والتكنولوجية ، فإن هذه التطورات نفسها لم تصدر عن فراغ ، بل كانت — في بعض جوانبها — ثمرة لجهود العلماء والباحثين الأوروبيين ، الذين جاهدوا في استخدام وتطبيق المنهج التجريبي الذي اكتشفه فلاسفة وعلماء الاسلام من قبل ، وانتقل الى أوروبا — عبر اسبانيا وصقلية — بعد ذلك ، وكان هو أساس النهضة الأوروبية الحديثة ، وما بلغت أوروبا من تقدم حضارى محسوس • حتى أن البعض يقول في هذا الصدد « ان ما ندعوه بالعلم قد ظهر في أوروبا كنتيجة لروح جديدة في البحث ، ولمنهج جديدة في الاستقصاء ••• وهذه الروح وتلك المناهج أدخلها العرب الى العلم الاوروبى » (٣٦) • وهذا ما دعا أوروبا الى الحياة بعد أن ظلت راسغة في غيابات الجهل طوال خمسة قرون مظلمة • وهى لذلك مدينة

(36) R. Briffant, Making of Humanity, p. 196.

وقد ورد هذا النص في :
— على سلمى النشار ، **مناهج البحث عند مفكرى الاسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الإسلامى** ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

بكل مقوماتها الى العالم الاسلامى (٢٧) .

هذا ومن المحقق تاريخيا أن تقدم الصناعة في أوروبا ، وما ترتب عليه من تطور اقتصادى واجتماعى وثقافى ، وما انتهى اليه من تحديث حضارى عام لم يكن فقط ثمرة مباشرة لتقدم العلم و التكنولوجيا في أوروبا بقدر ما كان نتيجة لازمة عن حركة التوسع الاستعماري الاوربي ، التي اجتاحت بلدان آسيا وأفريقيا — منذ القرن التاسع عشر — بحضا عن مصادر الخامات اللازمة لاستمرار الصناعة ، وعن الاسواق اللازمة لتصريف منتجاتها . فالصناعة — كما يقال — « لا تخرج من حمى البحث عن الخامات وموارد الخامات ، الا لتدخل في حمى البحث عن الاسواق لتصريف ما قد أنتجت . ولذا فهي محبومة أبدا بتركيبها الذاتى ، وتريثها كما تصورت وكما لازالت تتصور هو الاستعمار » (٢٨) . وبما أن الامر كذلك فعلى اذن بمن يقول

(٢٧) فيما يتعلق بفضل العرب على الحضارة الاوربية يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— عبد الرحمن بدوى ، دور العرب في تكوين الفكر الاوربي ، دار الاداب بيروت ، ١٩٦٥ .

— جلال محمد موسى ، منهج البحث العلمى عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٢ .

— عباس محمود العقاد ، اثر العرب في الحضارة الاوربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

— قدرى حافظ طوقان ، العلوم عند العرب ، الالف كتاب ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

— سيجريد هونكه ، شمس العرب تسطع على الغرب : اثر الحضارة العربية في اوروبا ، ترجمة : فاروق بيضون ، كمال دسوقي ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ .

(٢٨) جمال جعدان ، استراتيجيات الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، بيروت — القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٦ .

أن الصناعة هي مصدر تحديث المجتمعات الأوروبية أن يتنبه أيضا الى دور الاستعمار والسياسة الاستعمارية في تطوير المجتمع الأوروبي وتحديثه ، سيما وأن هذا الدور قد اقترن بظهور الثورة الصناعية في أوروبا ، وما واجه هذه الثورة من تحديات استوجبت اللجوء الى السياسة الاستعمارية كوسيلة للتغلب عليها •

وتجدر الإشارة هنا الى أن التجربة الصناعية الحديثة وإن كانت قد بدأت أول ما بدأت في أوروبا الغربية فانها لم تمد اليوم وتقفا عليها • إذ ثمة تجربة أخرى ناجحة في أوروبا الشرقية • وكل من هاتين التجربتين — لا شك — يمثل نموذجا قائما بذاته ، ومختلفا عن الآخر من حيث أساسه الأيديولوجي ، وانعكاساته وتأثيراته على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل من المعسكرين • ناهيك عن تلك التجارب الصناعية التي قامت في عديد من الدول ، وحققت تقدما ملموسا من خلال قيم وممارسات سياسية لا أخلاقية ولا انسانية — كما هي الحال في تجارب كل من ألمانيا النازية ، وجنوب أفريقيا ، واسرائيل — والتي لا يمكن اعتبارها نموذجا مثاليا يمكن للدول الاخذة في النمو أن تقتدى به •

يضاف الى ذلك أن عمليات التحديث التي جرت في دول العالم الثالث لم تكن دائما نتيجة لعمليات التصنيع بقدر ما كانت — في أغلب الاحوال — انعكاسا لعمليات بناء الدولة ، والاخذ بالاساليب السياسية الحديثة ، أو محصلة لعمليات الاستغلال بالتجارة Commercialization وتطور الأجهزة البيروقراطية — كما يقول ديفيد آبتن^(٣٩) • أو ثمرة لعمليات

(39) D. Apter, *The Politics of Modernization*, op. cit., p. 43.

الاحتكاك الثقافى بالتجارب الاوربية عن طريق الاستعمار ، وما تطلبتة الدول الاستعمارية — ابان سيطرتها على هذه البلدان — من أساليب وتنظيمات حديثة لادارة المستعمرات واحكام سيطرتها عليها ، أو استجابة للتحدى الحضارى الاوربى بعامه ، وفى مجالات الاقتصاد والسياسة بوجه خاص .

وفضلا عن هذا كله فانه وان كانت بعض دول العالم الثالث قد اتجهت مؤخرا الى التصنيع من أجل التنمية ، فان تجربة التصنيع فى هذه الدول ، وما ترتب على قيام الصناعة من تغيرات بنائية فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، لم تشكل فى معظم الاحوال الا جانبا ضئيلا من جوانب عملية التنمية القومية الشاملة التى تضطلع بها وتجهد فى تحقيقها ، ولم يكن لها تأثير كبير أيضا فى تنمية اقتصاديات هذه الدول وتطوير حياتها الاجتماعية ، ولم تكن كذلك هى العامل الرئيسى فى تحديث مجتمعاتها وازفاء الطابع العصرى على بنائها الكلى . والسبب فى ذلك أن اقتصاديات هذه الدول — باستثناء دول البترول — لا تزال تعتمد الى حد كبير على الزراعة . كما أن معظم المشروعات الصناعية التى أقيمت بها هى فى أغلب الاحوال مشروعات لانتاج السلع الاستهلاكية ، واثباع احتياجات السوق المحلية من هذه السلع . أو مجرد مشروعات لاستخراج المواد الخام وتصديرها الى السوق العالمية . ومن ثم لم تخف هذه المشروعات كثيرا الى الدخل القومى والثروة الوطنية ، بقدر ما هيأت الفرصة لزيادة التراكم الرأسمالى لدى كبار المستثمرين — الوطنيين والاجانب — الذين يملكون هذه المشروعات ويتحكمون فى حركة السوق . ومن هنا كانت هذه المشروعات — فى معظم الاحوال — من أسباب اتساع الهوة بين من

يملكون ومن لا يملكون ، وعاملا مساعدا على ظهور كثير من الفئات والطبقات
الطينيلية ، يتفانم الارمات الاقتصادية والاجتماعية أكثر منها وسيلة لتحقيق
المساواة وتقريب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ، تهيئة المناخ الملائم لتطوير
وتحديث البناء الكلى لهذه الدول • ونتيجة لذلك لم تكن عملية التصنيع
في معظم دول العالم الثالث مصدرا أوليا أو أساسيا لتحديث بنائها الكلى •
ولم تكن مظاهر التحديث التى يتحلى بها هذا البناء نتيجة لازمة عن عطية
التصنيع التى شهدتها هذه الدول • وبما أن الامر كذلك فلا يسوغ لنا القول
اخذ بأن ثمة علاقة طردية بين عمليات التحديث وعمليات التصنيع ، وليس
بإمكاننا القاطع كذلك بان الثانية علة للأولى • لان قولا من هذا القبيل ان
يكون ذا مغزى أو معنى فى كثير من الاحوال ، ان لم يكن بالفعل مجرد
نوع من التصورات الذهنية المفارقة للواقع العملى ، والتى لا تتسق كثيرا
مع معطيات وحقائق التطور التاريخى لعدد من الدول المتقدمة والنامية •
هذا فضلا عن أن ثمة شواهد عملية كثيرة تبين وتؤكد أن عملية التحديث
لم تقتصر دائما بعملية التصنيع ولم تنجم عنها ، ولكن عملية التصنيع
نفسها هى التى اقترنت بعملية التحديث وتمخضت عما هيأتها هذه العملية
من ظروف وأوضاع مواتية وملائمة لتنشيط وتحريك الاقتصاديات الراكدة
فى كثير من التجارب التاريخية والمعاصرة •

ومن الجدير بالذكر هنا أن القول بأن التحديث لا يترتب بالضرورة
على التصنيع ، وأن التصنيع لا يفضى دائما الى التحديث لا يعنى أننا
ننكر أن ثمة ارتباطا وثيقا بين عمليتي التحديث والتصنيع ،
وأن هاتين العمليتين ترتبطان كذلك بعملية التنمية • ولا يعنى
الاعتراض بهذه الحقيقة أيضا أن هذا الارتباط يمثل نوعا من

العلاقات الخطية ، ذات النتائج المباشرة ، والتي يتتبع حدوثها على نحو آلى ، باعتبار أن التصنيع — كما يقول بندكس R. Bendix — هو محصلة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطور التكنولوجيا ، بينما التحديث هو التغيرات الاجتماعية والسياسية المصاحبة للتصنيع . أما التنمية فهي ثمرة هاتين العمليتين ونتيجة لازمة لزوما منطقيا وطبيعيا عنهما^(٤٠) .

وحجبتنا في رفض هذا التصور أن الارتباط بين هذه العمليات الثلاث لا ينفى امكانية ترتيبها على نحو تنازلى من حيث درجة عمومية كل منها . ولا ينفى كذلك امكانية المفاضلة والاختيار بينها ، أو التركيز على احدها دون الأخرى ، أو البدء في تحقيق أى منها وارجاء الاهتمام بالعمليتين الاخرين . ويتأتى هذا — كما يقرل ديفيد آبتر — من أن التنمية في حد ذاتها عملية تخيير هادفة متعددة الابعاد والزوايا تقوم على التخطيط العلمى الرشيد ، وتعتمد على الجهد البشرى المنظم ، وتتجم عادة — وبوجه عام — عن تعاضل وتكامل الادوار الوظيفية داخل المجتمع ككل . أما التحديث فهو مجرد حالة خاصة ومحددة من حالات التنمية التي يعد التصنيع أحد جوانبها الاساسية . وهو يتمثل من ناحية في قدرة البناء الاجتماعى على تقبل فكرة التغير كقيمة اجتماعية ، وقدرته أيضا على التجدد المستمر دون أن يفقد تماسكه وتضامنه الداخلى . ويرتبط هذا بطبيعة الحال بتوافر البناءات الاجتماعية المتخصصة والمتمايزة ، ذات المرونة والكفاءة المالية ، والقادرة أيضا على التكيف والتوافق مع الظروف

(40) R. Bendix, *Nation — Building and citizenship : Studies of our changing Social Order*, Doubleday Anchor Inc., New York, 1969.

وقد راجعت مرصا لهذه الأفكار في : محمود الكردى ، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٩ ، صفحات ١٧٣-١٧٥ .

المتغيرة والاضاع الجديدة. هذا فضلا عن وجود اطار اجتماعى كفاء وقادر على توفير المهارات والخبرات والمعارف اللازمة لتسيير وتيسير الحياة فى عالم يتسم بالتقدم التكنولوجى السريع . أما التصنيع فهو لا يعد وأن يكون مظهرا من مظاهر عملية التحديث، أو جانبا واحدا فقط من جوانبها المتعددة . وهو يمثل عادة — وبوجه خاص — فى تلك الفترة التى يمر بها المجتمع ، وتترابط خلالها الادوار الوظيفية الرئيسية بعمليات الانتاج الصناعى .

وحيث أن الامر كذلك فلا مجال اذن للقول بأن ثمة علاقات آلية مباشرة بين عمليات التنمية والتحديث والتصنيع . ولا غرابة كذلك ان بدأت عملية التحديث فى أى من المجتمعات دون أن يكون هذا المجتمع على درجة عالية من التصنيع ، ولو أنه من المتعذر تماما أن تبدأ عملية التصنيع دون أن يكون البناء الكلى للمجتمع المراد تصنيعه قد تعرض لعملية تحديث واسعة النطاق ، أو أن تكون بعض جوانب هذا البناء قد تم تحديثها على نحو أو آخر (٤١) .

وإذا تجاوزنا هذه الملاحظات جميعا ، وأمعنا النظر فى تصور التنمية السياسية باعتبارها عملية تحديث سياسى ، ترتبط بالتقدم الصناعى للدول الغربية ، لا تضح لنا أن التنمية السياسية — فى منطق هذا التصور — لا تعدو أن تكون عملية نقل أو اقتباس أو محاكاة لخبرات وتجارب سياسية معينة ، قيض لها النجاح ، وأثبتت فعاليتها فى الدول الصناعية الغربية ، ويتعين على كل مجتمع متخلف أن يقتدى بها ويترسم خطاها ،

(41) D. Apter, op. cit., p. 67.

أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته ، وتتمشى مع ظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع ، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية المحيطة به . وهذا فيما نرى تصور غير مقبول لمفهوم التنمية السياسية ، وتشخيص غير سليم لمضمون واتجاه عملية التطور السياسى وأبعادها . وحجتنا فى ذلك أن هذا التصور ينطوى من ناحية على توجهات قيمية واضحة ومحددة ، ويعبر من ناحية أخرى عن مواقف أيديولوجية دوجماتيقية متحيزة صريحة . وهو من هذه الزاوية أو تلك لا يعكس رؤية علمية موضوعية محايدة يعتمد بها ، ويتجافى تماما مع الطابع الارادى لعملية التنمية نفسها باعتبارها عملية غرضية تقوم على التخطيط العلمى الرشيد ، وتعتمد أكثر ما تعتمد على المصادر والامكانات الذاتية للمجتمع . فالقول بأن المجتمع الصناعى الغربى هو النموذج المثالى للمجتمع المتطور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن كل عمل تنموى لابد وأن يسير فى اتجاه هذا المجتمع ويتمثل تجربته انما يعنى ببساطة أن عملية التنمية تقتصر فقط على الدول النامية وحدها ولا شأن للدول المتقدمة بها . كما أنه يسلم بتخلف الدول النامية دون أن يقدم تفسيراً علمياً مقبولا لهذا التخلف ومسبباته . هذا فضلا عن اقتراب هذا التصور من نظريات الحتم الجغرافى Geographic

Determinism Theories التى عفا عليها الزمن ، والتي تربط — بشكل ألى — بين خصائص الموقع الجغرافى وبين مظاهر ودرجة تقدم المجتمع أو تخلفه . وتخلط من خلال تحليلاتها اللتوية بين الحقائق المكانية الثابتة وبين تأثير هذه الحقائق على الاوضاع الاجتماعية

والاقتصادية التي تتسم بعدم الثبات ، وتخضع للتغير المستمر اما استجابته لظروف ومتغيرات السياسة الدولية ، أو نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة (٤٧) .

يضاف الى ذلك أن هذا التصور نفسه اذ يعتبر تجربة الغرب السياسية — وغير السياسية — نموذجا يتعين الاقتداء به انما يقترب كثيرا — ان لم يكن يتطابق تماما — مع مفهوم آخر يشيع في كثير من الكتابات الغربية وهو مفهوم (التغريب Westernization) — أو التأثير Europeanization كما يقول البعض — ذلك المفهوم الذي يفصح بذاته عن ضخامة التحيز الايديولوجي للحضارة الغربية ، وما ينطوى عليه هذا التحيز من نزعة شريفينية Chuvinistic متطرفة ، تعتد بالذات الاوربية وتتمركز حولها Westercentrism وتبالغ في هذا الاعتداد الى درجة تقرب أن تكون نوعا من التعصب العنصرى المقيت Ethnocentrism الامر الذى تنبه اليه بعض الباحثين الغربيين ، وجملهم يتجنبون استخدام هذا التعبير (التغريب) في كتاباتهم ويفضلون عليه تعبير (التحديث) ، بدعوى أن هذا التعبير الاخير أخف وطأة على شعوب الدول النامية ، وأكثر قبولا لديها من تعبير التغريب . حيث أن هذه الشعوب — فيما بقول البعض — تريد أن تلحق ركب التقدم وتصل الى مستوى الدول

(٤٨) حول مزيد من التفاصيل بشأن نظرية الحزم الجفرافى انظر على سبيل المثال :

— B. H. Lee, *Climate and Economic Development in the Tropics*, Harper & Row, New York, 1975.

— محمود الكردى ، المرجع السابق ، صفحات ٤٦—٤٨ .

الاوربية في أمد قصير دون أن يبدو أنها تستعير نظاما أو نموذجا للتطور سواء من الشرق أو من الغرب (٤٣) .

و فضلا عن كل ما تقدم فإن القول بأن المجتمع الصناعي الغربي هو النموذج المثالي للمجتمع المتطور الحديث إنما يفترض أولا وقبل كل شيء أن هذا النموذج على درجة عالية من الثبات . وهذا فيما أرى ضرب من اللاوهم والخيالات . فما من مجتمع من المجتمعات الا وقد خضع للتغير طول تاريخه ، ويميلش حتى الان تغيرات مستمرة في كافة جوانبه المبنائية والوظيفية والثقافية على حد سواء . ومن ثم فلا يمكن الزعم اذن بأن مجتمعنا ما على هذا النحو من الثبات والصلابة . ولذا تصلف وجود مثل هذا المجتمع على نحو أو آخر — وهو أمر بعيد الاحتمال — فإنه لا بد وأن يكون مجتمعنا جامدا متغلغا ، ولا يمكن اعتباره نموذجا مثاليا لغيره من المجتمعات . ولا يمكن أن تقتدى به أو تترسوم خطاه . يضاف الى ذلك أن ترسم خطى المجتمع الاوربي ، ونقل أو اقتباس تجسوته في هذا المجال أو غيره ليس مطلبنا سهلا أو ميسورا ، ان لم يكن متعذر التحقيق تماما . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف التجارب التاريخية من ناحية ، وتفاوت مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى ، فضلا عن تباين البناء الثقافي لكل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . ومن ثم كان من صلب الرأي أن يقال : « ان النموذج الامريكي (والنموذج الغربي بعمامة) فريد في نوعه . حدث مرة واحدة ولا يقبل التكرار . . . كما أنه ملء بالعيوب الذاتية . . ولا يصلح لاي بلد في العالم الثالث » (٤٤) .

(43) D. Lerner, *The Passing of Traditional Society*, op. cit., pp. 43—47.

(٤٤) غزاد زكريا ، العرب والنموذج الامريكي ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، صفحات ٨٧ .

ورب قائل بأن الاقتداء بنموذج المجتمع الغربى الحديث لا يعنى بحال من الأحوال أن تقتبس تجربته هذا المجتمع برمتها ، ولا يعنى كذلك أن تنقل هذه التجربة نقلا حرفيا كاملا ، بل كل ما يعنيه هو الاسترشاد بخبرات هذا المجتمع وممارساته السياسية — أو غير السياسية — والافادة من تجاربه فى هذا المجال أو ذاك ، واكتساب بعض خصائص ووظائف نظمته السياسية لا أكثر ولا أقل . وهذا رأى قد لا نعترض عليه كثيرا ، وقد يسلم به البعض تماما . ولكنه — فيما أرى — ينطوى على قدر كبير من المغالطات وتكتنف تطبيقه كثير من الصعوبات . فمن المتفق عليه تماما أن جميع النظم السياسية — بلا استثناء وعلى مدى للتاريخ — قد أدت ، ولا تزال تؤدي — بشكل أو بآخر — نفس الوظائف السياسية التى نتوقع أن تقوم بها المؤسسات والنظم الغربية الحديثة . وحيث أن الامر كذلك فلا مجال اذن للقول بأن ثمة نظما أكثر تطورا ، وأخرى أقل تطورا . ولا حاجة كذلك الى التفرقة بين ما هو متخلف منها وما هو متقدم . ومن هنا يتضح لنا صعوبة القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى . ويتضح لنا أيضا أن ثمة حاجة ، ماسة الى التمييز بين ما هو غربى *What is Western* وما هو حديث *What is modern* وهذا يستلزم بالضرورة ايجاد بعض المعايير الاضافية التى يتعين علينا توفيرها أو تطويرها اذا كان لنا أن نقوم بهذا التمييز ، أو كان لمثل هذا التمييز أن يتحقق على ما يقول لوسيان باي^(٤٥) .

(45) L.W. Pye, op. cit., pp. 36—37.

وغنى عن البيان أن نموذج النظام السياسى الغربى — الذى نشأ فى أحضان الثورة الصناعية أو فى أعقابها — لم يعد هو النموذج السياسى المتطور لوحيد فى عالم اليوم • بل ثمة نماذج أخرى عديدة شرقية وغربية • كما أن تجربة العالم الصناعى المتقدم لا تتفقاً تقدم لنا كثيراً من النماذج السياسية المتباينة • وثمة امكانات كبيرة أيضاً لتطوير أو استحداث نماذج أخرى عديدة تعبر عن ظروف وأوضاع وتجارب اقتصادية لا صلة لها بما جرى — ويجرى — فى الغرب أو الشرق • وقد تكون هذه النماذج متطابقة مع النماذج الغربية أو الشرقية • وقد تكون مختلفة عنها كذلك •

وحيث أن ثمة احتمالات كثيرة من هذا القبيل ، فمن المتوقع إذن أن يتسع المجال لكثير من التساؤلات والمقارنات • ومن المتوقع أيضاً أن تكون ثمة فرصة واسعة لعدد من البدائل والخيارات • وبما أن الامر كذلك فليس من العسير إذن أن نقارن بين هذه النماذج ونفاضل بينها بحثاً عن نموذج معين يمكن أن نعتبره نموذجاً مثالياً ملائماً يتعين علينا استعارته أو الاقتداء به عند تطوير أو تحديث هذا النظام أو ذاك • وليس من المتعذر أيضاً أن نتشكك فيما إذا كان اقتباس أو محاكاة نموذج سياسى معين يعد تحديثاً سياسياً حقيقياً أم لا ؟ • وقد نتساءل كذلك عما إذا كان للدولة أن تتكيف بتبنى أى من النماذج المطروحة لكى تصبح دولة عصرية متطورة سياسياً ، أم ثمة اعتبارات أخرى ينبغى أن تتوافر لديها أو تضعها فى حساباتها لكى تصبح كذلك ؟ • وليس ثمة شك فى أن هذه التساؤلات والاعتبارات جميعاً ما هى الا نوع من القضايا الخلافية التى تتبللن أزماعاً الحوافز ، ولا يحتمل التوفيق بينها بسهولة ، وقد يتعذر الانتهاء الى رأى

موجود بشأنها أيضا • وحيث أن القول بأن التنمية السياسية — كتحديث سياسي — لا بد وأن ترتبط بنموذج سياسى معين هو من قبيل هذه القضايا للخلافية ، وينطوى فى الوقت نفسه على توجهات قيمية وأيديولوجية واضحة ومبالغ فيها ، فإنه لا مفر إذن من رفض هذا التصور تماما ، والعزوف عن الاقتداء بأى من النماذج السياسية المطروحة حتى ولو كان هذا النموذج هو النموذج الغربى نفسه •

وأخيرا فإنه ولن كانت معظم القيم والنظم والمؤسسات والعمليات والممارسات السياسية للحضرة قد انبثقت — فى البداية من خلال تجربة المجتمع الصناعى الغربى ، فإنه قد بات من المتفق عليه اليوم أن كلا من هذه الأمور قد صار من التفرد والاستقلال بحيث أصبحت له عالياته ودينامياته الذاتية ، وغدا بمثابة معايير ومستويات عامة مطلقة — أو مثلا أخلاطونية — إن صح القول — مفارقة لتطبيقاتها وتجلياتها الواقعية فى هذا المجتمع لو ذاك عسريا كان أم غربيا • ومما يؤكد ذلك أن المشاركة فى الحياة السياسية مثلا لم تعد اليوم سمة مميزة للمجتمعات الليبرالية الغربية وحدها ، بل أصبحت حقا معلنا أو معترفا به فى معظم النظم السياسية المعاصرة ، بما فى ذلك أعتى النظم الشؤلية التى تحتفظ على هذا الحق علقه من خلال ما تفرضه من ضوابط ومحاذير • كما أن الحاجة إلى سيادة القانون ، والاعتدال بمعايير الكفاءة والانجاز — لا الاصل والمكانة — عند التجنيد أو الاختيار للمنصب السياسية ، والتأكيد على قيم العدالة والمساواة ، لم تعد أيضا مجرد دعوات يبدى بها قادة الفكر ورجال السياسة فى العالم الغربى وهذه بل أصبحت من بين السمات والخصائص الرئيسية

للحياة الميليسية المعاصرة ، بغض النظر عن البناء الاجتماعي أو النسق الثقافي أو النظام السياسي الذي انبثقت من خلاله أولا ، أو تتجسد فيه بشكل جلي حاليا . ومن هنا أصبح في مكنة أى من المجتمعات النامية أن يقتدى بأى من التجارب السياسية الحديثة — شرقية كانت أم غربية — ويتطلب هذا بطبيعة الحال ألا يففل هذا المجتمع حقله وخصائصه الذاتية ، وألا يهمل أيضا ما قد ينطوى عليه بناؤه الخاص من عوامل يمكن أن تساند عملية التنمية السياسية وتدفعها في الاتجاه المنشود ، أو تعوق هذه العملية وتحبط كل جهد يبذل في سبيلها .

أما وقد طال بنا الحواز مع مفهوم التحديث ومنطقاته ومضموناته ، كما استباننا لنا مواطن الاختلاف مع القول بأن التنمية السياسية هي التحديث السياسي ، فليس بوسعنا الآن إلا أن نقرر أن مفهوم التحديث — والتحديث السياسي بالذات — إنما هو مفهوم موجه قيميا يؤثر كثيرا من الجدل والخلاف . وي طرح عديدا من التساؤلات والتحقظات . ويستوجب مزيدا من الحيلة والحذر . والسبب في ذلك أن هذا المفهوم — كما يقول فرنون اسباتوريان — مرادف للتقدم . والتقدم بطبيعته مسألة نسبية ومعيارية . كما أنه محل خلاف بين العلماء والباحثين إذ أنهم لم يستقروا بعد على تحديد عناصره ، وما إذا كانت له حدود يتوقف عندها أم أنه مستمر استمرار الحياة في المجتمع . وهو فوق هذا كله يرتبط بمفهوم التنشيط ولا ينفك عنه . وحيث أنه ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه المفاهيم الثلاث (التحديث ، التقدم ، التنشيط) ، وبما أن كلا منها يفسر الآخر فتحن إذن

ندور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولسنا ازاء مفهوم واضح محدد (٤٦) .
وتأسيسا على ما تقدم ، من ملاحظات وتحفظات ، فانه يمكن القول
بوجه عام أن التنمية السياسية ليست هي التحديث السياسي ، أو مجرد
عملية تقليد أعمى ، أو تطبيق حرفي لتجربة مجتمع معين داخل مجتمع
آخر . كما أنها ليست محاولة للتشبه بالمجتمع الغربي أو الشرقي تنتسفى
معها الهوية الحضارية للمجتمع . ولكنها في جوهرها — أو فيما أرى على
الأقل — عملية تفاعل مستمر بين جملة العوامل المجتمعية المحلية وبين
ما هو وافد الى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية
غريبة عليه . ومن خلال هذا التفاعل ، واستنادا الى عمليات التكيف
والتخطيط العلمى الرشيد يمكن للمجتمع أن يعيد صياغة وتشكيل بنائه
الكلى ، وتطوير أو استحداث ما يتطلبه من بناءات وميكانيزمات جديدة ،
تيسر له المضى على طريق التطور والنمو والتقدم باستمرار . ومما يؤكد
ذلك أن الدعوة الى نقل أو استيراد التكنولوجيا المتقدمة Technology Transfer
— في المجال الاقتصادى مثلا — لم يعد المقصود منها هو استجلاب تكنولوجيا
المجتمعات المتقدمة وتطبيقها على ما هى عليه في المجتمعات المتخلفة ،
أو نقل أو تقليد بعض الخبرات والاساليب العلمية والفنية الحديثة التي
أثبتت كفاءتها وفعاليتها في الشرق أو الغرب — نقلا حرفيا أو تقليدا أعمى .
ولكن ما تقصده هذه الدعوة وترمى اليه هو استيراد ما هو ملائم من تقنيات

(46) V.V. Aspaturian, *Marxism and the Meaning of Modernization*, in :
Ch. Gati, (ed.), *The Politics of Modernization in Eastern
Europe: Testing The Soviet Model*, Progress Publishers,
N. Y., 1974, pp. 3—5.

حديثة appropriate Technology أو تحليل ومراجعة تكنولوجيا العالم المتقدم بهدف اختيار وتطوير ما هو ملائم منها وفقا لظروف وأوضاع المجتمع الذي يستوردها ، فضلا عن تطوير التكنولوجيا التقليدية للمجتمع نفسه ، والعمل على ادماجها ضمن النسيج التكنولوجي الخاص بهذا المجتمع^(٤٧) . والسبب في هذا كله أن التكنولوجيا وإن كانت في مظهرها المادي عبارة عن مجموعة ، من الامكانات والقدرات العلمية والفنية التي يستخدمها الانسان، ويتوسل بها من أجل تحقيق غاياته ، فانها في جوهرها وحقيقة أمرها عبارة عن منتج اجتماعي Social product يرتبط بسياق المجتمع الذي أفرزه . ولا يمكن فهمه خارج هذا السياق . ويعكس في الوقت نفسه مستوى التقدم العلمي والتعليمي وتراكم الخبرات الفنية والبحثية لهذا المجتمع ومن ثم يقال : « إن كل منتج من منتجات التكنولوجيا هو ظاهرة

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول فكرتي (نقل التكنولوجيا) و (التكنولوجيا الملائمة) يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— F.K. Bishay, *Towards Effective Transfer of International Technology*, بحث في : مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، العدد ٣٧٤ ، أكتوبر ١٩٧٨ ، صفحات ٨٥ — ١٠١ .
— انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، عالم المعرفة ، العدد ٥٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢ ، صفحات ٧٥ — ٩٣ .

— اسمعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صفحات ٢٢١ — ٢٢٨ .
— استراتيجية التكنولوجيا ، بحث في كتاب : استراتيجية التنمية في مصر ، مرجع سابق ، صفحات ٥٣٧ — ٥٤٦ .
— منير الله ويردى ، دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، صفحات ٢٢٨ — ٢٤١ .

اجتماعية • يحمل في ثناياه طابع المجتمع الذي أفرزه ، أو رمزه الوراثي Genetic Code كما يقول البعض • ولذلك فإن فاعليته تقترب بتوافر البيئة التي نشأ فيها ، وتتدهور إذا تخلفت معالم تلك البيئة » (٤٨) • ومن هنا كانت تكنولوجيا البلاد المتقدمة تعبيراً عن تقدم طبيعي ، وتتضمن أيضاً نوعاً من الاتساق والتوافق بين هذا التقدم وبين الانساق الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية السائدة في هذه البلاد • بينما استيراد أو نقل هذه التكنولوجيا إلى المجتمعات المتخلفة هو أمر مفتعل • لا يعبر عن تطور طبيعي • وقد لا يساعد كذلك على تحقيق التطورات المنشودة • والسبب في ذلك أن توافر الوسائل التكنولوجية المتقدمة في مجتمع متخلف لم تتحقق فيه الديمقراطية بعد يؤدي عادة إلى ازدياد قبضة الحكام على الجماهير ، ويعوق بالتالي إمكانات واحتمالات التطور السياسي لهذا المجتمع • يضاف إلى ذلك أن تكنولوجيا المجتمعات المتقدمة لا تعكس في أغلب الأحوال احتياجات البلاد النامية • وهي بوجه عام باهظة التكاليف • وتتطلب كثيراً من الخبرات البشرية الحرة • هذا فضلاً عن أن استيراد التكنولوجيا المتقدمة دون تطويعها وإخضاعها لظروف المجتمع وخصائصه يقلل عادة من فائدتها وقد يخلق أيضاً حالة من الاعتماد التكنولوجي على الدول المتقدمة • وكثيراً ما يتحول هذا الاعتماد إلى نوع من التبعية الجديدة (٤٩) • وحيث أن التقدم التكنولوجي يعكس قدرة المجتمع على تجديد وتطوير أساليبه

(٤٨) اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥٢٨ •

(٤٩) على الدين هلال ، في مفهوم التنمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد

٦٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ،

ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤٣ •

وامكاناته وقدراته العلمية والفنية وزيادة كفاءتها وفعاليتها ، ولا يقتصر على زيادة قدرة المجتمع على نقل واستيراد واستخدام ما ابتدعه الغير في ظل ظروف وأوضاع اجتماعية وثقافية وتاريخية مغايرة ، فان العمل التتبعى لا يمكن بحال من الاحوال أن يعتمد تماما على استجلاب واستخدام ما أنتجه وينتجه الآخرون فقط ، بل لابد وأن يعتمد أولا وقبل كل شيء على بناء القدرة الذاتية للمجتمع ، ودعم وتطوير هذه القدرة دون انقطاع حضارى في تاريخه ، ودون انزعال عما يجرى حوله من تطورات ، سيما وقد أصبح عالم اليوم — كما يقول بعض الباحثين — قرية الكترونية صغيرة • تربطها وسائل الاتصال من كافة أطرافها • وتتبادل التأثير فيما بين جهاتها الاصلية الاربع •

ولا يعنى هذا على أية حال أننا نرفض عملية التحديث السياسى تماما، أو نقدر فى أهميتها وجدواها بالنسبة لحاضر النظم السياسى ومستقبله • فمما سقناه من ملاحظات وتحفظات لا يحتمل هذه النتيجة ، ولا يعدو أن يكون أكثر من محاولة للبحث عن مواطن الضعف والقصور التى ينطوى عليها القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى ، فضلا عن تشخيص وتحديد معالم عملية التحديث السياسى وأبعادها الاساسية من ناحية والفرقة بينها وبين عملية التنمية من ناحية أخرى • ذلك أنه من المتفق عليه اليوم — ومما يؤكداه الواقع السياسى المعاصر أيضا — أن كل نظم سياسى يتعرض لعملية تغير واسعة أو محدودة • ويسعى من خلال هذه العملية الى تحقيق هدفه من التطور الاجتماعى والسياسى المحسوس ، يتعين عليه لى يصل الى هذه النتيجة أن يكتسب كثيرا من الخصائص المميزة للنظم السياسية المتقدمة ، وأن يتطلى أيضا بالعديد

من سماتها وملامحها ، وأن يحقق قدرا من التكامل والتوافق بين هذه الخصائص والسمات وبين الحقائق الاجتماعية والثقافية والتاريخية الخاصة بالمجتمع الذى يوجه فيه . وبذلك يتسنى له النجاة من التورط فى مغبة العلاقات الخطية التى ينطوى عليها مفهوم التحديث السياسى ، والتى قد تنزلق به الى مهاوى الاقتداء بنظام سياسى ، أو نموذج مثالى متصور ، وما يرتبط بذلك — أو يترتب عليه — من عمليات نقل آلى أو استعارة ومحاكاة فجة قد لا يقوى عليها ، وقد تودى فى النهاية بالهوية الذاتية للمجتمع الذى يمثل . ولكن التأكيد على هذه الجوانب ، والاعتراف بأهمية التحديث السياسى وجدواه لا يعنى — رغم ذلك — أن ثمة تطابقا أو ترادفا بين مفهوم التحديث السياسى ومفهوم التنمية السياسية . بل كل ما يعنيه ويقصده أن مفهوم التحديث السياسى وأن كان يقترب نظريا من مفهوم التنمية السياسية الا أنه فى واقع الامر متضمن فى مفهوم التنمية السياسية ذاته ، ويتميز عنه فى الوقت نفسه ، ولا يمثل الا جانبا أو بعدا أساسيا من أبعاد عملية التنمية السياسية العديدة . وهو بوجه عام يقتصر على البدايات الاولى لهذه العملية ، ولا يتجاوز حدود ملامحها الخارجية ولا شأن له بلها وجوهرها الحقيقى . ومعنى هذا كله أن التنمية السياسية ان كانت تقتضى التحديث السياسى ، فان التحديث السياسى لا يستتبع حدوث التنمية السياسية . وعلى هذا الاساس يصبح القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى ذا معنى ومغزى واضحا ومحددا ، لا لا يحتمل المغالاة فى تقدير أهمية التحديث السياسى ، ولا يسمح أيضا برفض هذه العملية أو القدح فى أهميتها وجدواها .

٢ - التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية :

يستند هذا التصور على مقولة أساسية مؤداها : أن الحاجات الإنسانية ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أصبحت اليوم من الكثرة والتنوع والتعقيد ، بحيث لم يعد في وسع أية مؤسسة سياسية تقليدية أن تشبع هذه الاحتياجات تماما ، أو تحل هذه المشكلات بشكل مقبول . والمؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الافراد بالولاء ، وتتمتع بقسط وافر من القوة ، وبمقدورها القيام بكافة الادوار التي من شأنها اشباع هذه الاحتياجات وايجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلات هي الدولة القومية الحديثة . ولذلك أصبحت هذه الدولة هي الصيغة المعاصرة للنظام السياسى المتطور ، والتعبير المنظم عن الامة ، والمحتكر الوحيد للقوة المادية الشرعية (٥٠) .

ولقد عايش المجتمع الانسانى أنماطا عديدة من النظم السياسية . كما أن لكل مجتمع صيغته السياسية الخاصة به . ومع ظهور الدولة القومية الحديثة برزت الى الوجود مجموعة من الاحتياجات السياسية اللازمة لتصريف شؤون الدولة . وأصبح من المتعين على كل مجتمع يريد أن يعمل كدولة حديثة أن يوائم بين مؤسساته وممارساته وخبراته السياسية التقليدية وبين تلك الاحتياجات الجديدة . ومن هنا أصبحت التنمية السياسية - فيما يقول أنصار هذا الاتجاه - هي تلك العملية التي بواسطتها

(٥٠) بويد شيفر ، القومية : عرض وتطيل ، ترجمة : جعفر خصبك ، عنان الحميرى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، صفحات ٣٧٣ - ٣٧٤ .

يمكن تحويل المجتمعات التي هي دول قومية شكلا أو مجاملة by courtesy الى دول قومية بالفعل. ويتحقق هذا فقط حالما تنشأ هذه الدولة ، وتنظم الحياة السياسية في اطارها ، كما تباشر الوظائف السياسية من خلالها وفق المستويات المميزة للدولة القومية الحديثة ، أو التي ينتظر أن تصدر عنها. ويتوقف هذا كله — كما يقول لوسيان باي — على تطوير القدرات اللازمة للحفاظ على مستوى معين من النظام العام ، والتي من شأنها أيضا تعبئة الموارد اللازمة للمشروعات العامة ، ومساندة الالتزامات الخارجية للدولة والوفاء بها . ويتطلب هذا بطبيعة الحال اقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البناء الفوقي للدولة . وأن تكون الفكرة القومية هي التعبير الاساسي في الحياة السياسية . وبذلك تصبح التنمية السياسية في حقيقة الامر هي اضاء الطابع القومي على العملية السياسية بأسرها داخل الاطار العام لمؤسسات الدولة وبنائها المختلفة . وهذا ما يعنى في النهاية أن التنمية السياسية هي بناء الامة (٥١) .

وتتميز الدولة القومية — فيما يقول جمهور الباحثين — عن دولة المدينة اليونانية القديمة ، وعن الامبراطوريات التاريخية الكبيرة ، فضلا عن المستعمرات والجماعات القبلية والعرقية بثلاث خصائص رئيسية ، لاتحتم وجودها في أي من الدول المتقدمة ، وتمثل في الوقت نفسه قاسما

(51) L.W. Pye, op. cit., pp. 37—38.

ونشير هنا الى أن مفهوم بناء الامة Nation - building ما هو الا صيغة مختصرة لعبارة بناء الدولة القومية Nation-state building . وهو يدل بوجه عام على دراسة الظروف والعوامل المؤدية الى نشأة الدولة والخصائص أو السمات المشتركة للدول القومية .

مشتركا أعظم بين الدول ذات النظم الديمقراطية والشمولية على حد سواء .

وأولى هذه الخصائص — كما يقول سميريل يالك — هي وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات ، تجب كافة السلطات المحلية ، ولا ينافسها في ذلك أية سلطة أخرى . ويتمثل ذلك بشكل واضح في كافة الدول للقومية التي نشأت في أوروبا عقب سقوط النظام الاقطاعي ، والتي أكدت على الطابع المركزي للسلطة بهدف السيطرة على مواطن ومواقع القوة في المجتمع من أجل تعبئة الموارد المتاحة ، وترشيد استخدامها ، وتحقيق أكبر قدر من الانضباط والكفاية الانتاجية .

والخصيصة الثانية هي نمو القدرة التنظيمية للدولة ، واتساع اختصاصاتها ، وامتداد نفوذها ، وتكاثر القواعد النظامية والقانونية المنظمة لاختلاف قطاعات المجتمع ونشاطاته ، فضلا عن تماظم دور مؤسسات الدولة والأجهزة البيروقراطية من أجل تنفيذ هذه القواعد ، والقيام بالوظائف المتعددة التي تضطلع بها الحكومة المركزية في كافة أرجاء المجتمع .

أما الخصيصة الثالثة والأخيرة فتتمثل بوجه عام في وجود مفهوم محدد للمواطنة ، يتخطى الفوارق الدينية والعرقية واللغوية وما إليها من ناحية ، ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الأمة ، ويترجم المشاعر القومية غير المترابطة وغير المنظمة الى وعي عميق بروح المواطنة من ناحية أخرى ، ويرتب فوق هذا كله حقوقا والتزامات سياسية واجتماعية معينة ، تنطلق من رسوخ قيمة الولاء للامة لدى جميع الافراد ، ومن عمق الارتباط بينهم وبين القوة السياسية التي يخضعون لسلطانها . مما يهيء

الفرصة لزيد من مشاركة الجماهير في الحياة السياسية • ويفسح المجال لاطلاق طاقاتها الكامنة • فضلا عن تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع بوجه عام (٥٢) •

ومع التسليم بكل ما تقدم ، ورغم الاعتراف بأهمية وضروية بناء الدولة القومية ، وتدعيم أركانها ومقوماتها ، الا أن القول بأن التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية يظل — فيما أرى — قاصرا عن تحديد مفهوم التنمية السياسية ، ويحفل بكثير من الثغرات ، وترد عليه أيضا عديد من الملاحظات والتحفظات •

وأول ما نشير اليه في هذا الصدد أن القومية كما نعلم هي وعى بالهوية ، بينما الدولة عبارة عن تنظيم قانوني لشعب معين داخل اقليم جغرافي محدد • وفرق كبير بين تعاضم الوعي بالهوية القومية وبين التنظيم القانوني لشعب من الشعوب • هذا ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن الدولة كتنظيم قانوني لا ترتبط دائما بنمو الوعي القومي ، بل كثيرا ما وجدت قبل أن ينمو هذا الوعي • كما أن الوعي بالهوية القومية لم يقتصر دائما بنشوء الدولة بل كثيرا ما سبق وجودها ، وقد يظل قائما أيضا دون أن يتجسد في إطار دولة قومية تمثله • يضاف الى ذلك أن الدولة الواحدة قد تضم خليطا من العناصر البشرية التي تنتمي الى أكثر من

(٥٢) لزيد من التفاصيل حول الخصائص المميزة للدولة القومية انظر على سبيل المثال :

— احمد عباس عبد البديع ، استراتيجيات بناء الامة في العالم الثالث ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (٦٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٤ •

أمة واحدة • وقد تكون هذه الدولة أكثر استقرارا من الدولة التى تمثل
أمة بذاتها • كما أن الأمة الواحدة قد تتفتت وتتوزع بين أكثر من دولة ،
وقد تكون هذه الدول أيضا على قدر كبير من التكامل والاستقرار • وبما أن
كلا من هذه الاحتمالات وارد وقائم ، وله وجود فى أرض الواقع العملى ،
فإن القول بأن التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية قد يفهم لدى البعض
على أنه دعوة الى تعزيز الدولة الواحدة الى دول ودويلات مستقلة ،
يمال كل منها أمة من الأمم التى كانت تنضوى تحت لواء الدولة المركزية
الواحدة • وبهذا المعنى تصبح التنمية السياسية خطرا يهدد وحدة الدولة ،
ويشكل تهديدا مباشرا للتكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى أكثر منها
عملية تطوير وتدعيم لبناء الدولة وأركانها •

يضاف الى ذلك أن هذا التصور يشير الى مفهوم القومية بمعنى
مطلق ، ولا يحدد اتجاهها قوميا بذاته كمضمون للدولة القومية المتمايزة ،
أو كضمانة لعملية التنمية السياسية المنشودة • ونحن نعلم أن ثمة عديدا
من الاتجاهات والنظريات القومية المتباينة • كما أن هذه الاتجاهات
والنظريات تتراوح عادة بين التطرف والاعتدال • وإطلاق هذا المفهوم
دون تعيين مضمونه واتجاهه بشكل واضح ومحدد قد يتخذ ذريعة لتبنى
أى من الاتجاهات أو النظريات الأولى ، وقد يفسح المجال أيضا لاعتناق
أى من الاتجاهات والنظريات الأخرى • وعلى هذا الأساس قد تعتبر
التنمية السياسية مصدرا للتخلف السياسى أو سببا لتكريس هذا التخلف
فى بعض الأحوال ، وقد تكون أيضا دائما لتطوير الحياة السياسية وتدعيم
بناء الدولة فى ظروف أخرى • ولعل هذا ما جعل بعض المفكرين ورجال

السياسة ينظرون — كما يقول بويد شيفر — بعين القلق الى القوميات المتطرفة • وينكحون على أى شعب أو عولة أن تتلوس عبادة الاصنام الخارجة على طبيعة الاشياء التى خلقها الله وأمر بها (٥٣) •

هذا وإذا كان قيام الدولة القومية يتطلب تطوير جهاز بيروقراطى كفاء وفعل، باعتبار أنه «ليس فى وسع أى دولة أن تعتبر نفسها دولة متقدمة اذا أعوزتها القدرة على تصريف شئونها العامة بكفاءة وفعالية» (٥٤) ، فان تطوير مثل هذا الجهاز لا يعد فى حد ذاته قرينة على التقدم السياسى فى كل الاحوال • وحجتنا فى ذلك أن النظم الاستعمارية — مثلا — كثيرا ما طورت مثل هذا الجهاز فى مستعمراتها، ولم يكن الهدف من وراء ذلك هو تطوير الحياة السياسية للمستعمرات ، بل تنظيم وضبط ادارة المستعمرات واحكام قبضة المستعمرين عليها • ومن ثم لم يكن تطوير الجهاز البيروقراطى للمستعمرات الأنواع من التحديث السياسى أكثر منه عملية تنمية سياسية حقيقية • يكمل ذلك أن ترشيد الادارة ، وتطوير الجهاز الادارى للدولة بوجه عام ، لا يعتبر سببا كافيا لتحقيق التقدم السياسى ، بل انه كثيرا ما كان عائقا لعملية التنمية السياسية فى أغلب الاحوال • والسبب فى ذلك أن الاهتمام بتطوير الجهاز الادارى كثيرا ما يفضى الى حالة من عدم التوازن داخل جهاز الحكم • وهذا من شأنه أن يعرقل عملية التنمية السياسية ، وقد يحبط أيضا كل جهد يبذل فى سبيلها • ومن ثم يقال : ان

(٥٣) بويد شيفر ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ •

(٥٤) L.W. Pye, op. cit., p. 38.

بناء الدولة القومية وإن كان يتطلب تطوير الجهاز الإدارى وترشيده ، فليس معنى هذا أن تقتصر جهود التنمية السياسية على تحسين أسلوب الإدارة وحده وأغفال كل ما يتعلق بعمليات التدريب على المواطن ومشاركة الجماهير فى الحكم • لأن كلا من هاتين العمليتين يشكل جانباً أساسياً من جوانب عملية التنمية السياسية • ومن ثم لا ينبغى أغفال أى منهما أو تجاهله خلال عملية التنمية السياسية (٥٥) •

وأخيراً فإنه إذا كان من المتفق عليه أن الدولة القومية هى الوحدة الأميريكية للتنمية والتحديث السياسى ، فإن معنى هذا أن الدولة القومية إنما تمثل فقط أحد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية السياسية لا كلها • وبذلك يصبح بناء الوعى القومى ، والتأكيد على الطابع القومى للعملية السياسية ليس هدفاً فى حد ذاته أو غاية نهائية لعملية التنمية السياسية • بل هو مجرد جانب واحد من جوانبها المتعددة أو خطوة هامة على الطريق الموصلة إليها • وبالتالي لا تصبح الدولة القومية — رغم أهميتها وضرورتها — غاية نهائية لعملية التنمية السياسية بل مجرد حافز قوى لدفع الجهود المبذولة من أجلها ، ويساعد على تحقيقها • ومن هذه الزاوية أو تلك لا يحق لنا القول بأن التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية • ولا يستقيم القول كذلك بأن التنمية السياسية هى بناء الأمة فقط •

٤ — التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية :

يستمد هذا التصور فكرته الاساسية من حقيقة أن التنمية ترتبط دائما باليقظة السياسية للأفراد ، واستحالتهم من مجرد رعاياتا بعين لامبالين الى مواطنين نشطاء ملتزمين . وتقترن هذه اليقظة عادة ببناء المؤسسات الديمقراطية ، التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية ، فضلا عن كفالة الحقوق والحريات المدنية ، وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسى، وتغيير بناء التمثيل السياسى كلما اقتضى الامر ذلك . مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة السياسية ، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية . ومن ثم يقال « ان التنمية السياسية بمعناها الحقيقى — فى رأى معظم الناس — هي بناء الديمقراطية » (٥٦) . وجوهر الديمقراطية الحقيقى هو المشاركة السياسية ، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا . ويدخل فى هذه المشاركة صناعة القرارات الخاصة بكيفية توسيع القاعدة الانتخابية وتويعها ، والقرارات الخاصة بكيفية توزيع العائد ، وكيفية تعظيم فرص الحياة ، وكيفية تعظيم المساواة (٥٧) .

(56) Ibid, p. 40.

(٥٧) سعد الدين ابراهيم ، الديمقراطية : هل يمكن تخطيطها ؟ ، مرجع سابق ، ص ٤١ . ولنفس الباحث أيضا :
— مغامرة الديمقراطية ، مقال فى جريدة الجمهورية ، ٣ يونيو ١٩٨٢ ، ص ٣ .
وننبه الى اننا سنتناول قضية المشاركة السياسية تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . (تحت الطبع) .

ولعل أول ما يلفت الانتباه في هذا الصدد أن هذا التصور بالرغم من اعترافه بأن الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية إلا أنه لا يحدد لنا نموذجا معينا للتطبيق الديمقراطي يمكن الاسترشاد به أو السعى الى تحقيقه ، في الوقت الذي تتعدد فيه التجارب الديمقراطية، ويختلف التطبيق الديمقراطي من دولة الى أخرى ، كما أصبحت كافة الدول — دون استثناء — تؤكد اعتناقها للديمقراطية والتزامها بالاسلوب الديمقراطي فلسفة ومنها •

يضاف الى ذلك أن الديمقراطية منذ أن ظهرت كفكرة في الفلسفة اليونانية وهي تعنى حكم الشعب بنفسه ولنفسه • ولكن هذا المفهوم رغم أنه محل ترحيب واتفاق بين كافة النظم السياسية المعاصرة إلا أنه لم يحدث قط في أى مكان في العالم ، ولا في أى فترة من التاريخ أن حكم الشعب نفسه بهذا الشكل أو بهذا المعنى الحرفى • حتى أن أعرق الديمقراطيات المعاصرة في الغرب لم تمارس هذه التجربة قط ، وهي تحكم عادة بواسطة صفوة سياسية صغيرة العدد ، وإن كانت هذه الصفوة منبثقة من صفوف الشعب كما يقول ديفرجيه • هذا فضلا عن أن ثمة اختلافا كبيرا أيضا حول مفهوم الشعب ذاته • ويتسع هذا الاختلاف أحيانا بحيث ينصرف هذا المفهوم في بعض النظم الى طبقة اجتماعية معينة أو جماعة بذاتها • حتى أن مفهوم الشعب في أثينا القديمة نفسها — وهي التي ابتكرت تعبير الديمقراطية وقدمت أولى التجارب الديمقراطية في العالم — لم

يكن يتجاوز ربع سكان المدينة من الذكور ، بينما بقية السكان عبارة عن شرادم من الرعاع والعبيد والنساء والاطفال ممن لا يتمتعون بأية حقوق سياسية ^(٥٨) . ولقد كان طبيعيا — والامر كذلك — أن تتعدد وتتباين تعريفات الديمقراطية ^(٥٩) . وأن يكون لكل من هذه التعريفات حجته ودلالته — المعرفية والواقعية — لدى أصحابه ومؤيديه . فضلا عن اختلاف التطبيق الديمقراطي من دولة الى أخرى . الامور التي جعلت من المتعذر كثيرا اختيار نموذج ديمقراطى بعينه قرينة على التطبيق الديمقراطى الامثل .

هذا وثمة فارق كبير أيضا بين الديمقراطية كقيمة سياسية وبين الاطار التنظيمى أو التعبير النظامى الذى يتخذهُ التطبيق الديمقراطى فى هذا المجتمع أو ذاك ، أو فى هذه المرحلة التاريخية أو تلك . ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل « منهاج تفكير ، وأسلوب حياة ... ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع ، وتحديد الحقوق العامة والواجبات » ^(٦٠) . وهى لا تتحقق فى كل الاحوال

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الديمقراطية الاثنية انظر على سبيل المثال :

— لطفى عبد الوهاب يحيى ، الديمقراطية الاثنية، مركز التوزيع الجامعى، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

(٥٩) حول مزيد من تعريفات الديمقراطية انظر على سبيل المثال :

— P.B. Harris, *Studies in African Politics*, Hutchison & Co. Ltd., London, 1970, pp. 74—79.

— فريد فون ديرمهدن ، مرجع سابق ، صفحات ١٢٧ — ١٥٦ .

— فاروق أبوزيد ، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٧٦ صفحات ١١ — ١٨ .

(٦٠) الرئيس محمد حسنى مبارك ، خطاب عيد العمال اول مايو ١٩٨٢ ،

صحيفة الاهرام ٢—١٩٨٣ ، ص ٥ .

الا اذا توافرت لها شروط معينة من بينها « ضرورة الايمان بحرية الفرد، واحترام ملكيته الخاصة ، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعى للمواطنين » (٦١) . ومن بينها أيضا « سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة ، ومساواة الجميع أمامه ، وعدم معاقبة أى انسان الا فى حالة مخالفته للقانون » (٦٢) . وقد يرى البعض أيضا أن العامل الاقتصادى هو أساس الديمقراطية الصحيحة ، بل أساس المساواة الحقيقية بين المواطنين . لانه بدون المساواة فى المجال الاقتصادى لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية صحيحة أو كاملة (٦٣) . وقد يرى البعض كذلك أن الديمقراطية ما هى الا « مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنظم بواسطته علاقة المواطنين بالدولة لتأمين حريات العمل والتعبير والعقيدة » (٦٤) . وجمع التسليم بكل ذلك ، فاننا لا نختلف أيضا على أنه ليس هناك ما يحول دون التحفظ على ممارسة الديمقراطية على الرغم من توافر جميع مقوماتها وشروطها، وليس ثمة أيضا ما يحول دون اختلاف هذه المقومات وتلك الشروط من دولة الى أخرى . ومن ثم يقال ان وجود الواجهات الديمقراطية لايعنى

(61) R. Neibuhr & S. Paulo, *The Democratic Experience*, Fredrick & A. Prager Publishers, New York, 1962, p. 76.

(٦٢) كرم شلبى ، *صحافة الثورة وقضية الديمقراطية فى مصر*، كتاب التعاون مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠ .

(63) H. Laski, *Democracy in Crisis*, George Allen & Unwin, London, 1933, pp. 49—53.

(٦٤) ك. م. بانيكار ، *مشكلات الدول الاسيوية الافريقية* ، مرجع سابق،

دائماً أن واقع الديمقراطية كله يكمن وراءها • كما أن اختفاء هذه الواجهات لا يعنى كذلك أن احتمالات تحقيق الديمقراطية جد بعيدة •

وكما أن ثمة شروطاً وضوابط معينة لتحقيق الديمقراطية هناك أيضاً عوامل أخرى ، قد تحول دون تحقيقها • فتنطبق الديمقراطية في مجتمع تشيع فيه الأمية صعب • كما أنه لا يتحقق أيضاً في مجتمع ينتشر فيه الفقر والحرمان • وبما أن الامر كذلك فليس من الضروري اذن أن تكون كل دولة على استعداد لممارسة الديمقراطية • وليس من الضروري كذلك أن تكون الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم في بعض الاحوال ^(٦٥) • وفضلاً عن هذا وذاك فإن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف ، يوجع بالمشكلات الداخلية ، ويتعرض للتهديدات الخارجية ، ولا يتفق ساسته على قضايا ومشكلاته الأساسية ، ولا تلتقي أهدافهم وتتكاتف جهودهم لمواجهة هذه المشكلات ودفع عجلة التطور في الاتجاه السليم — نقول — ان تطبيق الديمقراطية في مثل هذا المجتمع قد يشكل عبئاً ثقيلاً على جهود التنمية • وقد يكون أيضاً سبباً في اشاعة الفرقة والانقسام داخل الدولة • ويتأتى هذا كله — كما يقول هارفي هويلر H. Wheeler — من أن الدول المتخلفة « تحتاج في مراحل تطورها الاولى الى قدر كبير من المهارات الفنية • كما أنها تبدأ تطورها عادة من مستويات عالية من التعقيد ، توصل اليها الغرب بعد

(65) L. Binder, *The Ideological Revolution in The Middle East*, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, p. 6.

وانظر ترجمة عربية غير دقيقة لهذا الكتاب ، تحت عنوان :
— الثورة العقائدية في الشرق الأوسط ، ترجمة : خيرى حماد ، دار العلم،
القاهرة ، ١٩٦٦ •

قرون عديدة • ولذلك فإن الثمن الذى تدفعه هذه الدول لتحقيق التقدم هو فى أغلب الاحوال — تقييد تطبيق النظام الديمقراطى • وعلة ذلك أن مستوى التطور الذى استغرق وقتا طويلا ليصبح الآن أمرا واقعا فى (لندن) مثلا ، هو نفس المستوى الذى بدأت به (لاجوس) تطورها • ولذلك فلم يعد فى وسع بلد كنيجيريا مثلا أن تخضع برامج التنمية — المعقدة واللازمة للنصف الثانى من القرن العشرين — لمناقشة المواطنين الذين يحتفظون حتى الآن بكثير من مخلفات النظام القبلى • وهى فى الوقت نفسه ، وبالرغم من ذلك ، تحتاج — كغيرها من الدول النامية — الى مزيد من تأييد الجماهير حتى تستطيع الاستمرار فى برامج التنمية اللازمة • وتلك هى الازمة التى تواجه قادة المستقبل فى الدول النامية • وجوهر هذه الازمة أن هؤلاء القادة لا يستطيعون تطوير بلادهم دون تلمس التأييد الشعبى المستمر • بينما يجب أن يتم هذا التطوير بمساعدة الخبراء وبطرق تحكمية • ومن هنا كانت النماذج التقليدية للديمقراطية الغربية غير ملائمة للدول النامية ولا يمكن تطبيقها • كما أن هناك من الشواهد ما يؤكد أن التطلع الى نقل وتطبيق النماذج الديمقراطية الغربية فى الدول النامية محكوم عليه بالفشل الذريع • فالدول النامية لم — ولن — تمر أبداً بتلك الظروف التى هيات أسباب النجاح للديمقراطية الغربية • ومن ثم فإن أى محاولة مبكرة لفرض نماذج الديمقراطية الغربية على الدول الجديدة إنما هى محاولة تعوزها الكياسة ومقضى عليها بالفشل «^(٦٦) • ومن ثم يقال

(66) H. Wheeler, *The Political Order : Democracy in a Revolutionary Era*, William Benton, Chicago, 1968, pp. 480—481.

أن الديمقراطية بالمعنى الشائع في بريطانيا أو شمال أوروبا ليس لها في أفريقيا — وفي البلدان النامية بوجه عام — الفرصة جد ضئيلة . وليس هذا — على أية حال أمر مؤسف . فربما استطاع الإنسان الأفريقي — وإنسان الدول النامية عامة — أن يطور نظاما ديمقراطيا أكثر اتساقا مع تفكيره وعبريته ، وأشد ملائمة وقدره على بناء أمته . فما تحتاج اليه دول أفريقيا ، ومعظم الدول الجديدة ، هو إيجاد نظم تمكنها من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأقصى سرعة ^(٦٧) . ومما يؤكد ذلك أن المفكرين والزعماء الافارقة — يؤيدهم في ذلك بعض الكتاب الغربيين — يرون أن التقاليد القبلية كانت تمثل خلال الازمنة القديمة مصيدا ثريا للنهج الديمقراطي في الحياة ، ابتداء من الاهمية الكبيرة التي كانت تلك المجتمعات تعلقها على دور الحوار واحترام وجهات النظر المعارضة حتى الوصول الى نقاط الالتقاء والاتفاق ، واتخاذ القرار الذي يلتزم به الجميع ، بغض النظر عن المواقف المؤيدة أو المخالفة قبل التوصل الى هذا القرار ^(٦٨) .

(٦٧) ك.م. باتيكر ، **الثورة في افريقية** ، ترجمة : رونثيل جرجس . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ١١٨ .

(٦٨) من الامثلة الدالة على ذلك أن بعض الكتاب وجد أن الدستور الذي كانت تسترشد به قبيلة الاشانتي يعتبر دستورا ديمقراطيا — بمعنى ما — اذا ما طبق تطبيقا سليما . كما ذهب البعض الى أن القول بأن بريطانيا هي التي ادخلت النظام الديمقراطي الى غرب افريقيا انها هو زعم باطل ، والعكس هو الصحيح . حيث بظلت بريطانيا قصارى جهدها من أجل القضاء على الديمقراطية الوطنية التي كانت سائدة في هذه المنطقة آنذاك . وقد ورعت اشعارات وافية الى هذا الموضوع في :

— R.S. Rattray, *Ashanti Law and Constitution*, Oxford, 1929, p. 82.

— B. Davidson, *Which Way Africa ? The Search for a New Society*, Penguin, London, 1964, pp. 111—112.

— محمد محمود ربيع ، مرجع سابق ، صفحات ١٧—٢٢ .

وفي هذا الصدد يقول جوليوس نيريري: « ان المفهوم الافريقى للديمقراطية يشبه مفهوم الاغريقى فى العصور القديمة • ذلك المفهوم الذى يعنى ببساطة الحكم عن طريق الحوار بين الاكفاء *equale* حيث كان الناس يتناقشون ، وعندما يتوصلون الى اتفاق ما تصبح النتيجة قرارا شعبيا ... فاذا جلس مائة من الافراد المتساوين ، وتباحثوا سويا حول المكان الذى يحفرون فيه بئرا ، فانهم باستمرارهم فى الحوار ، وتدارسهم لكثير من وجهات النظر المتعارضة قبل الوصول الى اتفاق نهائى — يكونوا قد مارسوا الديمقراطية • ومضى هذا أن الديمقراطية — أساسا — هى الحكم الذى يقوم على الحوار بين الناس أو بين ممثليهم المنتخبين ، لا على فرض الاراء بالقوة بواسطة زمرة تتولى الحكم بالوراثة • وفى ظل النظام القبلى ومفاهيمه وأساليبه التقليدية يعتبر المجتمع الافريقى — من هذه الزاوية — مجتمعا يقوم على المساواة بين الافراد ، ويمصرف ثبوته عن طريق الحوار • ٢٧ »

ويرتبط الحوار — كما نعلم وبالضرورة — بتوافر وسائل وميكانيزمات وقنوات المشاركة السياسية وتهيئة واتساع الفرص التى تسمح بها • وقد تتوافر كل هذه المتطلبات ومع ذلك لا تكون ثمة مشاركة حقيقية بل مجرد نوع من التحركات الانفعالية غير الرشيدة ، أو نوع من الاستجابات الفجة لمناورات الصفوة الحاكمة وعمليات التهيئة السياسية التى تمارسها على الجماهير ... الى غير ذلك من أنماط غير مجدية للمشاركة الجماعية ،

وما تنطوى عليه هذه الانماط من مخاطر جسيمة ، قد تقوض قوة المجتمع ، وتعمق جهود التنمية السياسية بالتالى (٧٠) . ويرتبط هذا كله في أغلب الاحوال بطبيعة النظام السياسى القائم وتوجهاته الاساسية ، والقوى الاجتماعية التى يمثلها أو يحكم باسمها . فضلا عن مبلغ وعى الجماهير بقضية التنمية ذاتها ، وبأهمية مشاركتها في الحياة السياسية بوجه عام (٧١) ولطى في غير حاجة لانؤكد في النهاية أن كل ما تقدم من ملاحظات وتحفظات لا يعنى — بحال من الاحوال — رفض الديمقراطية كقيمة سياسية ، أو كمنهاج للتفكير ، أو كأسلوب للحياة ، أو ك نظام للحكم ، أو كترينة على التقدم السياسى . ولا يعنى كذلك القدح في أهمية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ومال هذه المشاركة من تأثير في عملية صنع القرار السياسى ، وتوجيه حركة العمل السياسى في مختلف مستوياته . بل كل ما يعنيه أن بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية ان كان هو الغاية لعملية التنمية السياسية — كما يقول البعض — فانه قد يكون أيضا هو المدخل المناسب لها ، أو أحد العمليات المرتبطة بها ، أو أحد الديناميات الاساسية التى تتحقق من خلالها . يضاف الى ذلك أن القول بأن الديمقراطية هى حكم الشعب نفسه بنفسه لا يعنى أيضا ضرورة الانترام بنموذج ديمقراطى معين ، أو الاقتداء بهذا النموذج أو

(70) L.W. Pye, op. cit., pp. 39—40.

(٧١) حول قضية الوعى التنموى انظر على سبيل المثال :
— عبد الباسط عبد المعطى ، **الوعى التنموى العربى** ، دار الموقف العربى
للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
— عبد الوهاب ابراهيم ، **عودة الوعى بالنتيجة** ، مجلة الاهرام الاقتصادى ،
المعد ٧٥٣ ، القاهرة ٢٠ يونيو ١٩٨٢ .

ذلك • بل كل ما يعنيه أن لكل شعب الحق في اختيار الطريق الديمقراطي الذي يلائمه ، ويتساق مع ظروفه التاريخية وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويتمشى أيضا مع المبدأ الديمقراطي ذاته • فليست هناك نماذج ديمقراطية قطعية جامدة أو جاهزة لا يجوز تخطيها • وإنما هناك — على العكس — امكانات وبدائل كثيرة يمكن اصطفاها أو تطويرها وإذا كان من الصعب اختيار نموذج معين للتطبيق الديمقراطي يكون معيارا للتطور السياسي وقياس مدى التزام الدولة به وحفاظها عليه فان « هناك عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من النهج الديمقراطي • وأهم هذه المؤشرات هو أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الاغلبية • وتوسيع دائرة مشاركة الجماهير في تقرير السياسة العامة ، وصنع القرارات ، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الاعظم للشعب • واتاحة الفرصة للأقلية لكي تعبر عن رأيها وتسهم في رسم السياسة واحترام الحريات والحقوق الاساسية للأفراد والجماعات • والمساواة أمام القانون » (٧٣) • فضلا عن هذا وذاك فان مشاركة الجماهير في الحياة السياسية — وإن قل حجمها وضاق نطاقها — إنما تمثل مظهرا من مظاهر التقدم السياسي ، وتلعب دورا هاما وأساسيا أيضا في عملية بناء الأمة • سيما وأن المشاركة في حد ذاتها تمثل جانبا من الوسائل الهامة لخلق وتطوير أنماط جديدة من الولاءات السياسية • وتساعد كذلك على ترسيخ وتعميق الوعي والاحساس بالهوية القومية (٧٤) • ولذلك فان التوسع فيها يتطلب

(٧٢) محمد حسنى مبارك المرجع السابق .

(٧٣) L.W. Pye, op. cit., pp. 39-40.

أحاطتها بسياج من الضوابط التي يتعين ألا تخرج عنها ، وتكفل لها مزيدا من الرشد والتحمل ، وتحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات المشاركة ومقتضيات النظام العام . وهذا في واقع الامر هو جوهر قضية الديمقراطية ومشكلتها الأساسية . وهو أيضا ما يجعلنا نتحفظ على تعريف التنمية السياسية بأنها بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية . وإن ظلت الديمقراطية — رغم كل ذلك — قيمة ومثلا سياسيا أعلى تتطلع اليه الشعوب ، وتعمل على تحقيقه ، وتجسيده واقعا حيا ، وممارسة فعلية .

• — التنمية السياسية هي تدعيم قدرات النظام السياسي من أجل

اهدات التغيير المنتظم والاستقرار :

يعتمد هذا التصور على فرضية أساسية تقول : ان الانسان في المجتمعات الحديثة يسيطر على الطبيعة من أجل تحقيق مصالحه . بينما كان منه الرئيسى في المجتمعات التقليدية هو محاولة التوافق مع املاءات الطبيعة . وحيث أن الامر كذلك فإن التنمية السياسية اذن ما هي الا قدرة الانسان على السيطرة على محيطه الاجتماعى والسياسى ، وضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغيير الاجتماعى والسياسى وليس الاستجابة لها . والسيطر الذى تحقيق ذلك هو تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسى ، والارتقاء بقدرته على امتصاص واستيعاب الانماط المتنوعة والمتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية ، فضلا عن مهارته فى التعامل مع الانماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التى قد تصدر عنه أو يعتمدها من المصادر

الخارجية • وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغير الاجتماعى والسياسى
في اطار من النظام والاستقرار (٧٤) •

وقد لا نختلف كثيرا مع هذا التصور ، وان كانت لنا عليه بعض
الملاحظات والتحفظات • وأول ما نشير اليه في هذا الصدد هو أن هذا التصور
اذ يقرن التنمية السياسية بكفاءة النظام السياسى وقدرته على تحقيق
الاستقرار وتوجيه وضبط عمليات التغير انما يفترض أولا وقبل كل شيء
أن كل النظم السياسية لديها من الطاقات والامكانيات ما يمكنها تعبئته ،
ويؤهلها لتحقيق هذه الغايات • وهذا في واقع الامر غير صحيح وغير ممكن
الى حد كبير • فالنظم السياسية — بوجه عام — تتفاوت فيما بينها من
حيث حجم الموارد التى تستطيع تعبئتها ، ومن حيث قدرة صانعى السياسة
على اتخاذ القرارات الملائمة ، وصياغة السياسات المناسبة أو المقبولة •
وربما قيل في هذا الصدد أن النظم الدكتاتورية — أو الشمولية — أكثر كفاءة
وقدرة على توفير هذه المتطلبات من النظم الديمقراطية الليبرالية • وهذا
دون شك أمر وارد ، كما أن كل هذه المتطلبات من الممكن توافرها في أى
من النظم السياسية للمصرة • ومن المتوقع أيضا أن يساء استخدامها ، أو
يتعذر الاعادة منها في تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسى هنا أو
هناك (٧٥) •

(٧٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر على سبيل المثال :

— Ibid, p. 42.

— S.N. Eisenstadt, *Bureaucracy and Political Development*, in : J. Latombari, (ed.), op. cit., p. 96.

(٧٥) يستعرض لقضية قدرات النظام السياسى بشئ من التفصيل في
الفصل الثالث من هذا الكتاب •

يضاف الى ذلك أن القول بأن غاية التنمية السياسية هي تحقيق التغيير المنتظم من خلال الاستقرار انما هو قول غير واضح • يثير كثيرا من التساؤلات دون أن يقدم اجابات شافية عليها • وي طرح عيدا من القضايا دون أن يقطع برأى حاسم في شأنها • فنحن من ناحية لا نختلف قط على أن ثمة ارتباطا وثيقا بين تحقيق الغايات النهائية لعمليات التنمية وبين توافر الاستقرار الاجتماعى والسياسى • كما أننا لا نختلف أيضا على أن عمليات التنمية والتقدم الاجتماعى والسياسى انما تعتمد بوجه عام — وبشكل أساسى — على التخطيط العلمى الرشيد ، القائم على حسابات وتوقعات معقولة محتملة التحقيق قدر الامكان • ولا يتأتى هذا التخطيط ، ولا يمكن تنفيذ الخطة بشكل علمى طبعيا دون توافر قدر مناسب من الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، ودون استبعاد كافة عوامل التوتر والتغيرات غير المتوقعة • ونحن اذ نتفق على كل ذلك فان من حقنا أيضا أن نقساعل عن : مقدار النظام والاستقرار اللازم أو الملائم أو الواجب توافره لى يمكن لعملية التنمية أن تنطلق فى يسر وأمان • ومن حقنا أن نعرف الغرض الذى من أجله ينبغى أن توجه عملية التنمية أصلا ولصالح من ؟ • وقد نتفق كذلك على أن عملية التنمية — ومحاولة الانتقال بالمجتمع من أوضاع التخلف الى أوضاع أكثر تقدما ورقيا — تقتزن عادة بحالة من التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى • كما تزداد هذه الحالة حدة ، ويطول أمدها أو يقصر ، حينما تبدأ عملية التنمية فى مجتمع متخلف ، تجمدت فيه الحياة وتكسبت عند أنماط ومستويات وعلاقات اجتماعية معينة لزم من طويل ، نشأت خلاله طبقات وفئات ومؤسسات تسهر على حماية هذا التخلف ورعايته وحيث أن الاتفاق على كل ذلك ليس موضع

شبهة أو شك فما الذى يمنع اذن من أن يؤدي الاستقرار فى مثل هذا المجتمع الى مزيد من التخلف ، والى تهيئة المناخ الملائم لتدعيم وتكريس العوامل المساعدة على ذلك ؟ • فضلا عن هذا كله فان عملية التنمية السياسية فى حد ذاتها ، ويوصفها أحد جوانب عملية التنمية القومية الشاملة ، انما تجرى دائما خلال سياق تاريخى معين ، وفى اطار نسق معين من العلاقات الدولية ، ولذلك فان هذه العملية — أينما بدأت وحيثما جرت — لابد وأن تواجه كثيرا من التحديات الخارجية ، وعديدا من الصعوبات الداخلية ، وكل من هذه التحديات والصعوبات من شأنه أن يخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلى الذى من المحتمل جدا أن يعصف بجهود التنمية أو يحد على الاقل من فعاليتها • وبما أن كل هذه الاعتبارات غير مستبعدة تماما ، ولها ما يؤكددها فى أرض الواقع العلمى فكيف يمكن اذن تحقيق المزاوجة المطلوبة بين دواعى الاستقرار وعمليات التغيير المنتظم داخل المجتمع ، وفى المجتمع المتخلف بالذات (٧٦) ؟ •

نعم ان الاستقرار الاجتماعى والسياسى مطلب مشروع لكل الشعوب، وهدف كبير تعمل على تحقيقه وحمايته • ولكن كم من دول العالم المعاصر أمكنها تحقيق هذا الاستقرار ، أو تسنى لها الحفاظ على استقرارها الداخلى لفترات طويلة من الزمن ؟ وما هو الثمن الذى دفعته لتحقيق

(٧٦) حول مزيد من التفاصيل الخاصة بقضيتى الاستقرار والتغير يمكن الرجوع الى :

— F.W. Riggs, *Administration in Developing Countries*, Houghton Mifflin, Boston, 1964.

— اكرام بدر الدين ، **الاستقرار والتغير** • • والتغير المستقر، مقال بصحيفة الأهرام فى ١١-١٢-١٩٨٣ ، ص ٧ .

ذلك ؟ ان الدول الغربية — مثلا — تكشف لنا بين وقت وآخر عن مظاهر عديدة لعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى . وتتراوح هذه المظاهر عادة بين دسيراات التظاهر السلمى وبين عمليات العنف السياسى الذى قد يتخذ أحيانا شكل التصفية الجسدية . كما أن هذه الدول اذ تواجه هذه الاوضاع بالوسائل الديمقراطية فانها لا تنجح دائما فى اشاعة الاستقرار المنشود ، أو خلق حالة من الاستقرار السياسى الدائم . ولعل أبلغ شاهد على ذلك هو ما يجرى فى ايطاليا بين وقت وآخر ، وما شهدته أحياء اللزنوج فى الولايات المتحدة منذ سنوات قريبة . أما دول أوروبا الشرقية فهى تعيش عادة — وعلى العكس من الدول الغربية — فى حالة من الاستقرار الاجتماعى والسياسى شبه الدائم . وهى تستند فى ذلك الى سلطة الحزب الواحد وما يقوم عليه من مركزية ديمقراطية Centralist Democracy وانضباط تنظيمى صارم ، بحيث يعتبر الخروج على هذه الضوابط انحرافا سياسيا يستأهل المساطة والجزاء الرادع . ومع ذلك تتعرض هذه الدول أحيانا لحالات من عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى — كما هى الحال فى بولنده حاليا ، وفى المجر وتشيكوسلوفاكيا من قبل — وان كانت هذه الحالات أقل حدة مما هى عليه فى الدول الغربية . وبما أن الامر كذلك فأتى من هذه الدول اذن يمكن أن نعتبره على درجة عالية من التقدم السياسى .•• الدول الغربية أم الدول الشرقية ؟ •

وأخيرا فاننا وقد مررنا كل هذه التساؤلات ، وبأبينا كل ما عن لنا من تحفظات بشأن تعريف التنمية السياسية الذى نحن بصدده فان الداعى المنطقى لكل ذلك قد ينتهى بنا الى القول بأن هذا التعريف انما هو نوع من القضايا

المثالية ، أو التصورات الذهنية التي قد لا نجد لها شواهد عملية في أرض الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر . ولكننا في واقع الامر لن نقول بذلك ولا يمكننا القول به أيضا . وحجتنا في هذا أن تدعيم قدرات النظام السياسي وتحقيق التغيير المنتظم من خلال الاستقرار ليس أمرا بعيده المثال وإن كانت تكتنفه كثير من الصعوبات والمخاطر . فتدعيم قدرات النظام السياسي ان كانت تعتمد على ما يتوافر لديه من موارد متاحة فإن العبرة في هذا الصدد ليست بحجم أو كمية هذه الموارد بل بدرجة ونوعية وفعلية الأساليب المستخدمة في تعبئتها ، ومدى كفاءة المؤسسات السياسية في التعامل مع المعطيات المادية والفكرية والانسانية المجتمعية والخارجية على حد سواء . وليست العبرة أيضا بنوعية النظام السياسي القائم بل بكفاءة وفعالية هذا النظام ومقدار ما يتمتع به من تأييد شعبي . ومما يؤكد ذلك أن للنظم الديمقراطية مثلا أظهرت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مقدرة فائقة في تعبئة وتحريك مواردها وإمكاناتها لخدمة المجهود الحربي لفترات ليست بالقصيرة ، وبدرجة فاقت في وسائلها ونتائجها ما أمكن للنظام الشمولية أن تقوم به في الفترة عينها . يضاف إلى ذلك أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتضيق المنتظم ليسا من قبيل الغشاياء المطلقة أو المثالية ولكنهما من المسائل النسبية التي لا يمكن القياس عليهما . وهما وإن كانا — في منطق هذا التعريف — غاية للتنمية السياسية فإنهما فيما أرى — ليسا أكثر من مظهر من مظاهر التطور السياسي ، أو على الأقل نوعا من الشروط الاساسية اللازمة لتحقيقه . ومن ثم فإنه بقدر ما يتوافر منها في هذا المجتمع أو ذاك تتحقق التنمية السياسية أو يسهل تحقيقها . كما أن كفاءة تحقيقهما رهن بقدرة النظام السياسي على التعامل

مع متغيرات العملية السياسية ، وامتصاص عوامل التوتر ، وتميئة القدرات والطاقات اللازمة أو المتاحة ، وتوفير الاطر التنظيمية والقواعد النظامية التى يمكنها الوفاء بكل ذلك . ويتأتى هذا كله — بطبيعة الحال — من خلال عمليات التخطيط العلمى الرشيد ، ومشاركة الجماهير فى العملية السياسية بوجه عام .

٦ — : التنمية السياسية هى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع :

يذهب أنصار هذا الاتجاه الى القول بأن الحكومات والنظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج الى وجود ثقافة سياسية عصرية متطورة ، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذى تفرض سلطتها عليه ، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعى والسياسى داخل هذا المجتمع ، وتمكن الحكومة من مباشرة شؤون الحكم والادارة بوجه عام . وحجتهم فى ذلك أن الثقافة السياسية هى مجموع الاتجاهات ، والمعتقدات والمشاعر التى تعطى نظاما ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التى تحكم السلوك داخل النظام السياسى ، وتحدد الوضع الذى يحدث هذا السلوك فى اطاره . ولذلك فانه كلما صيغت وتبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل واضح ومقبول ازداد النظام السياسى تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلى للمجتمع ، وتعاطف اخصائى أفراد المجتمع بوجود هذا النظام ، وبأنهم أعضاء نشطاء غيرها مشيين فى أمة مضيئة ، يفتخرون اليها ، ويدنسون بالولاء لها ويتحملون تبعات ومسئوليات هذا الانتماء وذاك الولاء ، وما يفرضه عليهم من التزامات ، ويتميزون فى الوقت نفسه عن غيرهم من الافراد والجماعات التى تنتمى الى مجتمع

آخر أو أمة أخرى . ويتوقف هذا كله على تطوير وارساء مجموعة من المعايير والمعتقدات الواقعية ، والرموز التعبيرية ، والقيم السياسية ، التي تشكل البناء المعرفي والوجداني والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره ، والتي تحدد أيضا أنماط السلوك ، والعلاقات والتوقعات السياسية داخل المجتمع . وهذا — فيما يقولون — هو جوهر عملية التنمية السياسية ، وغايتها الأساسية (٧٧) .

ويؤخذ على هذا التصور بوجه عام — أنه يعتبر التنمية السياسية مسألة معنوية بحت ، تتعلق بنسق القيم والمعايير والمعارف السياسية للأفراد ولا شأن لها بالمقومات البنائية للنظام السياسي نفسه . وهذا فيما أرى تصور قاصر وغير واقعي . بمقتضاء يمكن للمقومات البنائية للنظام السياسي أن تتغير وتظل الثقافة السياسية للمجتمع على ما هي عليه ، كما يمكن أن تستعار بعض السمات والعناصر الثقافية من خارج المجتمع ويبقى النظام السياسي نفسه دون تغيير أو تعديل .

يضاف الى ذلك أن الثقافة السياسية — رغم أهميتها — ليست الا أحد جوانب البناء السياسي للمجتمع . كما أنها مجرد ثقافة فرعية sub-culture أو جزء لا يتجزأ من النسق الثقافي الكلي للمجتمع . وهي وان كانت

(٧٧) حول مزيد من التفاصيل المتعلقة بقضية الثقافة السياسية انظر على سبيل المثال :

— L.W. Pye, & S. Verba, (eds.), *Political Culture and Political Development*, op. cit.,

— كمال المنوفى ، *الثقافة السياسية في اللغة السياسي المعاصر* ، مجلة : *مصر المعاصرة* ، مرجع سابق ، صفحات ٢٥ — ٦١ . وسوف أتناول هذه القضية بشيء من التفاصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب (تحت الطبع) .

مستقلة نسبيا عن هذا للنسق إلا أنها تتأثر به. مثلما تؤثر فيه تماما.. وهي فوق هذا، وذلك نتاج لتاريخ المجتمع بأسره، وبخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، أو عن طريق احتكاكهم بالثقافات الأخرى. وتمثلهم لقيم وعناصر هذه الثقافات. ولذلك فهي خاضعة دوما للتغيير. ولا تعرف الثبات، حتى ولو كان هذا التغيير بطيئا أو طفيفا. ويتوقف هذا التغيير على عدة عوامل من بينها: مقدار ومعدل التغيير في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودرجة اهتمام الصفوة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي وحجم الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. فضلا عن مدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد.

هذا وحتى إذا كانت هناك ثقافة سياسية للمجتمع فليس معنى ذلك أن ثمة تطابقا أو تماثلا بين عناصر ومكونات هذه الثقافة بالنسبة لأفراد المجتمع كافة، أو لمختلف الجماعات التي تنتمي إليه. إذ هناك دائما هامش للتباين الثقافي، تفرضه عوامل الأصل العرقي، والدين، ومحل الإقامة، والمهنة، والمستوى الاقتصادي، والحالة التعليمية، والانتماء الطبقي... وما إلى ذلك. ومن هنا كانت الثقافة السياسية للمجتمع الواحد تشمل عادة على عديد من الثقافات الفرعية: كثقافة الصفوة، وثقافة الجماهير، وثقافة كبار السن، وثقافة الشباب، وثقافة أهل الريف، وثقافة أهل الحضر... ومعنى هذا كله أن الثقافة السيلمية في حد ذاتها — بالنسق الثقافي للمجتمع بوجه عام — قد يكون في بعض الأحوال من العوامل المساعدة على انطلاق عملية التنمية السياسية، وقد يكون أيضاً أحد معوقاتها الأساسية. ومن ثم يتعذر أن ننظر إليها على أنها غاية لعملية التنمية السياسية، أو نتيجة مترتبة عليها.

ولعل في هذا كله ما يؤكد لنا أن القول بأن التنمية السياسية هى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع انما هو قول غير محدد ، وغير معبر عن جوهر وطبيعة عملية التنمية السياسية . كما أنه ينظر الى هذه العملية من منظور غائى ضيق ، يغفل كثيرا من جوانب الحياة السياسية ودينامياتها الاساسية . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال انكار ما تلعبه الثقافة السياسية من أدوار في عملية التنمية السياسية ، وما تمارسه من تأثير عليها . بل كد ما يعنيه أن تطوير الحياة السياسية لا يقتصر على الجوانب المعنوية والسلوكية وحدها ، بل يشمل أيضا كافة الجوانب البنائية والتنظيمية التى يقوم عليها النظام السياسى للمجتمع بأسره . ويتحدد دور الثقافة السياسية في هذه العملية في أنها تحدد وتوضح الجوانب المعرفية ، والدوافع النفسية ، والمعايير القيمية التى تكمن وراء السلوك السياسى للجماهير ، والعمليات السياسية للنظام السياسى ، وما يصدر عن لفظة الحاكمة من قرارات وسياسات . ومن ثم كان من حق البعض أن يعتبر الثقافة السياسية ضربا من الخيال السياسى *Political Imagination* الذى يعكس قدرة الباحث على الاحاطة بالاطار المرجعى الثقافى للحياة السياسية في شموله وكليته . ويسمح في الوقت نفسه بقيام نوع من الحوار الغيد بين الدارسين وصلبنى السياسة ، سواء تعلق الامر في ذلك بقضية التنمية السياسية ، أو بغيرها من القضايا السياسية الاخرى (٧٨) .

تقريب :

عرضت فيما سبق لجانب من الاجتهادات والتصورات الفكرية التى قدمها

(٧٨) انظر : محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى ، دار المعرنة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٠ .

العلماء والباحثون في محاولة تحديد مفهوم التنمية السياسية واستجلاء مضمونه، كما تناولت كلا من هذه الاجتهادات والتصورات بشيء من المراجعة والناقشة، والتحليل والتقويم • وإذا كنت بذلك قد ألفت شيئاً من الضوء على حجم الجهود التي بذلت في هذا المجال، ومقدار ما يكتنف مفهوم التنمية السياسية من خلط واضطراب، فأننى في ضوء ما تقدم — ودون التأكيد على أحادية أى من هذه التصورات — أرى من المفيد والمناسب لأغراض هذا البحث أن نسجل هنا بعض المؤشرات التي تبدو محل قبول واتفاق بين جمهور الباحثين، والتي يمكن في الوقت نفسه أن تحدد جوهر وطبيعة عملية التنمية السياسية وأهم أبعادها بشكل واضح ومقبول • وقد يحسن في هذا المقام أن نعرض لهذه المؤشرات في إطار مجموعة القضايا والتعميمات الدالة الآتية :

أولاً : التنمية السياسية عملية وليست حالة • وهى — كعملية — تتطور بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير التي تتناول الجوانب البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية، وما لهذه المحاولات من دلالات أيديولوجية وانعكاسات نظامية وسلوكية • ومن ثم تفترض دينامية مستمرة من جانب البناء السياسى للمجتمع، بحيث لا يمكن تحديد نهاية لها أو تعيين نقطة معينة يمكن التمييز عندها بين النظام السياسى المتقدم والمتخلف • لان مثل هذا التحديد من شأنه أن يقدم تعريفاً ثابتاً لما هو في جوهره ظاهرة متغيرة، ولا يعنى القول بأن التنمية السياسية عملية دينامية رفض وجود مراحل متتابعة في إطار هذه العملية •

ثانياً : أن التنمية السياسية — كعملية — وان كانت تمثل أحد

مظاهر التغير السياسى الا أنها تتميز عنه وتختلف من عدة جوانب • ويمثل ذلك في أن التغير تعبير محاييد ، يشير الى بعض التحولات أو التعديلات النى تمس الظاهرة السياسية دون أن يحدد لهذه التحولات أو تلك التعديلات اتجاها معينا بذاته • بينما التنمية — على العكس — تتضمن حكما تقويميا ، يرتبط بمثل سياسى أعلى أو بأهداف سياسية محددة • ولذلك فهى عملية غرضية هادفة تتطلع الى تحقيق بعض التحولات أو التغييرات التقدمية فى كافة جوانب الحياة السياسية ودينامياتها • وبينما يمكن أن يكون التغير مجرد نوع من الاستجابة ، أو نمط من أنماط التكيف أو التوافق المستمر ، مع الازواضع الاجتماعية والسياسية القائمة ، فان التنمية لا تقتصر على ذلك فقط ، ولا تسمح عادة ببقاء أى من الازواضع التقليدية أو المتخلفة • هذا وقد يقصد بالتغير السياسى تلك التحولات أو التعديلات التى تتم فى اطار مرحلة تاريخية بعينها ، فى حين أن التنمية السياسية — على العكس — تشير الى تلك العمليات المرتبطة بالتحول من مرحلة الى أخرى • وفضلا عن هذا كله فانه اذا كان المقصود بالتغير هو تلك التطورات التى تحدث فى اطار النظام السياسى القائم ، فان جوهر التنمية السياسية هو تطوير النظام السياسى نفسه واكسابه صيغة جديدة ، أكثر حداثة وتقدما ، وأشد كفاءة وقدرة على التعامل والتفاعل مع متغيرات وملايسات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية أو المتوقعة أو الطارئة على حد سواء •

ثالثا : ولو أن التنمية السياسية عملية غائية الا أنه يمكن دراستها بأسلوب علمى محايد ، سواء من حيث دلالاتها الاخلاقية ، أو من حيث

الشكل السياسى الذى يتخذه المجتمع • ويتأثى هذا من رفضها لكل الافكار أو الموجهات القيمة التى تفترض أنماطا أو نماذج معينة للتقدم السياسى ، واعتبارها كل تطوير تقدمى يعرض لاي من النظم السياسية فى أى من المجتمعات نوعا من عمليات التقدم السياسى • والسبب فى ذلك أن مشكلات التخلف السياسى تكاد تكون واحدة فى كل المجتمعات ، وإن اختلفت من حيث حدتها ودرجة تعقيدها من مجتمع الى آخر • ومن هذه الزاوية قد يصح القول بأن التنمية السياسية إنما هى بمثابة متصل يمثل كل من طرفيه نمطا مثاليا تقترب أو تباعد كافة النظم السياسية من أى منهما •

رابعا : أن التنمية السياسية — كتطور حركى نحو مثل أعلى سياسى — إنما ترتبط بعامل الارادة ، ولا تفترض أى صيغة من صيغ الحتم الميكانيكى • ويتأثى هذا من أن السياسة — فى جوهرها — هى عملية صناعة القرارات التى تؤثر — بشكل مباشر أو غير مباشر — فى مختلف نواحي الحياة • وهى أيضا الملتقى المحورى للارادات والخيارات • وبما أن التنمية السياسية عملية تتعلق بمستقبل البناء السياسى والحياة السياسية بوجه عام فهى اذن عملية اختيار وليست حتما مقدورا • وبهذا المعنى يصبح النظام السياسى — كما يقول ديفيد آيتر وأتفق معه — نظاما للاختيار بالنسبة لاي تجمع خاص • كما تصبح الحكومة ميكانيكيزما لتنظيم الاختيار • هذا ولا تتضمن النظم السياسية المختلفة طرقا مختلفة للاختيار وحسب ، بل تتنوع أيضا من حيث الاولويات التى تمنح لهذا الاختيار وطرق تنظيمه • ومن هنا تصبح ثمة نظم مختلفة للاختيار ، ووسائل للاختيار بين هذه النظم • وفضلا عن هذا فأن مضامين

الاختيار كما يقول آبتر - ليست مضامين منهجية بالمعنى الضيق ولكنها مضامين أخلاقية في جوهرها . ومن هنا كانت اختيارات ألفرد هي التي تحدد شخصيته الاخلاقية - كما تدل اختيارات الحكومة على الغايات الاخلاقية للمجتمع ، وتمكس طموحات من فيه ، وتشكل بالتالى معيار الرضا التى لا بد وأن تقضى فى النهاية الى نظام مستقر (٣٩) .

ومعنى هذا كله أن التنمية السياسية - كعملية اختيار - وان كانت تهم الدول النامية بشكل أساسى الا أنها لا تخص مجتمعا بذاته ، بل تحتل اهتمام جميع الدول بمختلف النظم السياسية نامية كانت أم متقدمة والسبب فى ذلك أن كافة المجتمعات والنظم السياسية تتعرض دائما لعمليات تغيير نسبى مستمرة . وهذه العمليات تتطلب عادة قرارات وخيارات جديدة ، تتواءم مع مقتضيات التغيير الذى يعايشه المجتمع ، وحجم ودرجة تعقيد ما يواجهه من مشكلات . هذا ولا يعنى التأكيد على حرية الاختيار أن ثمة تجاهلا أو انكار لعوامل الحتم أو الضرورة التى تفرض نفسها على سلوك صانعى السياسة وقراراتهم سواء من داخل البيئة المحلية أو من خارجها . بل كل ما يعنيه ويقصده هو أن هذه العوامل لو أحسن الوعى بها والتعامل معها كانت فى نهاية الامر مجرد نوع من المتغيرات أو الامكانيات أو الاحتمالات أكثر منها ضرورات أو حتميات . وبهذا الشكل يصبح ثمة مجال رحب فسيح أمام امكنتك الاختيار الحر . وبالتالي تزداد القدرة على الاختيار الملائم ، واتخاذ القرار الرشيد .

خاميساً : أن التنمية السياسية - كأي عمل تنموي آخر - تنطوي على سلسلة من العمليات الدينامية الهامة والاساسية ، والتي يمكن قياس تقدم أو تخلف النظام السياسي على أساسها . وأول ما يشار اليه في هذا الصدد هو ضرورة وجود أو تطوير نسق أيديولوجي تقدمي واضح وملائم . يكون بمثابة الاساس الفكري الموجه لعملية التعبئة الاجتماعية والتغييرات السياسية المستهدفة ، ويمثل في الوقت نفسه محورا للاتفاق العام حول الاتجاهات والمعتقدات والقيم والاهداف السياسية المنشودة . ويرتبط بذلك ضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة . ويتطلب هذا بطبيعة الحال ضرورة تقسيم العمل في اطار هذه المؤسسات ، وقيام كل منها بوظائف محددة وأدوار متميزة . مع افتراض وجود نوع من العلاقات الوظيفية - أو الجدلية - بينها ، والتي يمكن من خلالها تحقيق التكامل المنشود بين هذه المؤسسات وما تقوم به من وظائف أو تلعبه من أدوار . ويتوقف هذا كله على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي ، وفعالياته ، حتى يمكنه مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة ، تمكنه من انجاز وتنفيذ السياسات العامة ، والتأثير في مختلف جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية . وهذا ما يقتضى بالضرورة أن يكون ثمة اهتمام بترشيد جهاز الادارة ، واقامة بناء العملية السياسية على أساس عقلاني غلفاني ، يمكن على أساسه ربط الاهداف بالوسائل بطريقة مقننة ومنظمة ، تساعد على التخطيط السليم . ويترتب على هذا كله ضرورة تأكيد وتجسيد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الافراد وداخل المجتمع بوجه عام . ويتحقق ذلك بالتشديد على معايير الكفاءة والانجاز ،

واستبعاد معايير النسب والانتماء ، الامر الذى من شأنه تشجيع الجماهير على المشاركة فى الحياة السياسية بشكل ايجابى وفعال ، يكفل للمجتمع قدرا مناسباً من التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى اللازمين لاستمرار جهود التنمية ، وتحقيق غاياتها المنشودة .

وأخيرا غننه وقد استباننا لنا هذه المؤشرات . واتضح من خلالها أبعاد ومحددات عملية التنمية السياسية وما تستهدف تحقيقه من غايات؛ فحرى بنا الان أن تبلور حصيلة ما توصلنا اليه فى صيغة رؤية علمية واضحة ، تحدد موقفنا الاجمالى من قضية التنمية السياسية ، وتقدم فى الوقت نفسه تعريفا اجرائيا ملائما لهذا المفهوم . وحيث أن تعريف التنمية السياسية من الوجهة الاجرائية هو جماع ما انتهت اليه مناقشاتنا وتحليلاتنا السابقة ، بحيث يمكن اعتباره اطارا مرجعيا لمعطيات البحث الحالى ، فقد حرصنا — عند صياغة هذا التعريف — على أن نضع فى اعتبارنا دائما أنه اذا كان من غير الميسور لنا استخدام لفظة بعينها للدلالة على فكرة بذاتها ، فانه لابد وأن يكون السياق العام لهذا التعريف متضمنا المعنى الذى تستخدم به هذه اللفظة أو الفكرة التى تدل عليها . وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء المعايير والضوابط السابقة ، يمكن لنا أن نعرف التنمية السياسية بشكل اجرائى على النحو التالى :

« التنمية السياسية عملية سوسيو تاريخية ، متعددة الأبعاد والزوايا

تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسى عصى يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجى تقدمى ملائم ، يتسق مع الواقع الاجتماعى والثقافى للمجتمع ، ويشكل أساسا مناسباً لعملية التنمية الاجتماعية . ويتألف

بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية — الرسمية والبطوعية — التي تتميز عن بعضها بنائيا ، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ، وتمثل في الرقعة نفسها الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها ، وتهدئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال ، يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وامكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ، ويتيح الفرصة لتوفير اوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام » •

وجلى مما تقدم أن هذا التعريف المقترح انما يطرح تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية ، يستوعب كافة جوانب الاتفاق التي تضمنتها التصورات السابقة ، ويستبعد كثيرا من الثغرات التي شابتها ، ويتجنب أيضا كثيرا من العثرات التي تردت فيها • ولذلك فهو يلقي مزيدا من الضوء والتحديد على مفهوم التنمية السياسية — من وجهة نظرنا — وينطوى في الوقت نفسه على عدة جوانب يمكن أن تشكل اسهاما نظريا على طريق الوصول الى مفهوم منهجي محدد وواضح المعالم • فهذا التعريف — كما نرى — لم يفض الجوانب الأساسية في عملية التنمية السياسية ، وأولها أن تهدف هذه العملية الى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري • ولست أقصد بالعصرية هنا معنى قيميا معينا ، بل أقصد فقط أن تتوافر في هذا النظام شروط وخصائص معينة انتق العلماء والدارسون على كونها تقدمية بدرجة أو أخرى • كما أنه لم يهمل ذلك العنصر المحوري في عملية التنمية ، وهو الايديولوجيا السياسية الملائمة ، ذات الابعاد الاجتماعية التي يمكن قياسها ودراستها والحكم على مدى

تقدميتها • وربما كان التأكيد على هذه الابعاد الاجتماعية ينطلق من أن هذه الدراسة تتم في اطار علم الاجتماع بمعامة وعلم الاجتماع السياسى على وجه التحديد •

يضاف الى ذلك أن هذا التعريف لم يغفل أيضا عملية التعبئة الاجتماعية ، ولم يستبعدا من اطاره ، بل أكد عليها ، وأبرز العلاقة الوثيقة بينها وبين الايديولوجيا السياسية • ذلك أن الايديولوجيا الملائمة دون تعبئة اجتماعية قد لا تفى بالفرص المطلوب منها • كما أن التعبئة الاجتماعية دون توافر نسق ايديولوجى ملائم لا يمكنها الوصول الى النتائج المتوخاة من عملية التنمية السياسية بأسرها •

وبفضلا عن هذا كله فان هذا التعريف يمنح أهمية خاصة لدور المؤسسات السياسية — الرسمية منها والطوعى • ويؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تتحلى هذه المؤسسات بعدد من الخصائص والمميزات التي تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها على نحو مؤثر وفعال • مثل ضرورة تمايزها من حيث البناء ، وتكاملها من حيث الوظيفة • وافتراس وجود نوع من التفاعل والتأثير المتبادل بينها ، والذي من خلاله يتحقق التكامل المنشود • كما ينبغي أن تكون هذه المؤسسات أيضا ممثلة تمثيلا حقيقيا لكافة الجماعات والطبقات والشرائح والفتئات الاجتماعية المختلفة — وعلى أوسع نطاق — ومعبرة بصدق عن مصالحها وتطلعاتها وطموحاتها المتباينة • هذا ولما كانت كفاءة المؤسسات السياسية يمكن أن تقاس بمدى ما توفره من مناخ ملائم ، وما تتيحه من فرص واسعة لمشاركة الجماهير في الحياة السياسية عن وعى واقتناع ، واستثمار نتائج هذه المشاركة في

الاطار العام الذى يخدم جهود التنمية السياسية والعمل التنموى بأسره ، فقد حرصنا كل الحرص على أن ينص هذا التعريف على قضية المشاركة السياسية — كبعد أساسى من أبعاد عملية التنمية السياسية — وأكدنا فى الوقت نفسه على ارتباط عملية المشاركة بقضية التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، باعتبار أن هذه القضية تشكل هدفا رئيسيا تسعى استراتيجيات التنمية الى بلوغه ، ويتطلع كل عمل تنموى فعال — سياسى كان أو غير سياسى — الى تحقيقه •

وحيث أن التوصل الى تعريف ملائم لاي من المفاهيم الاجتماعية أو السياسية لا يشكل هدفا فى حد ذاته ، بقدر ما يمثل منطلقا للدراسة وموجها للبحث ، فإن الجهد الذى بذل فى هذا المجال يشير بوضوح الى امكانية الانطلاق من القضايا التى تضمنها وأكد عليها التعريف المقترح فى دراستنا النظرية لقضية التنمية السياسية ، ويشير أيضا الى امكانية تطويع هذا التعريف لاهداف ومتطلبات الدراسة التطبيقية ، على نحو منطقي مقبول ، يساعد على تناول هذه القضايا بشكل مفصل ، والانتهاء منها الى وجهة نظر محددة كلما كان ذلك ممكنا •

وتجدر الاشارة فى النهاية الى أن ثمة أهمية خاصة لقضية المدخل النظرى فى الدراسات العلمية • وتتأتى هذه الأهمية من أن المدخل النظرى هو أسلوب المعالجة والفهم الذى يصفى صبغة خاصة على الدراسة • ولذلك فقد وجدنا من المناسب لضرورات هذا البحث ، واتساقا مع تعريفنا الاجرائى لمفهوم التنمية السياسية ، وانطلاقا من هذا التعريف أيضا ،

أن نستعرض فيما يلي أهم المداخل النظرية التي تستند إليها دراسات التنمية السياسية • ونتناول كلا منها بالنقد والتحليل إذا كانت ثمة ضرورة لذلك • والهدف من هذا كله هو التوصل الى مدخل نظري ملائم لدراستنا الحالية سواء على المستوى المعرفى أو المنهجى • وهذا ما سنحاول معالجته فى الفصل التالى بشيء من التفصيل •

الفصل الثالث

المدخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

_____ : تمهيد

أولا : المدخل القانوني

ثانيا : المدخل الماركسي

ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي

_____ : تعقيب

المدخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

تمهيد :

المدخل النظرى هو أسلوب المعالجة والفهم ، الذى يكسب الدراسة طابعها الخاص ، ويحدد فى الوقت نفسه محاور البحث وقضاياها الاساسية . كما أن اختيار المدخل الملائم كفيلا بتحديد نتائج الدراسة ، وبلورة وجهة نظر الباحث حيال القضايا التى يعرض لها بشكل علمى منظم ومقبول .

ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية ما على أمرين أساسيين:
الاول : هو اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث .
والثانى : هو كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية ، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء .
ويواجه الباحث فى التنمية السياسية كثيرا من الصعوبات المعرفية والمنهجية التى تحول فى كثير من الاحوال دون اختياره المدخل الملائم لدراسته . وترجع هذه الصعوبات بوجه عام الى أن التنمية السياسية - كموضوع للدراسة - لا تزال حتى الان مبحثا جديدا ومستحدثا فى ميدان العلوم الاجتماعية . كما أنها ترتبط بعدد من هذه العلوم وتتداخل معها . ومن ثم يتعين على الباحث فى مجالها أن يعتمد على نتائج أكثر من علم واحد من هذه العلوم . وأن يتعامل أيضا مع عديد من القضايا والظواهر والعمليات المتنوعة والمتفاعلة فى آن واحد . وبالتالي تتعدد مداخل دراسة التنمية السياسية وتتنوع بقدر تعدد وتنوع ظواهرها ، وتشعب آفاقها ، وتباين تخصصات واهتمامات الباحثين فيها .

وقد يتطلب البحث في قضية التنمية السياسية أن نضمن صفحات هذا الفصل عرضاً شاملاً لأهم المداخل النظرية الشائعة والمتعارف عليها في تراث هذه القضية ، سواء لدى الرواد الأوائل من الباحثين في هذا المجال ، أو لدى الجمهور المعاصر من الدارسين . وذلك بهدف التعرف على العوامل الكامنة وراء تعدد وتنوع هذه المداخل ، وتحديد وبيان مدى كفاءة وقدرة كل منها على معالجة وتحليل هذه القضية ، وصولاً الى اختيار مدخل ملائم منها ، أو تطوير مدخل جديد عنها .

ولكن نظراً لاتساع البحث في هذا المجال ، وصعوبة الالمام بأطرافه في اطار دراسة مفردة تنتمي الى علم الاجتماع السياسى ، وتنطلق من تعريف اجرائى محدد لمفهوم التنمية السياسية ، فقد وجدنا من المفيد أن يقتصر بحثنا على ثلاثة مداخل رئيسية هي على الترتيب : المدخل القانونى؛ والمدخل الماركسى ، والمدخل البنائى الوظيفى . باعتبار أن هذه المداخل الثلاثة تمثل من الوجهة المنهجية — أهم مداخل البحث في قضية التنمية السياسية ، وتشكل في الوقت نفسه أعم وجهات النظر التي عولجت من خلالها ، وهى وجهات نظر على قدر كبير من التباين والاختلاف . وحجتنا في ذلك أن المدخل القانونى هو أهم المداخل التقليدية أو الكلاسيكية التي تصدرت لدراسة التنمية السياسية حال نشأتها ، ولم يعد يعتد به في الوقت الراهن ، ويشار اليه فقط كجزء من تراث هذه القضية . في حين أن المدخل الماركسى هو المدخل الرئيسى والمعتمد لدى علماء الاجتماع والسياسة الماركسيين . بينما يمثل المدخل البنائى الوظيفى أهم المداخل النظرية

التي يعول عليها معظم العلماء والباحثين الغربيين المعاصرين ومن ينسج على منوالهم ^(١) .

هذا ولئن كان البحث في هذا الفصل سوف يقتصر على دراسة هذه المداخل الثلاثة بغية تحديد محاور اهتمامها وبيان أساليب تعاملها مع قضية التنمية السياسية ، فإنه لن يتوقف عند حدود المعالجة الوصفية أو التسجيل الحرفي لمعالم ومحددات هذه المداخل وحسب ، بل سيتناول كلا منها أيضا بشيء من المراجعة والتحليل والنقد والتقييم ، سواء كان ذلك من منطلق فهمنا الخاص لقضية التنمية السياسية ، أو استنادا الى آراء غيرنا من الباحثين واستفادة من تحليلاتهم في تدعيم موقف معين أو تطوير رأى بذاته كلما اقتضى الامر ذلك . ومن ثم يتسنى لنا تحديد الموقف النظرى للبحث الراهن ، ومعالجة قضية التنمية السياسية على أساس علمى ومنهجي منظم ومقبول .

أولا : المدخل القانونى ^(٢) :

بين السياسة والقانون علاقة وثيقة وقديمة . تمتد من العصر الرومانى حتى الآن ^(٣) وتتعكس آثارها على تحليلات كثير من الباحثين بين وقت وآخر . وتتمثل هذه العلاقة — بوجه عام — فى سيطرة المقولات القانونية

(١) حول مزيد من المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— R.A. Packenham, *Approaches to the study of Political Development*, in : *World Politics*, Vol. XVII, 1964, pp. 108—120.

— G.D. Brewer & R.D. Brunner. (eds.), *Political Development and Change: A Policy Approach*, The Free Press, N.Y., 1975, pp. 7—8.

(2) See : R.A. Packenham, op. cit.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة انظر :

— G.H. Sabine, *A. History of Political Theory*, Oxford & IBH Publishing Co., Calcutta, 1971, pp. 159—173.

وكذلك ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **تطور الفكر السياسى** ، الكتاب الثانى ، ترجمة : حسن جلال العروسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، صفحات ٢٣٣ — ٢٥٣ .

والدستورية ، واستغراقها الجانب الأكبر من دراسة الحياة السياسية من ناحية ، وغلبة التحليلات والتصورات القانونية على دراسات علم السياسية ، واصطباغ هذه الدراسات بالطابع القانوني البحث من ناحية أخرى . ومن هنا كان محور اهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسة يدور أساسا حول دراسة الدولة ، وقضايا السلطة والسيادة ، وتحديد المؤسسات السياسية ، وتعيين المحددات القانونية والدستورية للنشاط السياسي - وما الى ذلك من موضوعات مماثلة - فضلا عن معالجة هذه الموضوعات جميعا من الوجهة الشكلية ، وفي اطار النصوص القانونية ، دونما اهتمام بما تتطوى عليه من جوانب دينامية ترتبط بواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ودون اهتمام أيضا بتحليل الاداء الفعلى للبناء السياسى والعوامل المرتبطة به أو المؤثرة فيه (٢) .

ومثلما خضع علم السياسة لمقولات وتصورات علم القانون وتحليلات

(٢) يظهر ذلك فى الكتابات التالية على سبيل المثال :

- طعمية الجرف ، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للانظمة السياسية ونظم**

الحكم ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣ .

نؤاد المطار ، **النظم السياسية والقانون الدستورى** ، منشأة المعارف ،

الاسكندرية ، ١٩٧١ .

- محمد كابل ليلة ، **النظم السياسية : الدولة والحكومة** ، دار الفكر

العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- ثروت بدوى ، **النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

فقهائة ، خضعت دراسة التنمية السياسية — حال نشأتها وعلى أيدي فقهاء القانون أيضا — لنفس هذه المقولات والتحليلات ، ولم تتخلص من أسرها الا في مرحلة متأخرة من نشأتها وتطورها — على أيدي الباحثين في السياسة المقارنة — نتيجة لتأثير الثورة السلوكية في العلوم السياسية ، التي اجتاحت مجال البحث السياسى ، وانعكست آثارها على مجموعة المعارف المتعلقة بهذا المجال ، فضلا عن منهجيات وأدوات البحث التي يستند اليها .

وعلى هذا الاساس يعتبر المدخل القانونى في دراسات التنمية السياسية من المدخل الكلاسيكية التقليدية التى لم تعد تشغل اهتمام الباحثين في هذا المجال ، ويندر الاعتماد عليها في الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذه القضية . ولذلك فلن نتوقف طويلا أمام هذا المدخل ولن نتعرض له في سياق هذا الحديث الا بقدر ما يفيد البحث الحالى ، وتقتضيه الاحاطة بمضمون ومحاور اهتمام فقهاء القانون بقضية التنمية السياسية ، وبما يتناسب أيضا مع أهمية هذا المدخل ذاته كجزء من تراث هذه القضية .

ولقد سبق القول أن التنمية السياسية انما هي عملية ديناميية ، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسى عصى ، ذى أبعاد تقديمية بشكل أو بآخر . ومن هذه الزاوية تنطلق تحليلات المدخل القانونى للتنمية السياسية من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسى العصى المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة . تقوم على كفاءتها وتطبيقها وتعميقها وحمايتها مجموعة من المؤسسات

والهيئات السياسية الرسمية ، التي تتمتع بسلطة القهر والاكراه لكل من جهاز الدولة والافراد على حد سواء . ومعنى هذا أن جوهر التتمبة السياسية — في رأى فقهاء القانون انما يتفثل بشكل أساسى في قيام (الدولة القانونية Legal State) . تلك التى « تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون » . ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا . وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح . وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لارادة الحاكم » (٥) . ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور — أو وثيقة قانونية — يحدد السلطات العامة ومؤسساتها . ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض . ويعين في الوقت نفسه حقوق وواجبات الافراد والجماعات ، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع ، وتنزل العقاب بكل من يخرج عليها ، فضلا عن ارساء الاسس والقواعد المنظمة لحركة المجتمع السياسى ، والكفيلة بمستتبلب الامن ، والقرار، النظام ، وتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى في ربوع المجتمع بوجه عام .

ويعتبر وجود الدستور بالنسبة للدولة القانونية ضمانا أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلطان القانون . ويتأتى ذلك من أن الدستور هو الذى يقيم السلطة في الدولة ، ويؤسس وجودها القانونى ، ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها ، كما يحيط نشاطها بمساحات من

(٥) احمد زكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٤٠٨ .

الضوابط الملزمة • لا تستطيع الهيئة عنها أو اختراق حدودها • وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة • كما يتعين على كل من يبشر هذه السلطات أن يلتزم بالدستور والقانون ، وأن يحترم وضعه الدستوري ، والافتقد صفته القانونية وشرعية احتلاله لموقعه ، وأفقد السلطات التي يباشرها حجيتها وشرعيتها كذلك (٦) •

والدستور — كما نعلم — هو أبو القوانين جميعا • ولذلك فهو يأتي في مرتبة أعلى من القواعد التي تصدرها السلطة التشريعية • وهذه بدورها أعلى مرتبة من القواعد واللوائح التي تصدرها السلطات الإدارية العليا • وهذه القواعد أيضا في مرتبة أسمى من القواعد والقرارات التي تصدرها السلطات الإدارية الدنيا تطبيقاً لقاعدة عامة مجردة مقرر سلفاً مويرتّب على هذا التدرج القانوني وجوب خضوع القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة الأعلى من حيث الشكل والمضمون ، فضلاً عن خضوع القاعدة الأعلى للقانون الذي ترتكز عليه ويحدد طريقة صدورها وتعديلها والإجراءات التي يجب الالتزام بها في مثل هذه الأحوال (٧) •

وحيث أن الدستور هو الذي يحدد السلطات في الدولة ، ويمعين اختصاص كل منها فله ينبغي على كل سلطة أن تحترم مسؤولياتها ولا تتعدى اختصاصاتها • وهنا تبدو أهمية الفصل بين السلطات — عضواً وشكلاً — وضرورة تخصيص جهاز مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة • فيكون هناك جهاز خاص للتشريع ، وآخر للتنفيذ ، وثالث للقضاء • • وهكذا •

(٦) ثروت بدوي ، المرجع السابق، صفحات ١٧٤ — ١٧٤ •

(٧) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٥ — ١٧٥ •

ومتى تحقق ذلك أصبح لكل جهاز اختصاص محدد ، لا يمكنه الخروج عليه دون الاعتداء على اختصاصات الاجهزة الاخرى . وبدهى أن الفصل بين السلطات يحول دون هذا الاعتداء ، لأن كلا منها سيكون في مواجهة الاخرى . وبالتالي سيوقف أى عدوان يتعرض له من جانبها ^(٨) .

هذا ويفترض نظام الدولة القانونية وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة ، وضرورة حمايتهم من عسف السلطات العامة من ناحية ، ومن اعتداءهم على حقوق بعضهم البعض من ناحية أخرى . وحتى نتأكد هذه الحقوق ، ويكون ثمة ضمان لحمايتها يتعين أن يكون هناك بالفعل تقييد لسلطات الدولة قبل الافراد اعمالاً لبدأ خضوع الدولة لسلطان القانون ، ولا ينفي ذلك طبعاً حق اندولة في التدخل في بعض الاحوال اعمالاً لمسئوليتها عن المحافظة على حقوق الافراد وحمايتهم من أى اعتداء يتعرض له . ويستدعى ذلك بالضرورة تنظيم رقابة قضائية فعالة ذات حصانة واستقلال ، تخضع السلطات العامة والافراد لسلطانها ، وتنزل الجزاء بكل من يعتدى على القانون أو يتخطى حدوده ولا يلتزم بضوابطه ^(٩) . وبذلك يكون ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع . وبالتالي يتحقق نظام الدولة القانونية بالفعل . ويتأكد احترامها وخضوعها للقانون . وتصبح ثمة امكانية للحكم على النظام السياسى بأنه نظام عصى متطور .

وقد نتفق أو نختلف مع تحليلات هذا المدخل وتحديداته لمظاهر وتجليات التنمية السياسية في مجملها أو في جوانب محددة منها . وقد

(٨) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٤ - ١٧٥ .

(٩) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٨ - ١٨١ .

نرفض كل ما يطرحه من تصورات لسبب أو لآخر • وحتى لا نغالى أو نتطرف تأييدا أو معارضة لمعطيات هذا المدخل يتعين علينا فى هذا المقام أن نتناول هذه المعطيات بشئ من المناقشة والتقويم ، بغية اكتشاف أوجه الضعف أو القصور التى تكتملها ، واستجلاء ما تنطوى عليه من جوانب اتفاق يمكن تبنيها والافادة منها •

ولعل أول ما ينبغى مناقشته فى هذا المجال هو تلك المقولة الاساسية التى تنطلق منها تحليلات المدخل القانونى والتى تقرر فى صراحة ووضوح أن التنمية السياسية انما تتحقق بقيام (الدولة القانونية) ، وتتمثل فى هذه الدولة فقط ، ولا يمكن البحث عن مظاهرها وتجلياتها خارج اطارها • ذلك أن هذا التصور انما يتناول قضية التنمية السياسية من منظور ضيق ومحدود • يركز على الجوانب الشكلية من النظام السياسى دون التعرض لحقائقه الموضوعية • كما أنه يتعامل مع النظام السياسى باعتباره بناء استاتيكي ساكنا ، ولا ينظر اليه ككيان دينامى متفاعل • فضلا عن أن هذا التصور ينطوى على كثير من التأملات المثالية ، والتحليلات النظرية التى لا تتسق كثيرا مع الواقع ، وتتجاوز حدوده الى حد كبير • مما يحمل هذا المدخل بكثير من النقائص والعيوب ، التى توهن من شأنه وتقلل من جدواه ، وتجعله هدفا لكثير من المطاعن والتحفظات • وان كان هذا لا ينفى أهمية القانون بالنسبة للدولة والمجتمع ، وما يلعبه القانون من أدوار فى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بوجه عام • فالقانون — كما نعلم — هو الذى ينظم العلاقات بين الافراد والجماعات • وهو الذى يحدد سلطات الدولة ومؤسساتها وحدود مسئولية كل منها وعلاقتها ببعضها البعض

والقانون كذلك هو الذى يضع الضوابط والمعايير الكفيلة بتحقيق العدالة والمساواة والاستقرار داخل المجتمع ، ويرسئ فى الوقت نفسه القواعد الحاكمة لحركة العمل السياسى والمنظمة لخطواته عند كل مستوى من مستوياته • كما أنه يبيح ويحظر ويؤثم أفعالا دون أخرى • ويحدد كذلك الاجراءات الواجب اتخاذها حيال أحداث السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء • هذا وتشكل المعرفة بنصوص القانون وأحكامه والالتام بآلومه ونواحيه جانبا هاما من ثقافة العاملين فى الحقل السياسى • كما تعد سيادة القانون والانصياع لضوابطه ضمانا أساسية لتنظيم السلوك السياسى للأفراد والجماعات والمؤسسات بوجه عام •

ومع التسليم بكل ذلك وعلى الرغم من قناعتنا الكاملة بأهمية وفعالية دور القانون فى حياة الفرد والجماعة وبالنسبة للعملية السياسية بأسرها ، الا اننا لا نتفق كثيرا مع القول بأن توافر القواعد القانونية المنظمة لحركة المجتمع وديناميات العمل السياسى هو المعيار الوحيد لتطور النظام السياسى أو الحكم الاساسى لتحقيق التنمية السياسية فى هذا المجتمع أو ذاك • وحيثنا فى ذلك أن لكل مجتمع — متقدم أو متخلف — قاعدة قانونية — وضعية أو عرفية — تنظم العلاقات فى داخله ، وتحكم حركته السياسية بشكل أو بآخر • (١٠) والقانون فى هذا المجتمع أو ذاك لا يصدر عن فراغ ، بل

(١٠) انظر فى ذلك :

— احمد أبو زيد ، **الانثربولوجيا والقانون** : مقدمة لدراسة القانون الجنائى فى المجتمعات البدائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٥ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، صفحات ٣٦ — ٣٦ •

ينبثق في أغلب الأحوال اما استجابة لضرورات عملية ، أو تعبيرا عن مواقف أيديولوجية ، أو انكاسا لمصالح اجتماعية ، فثوية أو طائفية أو طبقية (١١) . كما أنه يوضع بمعرفة أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعه ، ويطبقه أناس لهم من القوة ما يمكنهم من تطبيقه . وهو بين هؤلاء هؤلاء ليس الا شكلا من أشكال القوة ، وتعبيرا وتنظيما لعلاقات القوة في المجتمع (١٢) ومن هنا كان مفهوم القانون غير متفق عليه دائما ، ويختلف من مجتمع الى آخر ، ومن وقت الى آخر أيضا . كما يتحدد مضمونه وتتغير غاياته ، ويتأثر تفسيره وتطبيقه بالتوجهات الاجتماعية والمواقف الايديولوجية والمصالح الخاصة بمن يتصدون لوضعه أو تفسيره أو تطبيقه . ونظرا

-
- (١١) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر على سبيل المثال :
- السيد محمد بدوي ، القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي ، نفس المرجع السابق ، ص ٣ .
- السيد ياسين ، علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٩ ، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة صفحات ٥٤٠-٥٤١ .
- عزت حجازي ، مفهوم الضبط الاجتماعي : دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، المرجع السابق ، صفحات ٥٥٩ - ٥٧٦ .
- محمد نور فريحات ، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- على نهى ، التشريع والسياسة الاجتماعية : دراسة في التنوير والحدود ، المؤتمر الدولي للأحصاء والتعميمات العلمية والبحوث الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة مارس - أبريل ١٩٨٢ .
- ثروت أنيس الاسيوطي ، المصراع الفيلقوي وقانون التجاوز ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١٢) انظر : إسماعيل على سمح ، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٣ ، ص ٢٩٢ .

لان ثمة اختلافا حول مفهوم القانون ومضمونه وغاياته ، فان تفسيره وتحديد محتواه يعد في بعض الاعتبارات عملا سياسيا بحثا ، تقوم به السلطة - التشريعية أو القضائية أو التنفيذية - على أسس غير موضوعية ، ترتبط بشكل وثيق بمصالح القوة المسيطرة في المجتمع ، ولا علاقة لها بالاصول الفقهية المتعارف عليها^(١٣) . ولذلك لا يعتبر القانون أداة محايدة دائما . ولكنه في أغلب الاحوال أداة تستخدمها الجماعات أو الطبقات المسيطرة على مواقع القوة في المجتمع ، من أجل ضبط وتنظيم السلوك العام ، حماية لمصالحها الخاصة ، وحفاظا على اوضاعها المتميزة . ومن ثم يقال : « لا يمكن أن يختلف القانون عن ارادة الدولة . لانه بمجرد أن تخلع على القانون صفة السيادة لا بد وأن يتخذ القانون شكلا معينا هو الشكل الذي تكون الدولة على استمداد لتنفيذه . ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أى قانون ما لم يتماش مع ارادتها . وربما كان الامر مفتقرا الى الحكمة ، ويشيع فيه الخطأ ولكنه قانون ، لان الدولة هي التي تضعه وتقوم بتنفيذه »^(١٤) فضلا عن هذا كله هناك احتمال كبير للخروج على القانون باسم القانون ، والاعتداء على الدستور باسم الدستور ، وخرق

(١٣) محمد محمود ربيع ، **مناهج البحث في السياسة** ، كلية القانون والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٣ .

(١٤) مارولد لاسكى ، **الدولة نظريا وعليا** ، (الجزء الاول) ، ترجمة : لجنة اخبرنا لك ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت ، ص ٢٩ .
هناك دراسة رائدة وهامة في هذا الصدد في :

— J. Carlin & Others, **Civil Justice and The Poor**, Russell Sage Foundation, New York, 1967.

وانظر عرضا جيدا لهذه الدراسة في : سمير نعيم أحمد ، **علم الاجتماع القانوني** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٢ ، صفحات ١٦٥ - ١٧٤ .

قواعد الشرعية باسم الشرعية ، وتحريف النصوص وعدم التزام الامانة في تفسيرها ، من أجل تبرير أوضاع معينة ، أو مساندة وتدعيم مصالح بذاتها (١٥) .

ومادام الامر كذلك فلا يسوغ لنا القول اذن بأن ارساء قواعد القانون، والتأكيد على سيادته هو المعيار الوحيد أو المحك الاساسى لتطور النظام السياسى ، وتحقيق التنمية السياسية فى المجتمع . لان القانون اذ يعكس رغبات القوة المسيطرة فى المجتمع ، ويعبر عن مصالحها وتطلعاتها ، قد لا يضع فى اعتباره رغبات ومصالح غيرها من القوى ، وقد يغتات على حقوقها المشروعة أيضا . ومن ثم يصبح العمل السياسى ، وحق المشاركة فى الحياة السياسية وقفا على من يسيطرون على مواقع القوة دون غيرهم ، أو احتكارا لمن يتقلدون المناصب المؤثرة دون سواهم . وبالتالي يصعب تحقيق المساواة بين الافراد والجماعات . ويتميز تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى المنشود .

هذا ولما كان القانون ليس شيئا مفارقا للواقع الاجتماعى أو خارج سيطرة الانسان ، بل يصدر عن هذا الواقع ، ويعكس رغبات المنتصرين فى الصراع السياسى ويعبر عن ارادتهم ، فان القانون اذن لا يمكن أن يمد متغيرا مستقلا أو أداة للتغيير ، بل يمكن اعتباره متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير هو الآخر . ومن ثم يحق لنا القول بأن القانون وان كان هو الاداة التى يفرض بها النظام السياسى ارادته على المجتمع الا أن النظام السياسى

(1 5) C.J. Friedrich, *Man and His Government : An Empirical Theory of Politics*, Mc Graw-Hill, New York, 1963, p. 275.

في واقع الامر هو الاداة الرئيسية التي تتوسل بها القوة المسيطرة من أجل سن واعمال القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها ، وتعبر عن تطلعاتها ، وتدعم أوضاعها المسيطرة والمتميزة بوجه عام . وبالتالي قد تظل أوضاع التخلف ومظاهره على ما هي كقسمة مميزة للواقع الاجتماعي والسياسي برغم توافر القواعد القانونية . وقد تكون هذه القواعد أيضا سبيل في تكريس التخلف واستمراره . وبذلك يسقط القول بأن ارساء قواعد القانون وتأكيد سيادته هو مصدر تطور النظام السياسي وعماد التنمية السياسية الرئيسي .

وكما أن القائلون كميّار لتطور النظام السياسي محل انتقاد وتحفظ فإن القول بأن وجود المؤسسات السياسية الرسمية والفصل بين السلطات يعد مظهرا لهذا التطور ليس بمعناى عن الانتقاد والمراجعة كذلك . ويتأتى هذا الانتقاد . — أولا وقبل كل شيء — من أن تحليلات المدخل القانوني تنصب أساسا على المؤسسات السيلسية الرسمية التي يحددها الدستور ، وينظمها القانون . باعتبارها المكونات الرئيسية لبناء الدولة ، وهذا فيما نرى تصور ضيق ومحدد لمفهوم النظام السياسي ، وتحديد غير واقعي لمكوناته ، وللقوى المؤثرة في الحياة السياسية بوجه عام . فالنظام السياسي — في واقع الامر — ليس هو الدولة ومؤسساتها الرسمية فقط . ولكنه بناء ضخم واسع يشمل المؤسسات الرسمية التي تشكل بناء الدولة ، ويتضمن أيضا المؤسسات الطوعية التي قد توجد دون تنظيم من الدستور أو القانون ، ولكنها تلعب دورا حيويا ومؤثرا في توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار السياسي ، كالأحزاب السيلسية ، وجماعات المصلحة ، ووسائل

الاعلام ... وما الى ذلك • يضاف الى هذا أن تحليلات المدخل القانوني وان كانت تولى اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فان جهد هذه التحليلات يقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات ، والنظر في أساسيد قيامها ، ومشروعية وحدود ما تقوم به من أدوار ، دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها للوظيفي أو الدور الحقيقي الذي تقوم به • ومن هنا كان اهتمام هذه التحليلات يتركز أساسا على دراسة الجوانب الشكلية والاستاتيكية للنظام السياسى ، ولا يتعامل مع هذا النظام — ومؤسساته ككيان دينامى متفاعل من الداخل ومع البيئة التى يوجد فيها • هذا فضلا عن أن تأكيد المدخل القانونى على مبدأ الفصل بين السلطات وعدم التداخل بينها وضرورة التزام كل منها حدود اختصاصاتها ومسئولياتها فيه كثير من المبالاة فى المثالية ، ويتناقض مع الواقع العملى كثيرا ، ولا تسنده معطيات الحياة السياسية فى كثير من الاحوال • اذ من الثابت عمليا وواقعا أن ثمة تداخلا وتبادلا للدوار بين مختلف السلطات أحيانا وأن القول بوجود حدود قاطعة بين السلطات انما هو تصور مثالى لا يمكن أن يتحقق لتعارضه مع وحدة السلطة فى الدولة ، ومع حقيقة أن السلطات انعامة فى الدولة عبارة عن جملة اختصاصات ترتد جميعا الى أصل واحد هو القوة المسيطرة فى المجتمع • ومن ثم لا يمكن لهذه السلطات أن تتأثر مسؤولياتها بمعزل عن بعضها البعض ، بل يلزم أن تقوم بين الهيئات التى تمارسها علاقات تعاون وتداخل ، تتسق بينها ، وتوجه أنشطتها ، وتدفعها جميعا الى الهدف المشترك • يؤكد ذلك أن سلطة التشريع مثلا وان كانت من اختصاص الهيئة التشريعية الا أن الهيئة التنفيذية قد تشارك فى عملية التشريع

بما لها من حق اقتراح القوانين ، وحق التصديق عليها ، وحق إصدارها في بعض الاحوال . واذا كانت شؤون الادارة والعلاقات الخارجية من اختصاص الجهاز التنفيذي ، فان البرلمان — بما له من سلطة رقابية على أعمال الحكومة ، وبما له من حق التصديق على المعاهدات — يمارس في الواقع دورا هاما في تسيير شؤون الادارة والعلاقات الخارجية . وفضلا عن هذا كله فان سلطة القضاء وان كانت من اختصاص الهيئة القضائية الا أن السلطة التنفيذية تشارك فيها أحيانا ، سواء كان ذلك من خلال تصديق رئيس الدولة على بعض الاحكام ، أو عن طريق رئاسته للمجلس الاعلى للقضاء كما هي الحال في مصر حاليا . ومن ثم ينهار القول بأن الفصل بين السلطات يعد مظهرا للتطور السياسي أو أحد خصائص النظام السياسي النامي كما تذهب الى ذلك تحليلات المدخل القانوني ومن يستند الى هذه التحليلات من الباحثين .

ومؤدى هذا كله أن المدخل القانوني اذ يقرر أن التنمية السياسية انما تتحقق بقيام (الدولة القانونية) ، وأنها تتمثل في هذه الدولة فقط ، فهو بهذا التقرير لا يشير الى نظام سياسى واقى يمكن القياس عليه أو السير على هده ، ولكنه يشير الى نظام مثالى لا وجود له في أرض الواقع ، ولم يتحقق بصورة مكتملة العناصر في القانون الوضعى أيضا . وهو اذ يؤكد على ضرورة خضوع الدولة للقانون والتزامها بحدوده وضوابطه انما يشير بطرف خفى كذلك الى ضرورة التمسك بحرفية نصوص القانون ، ورفض كل محاولة لتغييرها أو المساس بها . ومعنى هذا كله أن المدخل القانوني انما يتضمن في جوهره دعوة مريحة الى الجمود والمحافظة .

ويمثل في حد ذاته أداة لتكريس التخلف واستبعاد كل محاولة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي أو تطوير النظام السياسي والحياة السياسية بوجه عام . ومن هنا كان حري بنا ونحن نبحث عن مدخل ملائم لدراسة التنمية السياسية أن نعرض ~~عنه~~ ^{على} الاعتماد المدخل القانوني كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير ، أو كسند مفيد للدراسة والبحث ، وإن كنا رغم ذلك لا ننكر أهمية القانون كأداة لتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات من ناحية . أو كوسيلة لضبط ايقاع حركة العمل السياسي داخل المجتمع من ناحية أخرى .

ثانيا : المدخل الماركسي :

يشكل الفكر الماركسي في دراسات علمي الاجتماع والسياسة مبحثا دراسيا هاما ومتميزا من حيث مضمونه ومنهجه والموقف النظري الذي يستند اليه . وهو يكتسب أهميته ومكانته الخاصة في هذا الصدد باعتباره رؤية جديدة لدراسة المجتمع والسياسة من ناحية ، ولأن هذه الرؤية قد وجدت طريقها الى التطبيق العملي في كثير من المجتمعات المعاصرة من ناحية أخرى ، فضلا عن أن معظم الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة تعد في بعض الاعتبار مجرد رد فعل معارض لافكار ماركس الاساسية على ما يقول ليبست S.M. Lipset (١٧) ، أو نوعا من المناظرة مع شبح ماركس على ما يقول إيرفينج زابيتلين I.M. Zeitlin (١٨) .

(16) S.M. Lipset, *Revolution and Counterrevolution : Change and Persistence in Social Structure*, Heinemann, London, 1969, p. 122.

(17) I.M. Zeitlin, *Ideology and the Development of Sociological Theory*, Prentice - Hall of India Private Limited, New Delhi, 1969, pp. 109—319.

ومن الغريب ان كارل ماركس — رغم اهتمامه الكبير بقضايا المجتمع ومشكلاته — لم يفرّد لهذه القضايا أو تلك المشكلات كتابا مستقلا متخصّصا يحمل عنوان علم الاجتماع ، ولم يشر الى هذا المفهوم من قريب أو بعيد ومع ذلك لا يسع المراجع لاعمال ماركس ومؤلفاته الا أن يقرر أن هذه الكتابات انما تمثل في مجملها محاولة جادة ومنظمة لاقامة علم للمجتمع ، ذى طابع خاص ومميز ، وتشكل في الوقت نفسه اضافة هامة الى التراث السوسيولوجي ، مهما كانت أوجه الاتفاق أو الاختلاف معها . يضاف الى ذلك أننا وان كنا لا نجد في تحليلات ماركس أية اشارة — مباشرة أو غير مباشرة — لقضية التنمية السياسية كما يطرحها الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر الا أن المراجع لاعمال ماركس ، ودراساته لتطور البناء الاجتماعي والنظام السياسي يتضح له بجلاء أن كل ما تضمنته هذه الاعمال من قضايا وتحليلات انما يدور أساسا حول قضية التنمية السياسية ، ويشكل في جملة وجهة نظر متميزة ومتكاملة بشأنها . ومن ثم فلا يسوغ لنا عند البحث في هذه القضية أن نفصل جهود ماركس — وتابعيه — في هذا الصدد أو نقل من شأن هذه الجهود ، ولا يجوز لنا كذلك أن نعزف عن الافادة منها أو التعميل عليها عند تطوير وجهة نظر معينة أو تدعيم رأى محدد يخدم البحث في هذا المجال من زاوية أو أخرى .

وقد اتضح لنا من قبل أن التنمية السياسية تهتم أساسا بتطوير النظام السياسي ، واكتسابه طابعا عصريا تقديميا على نحو أو آخر . والفكر الماركسي — كما نعلم — ينظر الى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الاوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . ويعتبر

النظام السياسى متطورا — فى رأيه — حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويؤكد سيطرتها على وسائل الانتاج ، ويحول دون حدوث الاستغلال فى المجتمع . ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية فى الفكر الماركسى يمكن أساسا فى انتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة ، وزوال سيطرة الطبقات المستغلة ، وانتفاء التمايز الطبقي من المجتمع بوجه عام . ذلك أن الطبقة العاملة — فيما يرى ماركس وأتباعه — هى الطبقة الكادحة المنتجة . وهى الاولى من غيرها باحتلال مواقع القوة فى المجتمع ، والجديرة وحدها بحمل الرسالة التاريخية لاقامة المجتمع الاشتراكى ثم المجتمع الشيوعى المأمول . وذلك اتساقا واتفاقا مع ما يقضى به التحليل المادى للتاريخ ، وما ينطوى عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية فى تشكيل البناء الطبقي للمجتمع ، وما يترتب على ذلك من تبلور للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة ، وما يقترن بذلك من نمو للوعى الطبقي ، واحتدام للصراع بين الطبقات ، وانتصار للطبقة العاملة فى النهاية ، وتطوير للبناء الكلى للمجتمع بالتالى (١٨) .

وفى ضوء ما تقدم تنطلق تحليلات المدخل الماركسى لقضية التنمية السياسية من مقولة أساسية مؤداها « أن انتاج الوسائل المادية اللازمة

(١٨) انظر فى ذلك الكتابات التالية على سبيل المثال :

— V. Podosetnik & A. Spirkin, A. Glance At Historical Materialism, trans. by : D. Skvirsky, Progress Publishers, Moscow, W.D.

— ف. كيكلى ، م. كوفالزون ، **المادة التاريخية** ، تعريب : احمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ .

مباشرة للمعيشة ، وما يقترن بذلك من تطور اقتصادى يتحقق على أيدي
أى من الشعوب أو خلال فترة تاريخية معينة ، هو الذى يشكل الاساس
الذى تتطور من فوقه مؤسسات الدولة ، والتصورات القانونية ، والفنون ،
وحتى الآراء العقدية للناس وفى ضوء ذلك فقط ينبغى أن تفسر (هذه
التطورات) بعكس ما عليه الحال حتى الان » (١٩) . وحجة أنصار المدخل
الماركسى فى هذا الصدد أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية . وأنه
ضرورة طبيعية للإنسان . لانه بدون العمل ، وبدون النشاط الانتاجى تصبح
الحياة الانسانية نفسها غير ممكنة . ومن ثم تعتبر عملية الانتاج Production
Process هى الاساس الذى يقوم عليه المجتمع الانسانى ، والمجال
الرئيسى للعلاقات الانسانية . ولكى تتم عملية الانتاج لابد أن تكون هناك
موضوعات للعمل objects of labour هى الاشياء التى ينصب عليها جهد
الانسان . ولابد أن تكون هناك كذلك أدوات للعمل Means of labour
تستخدم فى معالجة هذه الموضوعات . وباجتماع كل من موضوعات العمل
وأدواته تتوافر وسائل الانتاج Means of production . ولكن
توافر هذه الوسائل لا يعنى أن عملية الانتاج قد استكملت مقوماتها أو أن
بمقدور هذه الوسائل أن تنتج وحدها . بل لابد من وجود الانسان العامل
وجهد هذا الانسان الى جوار هذه الوسائل . واذا تم ذلك تشكلت قوى
الانتاج The forces of production ولكن قوى الانتاج — رغم ذلك
— لا تعد كافية بذاتها لى تتم عملية الانتاج ، فالناس لا ينتجون وهم

(19) F. Engels, Speech At The Graveyard of Karl Marx, in : K. Marx &
F. Engels; Selected Works, Vol. II, Foreign Languages Pu-
blishing House, Moscow, 1962, p. 167.

فرادى أو منفصلين عن بعضهم البعض • والعمل بطبيعته — ودائما — دو طابع اجتماعى • ومن ثم فان عملية الانتاج تتطلب بالضرورة تراطبا وتضافر جهود جميع العاملين فيها وانتظامهم سويا فى علاقات اجتماعية معينة ، والا تعذر أن تتم هذه العملية تماما • « فالناس — كما يقول ماركس — ينتجون فقط حينما يتعاونون بطريقة معينة ويتبادلون أنشطتهم المشتركة • ولذلك فهم — لكى ينتجوا — يدخلون فى روابط وعلاقات معينة فيما بينهم • ومن خلال هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية وحدها يكون تأثيرهم على الطبيعة وتتم عملية الانتاج » (٢٠) •

وتشكل علاقات الناس خلال عملية الانتاج ما يسميه ماركس (علاقات الانتاج) • *Relations of production* وهذه العلاقات فى جوهرها جزء لا ينفصل عن عملية الانتاج ومكمل لها فى الوقت ذاته • وأساس هذه العلاقات هو شكل الملكية *Form of ownership* أى علاقة الناس بوسائل الانتاج ، والتي من خلالها يتحدد وضع مختلف الجماعات الاجتماعية فى عملية الانتاج وداخل المجتمع بالتالى • ومؤدى هذا « أن ملكية وسائل الانتاج هى العلاقة الاجتماعية التى ينشأ على أساسها مركب العلاقات البشرية بأسره فى أثناء عملية الانتاج الاجتماعية • ذلك أن ملكية وسائل الانتاج هى التى تقرر الطرق التى تستخدم بها • وبذلك تحدد الصور التى يتخذها التعاون وتقسيم العمل • فضلا عن هذا تحدد ملكية وسائل الانتاج المشكلة المتعلقة بمن يملك المنتجات • ومن هنا تتقرر كيفية توزيعها • (وبناء على

(20) K. Marx, *Wage, Labour And Capital*, in : K. Marx & F. Engels, op. cit, Vol. I, p. 89.

ذلك) تشكل ملكية وسائل الانتاج الاساس ، أو المبدأ التنظيمي، الذي يقوم عليه علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع . وهذا يستتبع وجوب تصنيف علاقات الانتاج طبقا للملكية وسائل الانتاج . وهذه الملكية قد تكون اجتماعية أو خاصة حسب الاحوال « (٢١) . وفي هذا كله يكمن أساس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع ، ويتحدد هرم التدرج الاجتماعي بالتالي . ومعنى هذا كله أنه « اذا كان الجانب الاساسي والحاسم في الحياة الاجتماعية هو عملية الانتاج المادي ، فان أساس تقسيم المجتمع الى طبقات ينبغي أن نبعث عنه في الموقع الذي تشغله كل جماعة من الناس في نسق الانتاج الاجتماعي ، وفي علاقتهم بوسائل الانتاج » (٢٢) . وبناء على ذلك تخلص التحليلات الماركسية الى القول بأن الطبقة الاجتماعية هي : « تجمع لاشخاص يؤدون نفس الوظيفة في اطار عملية الانتاج » (٢٣) أو هي « وحدة جماعية من الاشخاص الذين يؤدون دورا واحدا في الانتاج، ويقيمون علاقات متماثلة مع غيرهم من الوحدات الجماعية التي تسهم معهم في عملية الانتاج » (٢٤) . أو هي « تدرجات اجتماعية متراكبة

-
- (٢١) أوسكار لانج ، **الاقتصاد السيلسي : القضايا العامة** ، ترجمة : راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، صفحات ٣٧ - ٣٨ .
(22) C. Dutt, (ed.), **Fundamentals of Marxism Leninism**, Progress Publishers, Moscow, 1964, p. 150.
(23) R. Bendix & S.M. Lipset, **Karl Marx's Theory of Social Class**, in : Bendix & Lipset, (eds.), **Class, Status and Power**, The Free Press, N.Y. 1966, p. 7.
(٢٤) بوخارين ، **نظرية المادية التاريخية** ، ١٩٣١ . ورد في : جورج جورفيتش ، **دراسات في الطبقات الاجتماعية** ، ترجمة : أحمد رضا محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٨٤ .

مبنية على ملكية وسائل الإنتاج » (٢٥) . أو بتعبير أفضل وأكثر تفصيلا هي « جماعات عريضة من الناس ، تتميز عن بعضها من حيث الموقع الذى تشغله فى نسق الانتاج الاجتماعى المحدد تاريخيا ، ومن حيث علاقتها بوسائل الانتاج التى يحددها ويكرسها القانون فى معظم الاحوال ، فضلا عن دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وكيفية حصولها على الثروات الاجتماعية ، ومقدار حصتها من هذه الثروات . وعلى هذا فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع احداها استغلال عمل الاخرى نتيجة لتباين الموقع الذى تشغله كل منهما فى نمط معين من الاقتصاد الاجتماعى » (٢٦) .

وليست الطبقة الاجتماعية عند ماركس وأتباعه مجرد جماعة كبيرة من الناس تشغل نفس الموقع داخل البناء الاقتصادى للمجتمع وحسب ، ولكنها من خلال هذا الموقع ونتيجة له تكتسب خصائص وسمات معينة تتميزها وتفرقها عن غيرها من الطبقات والجماعات الاجتماعية الاخرى . ويتمثل ذلك فى تعاضل احساسها بأوضاعها المادية المتميزة ، وتنلمى وعيها الطبقي وتبلور معتقداتها وآرائها وتوجهاتها الخاصة ، وما يرتبط بكل ذلك من أنماط معينة للسلوك ، وأساليب محددة للنضال من أجل ضمان مقومات حياتها ومواجهة ما يعرض لها من تحديات سواء كانت هذه الطبقة مالكة

(٢٥) أمبريج ، الطبقات الاجتماعية ، ١٩٠٥ ، ورد فى : جورج جورنيثس ،

المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(26) V.I. Lenin, *Selected Works*, Vol. 3, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1961. p. 248.

أو عاملة • ونظرا لان ثمة تباينا حقيقيا وأساسيا بين المصالح الاقتصادية والمميزات الاجتماعية لكل من الطبقة المالكة والطبقة العاملة ، وحيث أن ثمة استغلالا من الاولى للثانية فان ثمة مراعا حتميا وضروريا لابد وأن ينشب بين الطبقة المستغلة والطبقة التى يقع عليها عبء الاستغلال ، ولا بد أن ينتهى هذا الصراع بانتصار احدى هاتين الطبقتين على الاخرى ، أو اندحارهما معا • كما أن هذا الصراع ليس أمرا عارضا أو موقوتا بل هو ظاهرة تاريخية عايشها المجتمع الانسانى من قديم ، وسيظل يعايشها ما دام هناك تمايز وتفاضل طبقي فى المجتمع • ومن هنا كان « الحر والعبد ، والنبيل والرجل العادى ، والسيد الاقطاعى والقن ، ورئيس الحرفة والصانع — أى المستغلون ومن يقع عليهم عبء الاستغلال بوجه عام — فى تعارض ونضال مستمرين • وهذا النضال — سواء كان سافرا أو مستترا — غالبا ما ينتهى بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره ، أو يفضى الى اندحار الطبقتين المتصارعتين » (٣٧) • والسبب فى ذلك أن الطبقة التى يقع عليها عبء الاستغلال لا تروض نفسها أبدا على قبول واقع أنها لابد وأن تعمل طيلة حياتها من أجل المستغلين • ومن ثم فهى تناضل من أجل انتزاع حقوقها وحريتها • بينما الطبقة المستغلة تستخدم الصراع

(27)K. Marx & F. Engels, *Manifesto of The Communist Party*, in : K. Marx & F. Engels, op. cit., Vol. I, p. 34.

انظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :
— بيان الحزب الشيوعى ، دار التقدم موسكو ، ب.ت .
وانظر ترجمة أخرى تحت عنوان :
— البيان الشيوعى ، ترجمة خالد بكداش ، دار الفكر الجديد ، بيروت ،

الطبقي من أجل توطيد سيطرتها وتدعيم أركانها ^(٢٨) . ومن هنا نشأت السياسة كمجال خاص للحياة الاجتماعية . أى كمجال للعلاقات المتبادلة بين الطبقات . وبذلك تعتبر السياسة تابعة مباشرة للاقتصاد ، ومن أكثر المؤثرات وأشدّها تعبيراً عنه ^(٢٩) . وفى السياسة — كما يقال — تدور الأمور قبل كل شيء حول مسائل الوضع الاقتصادى للطبقات ، وحول تأمين مصالحها والدفاع عنها . والنقطة المحورية فى هذا المجال من الحياة الاجتماعية — التى تمنحها صفتها النوعية وتجعلها أكثر المؤثرات تعبيراً عن الاقتصاد — هى الدولة . ويتأتى ذلك من أن الطبقات السائدة التى تسيطر على وسائل الإنتاج لا تلجأ لحماية مصالحها الى الاكراه الاقتصادى فقط ، بل الى الاكراه غير الاقتصادى أيضاً . ولذلك فهى تحتاج الى سلطة الدولة وتمسك بها . أما الطبقات الواقعة تحت عبء الاستغلال فهى لاتنى عن النضال من أجل تحرير نفسها اقتصادياً وانتزاع حريتها وحقوقها السياسية . ولذلك فان نضالها يتجه بالضرورة الى سلطة الدولة ، اذ لا مجال لاشباع مطالبها وتحقيق مصالحها الا باقامةسلطتها الخاصة . وبهذا الشكل — أو ذلك — تنصب العلاقات المتبادلة بين الطبقات على مسألة الدولة وبنائها وقيادتها ، اما بهدف الحفاظ على سلطتها القائمة ، أو لاسقاطها واحلال سلطة أخرى محلها . وهذه العلاقات بالضرورة علاقات سياسية

(28) K. Costello, (ed.), *Elements of Political Knowledge*, Progress Publishers, Moscow, 1970, p. 22.

(29) V.I. Lenin, *Collected Works*, Vol. 5, Progress Publishers, Moscow, 1960, p. 15.

أو ذات مضمون سياسى فى الأساس^(٣٠) . ومن هنا كان الصراع الطبقي صراعا سياسيا بالدرجة الاولى ، أو مقتربا بالصراع السياسى وفى اتجاهه^(٣١) . ويمثل فى الوقت نفسه المصدر الرئيسى لتطور المجتمع والنظام السياسى ، والقوة الدافعة والمحددة لاتجاه هذا التطور^(٣٢) . ونتيجة لذلك كانت الدولة دائما أداة قهر طبقى . أى أداة بيد الطبقة المسيطرة ، تمكس مصالحها ، وتؤكد قوتها ، وتكره الطبقات الاخرى على الرضوخ لسلطانها والاذعان لها^(٣٣) . يقول بوتومور : « ان الطبقة العليا فى المجتمع — كما يقول ماركس — والتي تتألف من مالكي وسائل الانتاج الاساسية ، هى بالضرورة الطبقة الحاكمة . أى التي تسيطر على أجهزة السيادة السياسية كالتشريع ، والقضاء ، والادارة ، والقوات المسلحة ، وهيئات النشاط الفكرى . أما الطبقات الاخرى فى المجتمع — والتي ترزح تحت وطأة هذه السيطرة — فهى مصدر المعارضة السياسية، والمذاهب السياسية الجديدة ، ومصدر الطبقة الحاكمة الجديدة فى

-
- (٣٠) أ.ك. أوليدوف ، **الوعى الاجتماعى** ، ترجمة : ميشيل كيلو . دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧٣ .
- (31) K. Marx, **The Poverty of Philosophy**, International Publishers, New York, 1959, pp. 145—146.
- (32) V. Afanasyev, **Marxist Philosophy : A Popular Outline**, Progress Publishers, Moscow, 1965, p. 233.
- وانظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :
- **اسس الفلسفة الماركسية** ، ترجمة : عبد الرازق الصافى ، دار الفارابى ، بيروت ، ع.ت .
- (33) Ibid, pp. 270—277.
- ايضا : محمد الخنين ، **الثقولة** ، محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، الاتحاد الاشتراكي العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

النهاية» (٢٤) . ومعنى هذا أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الطبقة الاجتماعية التى تمثلها وتخدم مصالحها . ومن حيث القاعدة الاقتصادية التى تقوم عليها . ولقد عايش المجتمع الانسانى خلال تاريخه أربعة أنواع من الدول هى على التوالى : دولة ملاك العبيد ، ودولة الاقطاع ، ودولة الرأسماليين ، والدولة الاشتراكية . وتعتبر الدولة الاشتراكية دولة من نوع جديد . اذ تختلف جذريا عن جميع أنواع الدول السابقة عليها من حيث أنها — بطبيعة جوهرها الطبقي — دولة شعبية حقيقية ، لا تمثل الطبقات المستغلة ، ولا تحمى مصالح هذه الطبقات . وهذا ما يعنى « أن جميع الدول السابقة ما هى الا أدوات للطبقات المستغلة تقمع بها جمهور العاملين من أجل توطيد نظام الاستغلال وتكريس انقسام المجتمع الى مستغلين ومستغلين . أما ديكتاتورية البروليتاريا فهى دولة الطبقة العاملة التى بتعاونهم غيرها من العاملين ستحطم النظام الرأسمالى وستقيم مجتمعا جديدا خال من الطبقات المتناحرة ومن استغلال ملايين العمال من قبل أقلية تافهة من الاثرياء » (٢٥) .

وعلى هذا الاساس تعتبر دكتاتورية البروليتاريا — كما تؤكد تحليلات

34) T. B. Bottomore, *Classes in Modern Society*, George Allen & unwin LTD, London, 1967, p. 61.

انظر ترجمة عربية تحت عنوان :

— **الطبقات في المجتمع الحديث** ، ترجمة : محمد الجوهري وآخرين ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ . وترجمة أخرى غير دقيقة تحت عنوان : — **الطبقات في المجتمع الحديث** ، ترجمة : وهيب مسيحة ، سلسلة كتب النفوس (الكتاب الثالث) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ب.ت .

(35)V. Afanasyev, op cit., pp, 277--281.

المدخل الماركسي — « دولة ديمقراطية حقيقية ... تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجودة والامتياز هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير، التي لن تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها — وبشكل متزايد — الى ديمقراطية اشتراكية للشعب بأسره . ويكتسب هذا النمط الديمقراطي الجديد جدته وامتيازه من أنه — في المحل الاول — يعبر عن حقوق جمهور العاملين ، ويوفر لهم أيضا الظروف الملائمة لمباشرة هذه الحقوق . غنى ظل دكتاتورية البروليتاريا لا يتمتع العمال بحقوق شكلية فقط — كما هي الحال في الدول الرأسمالية ... ولكنهم يملكون بالفعل جميع وسائل الانتاج التي تمكنهم من ادارة اقتصاديات البلاد ، والتمتع بحقوقهم في العمل ... ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل ، ويديرون — بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم — شئون حياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية » (٣٦) . وهذا في حد ذاته هو جوهر التنمية السياسية ، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي .

وليس ثمة شك في أن هذا التصور فيه من الصدق بقدر ما فيه من التطرف ، وفيه من المثالية أيضا بقدر ما فيه من الواقعية . وهو لذلك يواجه كثيرا من المآخذ ، وترد عليه كثير من التحفظات كذلك . ومرجع هذا بوجه عام أن تحليلات المدخل الماركسي تنطلق بصفة أساسية من مسلمة مبدئية تقضى بأن النظام السياسي النامي انما هو ذلك النظام الذي يعكس مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) وحدها ، ويؤكد سيطرتها على وسائل

الانتاج ، بما يحول دون حدوث الاستغلال في المجتمع ، ويساعد على انتفاء التمايز الطبقي بوجه عام . كما أنها ترى أن علاقة الافراد بوسائل الانتاج هي العامل الحاسم والرئيسي في تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل هرم التدرج الطبقي للمجتمع . هذا فضلا عن تأكيدها على دور الصراع في الحياة الاجتماعية ، وأن الصراع الطبقي على وجه التحديد هو المحرك الاساسي لتطور المجتمع والنظام السياسي بالتالي . وتلكم جميعا أمور خلافية لا يكاد ينمقد عليها اتفاق بين الباحثين ، ويصعب على المرء أن يعتمد عليها تماما دون مراجعة أو مناقشة . فالقول مثلا بأن انتقال السلطة الى الطبقة العاملة ، وسيطرتها على وسائل الانتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع ، لا يعنى ولا يستتبع بالضرورة تطوير بنية النظام السياسى ووظائفه . بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة الى أخرى دون افساح المجال أمام بقية الطبقات لان تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج . كما أن ارتباط النظام السياسى بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور السياسى وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الانجاز — لا علاقات الانتساب أو الانتماء الطبقي — هو الاساس أو المعيار الحقيقى لقياس درجة تطور أو تخلف النظام السياسى . وما دام انتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة سيحيل النظام السياسى الى اداة تعكس مصالح هذه الطبقة وتعتبر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الاخرى فان النتيجة اللازمة عن ذلك هي انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات ، وفقدان التكامل الاجتماعى والسياسى بالتالى . وبذلك ينتفى

القول بأن سيطرة الطبقة العاملة على السلطة تؤدي الى انتفاء التمايز الطبقي ، وتحول دون حدوث الاستغلال في المجتمع .
وارتباطا بما تقدم يتعرض المدخل الماركسي لانتقاد آخر مؤداه أن المساواة الاجتماعية والسياسية ما هي الا تصور غير واقعي وغير محتمل . لان اللامساواة الاجتماعية أمر طبيعي حتمي ودائم . بل هي قانون عام يحكم الطبيعة والمجتمع ويسرى عليهما في آن واحد . فكل جماعة اجتماعية هي في واقع الامر كيان اجتماعي متدرج . وانقسام المجتمع الى طبقات ومستويات مرتبة في تدرج معين للثروة والهيبة والقوة والمكانة يكاد يكون ظاهرة عامة في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، ولا يستثنى من ذلك أى من المجتمعات التاريخية أو المعاصرة . « فلم توجد من قبل ، ولن تكون هناك أبدا جماعة اجتماعية مسطحة ، يتساوى فيها كل الافراد . وعلى ذلك فالمجتمع غير المتدرج والقائم على المساواة الحقيقية بين أعضائه ما هو الا أسطورة لم تتحقق في تاريخ البشرية ولا تشكل الديمقراطيات الحديثة استثناء لهذه القاعدة . لانه وان كانت دساتيرها تنص على (أن كل الناس متساوون) فان الشخص الساذج وحده هو الذى قد يخلص من هذا الى القول بانتهاء التدرج الاجتماعي في هذه المجتمعات » (٢٧) .

(37) P.A. Sorokin, Cited by : G. Osipov, *Sociology : Problems of Theory and Method*, Progress publishers, Moscow, 1969, p. 134.

وقد نقل هذا الكتاب الى العربية تحت عنوان :
— قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع
الراسمالي ، ترجمة : سمير نعيم احمد ، فرج احمد فرج ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٠ .

هذا وقد يتشكل هرم التدرج الطبقي الاجتماعي — في هذا المجتمع أو ذاك — بناء على معايير ذاتية • وقد يقوم أيضا على معايير موضوعية (٣٨) • فمن الباحثين مثلا من يرى أن الطبقة « هي جماعة من الأشخاص يشعرون بأن هناك صفات وعادات معينة تجمعهم • ولكي يكون الفرد عضوا كاملا في طبقة اجتماعية ما ، يجب أن يشعر بأنه كذلك ، ويجب أن يشعر به الآخرون أيضا » (٣٩) • وهناك من يرى كذلك « أن الطبقة الاجتماعية ما هي الا فئة معينة من السكان يضعها الرأي العام في منزلة عليا أو دنيا بناء على ما بينها من علاقات » (٤٠) • وردنا على ذلك أن هذه المعايير الذاتية لا تعطي توصيفا أو تقديرا صحيحا للاوضاع الطبقيّة • لأن الناس قد لا يدركون الفوارق الدقيقة بين الطبقات • كما أنهم قد يتحيزون لطبقة معينة فيفأخرون بانتمائهم اليها • هذا فضلا عن أن هذه المعايير تجعل مفهوم الطبقة مرادفا لمفهوم (الوعي بالطبقة) بالرغم من أن ثمة فارقا جوهريا كبيرا بين المفهومين • ولذلك لا تعتبر هذه المعايير ذات فائدة للباحث • اذ أنها لا تزوده بمادة موضوعية توضح له حقيقة الاوضاع

(38) B. Barber, *Social Stratification : A Comparative Analysis of structure and Process*, Harcourt, Brace & World, Inc., New York, 1957

وانظر دراسة هامة حول القياس الطبقي وبحكمته في :

— غريب محمد سيد أحمد ، *الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس* ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ صفحت ١٥٥ — ٢٠٢ •
(٣٩) اندرو جرافت ، *الاستراتيجية والطبقات المتوسطة* ، ترجمة : فريد مصطفى : (اخترنا لك ١٦٤) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب.ت ، ص ١٠ •

(40) L. Warner & P.S. Lunt : *The Social Life of a Modern Community*, Vol. I, Yankee city Series, Yale University Press, New Haven. 1941, p. 82.

الطبقية وأبعادها بشكل علمي ومقبول . ومن ثم لا يمكنه التسليم بهذا أو التمويل عليها في دراسته . وفي هذا الصدد يقول ج. د. هـ . كول : « أى نوع من المعايير يجب أن نبحث عنه ؟ » ان المشكلة التى تواجهنا هى : هل هذه المعايير شخصية أو موضوعية في طبيعتها ؟ والجواب المحتمل هو أن طبقة الشخص هى ما يفرضها أو يشير اليها عندما يسأل عن ذلك . ولكن هذه الطريقة ليست بسيطة كما يبدو . فإذا سئل عند من الأشخاص عن الطبقة التى ينتمون اليها ، فربما لا يعطى بعضهم جوابا على الإطلاق ، وقد لا يعرفون أى جواب يعطونه . أما اذا أعطوا قائمة بأسماء الطبقات لكى يختاروا منها الطبقة التى ينتمون اليها ، فان معظمهم سيتمكن من تحديد الفئة التى ينتمى اليها . ولكن قد يظهر اختلاف كبير في كيفية وضع هذه القائمة ، ليس فقط من حيث عدد الطبقات ، وانما من حيث اسمائها أيضا . وبصرف النظر عن هذه الصعوبات ، فان الطبقة التى يقول شخص أنه ينتمى اليها ليس من الضروري أن تكون هى الطبقة التى ينتمى اليها فعلا . وتحقيق هذا التطابق ينطوى على اعتبار الطبقة مسألة وعنى ذاتى . ولكن من المؤكد أن هذا ليس هو المعنى الذى يقصده معظم المؤرخين وعلماء الاجتماع من استخدام هذه الكلمة حتى ولو اعترفوا بوجود العنصر الذاتى » (٤١) .

ولا تختلف المعايير الموضوعية للقياس الطبقي عن المعايير الذاتية

(٤١) ورد في : أندروجرانت ، المرجع السابق ، ص ١٢ . نقلا عن :

— G.D.H. Cole, *Studies in Class Structure*, Routledge and Kegan Paul, London, 1955.

في كثير أو قليل • ويتضح هذا في أن بعض الباحثين حينما يتصدون لتحديد مفهوم الطبقة وهم التدرج الطبقي لمجتمع من المجتمعات يستندون عادة إلى محكّ وحيد يعتبرونه العامل الرئيسي والمؤثر في هذا المجال • فمنهم مثلاً من يميل إلى معالجة ظاهرة التدرج الطبقي الاجتماعي من الوجهة الاقتصادية • ومن ثم يقسمون أعضاء المجتمع إلى أغنياء وفقراء وفقاً لمقدار ما يتحصلون عليه من دخول أو ثروات ، أو تبعاً لمصدر وكيفية حصولهم عليها • ومنهم من يعتبر التعليم المتماثل والنشأة في بيئات اجتماعية متشابهة محكاً للقياس الطبقي وترتيب الأفراد في تدرج طبقي معين (٤٢) • ومنهم كذلك من يعتبر المهنة أو الوظيفة مؤشراً للترقية بين الطبقات ، باعتبار أن الطبقة جماعة من الأشخاص الذين يمارسون مهنة محددة ، تفرض عليهم سلوكاً معيناً ، يميزهم عن غيرهم من الجماعات الوظيفية الأخرى في المجتمع • ولكن الثروة أو التعليم أو البيئة الاجتماعية أو المهنة كمحركات موضوعية للقياس الطبقي لا تسلم من الانتقاد ، ولا يمكن الاعتماد عليها تماماً أيضاً • فمصادر الدخل تتراوح عادة ما بين الربيع والربح والاجر • كما يختلف مقدار الدخل أو الثروة تبعاً لاختلاف مصدره كذلك • ويتمثل هذا الاختلاف في أن ريع المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية أكبر عادة من ريع المساحات المحدودة وأن أرباح رؤوس الأموال الكبيرة أضخم من أرباح رؤوس الأموال المتواضعة • كما أن ثمة تبايناً واضحاً بين الاجور العالية الناجمة عن تقلد الوظائف العليا ،

(42) G. Osipove, op. cit., p. 136.

والاجور الزهيدة المرتبطة بالوظائف الدنيا ^(٤٣) .. وهكذا . وبما أن الأمر كذلك فليس من اليسير علينا أن نعتبر حجم الثروة أو مقدار الدخل أو مصدره محكات موضوعية كافية لتحديد مفهوم الطبقة وقياس الفوارق الطبقيّة في المجتمع . ومن ثم يقال : ان المنطق الساذج البسيط يرجع التمييز بين الطبقات الى مسألة في سعة كيس النقود) . ولكن معيار كيس النقود هو غارق كمي بحث ، يمكن بواسطته المقابلة بين فردين ينتميان الى طبقة واحدة لا أكثر أو أقل ^(٤٤) . أما القول بأن التعليم المتماثل والنشأة في بيئة اجتماعية متشابهة هي المحكات الاساسية للتمايز والترتيب الطبقي فلعل أبسط رد يوجه اليه هو أن هذه المحكات انما هي نتائج لعوامل وأسباب عديدة ينبغي أن توضع في الاعتبار وتولى اهتماما خاصا عند البحث في مفهوم الطبقة وكيفية تشكيل هرم التدرج الطبقي للمجتمع . ويأتى في مقدمة هذه العوامل والاسباب مقدار الفرص المتاحة للتعليم ، ومدى ما هو متاح من فرص متكافئة للمعيشة داخل البيئات المتشابهة . وتلكم جميعا أمور يتوقف تحديدها على طبيعة القوة المسيطرة في المجتمع . وما تمتنقه وتلتزم به — من أفكار وتوجهات اجتماعية وسياسية . وليس الامر بالنسبة للمهنة أو الوظيفة — كمحك للتمايز والترتيب الطبقي — بخلاف ما عليه الحال بالنسبة لمحكى الثروة والتعليم . فأفراد الطبقة العليا في القصور القديمة والوسطى مثلا كانوا لا يمارسون عملا ما ، ولا يمتحنون حرفة معينة ، ومع ذلك كانوا ينتسبون الى طبقة النبلاء . يضاف الى ذلك أن الطبقة كجماعة اجتماعية متميزة داخل المجتمع سابقة وجودا على المهنة

(43) B. Barber, op. cit., pp. 50—51.

(44) جورج جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

وليس العكس • فالفرد يولد عادة في طبقة معينة ، ثم يفتسار مهنته أو حرفته بعد ذلك • وقد يتأثر هذا الاختيار بالوضع الطبقي للفرد . وقد لا يتأثر ، وإن كانت ثمة شواهد كثيرة تبين — كما يقول جوبلو *Geblo* — أن البرجوازي لا يعمل نجارا أو صانع أقفال أو حدادا • كما أن ثمة شواهد أخرى تؤكد أن الطبقة الواحدة قد تضم أشخاصا من مهن مختلفة . وقد تتضمن أيضا حرفا كثيرة ومتنوعة • فهناك مثلا رجال ذوو مهن مختلفة كل الاختلاف ولكنهم يتماثلون من حيث انتمائهم الطبقي ، ويعاملون بعضهم بعضا على قدم المساواة • كما تشمل الطبقة العاملة على حرف كثيرة — كحرف البناء والطلاء وصناعة الزجاج والعمل في المصانع المختلفة ... وما إلى ذلك • وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الطبقة أوسع نطاقا من الحرفة أو المهنة ، وأن ذوي المهنة أو الحرفة المشتركة لا يمثلون ولا يشكلون بالضرورة طبقة اجتماعية واحدة ^(٤٥) • فضلا عن هذا كله فإن التجربة التاريخية للمجتمع الانساني تبين بوضوح وجلاء أن التقسيم الدقيق للعمل ، والتمايز الطبقي الحاد إنما هي ظواهر حديثة النشأة • ترتبط تاريخيا بتلك المرحلة التي تطورت فيها عملية الانتاج ، وتم الانفصال التام بين الملكية والعمل ، بحيث أصبح بمقدور بعض الأفراد أن يستثمروا جهود الآخرين ، ويفترقوا عنهم بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتميزة • ومن هنا يسقط القول بأن اللامساواة الاجتماعية والتمايز الطبقي

(٤٥) انظر في هذا الصدد :

— اندريه جوسان ، **طبقات المجتمع** ، ترجمة : السيد محمد بدوي ، سلسلة

الالفبكتيب ، دار سبيد مجبر ، القاهرة ١٩٥٦ ، صفحات ١٨ — ٢٠ .

— جورج جورغيتش ، المرجع السابق ، ١١٥ — ١١٦ .

في المجتمع انما هي ظواهر طبيعية لا ترتبط بعلاقة الافراد بوسائل الانتاج . والا فليبين لنا من يدعون ذلك سبب انعدام الفوارق الطبقيّة الحادّة في المجتمعات السابقة على المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية ، ولا نقول العبودية أيضا كما يقول ماركس ؟ وليبينوا كذلك لماذا تحرم الطبقات غير العاملة في المجتمعات الاشتراكية من حق السيطرة على وسائل الانتاج واحتلال مواقع القوة في المجتمع ؟ . وبالتالي يحق لنا القول بأن كلا من المحكّات السابقة ما هي الا نتائج ومظاهر للتمايز والتدرج الطبقي الاجتماعي أكثر منها أسبابا له . لانها ان لم تكن كذلك أصبح بالامكان التمييز بين عدد غير محدود من الطبقات الاجتماعية ، وكان من الميسور كذلك أن ينتمي الفرد الى أكثر من طبقة اجتماعية في آن واحد . وبذلك لا نكون بصدد دراسة لبناء طبقي حقيقي ، بل بصدد وصف لمختلف الجماعات الاجتماعية .

وقد يمترض البعض على هذا بأن ثمة أنماطا عديدة من عدم المساواة الاجتماعية لا يمكن ارجاعها الى العوامل الاقتصادية ، ولا تنشأ كذلك عن الفوارق بين الطبقات . كالفروق العنصرية ، أو اللغوية ، أو الدينية بين أبناء المجتمع الواحد . والفروق التي نراها بين الامم الغنية والامم الفقيرة . كما أن الحقوق السياسية لا تتحدد دائما من خلال العضوية في طبقة ما ^(٤٦) . ولعلنا في هذا الصدد . لا نختلف كثيرا على أن هذه الفوارق وان كانت تؤدي في بعض الاحيان الى تقسيمات وتمايزات

اجتماعية حادة فليس في ذلك انكار لبدأ تحديد الطبقات في ضوء علاقات الانتاج . لان هذه الفوارق نفسها يمكن ارجاعها في التحليل النهائي الى الظروف الاقتصادية والى صراع الطبقات والفئات المختلفة من أجل الاستئثار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة . فالتفرقة العنصرية مثلا لا ترجع فقط الى عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس معينة واستقرارها أو اغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى — كما يقول بعض الباحثين — ولكنها ترجع — أساسا وبالدرجة الاولى — الى أن الجنس الذي يسيطر على هذه البلاد ، ويتولى حكمها ، ويفرض سلطانه على سكانها الاصليين ، غالبا ما يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى ، ويحرم منها الشعوب المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها . ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية للعنصر المسيطر فى الوقت الذى يتردى فيه السكان الاصليون فى الحضيض . وما يقال عن تفسير التفرقة العنصرية يمكن أن يقال كذلك عن تفسير الفروق اللغوية أو غيرها من مظاهر عدم المساواة الأخرى ^(٤٧) . وبذلك يظل القول بأن السيطرة الاقتصادية لجماعة معينة هى أساس التمايز الطبقي ومصدر السيطرة والقوة السياسية صحيحا . ولا يقلل من شأن هذا التفسير أية اختلافات جزئية قد تظهر فى بعض المجتمعات أو فى مراحل تاريخية معينة .

(47) F. Leonidov, *Racism : An Ideological Weapon of Imperialism*, Progress Publishers, Moscow, W.D.

وايشا : محمد الجوهري ، علم الاجتماع ومشكلة الأقليات ، مجلة الفكر المعاصر ، المجلد ٧٤ ، ابريل ١٩٧١ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، صفحات ٢٣ — ٢٨ .

ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الماركسي انتقاداً أساسياً آخر مؤداه:
أن القول بأن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي إنما ينطوى على تصور ضيق ومحدود ، يقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط . تعترف بفعالية العامل الاقتصادي ، وتتكرر للعوامل الاجتماعية وغيرها من أدوار ، بحيث تبدو هذه العوامل وكأنها مجرد ظواهر إضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها ^(٤٨) . ويرد على ذلك بأن التأكيد على العامل الاقتصادي والمضمون الاقتصادي للطبقة — لايعنى كما يقول انجلز وأتفق معه — أن العامل الاقتصادي هو العامل المؤثر الوحيد في تشكيل الحياة الاجتماعية وبناء الطبقة . بل كل ما يعنيه هو أن هذا العامل مجرد عامل محوري حاسم وسط منظومة العوامل والمتغيرات الاجتماعية الأخرى ، ولا يقلل من أهمية الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية وغيرها . ولذلك فهو لا يكتسب مكانته وفعاليته في هذا المجال — وفي الحياة الاجتماعية والسياسية بوجه عام — عن طريق دينامياته وميكانيزماته الخاصة ، بل من خلال احتوائه على علاقات وقوى الإنتاج ومجمل البناء التحتي للمجتمع — أى الأساس الاجتماعى — الاقتصادى للمجتمع — ومن ارتباطه الوثيق بمكونات البناء الفوقى للمجتمع ، وما بينه وبين هذه المكونات من علاقات وظيفية أو جدلية تبادلية التأثير . ومن خلال هذا كله يتشكل بناء الطبقة الاجتماعية ، وتكتسب هويتها الذاتية كإطار يستوعب ، ويختزل ، كافة العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى داخله . ومن هنا تتضح أهمية الطبقة ، وتتحدد مكانتها ، وينصن دورها فى البناء الكلى

للمجتمع ، وينعكس تأثيرها على النظام السياسى وديناميات الحياة السياسية بوجه عام . وعلى هذا الاساس يقول انجلز فى احدى رسائله : « ان العامل الحاسم فى التاريخ هو تحقيق وتجديد الحياة الفعلية فى نهاية الامر . ولم يؤكد ماركس ولا أنا شيئاً أكثر من ذلك . ومن هنا فأنه حينما يحرف البعض ذلك بقوله أن العامل الاقتصادى هو العامل الوحيد فهو بذلك أنما يحول هذه القضية الى عبارة فجة ، مجردة ، لا معنى لها . نعم ان الوضع الاقتصادى هو الاساس . ولكن العناصر المختلفة للبناء الفوقى - أى الصيغ السياسية للصراع الطبقي ونتائجها ، وكذلك الدساتير التى تضعها الطبقة المنتصرة بعد معركتها الظاهرة ، والاشكال التبشيرية ، وحتى انعكاسات كل هذه النضالات الفعلية فى عقول المشاركين فيها ، وكذا النظريات السياسية والقانونية والفلسفية والاراء العقيدية وتطوراتها اللاحقة فى مذاهب قطعية Systems of dogma — كل ذلك يمارس أيضا تأثيره على مسار الصراعات التاريخية ، وله الغلبة فى تحديد صيغتها فى كثير من الاحوال . ومن هنا كان هناك تفاعل متبادل بين جميع هذه العناصر . من خلاله ، ووسط منظومة الاحداث اللانهائية، تؤكد حركة الاقتصاد ذاتها فى نهاية المطاف بالضرورة » ^(٤٩) . واتصافا مع هذا الرأى يقول لوفيفر : « أن البعض يتصور أن الماركسية لا ترى فى الطبيعة البشرية سوى الانسان الاقتصادى Homo oeconomicus فى حين أن دعاء

(٤٩) عن رسالة ماركس انجلز الى الصديق جوزيف بلوخ فى ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ . وقد ورد هذا النص فى :

— K. Marx & F. Engels, *Selected Works*, op. cit., Vol. II, p. 488.

الماركسية يقررون أن سيطرة العامل الاقتصادي على الوجود الانساني

بأسره هي ما يسميه ماركسي باسم (اللانسانى L'inhumain)

ومعنى هذا أنه حينما يستسلم الانسان للمال باعتباره قوة سحرية Fetiche

فان ماهيته عندئذ لا بد وأن تهبط الى مستوى (الانسانية) • ومن هذا

فان بعض أنصار الماركسية يأخذون على خصومهم أنهم ينسبون الى

ماركس نزعة اقتصادية متطرفة ، في حين أن كل فكر ماركس متجه منذ

البداية نحو ضرورة العمل على تجاوز مرحلة (الانسان الاقتصادي) « (٥٠)

هذا وثمة اعتراض آخر يواجه المدخل الماركسي وتحليلاته • ويتجه

هذا الاعتراض الى ما يذهب اليه ماركس وأنصاره من أن الصراع الطبقي

هو المحرك الاول والاساسى لتطور المجتمع ونظامه السياسى بالتالى • وحجة

أصحاب هذا رأى أن التأكيد على دور الصراع فى الحياة الاجتماعية فيه

«أغفال لبقية العمليات والعلاقات الاجتماعية ، وبخاصة تلك التى تربط

بين الناس داخل المجتمعات القومية ، بالإضافة الى أنه يركز على صراع

الطبقات بالذات على الرغم من وجود جماعات أخرى متصارعة فى المجتمع •

هذا فضلا عن اغفاله ما قد يوجد من صراعات داخل الطبقة الواحدة ،

وما يثور من صراعات بين المجتمعات المختلفة (٥١) • وفى هذا الصدد يذهب

(50) H. Lefebure, *Le Materialisme Dialectique*, P.U.F., 1948, p. 142.

وقد ورد هذا النص فى :

— زكريا ابراهيم ، *الطبيعة البشرية فى فلسفة كارل ماركس* ، مجلة
عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، ابريل — يونيو ١٩٧١ ، وزارة الاعلام ،
الكويت ، صفحات ٢٦١ — ٢٦٢ .

(51) T.B. Bottomore, op. cit pp 21—23.

يُبغض الباحثين إلى القول بأن « هناك بالفعل صراعا في كل المجتمعات بين الناس ذوي المكانات المختلفة » ولكنه ليس صراعا طبقيًا من أجل الامتيازات الاجتماعية ، بل هو صراع بين الافراد حول أفضل دور اجتماعي حينما تكون الادوار والمكانات العليا قليلة والطلب عليها أكبر من العرض »^(٥٢) . ويقول آخرون : اذا كانت الماركسية تركز على الدور الذي يلعبه الصراع الطبقي في تشكيل الاختلافات السياسية فان هذه الاختلافات لا تنجم عن الصراع الطبقي وحده ، ولكنها تنجم عن الصراع بين الافراد أيضا ، وبين الصفوة على وجه التحديد ، من أجل الحصون على مراكز معينة^(٥٣) . واذا كان ثمة تزامن واقتران بين الصراع الطبقي والصراع السياسي في ظل المجتمعات الرأسمالية ، فان هذا التزامن والاقتران لم يعد قائما في ظل (مجتمعات ما بعد الرأسمالية) . لانه في هذا النمط من المجتمعات لم يعد ثمة ارتباط بين الصناعة والمجتمع ولم تعد العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي تسيطر على المجتمع ككل ، وانما أصبحت هذه العلاقات وما تتخذه من صيغ ، وما يترتب عليها من مشكلات ، قاصرة على الميدان الصناعي وحده ولاشأن لها بالمجال السياسي أو الاجتماعي^(٥٤) . وزمما كان أبسط ما يرد به على هذه الانتقادات هو القول بأن حجم المعروض أو المتاح من الادوار والمكانات العليا في المجتمع

(52) G. Osipov, op. cit., p. 133.

(53) M. Duverger, *The Idea of Politics : The uses of Power in Society*, trans. by : R. North & R. Murphy, Methuen & Co. Ltd., London, 1966, p. 58.

(54) R. Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1959, p. 268.

أنما يتوقف أساسا وقبل كل شيء على موقف القوة المسيطرة داخل المجتمع . من غيرها من القوى الاجتماعية الأخرى ، بمقدار ما توفره أو تسمح به من أدوار لهذه القوى لكي تشارك في الحياة الاقتصادية والسياسية ، ويتمتع بالكلية الاجتماعية المتميزة داخل المجتمع . وهذا الموقف — فيما أرى — لا يصدر عن فراغ ، ولا يخضع لاهواء ورغبات القوة المسيطرة فقط . بل ينبثق أساسا من موقفها الأيديولوجي ، ويمبر بالضرورة عن حرصها على تكريس مصالحها وتدعيم أوضاعها المسيطرة في المجتمع . وتأكيذا لذلك يقول ميريل Merrill : « ان المكانة الاجتماعية هي المركز الذي تحدده الجماعة للقيام بدور اجتماعي محدد أو سلسلة معينة من الأدوار . وبما أن رأى الآخرين هو الذي يخلق المكانة ، فإن هؤلاء الآخرين هم الذين يتحكمون في أدوارنا وسلوكنا » (٥٥) . ومن هنا كان من الطبيعي أن تكون ثمة قيود عديدة ومتنوعة على اكتساب المكانات المتميزة ، وأن تكون ثمة حوائل وعقبات كثيرة أيضا أمام القيام بأدوار متكافئة مع أدوار الآخرين . وبالتالي لا يمكن اعتبار الصراع القائم في المجتمع صراعا بين الأفراد فقط بل هو في واقع الأمر صراع طبقي وسياسي في أساسه وجوهره يستوى في ذلك الصراع بين الأفراد العاديين ، والصراع بين الصفوة السياسية ، إذ أن الصفوة السياسية لا تنبثق من فراغ ، ولا ترحى الى مواقع القوة لكي تحكم باسمها فقط ، ولكنها تصدر في كل ذلك عن قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتتناضل باسم هذه القوى

(55) F. Merrill , *Society and Culture*, New Jersey, 1902, p. 199 — 91.
Cited by G. Osipov, *op. cit.*, pp. 132 — 133.

والطبقات • لانه من غير المتصور أن تكون الطبقة بأسرها على درجة واحدة من الوعي أو القدرة على الانفصال للسياسي • ومن ثم فهي تتيب عنها هلة ضئيلة تعبر عن طموحاتها ، وتمثل رموزا بشرية لقوتها (٥٦) • أما القول بأن الترامن والاقتران بين الصراع الطبقي والصراع السياسي لم يعد قائما في مجتمعات ما بعد الصناعة فيكفى ردا عليه أن نذكر هنا ما أشار اليه بوتومور ، وأكدته عديد من الدراسات ، من أن الصراعات الرئيسية في البلاد الصناعية الاوربية — وبدرجة أقل في الولايات المتحدة — ترتبط بشكل وثيق ، ودائما ، بالصراعات الصناعية ، وتعتبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية • ولكن الارتباط بين الصراع الصناعي والصراع السياسي لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وانما يجب أن يدرس في كل حالة على حدة ، سيما وأن طبيعة الصراعات السياسية نفسها قد انتابتها بعض التغييرات نتيجة لتطور ونمو المجتمعات الصناعية ذاتها (٥٧) •

وأستكمالا لهذا تقدم من انتقاد بشأن التصور الماركسي للصراع الطبقي ، يميل بعض الباحثين الى القول بأنه كما أن هناك صراعا بين الافراد فانه ثمة امكانات واسعة أمام كل فرد لكي ينتقل من طبقة دنيا الى طبقة أخرى أعلى منها • فالمجتمع الطبقي — كما يقولون — أقرب ما يكون الى المنزل المجهز بعدد من المصاعد Ascenseur التي يتجول

(٥٦) عبد الباقى عبد الحلى: *الثروة والسلطة في مصر* ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٦٤ .
(٥٧) T.B. Bottomore, op. cit., pp. 27—28.

عليها ساكنوه ويستعملونها — غالبا — في اتجاه واحد من أسفل الى أعلى .
 والمجتمع أيضا أشبه ما يكون بالصالفة التي لا توجد فيها
 أماكن مخصصة لأحد بعينه . أما الطبقات والمراتب الاجتماعية فهي
 بمثابة المقاعد التي يجلس عليها كثير من الركاب بالتناوب . وبما أن
 الامر كذلك فإن المجتمع الطبقي ليس مجتمعا مطلقا ، وانما هو مجتمع
 مفتوح ، عامر بالامكانات المتساوية ، والفرص الطبقيّة المتكافئة . ومن
 ثم فمن الميسور على عامل في تنظيف الاحذية أن يصبح مليونيرا ، وليس من
 العسير على من هم في أدنى المستويات الطبقيّة أن يصعدوا الى أعلى السلم
 الاجتماعي ويصبحوا أعضاء في طبقة اجتماعية عالية . ومن خلال هذا
 التنقل الاجتماعي الواسع تضعف ، وتزول الصدمات الطبقيّة ، ويسقط
 القول بحتمية الصراع الطبقي بالتالى ^(٥٨) . وهذا قول فيه من الصدق
 بقدر ما فيه من المبالغة والتفاؤل . حقيقة ليس هنا من ينكر أن ثمة إمكانات
 فعلية للتنقل الاجتماعي في المجتمع الطبقي . وأحسننا لا نختلف كذلك
 على أن إمكانات هذا التنقل ذات طابع تجريدى وغير حقيقى . والسبب
 في ذلك — كما يقول بوبوف وأتفق معه — « أن الذين يشقون طريقهم
 في الحياة قلائد ، اذ أن مركزية رأس المال وتجميعه يؤدى الى تقليل عدد
 الاتوياء في عالم القمة الاحتكارية » ^(٥٩) . ومن ثم قد تغلس البرجوازية
 المتوسطة والصغيرة ويتنضمين الى صفوف الطبقة العاملة . وقد تظهر

(٥٨) س.ى. بوبوف ، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة :
 نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ ، صفحات
 ١٢٠ — ١٢١ .

(٥٩) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

طبقات متوسطة جديدة • وقد ينمو كذلك سلك الفنيين والعلماء والعاملين في قطاع الخدمات بينما يقل عدد المزارعين • ومعنى هذا كله أن ثمة تغييرات كثيرة من الممكن أن تحدث في البناء الطبقي للمجتمع • ولكن هذه التغييرات ليست هي نفسها — أو بالضرورة ما يقصده علماء الاجتماع حينما يتحدثون عن التنقل الاجتماعي • وفضلا عن هذا كله فإن التسليم بإمكانية التنقل الاجتماعي في المجتمع الطبقي لا تفترض أن يكون هذا بالتنقل دائما في اتجاه واحد ، أى من أسفل الى أعلى فقط • إذ أن ثمة إمكانية للتنقل من أعلى الى أسفل *Downward Mobility* • كما أن هناك تنقلا أيضا بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة • كأن يحدث مثلا من المستويات العليا من الطبقة العاملة الى مستويات الدنيا من الطبقة المتوسطة • وكان يهجر عامل النسيج مهنته ليعمل ميكانيكيا دون أن يفقد انتماءه الطبقي الاصلى • وكان يمتحن الابناء من آبائهم ، أو يعملون في مجالات قريبة منها • ومعنى هذا كله ان التنقل الرأسى انما هو حركة ضيقة محدودة النطاق ، وتتوقف كثيرا على الفرص المتاحة لهذا التنقل والمحددة سلفا من قبل القوة الاجتماعية ذات الاوضاع المتميزة والمسيطرة في المجتمع • ومن ثم يقال : « ان إمكانية ارتقاء العمال ووصولهم الى مراتب أعلى تتعاقل باستمرار • ونظرا لان فرص التعليم العالي تتطابق مع التدرج الاجتماعي ، فإن المديرين يستجلبون عادة — وبشكل متزايد — من شرائح اجتماعية بعيدة عن الشرائح الخاصة بالعمال » (٦٠) •

ومجمل القول فيما تقدم أن التنقل الاجتماعي ليس بديلا للصراع الطبقي ، وليس حلاله أيضا . وإنما هو فيما أرى - وأتفق في ذلك مع كثير من الباحثين - مجرد حيلة أو محاولة لايهام أولئك الساخطين الموجودين في قاع السلم الاجتماعي بأن ثمة امكانية لارتقائهم درجات هذا السلم ، والصعود والنفوذ الى الطبقات والمراتب الاجتماعية العالية . والهدف من ذلك هو طمس واخفاء التناقضات الطبقية المتفاقمة ، وتمييع قضية التمايز الطبقي الناجم عن انقسام المجتمع الى طبقات متفاضلة متصاربة المصالح ، يسود بينها علاقات استغلال لا بد وأن تتمخض عن صراع يؤدي بالضرورة الى تغيير البناء الطبقي للمجتمع ، وتغيير بناء القوة وتطوير النظام السيلسي بالتللى - وإن كنن هذا كله لا ينكر احتمالات التنقل الاجتماعي ، ولكن دون مبالغة في تقدير مدى هذا التنقل وفعاليته ودوره الحقيقي في تغيير البناء الطبقي للمجتمع .

وتجدر الاشارة في النهاية الى أن تحليلات المدخل الماركسي للبناء الطبقي للمجتمع قد تنطبق على المجتمعات الاوربية المتقدمة صناعيا أكثر منها على المجتمعات المتخلفة اقتصاديا ، ان لم تكن تتناقض معها الى حد كبير . والسبب في ذلك أن تحليلات ماركس لاصول وتطور المجتمع الانساني لم تتضمن أية اشارة للمجتمعات الناقصية ، بل كلنت في مجملها تنصب على المجتمع الرأسمالي الاوربي ، في غضون القرن التاسع عشر ، ومن خلال دراسة نموذج محدود هو المجتمع البريطاني ، باعتباره أعظم المجتمعات الاوربية تقدما في المجال الصناعي في تلك الفترة . وتقوم هذه التحليلات كما نطم على افتراض مبدئي مؤداه أن ثمة سلسلة متعاقبة من أنماط ومراحل الانتاج ، يمر بها المجتمع الانساني ، وتنعكس آثارها على قوى وعلاقات الانتاج ، وتؤدي

بالضرورة الى انقسام المجتمع بشكل واضح الى طبقة صغيرة من أصحاب رؤوس الاموال الذين يزدادون ثراء باستمرار ، وطبقة أخرى كبيرة تتألف من جيش جرار من العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، كما تزداد الفجوة بين هاتين الطبقتين بمرور الوقت بسبب انهيار الطبقات المتوسطة — التي تتألف من صغار المنتجين وأصحاب المهن الحرة — وتحول أعضائها الى أجراء لدى الغير ، وتعاضم جماهير العمال بالتالى . وقد لا نختلف مع هذه التحليلات كثيرا من الوجهة المنهجية . وقد نتفق كذلك على صدقها وتطبيقها مع مسيرة تطور المجتمع الاوروبى بوجه عام ، والمجتمع البريطانى فى منتصف القرن التاسع عشر على وجه التحديد . ولكننا بالرغم من ذلك لا نستطيع التسليم تماما بما تتطوى عليه هذه التحليلات من قضايا ، وما يترتب عليها من نتائج تتعلق بالمجتمعات النامية لعدم تطابقها مع الواقع الفعلى لهذه المجتمعات ، وتناقضها الواضح مع حقائق ومعطيات التجربة التاريخية للمجتمعات النامية بوجه عام . فواقع هذه المجتمعات يكشف لنا من ناحية أن ثمة تعددا وتنوعا فى أنماط النشاط الاقتصادي لهذه المجتمعات . كما أن ثمة تمايضا وتداخلا بين مختلف قوى ومراحل وعلاقات الانتاج السائدة فيها من ناحية أخرى . ونتيجة لهذا الخليط المضطرب من أنماط النشاط الاقتصادى وعلاقات الانتاج المتباينة فليس ثمة تطابق بين البناء الطبقي للمجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة . كما أن هذا التباين يتفاوت من مجتمع نام الى آخر ، تبعا لمدى وتنوع وتعقد خريطة علاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع

أو ذاك ^(٦١) . فهذه المجتمعات — كما يقال — تنتظم عادة على هيئة متصل *Continuum* يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفا وأقربها إلى الانماط الاقتصادية التقليدية ، حتى أكثرها تقدما وأشدّها اقترابا من الانماط الاقتصادية الحديثة . ومن الطبيعي أن تقع غالبية الدول النامية وسط هذا المتصل ، وأن يقل عدد البلاد كلما اتجهنا نحو أحد هذين الطرفين . ومعنى هذا أن البلاد شديدة التخلف والواقعة على نهاية المتصل من أحد الجوانب تكون أقرب إلى البلاد المتخلفة والبدائية منها إلى البلاد النامية . وتكون البلاد المتقدمة نسبيا ، والواقعة على نهاية المتصل من الجانب الآخر أقرب إلى البلاد الصناعية — الرأسمالية أو الاشتراكية — منها إلى البلاد النامية أيضا ^(٦٢) . ومن ثم فليس بمقدورنا القول بأن الطبقة العاملة في الدول النامية هي القادرة وحدها أو المؤهلة تاريخيا للاضطلاع بهذا الدور في المستقبل . ويتأكد هذا كثيرا إذا علمنا أن الطبقة المتوسطة في هذه الدول هي التي تضطلع عادة بقيادة حركات التصرر الوطني

(٦١) حول مزيد من المعلومات عن البناء الطبقي للدول النامية انظر على

مسبيل المثال :

— R. Arakov & G. Mirsky, *Class Structure in Underdeveloped Countries*, in : T.P. Thornton, (ed.), *The Third World in Soviet Perspective*, Princeton University Press, Princeton, 1964.

— Kh. H. Alnaqueeb, *Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries*, Annals of The College of Arts, Vol. 1, Kuwait University, 1980 .

وأيضا : ف. ل. تيافوننكو (وآخرون) ، مرجع سابق .

(٦٢) محمد الجوهري ، *البناء الطبقي في البلاد النامية* ، في : السيد محمد الحسيني (وآخرون) ، *دراسات في التنمية الاجتماعية* ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، صفحات ٢٤٩ — ٢٥٠ .

لشعوبها • وهى التى تتولى المسئولية السياسية لهذه الدول ، وتتقald مواقع القوة فيها • كما أنها فى الوقت نفسه — وبالتحالف مع غيرها من القوى والطبقات الاجتماعية الكادحة — تتصدى لمهام وعمليات التنمية والتحديث ، ومواجهة عوامل ومشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى على حد سواء • وبما أن ثمة اختلافات جوهرية بين المجتمعات النامية والمجتمعات الاوربية الصناعية على هذا النحو ، فليس ثمة مدعاة للزعم بأن الطبقة العاملة هى التى ستنتصر فى النهاية • وأن تحقيق التنمية السياسية رهن بوصول هذه الطبقة الى دست الحكم ومواقع القوة فى المجتمع •

وربما كان التداعى المنطقى لكل ما تقدم من انتقادات لتحليلات المدخل الماركسى وردود عليها ، هو التشكك فى قدرة وكفاءة هذا المدخل فى التحليل العلمى ، والتحرز من الاعتماد عليه فى دراسة التنمية السياسية، موضوع بحثنا فى هذا الكتاب • وهذا صحيح من ناحية ، ومحمل نظر وخلاف من ناحية أخرى • ولكننا بالرغم من كل ذلك ، ودون حاجة الى كثير من التحليلات التفصيلية — المؤيدة لهذا الرأى أو ذاك — لا يسعنا

الا أن نقرر ونقول فى النهاية — مثلما فعل ريسمان L. Reissman

من قبل — « ان ماركس محق فى تشديده على أهمية الطبقة ، ومالها من أولوية فى تحديد سلوك الانسان • فالوضع الطبقي للفرد يفصح — بشكل مؤكد ، وبدرجة أكبر من أى حقيقة أخرى مفردة — عن كثير من الجوانب الحياتية للفرد • ولذلك يعتبر اكتشاف ماركس للدور المحورى للطبقة من الاسهامات الهامة فى تحليل أنساق التدرج الاجتماعى ، حتى ولو كان هذا الاسهام هو الاضافة الوحيدة التى قدمتها نظريته » (٦٣) •

(63) L. Reissman, *Social Stratification*, in : N.J. Smelser, (ed.), *Sociology: An Introduction*, John Wiley, N.Y., 1967, p. 218.

ثالثاً: المخطط البنائي الوظيفي :

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعاً وانتشاراً في دراسات علمي الاجتماع والسياسة المعاصرين • ولكنها رغم ذلك ترتبط بعلم الاجتماع منذ نشأته • كما أن بواصرها قد ظهرت كذلك في أعمال كثير من علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ممن لا يمكن اعتبارهم علماء وظيفيين بالمقاييس الحديثة (٦٤) •

ولقد برزت وتبلورت البنائية الوظيفية — كاتجاه متميز في إطار الدراسات السوسيولوجية المعاصرة — استجابة لكثير من الاعتبارات المعرفية والمنهجية والأيديولوجية والواقعية التي شكلت الجانب الأكبر من

(٦٤) لمزيد من المعلومات حول الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسات علم الاجتماع ، انظر على سبيل المثال المؤلفات والدراسات التالية :

- R.K. Merton, *Social Theory and Social Structure*, Op. Cit.,
- T. Parsons, *The Social System*, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., New Delhi, 1972.
- M. Levy, *Structural Functional Analysis*, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 6, pp. 26—29.

وأيضاً الكتب العربية التالية :

— على ليلة ، *البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا* ، دار

المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ •

— أحمد أبو زيد ، *البناء الاجتماعي : مخطط لدراسة المجتمع* ، الجزء الأول (المفاهيم) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، صفحات ٦٧ — ١٢٢ •

— محمد علي محمد ، *تاريخ علم الاجتماع : الروايات والاتجاهات المعاصرة* ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، صفحات ٤٠٩ — ٤٨١ •

المنافس العام الذي أحاط برواد هذا الاتجاه والباحثين الفنين أسهموا في تطويره ، وجعلهم يطرقون دروبا محددة ، ويهتمون بموضوعات معينة : ويحاولون من خلال هذا كله « تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة ، يمكن أن تكون دليلا ومرشدا للبحوث التجريبية الملموسة »^(٦٥) . كما يعزى شيوع هذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص الى عدة اعتبارات تتمثل من ناحية في عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي ، وما تتطوى عليه هذه التحليلات من مفالة في التمسك بحرفية النصوص للقانونية والجوانب النظامية للشكلية من ناحية^(٦٦) . يميل بعض الباحثين الى مناهضة التحليلات الماركسية ، وما تتطوى عليه من تأكيد على دور الطبقة الاجتماعية والمراع الطبقي في تحديد اتجاه ومآل عملية التغيير الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى^(٦٧) . هذا فضلا عن اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة الى الاخذ بمفهوم (النسق) أو (النظم System) كما عبرت عنه نظرية النظم Systems Theory لدى روادها الاوائل أمثال : توماس كوهن

Thomas S. Kuhn ولودفيج فون بيرتا لانفى Ludwig Von Bertalanffy

وستيفن بيير Stephen C. Pepper ومن اليهم^(٦٨) ، وبروز الحاجة الى

(٦٥) س. و. بوبوف ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٦٦) سعاد الشراوى ، علم الاجتماع السياسي : اثر الظروف الاجتماعية

والاقتصادية على النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٦٧) عبد الباسط محمد عبد المعلى ، في نظرية علم الاجتماع ، دار الكتب

للجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، صفحات ١١٧ - ٢٠٧ .

(٦٨) حول نظرية النظم وافكار روادها الاوائل وتطويع هذه النظرية على

مناهج واتجاهات البحث في كثير من العلوم الاجتماعية يمكن الرجوع الى للكتاب

التالى :

أطار جديد للتحليل العلمى ، يتسم بالواقعية ، ويعتمد عن التجريد ، ويهتم بدراسة المجتمعات السياسية ، ويستوعب فى ثناياه كافة النظم السياسية التقليدية والنامية التى لا تدخل فى نطاق نظم العالم الغربى الحديث أو المعاصر فضلا عن هذه النظم الأخيرة نفسها (٦٩) .

وتستند تحليلات البنائية الوظيفية — بوجه عام — على المسلمات الرئيسية للاتجاه العضوى الذى كان سائدا فى النظريات المبكرة لعلم الاجتماع ، ولم يعد يعتمد به لدى كثير من الباحثين المعاصرين بعدما أصبح هذا الاتجاه سىء السمعة موصوما بالرجعية على ما يقول دون مارتنديل D. Martindale (٧٠) . وهى تقوم أساسا على افتراض مبدئى

مؤداه : أن المجتمع عبارة عن نسق كلى حقيقى . يتألف من وحدات جزئية عديدة هى النظم الاجتماعية المختلفة . وهذه النظم تتجمع وترتبط ببعضها البعض على هيئة بناء متماسك . كما أن كلا منها يقوم بمناشط لها وظائف وأدوار محددة ، ويتفاعل ويتداخل مع غيره من النظم من خلال هذه الأدوار . وبالتالي تتساند هذه النظم مع بعضها البعض وتتبادل التأثير فيما بينها ، ويعدل كل منها الآخر على نحو يؤكد تكاملها فى إطار

— R. Lilienfeld, *The Rise of Systems Theory : An Ideological Analysis*, John Wiley & Sons, New York, 1978.

(٦٩) انظر فيما يتعلق بالتمكاسات هذه النظرية على دراسات النظم السياسية المقتل التالى :

— W.C. Mitchell, *Political Systems*, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 15, pp. 473—478.

ايضا : احمد عباس عبد البديع ، *اصول علم السياسة* ، مرجع سابق ، صفحات ١٣٣ — ١٥٨ .

(٧٠) D. Martindale, *The Nature and Types of Sociological Theory*, Routledge & Kegan Paul, London, 1970, p. 448.

النسق الذى يشملها ، ويساعد فى الوقت نفسه على تأكيد هذا النسق وتثبيتته ، أو توسيع نطاقه وتدعيمه ، ويمكنه أيضا من التكيف مع الظروف المتغيرة ، والتعامل مع عوامل التوتر ، وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل . ومن ثم يتسنى له بلوغ أهدافه ، والحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته فى أداء وظائفها وأدوارها ^(٧١) . وترتبطا على ذلك يصبح التحليل البنائى الوظيفى ضرورة للتعرف على مختلف النظم التى يتألف منها النسق الاجتماعى الآلى من ناحية ، وإدراك ما بين هذه النظم من علاقات ترابط وتفاعل وتساند من ناحية أخرى ، فضلا عن تحديد ما تلعبه . . . هذه النظم — من وظائف وأدوار — من أجل المحافظة على توازن وتماسك وتكامل النسق الاجتماعى الكلى واستمراره . ومن هنا كانت تحليلات البنائية الوظيفية لا تهتم بخصوصيات الحياة الاجتماعية وتفصيلها الجزئية ، بل تتجه الى المجتمع كبناء كلى دينامى متكامل . مستندة فى ذلك على مقولات : البناء ، والوظيفة ، والنسق ، والتكامل والتوازن والتوافق ، والتكيف . . . وما الى ذلك من مفهومات أو مقولات يفسى بها معجم البنائية الوظيفية ، وتنمى عن حدوده ، وتكاد تكون فى مجملها مجرد اشتقاقات وتنويعات لمفهومى البناء الاجتماعى Social Structure والوظيفة الاجتماعية Social Function . . . اللذين يحددان أبعاد هذا الاتجاه ، أو منظوق عنوانه الاساسى الذى يميز هويته عما عداه من اتجاهات التحليل والتنظير فى علم الاجتماع المعاصر ^(٧٢) .

(٧١) نيقولا تيا شيف ، **نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها** ، ترجمة :

محمود عودة وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢١ .

(٧٢) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

ويعتبر النظام السياسى — طبقاً لتحليلات البنائية الوظيفية — أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعى الكلى . ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق . كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الادوار والوظائف التى يؤدىها ، ويساهم بالتالى فى تشكيل وتدعيم البناء الكلى للنسق الاجتماعى الذى يشملها ، فضلاً عن تحقيق أهدافه والحفاظ على بقائه واستمراره . ومن ثم يعتبر مفهوم النظام السياسى فى اطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسى للدراسات السياسية — الاجتماعية المعاصرة . والركيزة الاساسية التى تقوم عليها هذه الدراسات . وبالتالي يحتل هذا المفهوم نفس المكانة التى كان ينفرد بها مفهوم الدولة فى تحليلات فقهاء القانون وأنصار الماركسية من قبل . ويمثل فى الوقت نفسه الموضوع الرئيسى لدراسات علم السياسة ، والسياسة المقارنة ، والانثربولوجيا السياسية ، والتنمية السياسية على حد سواء (٣) .

(٧٣) انظر هذا الصدد المؤلفات والدراسات التالية على سبيل المثال :

- P. Wolf & R.H. Binstock, *America's Political System*, Random House, New York, 1975.
- I. Harik, *Structural - Functional Analysis and the Study of Politics*, in : *Journal of The Social Sciences*, Kuwait University, Vol. IV, No. 3, October, 1976, pp. 203—223.
- G.A. Almond, *Political Development*, Little Brown and Company, Boston, 1970.
- & G.B. Powell, Jr., *Op. Cit.*

وأيضاً ترجمة عربية غير دقيقة لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **السياسة المقارنة : دراسة فى النظم السياسية العالمية** ، ترجمة :

احمد على احمد عفتى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— L. Binder, *Iraq : Political Development in a Changing Society*, *Op. Cit.*

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن استخدام التحليلات البنائية الوظيفية في الدراسات السياسية قديم قدم أفلاطون وأرسطو اللذين كانا من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي ^(٧٤) . وربما كان ذلك صحيحا ، ولا يتناقض مع ما تؤكدته الدراسات المعاصرة من أن المحاولة العلمية الاولى والرائدة في هذا المجال قد ظهرت أول ما ظهرت في مطلع القرن الحالي على يدى فرانك جودنوا F.J. Goodnow ^(٧٥) ثم بلغت

— D. Apter, op. cit.

— محمد طه بدوى ، **المنهج في علم السياسة** ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، صفحات ٢٠٨ — ٢٥٦ .

— محمد عبده بحجوب ، **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية** ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .
(74) P.H. Merkl, op. cit., Introduction, p. XV.

(٧٥) تتمثل جهود (فرانك جودنوا) في انه لم يهتم في ترأسسته لنظام الدولة بمفهوم السلطة ، وتصنيف سلطات الدولة الى سلطة تنفيذية ، وأخرى تشريعية ، وثالثة قضائية على النحو المتعارف عليه في تحليلات فقهاء القانون . بل عبد الى معالجة هذا الموضوع من خلال البحث في الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الدولة . ومن ثم قسم وظائف الدولة الى وظيفتين أساسيتين هما : السياسة والإدارة . وتنطوق الوظيفة السياسية في رأيه بعملية وضع الدستور ، وسن القوانين ، واختيار الموظفين ، ومراقبة أجهزة الإدارة . وهى لذلك تعتبر وظيفة مركبة ، وعلى قدر كبير من الاتساع ، وتنطوى في الوقت نفسه على مجموعة من المهام والأدوار التي لا يمكن ان تختص بها سلطة واحدة او مؤسسة بعينها ، ويتعذر أيضا تكليف سلطة واحدة او مؤسسة واحدة بمباشرتها . ومن ثم تشترك في أدائها عدة مؤسسات وبناءات — رسمية وغير رسمية — تشمل فيما تشمل : المجالس التشريعية ، وأجهزة الإدارة ، ودور المحاكم ، فضلا عن الأحزاب السياسية . والتنظيمات الشعبية . انظر :

— F.J. Goodnow, *Politics and Administration*, New York: 1900; p. 17.

وانظر عرضا موجزا لتكرار هذا الباحث في :

— حسن مصب ، **علم السياسة** ، مرجع سابق ، صفحات ٢٢٥ — ٢٢٦ .

أوج تطورها على أيدي تالكوت بارسونز T. Parsons ومن شايه من علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين أمثال : ديفيد ايستون D. Easton وجبريل الموند G.A. Almond ، وغيرهما من الباحثين الذين أضافوا الى التحليلات البنائية الوظيفية كثيرا من الابعاد والمفاهيم الجديدة ، التي أضفت على هذه التحليلات طابعا خاصا ومتميزا ، ووفرت في الوقت نفسه امكانات أوسع لدراسة وتحليل النظام السياسي في ضوء هذا الاتجاه (٧٦) .

ولمنا في غير حاجة هنا الى تتبع واستقصاء مسار وأبعاد هذا التطور أو الخوض في تفصيلاته . ولكننا — رغم ذلك وفي اطار دراستنا للبنائية

(٧٦) انظر في هذا الصدد المؤلفات والدراسات التالية على سبيل المثال :

— T. Parsons, *Politics and Social Structure*, Free Press, New York, 1969

وانظر عرضا جيدا لانكار بارسونز وتحليلاته البنائية الوظيفية للنظام السياسي في :

— جي روثيه ، علم الاجتماع الأمريكي : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري ، احمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحات ١٤٤ — ١٥٥ .

— D. Easton, *The Political System : An Inquiry into the state of political Science*, Knopf, New York , 1953.

A Framework for Political Analysis, op. cit.

A System Analysis of Political Life, John Wiley and Sons, New York, 1965.

An Approach to the Analysis of Political System, in : H.G. Kerschull, (ed.), op. cit., pp. 13—31.

Systems Analysis of Politics, in : B.E. Brown & J.C. Wahlk, (eds.), op. cit., pp. 9—16.

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit.,

————— *A. Functional Approach To Comparative Politics*, in : G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), op. cit., pp. 3—64.

الوظيفية كمدخل لدراسة التنمية السياسية — لا نستطيع بحال من الاحوال أن نهمل جهود رواد هذا الاتجاه في دراسة وتحليل النظام السياسى ، وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ، وبيان ما يضطلع به من وظائف وأدوار . ذلك أن هذه الجوانب جميعا تشكل في حد ذاتها محور البحث في التنمية السياسية لدى أنصار البنائية الوظيفية ، وان كان تحديد مظاهر وتجليات التنمية السياسية يتم أساسا من خلال المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، أو بين النظم السياسية الغربية والنظم غير الغربية على وجه التحديد . وحتى يتضح لنا ذلك قد يكون من المفيد أن نعرض أولا لجهود البنائية الوظيفية في تحليل النظام السياسى ، ثم ننتقل بعد ذلك الى بيان كيفية دراسة وتحديد مظاهر وتجليات التنمية السياسية في ضوء هذا التحليل .

١ (التحليل البنائى الوظيفى النظام السياسى :

يقوم هذا التحليل أساسا على افتراض مبدئى مؤداه « أن النظام السياسى هو ذلك النمق من التفاعلات التى توجد فى كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا ، وفى مواجهة غيرها من المجتمعات ، باستخدام — أو التلويح باستخدام — الاكراه المادى المشروع بشكل أو بآخر » (٧٧) . ويقصد بمفهوم (النظام) هنا أى بناء متكامل يتألف من وحدات وعناصر متعددة . أما مفهوم (التفاعلات) فيقصد به كافة الانشطة والافعال التى تتجسد فى هيئة أدوار وجماعات وبناءات

(77) Ibid, p. 7.

واضحة المعالم • ومعنى هذا أن مفهوم النظام انما يدل على أن الاجزاء المكونة له تؤدي أدوارا وأنشطة مختلفة • وأن هذه الأنشطة تستهدف تحقيق غايات محددة • هذا فضلا عن أن مفهوم النظام نفسه يدل على وجود علاقة تبادلية بينه وبين البيئة التي يوجد فيها • أما وصف هذا النظام بأنه (نظام سياسى) فذلك يرجع الى أن ما يتضمنه من تفاعلات ذات طابع وخصائص سياسية واضحة • وأن ما تتوخاه هذه التفاعلات من أهداف ذات طبيعة سياسية بحث • كما أن استخدام الاكراه المادى لتحقيق هذه الاهداف هو في المحل الاول من اختصاص السلطة السياسية الشرعية وحدها •

هذا ويتميز النظام السياسى — الى جوار ذلك — بخصائص وسمات رئيسية معينة ، ليس من العسير تحديدها ، وليس من المتعذر تلمسها وادراكها فى أى من النظم السياسية المعروفة أيضا • وتتمثل هذه الخصائص — كما يقول الموند — فى : شمول النظام السياسى لكافة التفاعلات السياسية من ناحية (Comperhenisiveness) ، وتساندو اعتماد مكونات النظام على بعضها البعض من ناحية أخرى (Interdependence) • هذا فضلا عن أن النظام السياسى نفسه له حدود لا يتخطاها • وهذه الحدود تفصله عن البيئة التى يتفاعل معها ، وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى Existence of Boundaries •

أما خاصية الشمول فيقصد بها أن النظام السياسى يتضمن كافة التفاعلات التى تؤثر فى استخدام الاكراه المادى أو التلويح باستخدامه • ولذلك فهو لا يتضمن المؤسسات الحكومية أو البناءات الرسمية أو

الدستورية القائمة على أسس قانونية وحسب — كالبرلمان وهيئة الوزارة والأجهزة البيروقراطية والمحاكم — ولا يتضمن المؤسسات أو الهيئات المنظمة على أسس عرفية أو تعاقدية فقط — كالأحزاب وجماعات المصلحة — بل يتضمن أيضاً وفوق كل ذلك كافة البناءات ذات المسحة السياسية ، بما في ذلك البناءات التقليدية غير المتميزة ، كروابط القرابة ، وجماعات المكانة ، والتجمعات الطائفية ، بالإضافة إلى الظواهر غير المعيارية *economic phenomena* — مثل عمليات الاحتغال وعمليات الشعب ، والمظاهرات وما إلى ذلك من تجمعات تنشأ تلقائياً كرد فعل لموقف معين . وإن كانت هذه الظواهر والتجمعات الأخيرة لا تعد جزءاً من النظام السياسي إلا عندما تبصر عن مطالب معينة تتصل — بشكل مباشر أو غير مباشر — بتوزيع القيم في المجتمع (٧٨) .

وحيث أن النظام السياسي هو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدواراً وأنشطة معينة ، فإن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها . ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي ، بحيث ينعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى كما يؤدي كل تغيير يحدث في أي مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات

(٧٨) مزيد من التفاصيل حول هذه السمة في :

— Ibid, pp. 7—8.

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., p. 18.

مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى • وآية ذلك أن ظهور الأحزاب السياسية ، أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري ، أو اتساع قاعدة الديمقراطية — مثلا — يؤدي عادة الى تغيير أسلوب أداء كافة أبنية النظام ، ويؤثر أيضا على قدرة النظام على التعامل مع بيئته المحلية والخارجية على حد سواء • ومفاد هذا كله أن أى تغيير — كمى أو كيفى — يطرأ على أى من متغيرات النظام لابد وأن يستتبعه نوع من الضغوط على بقية المتغيرات ويؤدي الى تغييرها • وبالتالي اما أن يغير النظام من نمط أدائه أو يعمل على تقويم العنصر الجانح عن طريق ميكانيزمات التنظيم على حد قول الموند (٧٩) •

وأخيرا فإن النظام السياسى وان كان لا يوجد في فراغ ، ولا يعمل كذلك في فراغ ، الا أنه في الوقت نفسه ذو حدود خاصة به ، تفصله عن البيئة التي يتعامل معها ، وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى • ويستند هذا التصور — فيما يقول الموند — على مقولة مؤداها أن ثمة نقاطا محددة تنتهى عندها النظم الاجتماعية الأخرى ويبدأ منها النظام السياسى • وأن النظام السياسى هو للنظام الاجتماعى الوحيد الذى يمكنه — ومن حقه — استخدام ، أو التهديد باستخدام ، الاكراه المادى المشروع ومن هذا المنطلق يقول ايستون « ان حدود النظام السياسى تتعين أساسا عن طريق تلك الأنشطة التي ترتبط مباشرة — وبشكل أو بآخر — بعملية صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع • وعلى هذا الأساس فإن كل نشاط

(79) Ibid, p. 19.

— G. A. Almond, op. cit., p. 8.

اجتماعى لا يشترك في هذه السمة لابد وأن يعامل فوراً على أنه متغير خارجى ، يرتبط بالبيئة ، ويتعين استبعاده من اطار النظام السياسى^(٨٠) .
وتتمثل هذه الحدود بوجه عام في أن تأثير سلطة النظام السياسى وان كان أقوى مما هو عليه في النظم الاجتماعية الاخرى الا أن ثمة حدوداً لهذا التأثير . ويتضح هذا في أن النظام السياسى مثلاً لا يستطيع — من الوجهة القانونية — أن يفرض سلطته على أعضاء النظم السياسية الاخرى .
كما أن ثمة أنماطاً معينة من الأنشطة قد توجد داخل النظام السياسى نفسه — كالأنشطة الدينية والاقتصادية مثلاً — ولا يمكن لسلطة النظام أن تقترب منها أو تمتد إليها^(٨١) . ويرجع هذا — في المقام الاول — الى أن النظام السياسى لا يتكون من أفراد ، بل يتكون أساساً من أدوار متفاعلة . وأن هذه الادوار قد يكون لأصحابها أدواراً أخرى داخل النسق الاجتماعى الكلى . فكما أن للفرد دوراً في النظام السياسى — حينما يدلى بصوته في عملية الانتخاب ، أو حينما يؤدي للدولة التزاماته الضريبية ، أو عندما يكون عضواً في البرلمان أو في حزب من الاحزاب — هناك أدوار أخرى يمارسها الفرد داخل الاسرة ، ومن خلال النظام الاقتصادى ، وعن طريق النظام الدينى وهكذا . ونتيجة لتعدد هذه الادوار يتداخل النظام السياسى مع غيره من النظم الاجتماعية الفرعية التى تشكل النسق الاجتماعى الكلى وتختلط حدوده بحدود هذه النظم . يضاف الى ذلك

(80) D. Easton, *An Approach To The Analysis of Political System*, op. cit., p. 20.

(81) P. Woll & R.H. Binstock, op. cit., pp. 14—15.

أن حدود النظام السياسى تتسم عادة بالتغير والمرونة وعدم الاستقرار ولذلك فهي تضيق في بعض الأحوال بحيث تقتصر عددا ضئيلا من المشاركين في الحياة السياسية ، وقد تتسع في أحوال أخرى لتشمل المجتمع بأسره . ففى يوم الانتخابات مثلا تتسع هذه الحدود نتيجة انتقال الناخبين من مقر عملهم وأماكن إقامتهم الى صناديق الاقتراع لمزاولة حقهم في التصويت . ومن ثم يتحول هؤلاء الناخبون — ولو ليوم واحد — من مجرد أفراد عابيين يمارسون أدوارا اجتماعية مألوفة الى أفراد سياسيين يباشرون دورا وظيفيا محددًا . وبذلك يتخطون حدود النظام السياسى ويوسعون من نطاقها . ولكن هذه الحدود لن تثبت أن تضيق مرة أخرى حالما يعودون الى مقر عملهم وأماكن إقامتهم ويباشرون أدوارهم الاجتماعية . ولا يختلف الحال في أوقات الحروب والازمات عن هذا أيضا . اذ في ظل هذه الظروف الاستثنائية تمتد حدود النظام وتتسع الى حد كبير نتيجة لعمليات التجنيد الواسعة التي يلجأ اليها النظام ، أو نتيجة لخضوع أغلب المشروعات الاقتصادية والمؤسسات الحيوية لرقابة وتوجيه النظام السياسى لى تكون في خدمة الجهود الحربى ، أو لى يمكن الاعتماد عليها في مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أزمات طارئة (٨٣) .

وليس معنى هذا كله أن النظام السياسى ليست له حدود تميزه أو تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى أو عن البيئة التى يوجد بها

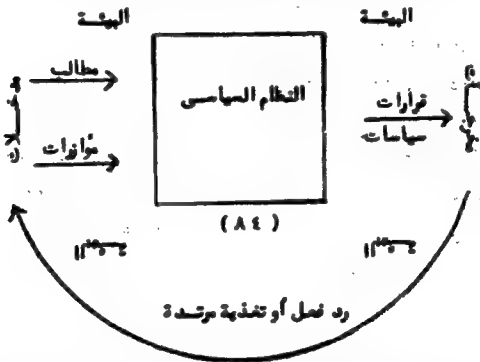
ويتفاعل معها • بل. ان العكس هو الصحيح • وان كان تعيين هذه الحدود ليس سهلا ، ويتطلب شيئا من الاحاطة بديناميات التفاعل داخل النظام نفسه ، وبينه وبين البيئة التي يوجد فيها •

ديناميات وتفاعلات النظام السياسى :

لا يوجد النظام السياسى فى فراغ • ولا يعمل كذلك فى فراغ • كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه • ولكنه — كائى من النظام الاجتماعية الاخرى — نظام فرعى يرتبط ببناء كلى أكبر وأوسع نطاقا منه • وأكثر شمولاً عنه هو النسق الاجتماعى الكلى • كما أن النظام السياسى — فى حد ذاته — نظام منفتح على بيئته الخارجية سواء كانت هذه البيئة **Intrasocietal** أو خرج نطاق المجتمع المحلى الذى يوجد فيه أى دولية **Extracocietal** (٨٣) • وبما أن النظام السياسى هو نظام من التفاعلات فهو اذن لابد وأن يتفاعل مع بيئته المحلية والدولية ، بالإضافة الى ما يتم داخله من تفاعلات بين وحداته ومكوناته المختلفة • وفى هذا الصدد يقسم (ديفيد ايستون) عمليات التفاعل داخل النظام ومع بيئته المحلية والدولية الى ثلاث عمليات رئيسية هى : عملية المدخلات **Inputs Process** ، وعلمية لتحويل **Conversion Process** وعلمية المخرجات **Outputs Process** • وتعتبر عملية المدخلات وعلمية المخرجات عمليتين تبادليتين بين النظام السياسى وبيئته المحلية والدولية فى حين أن عملية التحويل تعد عملية داخلية أو مركزية بالنسبة للنظام نفسه •

(83) D. easton, *Systems Analysis of Politics*, in : B.E. Brown & J.C. Wahlk, (eds.), *op. cit.*, p. 12.

وقد أوضح ايستون فكرته عن هذه العمليات ، وكيفية تفاعل النظام السياسي مع بيئته المحلية والدولية في نموذج مبسط . يصور فيه النظام السياسي وكأنه صندوق مغلق ، تتجه اليه مدخلات البيئة ، وتتم في داخله عملية تحويل هذه المدخلات الى مخرجات تتجه الى البيئة مرة أخرى ويترتب عليها بالتالى ردود أفعال أو تغذية مرتدة Feedback قد تشكل نمطا جديدا من المدخلات لا تلبث أن تتجه الى النظام السياسي وهكذا . .



ويشير مفهوم المدخلات — فيما يقول ايستون — الى تلك الانشطة التى من شأنها أن تسهل على استمرار النظام لادائه (٨٥) . فالنظام السياسى كما يقول نظام منفتح على بيئته ، يستمد منها الطاقات المحركة ، بالإضافة الى المعلومات التى بموجبها يستخدم هذه الطاقات . وتشتمل

(٨٤) ورد هذا النموذج المبسط في كتاب ديفيد ايستون :

A. Framework for Political analysis, op. cit., p. 112.

كما اثار اليه أيضا في مقاله :

(— An Approach to The Analysis of Political Systems, op. cit., p. 19.

(85) Ibid, p. 20.

معطيات البيئة في رأيه على نوعين من المدخلات • الاول هو المطالب
Demands • والثاني هو : المؤازرات أو عوامل التأييد Supports
وتتمثل المطالب من ناحية في كل ما يطرحه الافراد والجماعات من رغبات
وحاجات تتعلق بتوزيع القيم في المجتمع — كالمطالبة بزيادة الاجور ، أو
تخفيض الاسعار ، أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية — وتتمثل هذه
المطالب أيضا في كل ما يطرحه البيئة الدولية من تحديات وضغوط على
النظام السياسي — كالتهديد بالحرب أو الاعتداءات الخارجية أو المقاطعة
الاقتصادية •• وما الى ذلك • أما المؤازرات فتشمل المواقف والاتجاهات
وأنماط السلوك التي من شأنها أن تؤازر النظام السياسي في كل مستوى
من مستوياته ، وفي كل قرار من قراراته ، فضلا عن المؤازرات المادية
كدفع الضرائب والخدمة العسكرية والمشاركة في الخدمات والانشطة العامة
••• وما الى ذلك من مظاهر وعوامل تأييد ، بدونها يتعذر على النظام أن
يستجيب للمطالب الملقاة على عاتقه ، ولا يتمكن من مواجهة ما يعرض
له من ضغوط وتحديات خارجية •

أما عملية التحويل فيقصد بها تلك الانشطة والتفاعلات التي تتم داخل
النظام السياسي ، أو بمعنى أدق داخل المؤسسات السياسية — كهيئة
الوزارة ، والمجالس النيابية ، والاجهزة التنفيذية ، ودور القضاء —
والتي عن طريقها يتمكن النظام من تحويل المطالب والمؤازرات التي يتلقاها
من بيئته المحلية والخارجية — الى مخرجات • أي الى قواعد وسياسات
وتشريعات أو أحكام قضائية أو إجراءات تنظيمية أو أساليب قمع اذا اقتضى
الامر ••• وما الى ذلك من مخرجات مماثلة تتلاءم مع طبيعة وحجم
المدخلات الموجهة الى النظام ، وتتمشى مع أهدافه ولا تتعارض معها •

ويضيف ايمستون الى ما تقدم أن النظام المياسى قد يستجيب لهذه المدخلات استجابة كلية أو جزئية • كما أنه قد يقدم بدائل لها ، وبمقدوره كذلك أن يرفضها ، ويواجه ما يترتب على هذا الرفض من نتائج • وفي جميع هذه الاحوال تنخفض هذه المخرجات عن تغييرات ملموسة في بيئة النظام نفسه • وهذا ما يؤدى بالتالى الى ظهور أنماط جديدة من مدخلات المطالب والمؤازرات يسميها ايمستون (التغذية المرتدة Feedback) ويحسد بها تلك العملية التى يتعرف بها النظام المياسى على نتائج مخرجاته ، وطبيعة التغييرات التى تطرأ على بناء المطالب والمؤازرات •

وكما أن النظام السياسى يتفاعل مع بيئته أخذاً وعطاءً على هذا النحو، فإنه لاينى أيضا عن العمل على تحقيق أهدافه الرئيسية ، ولا يتوقف عن توفير كافة الوسائل والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف • وتشير تحليلات ايمستون والموند فى هذا الصدد الى أن لكل نظام سياسى هدفين رئيسيين هما : المحافظة على بقاءه واستمرار وجوده عبر الزمن من ناحية، وتحقيق التكامل بين أجزائه ومكوناته المختلفة من ناحية أخرى • كما أن ثمة أهدافا نوعية أخرى عديدة ، ولكن ليس ثمة ما يدعو الى الإشارة اليها أو التعرض لها فى هذا المجال •

ويمثل هدف المحافظة على البقاء والاستمرار عبر الزمن فى كل ما يبذله النظام من أجل الحفاظ على حدوده وعلى مختلف البنات والادوار والقيم والنظم للسائدة فى بيئته المحلية ، باعتبار أن بقاءه ومباشرة لأحواره ، واستقرار أدائه لوظائفه يعتمد على معطيات — أو محفزات — هذه البيئة فى الأساس • ويتبنى للنظام تحقيق هذا الهدف حينما ينجح فى

تطوير أبنية داخلية وأدوار متعددة ، تمكنه من تعبئة موارد المجتمع ،
بوصيانة قيمه الأساسية ، وصياغة السياسات الملزمة ، فضلا عن تحقيق
الاستقرار الدلظى ، ومواجهة كلفة للضغوط والتحديات التي يتعرض لها
من الداخل أن الخارج . وفي هذا الصدد يقول ايستون : « إذا كان للنظام
السياسى أن ينجز الامور المتعلقة بشئ ما — ولو لفترة محددة — فإن
قدرا من التمايز فى تركيبه البنائى لابد وأن يحدث . لأنه من الصعوبة
بمكان — فى الواقع ومن الوجهة العملية — أن يكون ثمة نظام سياسى
ما تقوم وحداته المختلفة بأنشطة متماثلة فى وقت واحد . ولذلك فإن أعضائه
(وحدات أو مكونات) النظام السياسى غالبا عليه أن يكون بقدر معين من تقسيم العمل
يهيئ لهم الاطار الذى يؤدون عملهم من خلاله » (٨٦) . وبناء على هذا
التمايز البنائى والوظيفى . يتسنى للنظام السياسى أن يتفاعل مع سمات
البيئة ، وأن يواجه ما يتعرض له من ضغوط وتحديات . وبالتالي يتمكن
من الحفاظ على بقاءه واستمراره عبر الزمن .

وقد يؤدى هذا التمايز فى بعض الاحوال الى اثاره نوع من النزاع
داخل النظام نفسه . وقد يتمخض كذلك عن حالة من التفكك وعدم التكامل
الاجتماعى والسياسى . ويتأتى هذا من أن عملية التمايز قد تمنح تقديرا
وامتيازاً معيناً لبعض المواقع دون الأخرى ، كما أنها قد تجعل لبعض
الأدوار تأثيراً يفوق تأثير غيرها من الأدوار . فالأشخاص الذين يشغلون
مواقع القوة ، ويقومون بصنع وتنفيذ القرارات الملزمة مثلاً يحتلون عادة

مكانة أسمى من المواطنين العاديين الذين عليهم الانصياع لهذه القرارات والالتزام بها . وحتى إذا كانت السلطة موزعة بين أدوار مختلفة ومتعددة — كما هي الحال في النظم الديمقراطية مثلا — فإن هذا لا يمنع من أن تكون لقرارات بعض هذه الأدوار أولوية أو أسبقية على القرارات التي تصدر عن الأدوار الأخرى الأدنى منها . وما دام الأمر كذلك فإن أنماط التمايز التي ينطوى عليها النظام قد تصبح مصدرا لخلق أسس الصراع الاجتماعي وسببا لاثارة عوامل التفكك ، وعاملا هاما من عوامل الانقسام وفقدان التكامل داخل النظام ^(٨٧) . ومن ثم ، وحتى يتسنى للنظام القضاء على عوامل الفرقة وأسباب الشقاق والصراع ، وتحقيق الوحدة والتكامل بين أجزائه ومكوناته ينبغي أن يكون النظام مزودا بكافة القدرات والميكانيزمات التي من شأنها أن تحقق التكامل بين أعضائه ، أو تجعلهم يتعاونون بدرجة مقبولة تمكنهم من المشاركة في صنع القرار السياسى أو التأثير في عملية صنع هذا القرار . ^(٨٨) وهذا ما يطرح على الفور قضية قدرات النظام السياسى Capabilities of Political System على بساط البحث ، باعتبار أن هذه القدرات تشكل بعدا هاما من أبعاد التحليل البنائى الوظيفى للنظام السياسى ، ينبغى الإلمام به بشئ من الوضوح .

(87) A.M. Orum, *Introduction to Political Sociology*, Prentice - Hall Inc., New Jersey, 1978, p. 90.

(88) D. Easton, op. cit., p. 21.

قدرات النظام السياسي (٨٩) :

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة ، تحدد — وتؤثر على — كيفية أدائه لوظائفه وأدواره ، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليتيه في التعامل مع بيئته المحلية والدولية . فضلا عن أن هذه القدرات تعد — في حد ذاتها — من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقاءه واستمراره ، ويتمكن من تحقيق وحدته وتكامله . ومن هنا يمكن تصنيف ومقارنة النظم السياسية المختلفة في ضوء هذه القدرات ، ويمكن التنبؤ أيضا باحتمالات التغيير السياسي

(٨٩) منذ أفلاطون وأرسطو والبحث في أداء النظام السياسي وقدراته يشغل اهتمام منظري السياسة ، ويشكل أهمية خاصة لدى : الباحثين في قضايا السياسة العملية وشئون الحكم والإدارة . وبرغم قدم البحث في هذا المجال وإتساع نطاقه إلا أن الدراسة الموضوعية والعميقة لهذه القضية لا تبعد كثيرا عن مستنجات هذا القرن ، وتعزى بوجه خاص إلى عالم السياسة الأمريكي جبريل الموند G.A. Almond وأفلاطون وأرسطو مثلا تناولوا هذه القضية بحثا عما يجب أن يقوم به النظام . كما تعرض منظرو السياسة الليبراليين — في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر — للقضية ذاتها من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعارية أيضا . وقد أشار كارل دويتش K.W. Deutsch في مقاله (التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية Social Mobilization and Political Development) إلى تأثير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي « على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها p. 431 » . كما أشار (ديفيد إيستون) في كتابه (تحليل أنساق الحياة السياسية Systems Analysis of Political Life) إلى « القدرة على معالجة متطلبات النظم السياسي ... وأنماط الأداء الحكومي FF. 355 pp » ، ولكن كلا من دويتش وإيستون لم يحاولا تقديم تصور تحليلي لمفهوم القدرات Capabilities ولم يشيرأ كذلك إلى هذه القدرات من قريب أو بعيد . ولذلك تعتبر جهود الموند في هذا المجال من أكثر المعالجات دقة وأقربها إلى الواقع والتطبيق المعين ، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظم السياسي «موضوع بحث امبيرى» وليس مجرد قضية بحث نظرى اكاديمى فقط . ومن ثم سوف نعتد على ما قدمه الموند من تحليلات في هذا المجال في استعراضنا لهذه القدرات ، وسوف نتناول هذه القدرات بشيء من المناقشة في نهاية هذا الفصل .

وتفسيره • ويصبح من المتاح لنا كذلك أن نتحدث عن السياسات يوجهات للتغيير السياسى المنشود ، وأن نقيس مستويات التطور أو التخلف السياسى على حد سواء •

ويميز الموند فى هذا الصدد بين مجموعة من القدرات الاساسية لاندم وجودها فى أى من النظم السياسية المعروفة ، وان كانت ثمة اختلافات نسبية فى كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسى الى آخر ، ومن وقت الى آخر أيضا داخل النظام السياسى الواحد • وتمثل هذه القدرات — فيما يقول فى خمس قدرات رئيسية هى : القدرة الاستخراجية *Extractive capability* والقدرة التنظيمية *Regulative Capability* والقدرة التوزيعية *Distributive Capability* والقدرة الرمزية *Symbolic Capability* والقدرة الاستجابية *Responsive Capability* ويحسن بنا فى هذا المقام أن نعرض لكل من هذه القدرات بشىء من التفصيل المناسب •

٢ — القدرة الاستخراجية :

تشير هذه القدرة الى مدى كفاءة النظام السياسى فى استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية ، المحيط به والمتاحة له ، فى كل من البيئة المحلية والدولية على حد سواء • ويستند تحديد وتحليل هذه القدرة بوجه عام على حجم الموارد البشرية والمادية المتاحة والمتدفقة على للنظم السياسى من ناحية ، ومقدار ما يتمتع به النظام من تأييد ومؤازرة من جانب السكان واستعدادهم لتقديم الموارد والخدمات التى يتطلبها النظام من ناحية أخرى • هذا فضلا عن كيفية حصول النظم على

هذه الموارد الطبيعية ونوعية الإجراءات والبناءات التي يستخدمها أو يعتمد عليها في هذا المجال . وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسى ، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة للمجتمع السياسى ، وتمثل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لغيرها من القدرات . وبالتالي تقلل أو تزيد من امكثلت أو احتمالات تحقيق العديد من الاهداف الخاصة بالنظام أو المجتمع (٩٠) .

٢ - القدرة التنظيمية :

تشير هذه القدرة الى مدى نجاح النظام السياسى في تنظيم وضبط سلوك الافراد والجماعات داخل المجتمع ، ومدى قدرته على التدخل في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها . وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام — أو التلويح باستخدام — الاكراه للمادى المشروع . وهى لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسى ، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى .

ويمكن تلخيص هذه القدرة وتحديد مظاهرها من خلال التعرف على الافراد والجماعات التى تخضع للضوابط القانونية والفظائية التى يفرضها للنظم من ناحية ، ونوعية المجالات الحياتية الخاصة بالافراد أو الجماعات التى تقع تحت تأثيرها من ناحية أخرى ، هذا فضلا عما يلجأ اليه النظم من أساليب وإجراءات ، وحدود التسامح التى يبيحها ، ومقدار القترام — أو عدم القترام — للأفراد بها . بالإضافة الى مقدار تدخل النظام في بيئته

الدولية أو داخل غيره من النظم السياسية ، وحجم نفوذه أو تأثيره على شعونها السياسية •

وتعتبر القدرة التنظيمية — كالقدرة الاستخراجية تماما — ركيزة أساسية لغيرها من القدرات • ومحددا رئيسيا لاداء كثير من هذه القدرات أيضا • ومن ثم تتداخل هاتان القدرتان فيما بينهما ، وتعتمدان على بعضهما الى حد كبير • ويتأتى هذا الاعتماد المتبادل من أن النظام يحتاج أولا الى الموارد من أجل تدعيم قدرته التنظيمية وكهالة الضوابط النظامية التى يتبغى أن يعتمد عليها • وهو لكى يحصل على هذه الموارد — ويستخرجها من بيئته المحلية أو الدولية — يعتمد أساسا على ماله من قدرة على السيطرة والضبط ، فضلا عن استخدامه الاكراه المادى المشروع أو التهديد باستخدامه •

ولاينفى هذا كله أن ذمة عوائق وقيودا تحدد مقدار ومدى ما تصل اليه ضوابط النظام وقيوده وقدرته التنظيمية بوجه عام • وترجع هذه للعوائق عادة الى تعذر الحصول على المعلومات ، أو صعوبة تدفق المعلومات على النظام من ناحية ، وإلى تركيز السلطة فى النظام وعدم توزيعها بين مستوياته المختلفة من ناحية أخرى ، هذا فضلا عن بهالة تكلفة ومتطلبات عطية التنظيم نفسها ، والمشكلات المتعلقة ببناء وتحديد أجهزة التنظيم والأشخاص المنظمين أنفسهم ••• وما الى ذلك من عوامل تؤثر — مجتمعة أو منفردة — على فعالية هذه القدرة ، وتريد أو تقلل من نطاق تأثيرها^(٩١)

٣ - القدرة التوزيعية :

تشير هذه القدرة الى نشاط النظام السياسى باعتباره موزع أو مانح Dispenser للمنافع والقيم المرغوبة أو المتنازع عليها ، وما ييخله من جهود فى مجال تخصيص وتوزيع شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكائات الاجتماعية والفرص ... بين الافراد والجماعات داخل المجتمع ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية وأهمية الاشياء الموزعة والمجالات الحياتية التى تشملها عملية التوزيع • وقطاعات السكان التى تتلقى هذه المنافع • ومدى الاتساق بين متطلبات الافراد وما يوزعه النظام من منافع وقيم لاثباغ هذه المتطلبات • بالاضافة الى ما يقدمه النظام للدول الاخرى من مساعدات مادية أو أدبية (٩٢) •

٤ - القدرة الرمزية :

يقصد بذلك مدى ومعدل تدفق الرموز المؤثرة من النظام السياسى الى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء • وتتضمن هذه الرموز • فيما يقول الوند - كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التى من شأنها اثاره حماس الجماهير ، وما تبذله من اهتمام بالتراث القومى والمناسبات الوطنية • وما يصدر عنها من تصريحات فى أوقات الازمات ... وما الى ذلك من جهود لا تكلفها كثيرا ، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد فى المجتمع •

وربما كان من الصعب قياس تأثير المخرجات الرمزية للظلم وتحديد غمليتها في المجتمع . ولكن الصغوة الحاكمة • ورجال الصحافة والباحثين لا يحتمون حيلة لمواجهة هذه الصعوبة • ومن ثم يلجأون في أغلب الاحوال الى قياس تأثير هذه المخرجات لم' عن طريق لحساء التجمعات الجماهيرية وعدد المستمعين ، أو عن طريق تسجيل قوة واستمرار عمليات التصفيق ، فضلا عن اجراء مسح الاتجاهات وقياسات الرأس العام •

هذا وتعتبر القدرة الرمزية بوجه عام من العوامل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لزيادة تأثير بعض التوزيعات الحكومية وعمليات التنظيم، والوصول بها الى درجة تفوق تأثيرها المادى على الافراد • كما يمكن استخدام القدرات التوزيعية والرمزية — بالمثل — من أجل تقوية وتدعيم بعضها البعض^(٩٣) •

• — القدرة الاستجابية :

تشير هذه القدرة الى العلاقة بين مدخلات النظام أيا كان مصدرها . مطليا أو دوليا — وبين مخرجاته ، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والاوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضى سياسات وقرارات واجراءات ملائمة • فالنظام السياسى — بشكل أو بآخر — لابد وأن يستجيب لشيء ما ، سواء كان هذا الشيء صغوطا أو مطالب داخلية أو خارجية • ولكن لمن يستجيب النظام ؟ وفى أى من مجالات العمل السياسى يكون مستجيبا ؟ وكيف يتتبر الامر لكى يدعم نمطا

معينة من السلوك الاستجابي ؟... هذه هي التسؤلات المحورية التي يمكن
على أساسها قياس القدرة الاستجابية للنظام ، وتصعيد نمط سلوكه
الاستجابي (٩٤) .

وغنى عن البيان أن هذه القدرات الخمس ماهي إلا أنماط للعلاقة
بين مدخلات النظام ومخرجاته . كما أن ثمة ارتباطا وتداخلا وتساندا بين
هذه القدرات جميعا . ومن هنا كان أداء النظام لادواره ووظائفه —
ومستوى هذا الأداء نفسه — يتوقف الى حد كبير على حجم ونوع القدرات
التي يتمتع بها أو يعتمد عليها ، ويتطلب أيضا تطوير هذه القدرات
وتدعيمها . ويتضح هذا من ناحية في أن القدرة على استخراج الموارد
مثلا تعتمد أساسا على القدرات التنظيمية والرمزية للنظام . كما تعتمد
القدرة التوزيعية والاستجابية للنظام على قدرته على استخراج الموارد
من ناحية أخرى . ومن خلال هذا لترايط والاعتماد المتبادل بين هذه القدرات
يتسنى للنظام القيام بوظائفه ، فضلا عن تطوير قدراته وزيادة فعاليتها .
هذا ولما كان النظام السياسي نظاما فرعيا داخل الاطار العام للنسق
الاجتماعي الكلي ، ومنفتحا في الوقت نفسه على بيئته المحلية والدولية
ومتفاعلا معها ، فمن المتوقع إذن أن تتأثر قدرات النظام — وكماشة في تطوير
هذه القدرات — بمجموع الموارد المحلية والبشرية التي تتدفق عليه من هذه
البيئة . ومن المحتمل أيضا أن يكون لمواقف وأهداف وتوجهات الصفوة
الحاكمة تأثير ملموس على هذه القدرات ومستويات أدائها . كما أنه من

غير المستبعد كذلك أن تتأثر كل هذه القدرات بكفاءة وفعالية البناء التنظيمي لأجهزة النظام نفسه ، ومقدار ما يتلقاه النظام من تأييد ومؤازرة من جانب المواطنين •

وعلى أية حال فإن النظام السياسي اذ يعتمد على هذه القدرات في أداء وظائفه ومن أجل الحفاظ على بقائه وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته المختلفة ، فإن الامر يتطلب منا الان أن نتعرف على ما يضطلع به النظام من وظائف بوجه عام ، وأن نلم أيضا بما يرتبط بهذه الوظائف من قدرات وميكانيزمات تحقق غايات النظام وأهدافه النهائية •

وظائف النظام السياسي :

يستخدم مفهوم (الوظيفة) في اطار نظرية النظم ، وطبقا لتحليلات البنائية الوظيفية ، للدلالة على النشاط أو الدور الذي يلعبه النظام داخل البناء الكلي الذي يشمل • ويتحدد وظائف النظام — أى نظام — بطبيعته الحال في ضوء الاهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها • كما يتوقف نجاح هذه الوظيفة — أو تلك — في تحقيق الاهداف ، التي ينشدها النظام على حجم ونوع وكفاءة القدرات التي يتحلى بها النظام نفسه ، والبناءات والميكانيزمات التي يعتمد عليها •

ومن المتفق عليه أن النظام السياسي — شأنه في ذلك شأن غيره من النظم الاجتماعية — لا يقوم بوظيفة واحدة فقط ، ولكنه يمارس عديدا من الوظائف والأدوار المتميزة والتكاملية في آن واحد • ويرجع ذلك في المقام الاول الى تعقد الحياة الاجتماعية ، وتعدد لمطالب التي يتطلبها النظام ، وتنوع التحديات التي يتعرض لها من ناحية ، والى تعدد وتنوع الابنية

والمؤسسات التي يعتمد عليها ، وتباين وتفاوت الوظائف والأدوار التي تقوم بها من ناحية أخرى . ولا يعنى هذا بحال من الأحوال أن ثمة تعارضها بين تعدد وظائف النظام وأدواره وبين مبدأ التخصص والتمايز الوظيفي لابنية النظام ومؤسساته . لأنه من غير المتصور عمليا أن تكون ثمة أبنية ومؤسسات متعددة تسهم بشكل أو آخر في أداء النظام السياسى دون أن يكون ثمة تداخل بين وظائف وأدوار هذه الابنية والمؤسسات المختلفة .

وفي هذا الصدد يميز (جبريل الموند) بين نوعين رئيسيين من وظائف النظام السياسى . الاول هو ما يسميه (وظائف المدخلات)

Input Functions ويشمل وظائف : التنشئة والتجنيذ السياسى

Political Socialization and Recruitment والتعبير عن المصالح

Interest Articulation وتجميع المصالح Interest Aggregation

والإتصال السياسى Political Communication . والثانى هو ما يسميه

(وظائف المخرجات) output Functions ويشمل وظائف : صنع

القواعد Rule-Making وتطبيق القواعد Rule-application

والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد Rule-adjudication وهذه الوظائف

الثلاث الاخيرة فى رؤية هى نفس الوظائف السابقة للفصل بين السلطات ،

وان اكتسبت مسميات جديدة ، بهدف تحريرها من مسحتها البنائية ،

واضفاء الطابع الدينامى عليها^(٩٥) .

(95) G.A. Almond, A Functional Approach To Comparative Politics, op. cit., p. 17, pp. 26—58.

٢ — وظائف التحويل :

ويقصد بذلك دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام — من مطالب ومؤازرات — الى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وأجراءات تنفيذية ... ويتعلق هذا المستوى في واقع الامر بعمليات التحويل التي تجرى داخل النظام نفسه . أى بما يتضمنه من وظائف تتولى القيام بتحويل المدخلات الى مخرجات . وتتمثل هذه الوظائف بوجه عام في ست عمليات رئيسية هي : التعبير عن المصالح ، وتجميع المصالح ، وصنع القواعد ، والفصل في المنازعات وفقا للقواعد ، ثم الاتصال السياسى .

٣ — وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

ويهتم هذا المستوى بالتعرف على الاساليب والميكانيزمات التي يعتمد عليها النظام في عمليات التكيف مع البيئة ، وتهيئة المتطلبات اللازمة للحفاظ على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه . وهذه الوظائف — كما يقول الموند وباول — لا تدخل ضمن عمليات التحويل السابقة . ولكنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية النظام من الداخل . ومن ثم ينعكس تأثيرها على أسلوب أدائه . وهى تتمثل بشكل أساسى في عمليات التنشئة والتجديد السياسى على وجه التحديد .

وقد تعرض البحث لقدرات النظام السياسى بشئ من التفصيل فيما سبق . ويحسن بنا الان أن نتعرف على وظائف التحويل ، ووظائف التكيف والحفاظ على النظام بشئ من التفصيل المناسب أيضا . وربما

كان من الملائم أن نعرض لهذه الوظائف على النحو الذى قدمه (الموند)
و (باول) فى تحليلاتهما ، وتشير اليه فيما يلى :

وظائف التحويل :

تتكون هذه الوظائف — كما يقول الموند وباول — من ست عمليات
رئيسية هى : التعبير عن المصالح ، وتجميع المصالح ، وصنع القواعد ،
وتطبيق القواعد ، والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد ، ثم الاتصال
السياسى . وهذه الوظائف جميعا ترتبط بقدرات النظام ولا تتفك عنها . كما
أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته . ومنها
كذلك ما يرتبط بغيره من الوظائف السياسية الأخرى . وفى محاولة بين كل
ذلك ، نعرض الآن لكل من هذه الوظائف على حدة ، وبشىء من التفصيل .

١ — التعبير عن المصالح :

يقصد بهذه الوظيفة تلك « العملية (أو الطريقة) التى يطرح بها
الأفراد والجماعات مطالبهم على صانعى القرار السياسى »^(٩٧) . وهى
تمثل بوجه عام الخطوة الوظيفية الأولى فى عملية التحويل السياسى ، أى
تحويل المدخلات الى مخرجات . كم أنها ذات أهمية خاصة نظرا لأنها تتم
على حدود النظام السياسى ، ويمكن عن طريق البناءات التى تضطلع بها
وأسلوب أداء هذه البناءات تعيين الحدود الفاصلة بين النظام السياسى
والمجتمع^(٩٨) .

ويتم التعبير عن المصالح عادة من خلال عديد من البناءات المتباينة ،
وبأساليب مختلفة أيضا . ويمكن تصنيف أبنية التعبير عن المصالح الى أبنية
متخصصة منظمة من ناحية ، وأخرى غير متخصصة وغير منظمة من ناحية

(97) Ibid, p. 73.

(98) G.A. Almond, op. cit., pp. 33—38.

أخرى • ويدخل في إطار النوع الاول : المؤسسات الجماهيرية الطوعية ، كالأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، واتحادات العمال ، والنقابات المهنية ، والغرف التجارية ، وتعاونيات الفلاحين ، وروابط رجال الأعمال ، والجماعات الدينية ، فضلا عن الجماعات النظامية كالمؤسسة العسكرية ، والجهاز البيروقراطي ، والهيئة التشريعية ... وما الى ذلك • في حين تعتبر التجمعات التي تنشأ تلقائيا تحت ضغط ظروف أو أحداث معينة — كالمظاهرات ، وأعمال الشغب ، والمظاهر غير المعيارية بعامة — أبنية غير متخصصة وغير منظمة ، كما أنها تقوم بأدوار متقطعة وغير دائمة •

أما أساليب التعبير عن المصالح فتتراوح عادة بين أساليب تعكس مصالح عامة وأخرى تمثل مصالح خاصة • وأساليب عاطفية وأخرى ذات طابع وسائل *Instrumental* • وأساليب تعبر عن أهداف محددة وأخرى تشير الى مطالب غير محددة • هذا فضلا عن أن هذه الأساليب جميعا إما أن تكون صريحة أو غير صريحة •

ويقصد بالأساليب التي تعكس المصالح العامة تلك الأساليب التي تعبر عن مطالب جماعة أو طبقة معينة • كأن تطالب طبقة العمال مثلا بزيادة الاجور أو تخفيض ساعات العمل • أما تلك التي تمثل المصالح الخاصة فتظهر عادة في المطالب المتعلقة بفرد معين أو أسرة بذاتها كطلب الاعفاء من التجنيد ، أو الرغبة في الحصول على مميزات مادية أو سياسية خاصة • بينما يقصد بالأساليب العاطفية تلك الأساليب التي تتجلى في مظاهر التعبير عن الامتنان أو الغضب أو الاحباط • في حين تبدو الأساليب ذات الطابع الوسائل في عمليات المساومة التي تجري من أجل الحصول على نتائج عملية محددة • كما تتمثل الأساليب غير محددة الأهداف في تلك التعميمات التي تعبر عن

الاستياء من وضع معين دون الاشارة الى وسيلة أو كيفية تصحيح هذا الوضع ، كأن يقال مثلا : (نحن نريد التغيير) ، أو (ان الحياة السياسية فاسدة تماما) . وربما تتخذ هذه الاساليب جميعا صيغة التعبير الصريح عن المصالح المرغوبة . بمعنى أن تصاغ المطالب بطريقة واضحة ومحددة . وقد تتخذ صيغة التعبير غير الصريح ، كأن تنعكس هذه المطالب في أنماط السلوك التي تتطوى على مواقف واتجاهات ذات دلالات معينة ، يمكن ادراكها ، وتحديد أبعادها ونقل مضامينها الى النظام السياسي^(٩٩) .

هذا وتتطلب وظيفة التعبير عن المصالح وجود قنوات اتصال مفتوحة يتسنى للجماعات المختلفة التعبير من خلالها عن مصالحها ومطالبها بطريقة سهلة وميسرة ، حتى لا تظل هذه المطالب دون اشباع الامر الذي قد يؤدي في بعض الاحوال الى تولد مشاعر الضجر والاستياء . أو انتشار ظواهر العنف والشغب ... وما الى ذلك من مظاهر لامعيارية قد تدفع الصفوة الحاكمة الى استخدام وسائل القمع والارهاب^(١٠٠) .

٢ - تجميع المصالح :

تشير هذه الوظيفة الى تلك العملية التي يتم من خلالها « تحويل المطالب المتباينة الى بدائل سياسية عامة »^(١٠١) ، وذلك عن طريق ايجاد نوع من السياسات التي من شأنها أن تُولف وتوائم بين المصالح المتضاربة،

(99) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 86-88.

(100) Ibid, pp. 80-86.

(101) Ibid p. 98.

أو تضع هذه المصالح في اعتبارها بشكل أو بآخر ، أو عن طريق تجنب بعض العناصر السياسية التي تلقى — الى حد ما — بنمط معين من السياسات التي لا خلاف عليها (١٠٢) .

ويمكن لوظيفة تجميع المصالح أن تتم في مواضع عديدة من النظام السياسي الواحد ، وداخل الانساق الفرعية للنظام السياسي . كما أنها تحدث في كافة النظم السياسية أيضا . ولذلك هناك عديد من البناءات التي يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة . وهناك أيضا كثير من الاساليب التي يمكن تجميع المصالح المتباينة عن طريقها .

وتعتبر الاحزاب السياسية — بوجه عام — من البناءات الرئيسية لتجميع المصالح . كما تلعب الاجهزة البيروقراطية والهيئات التشريعية دورا هاما في هذا المجال أيضا . فنحزب السياسي — كمؤسسة سياسية حديثة — يستهدف دائما الوصول الى الحكم . وحتى يتسنى له ذلك يحاول دائما أن يستوعب المجتمع بأسره ، أو يجتذب أعدادا غفيرة من الجماهير ذات المصالح والاهتمامات المتباينة أو المتضاربة . ويحاول في الوقت نفسه أن يوفق بين هذه المصالح والاهتمامات من أجل الوصول الى حد أدنى من الاتفاق بين الاطراف المتعارضة . وهو اذ يقوم بهذا الدور يكون قد مارس وظيفة تجميع المصالح بشكل يمكن القول معه بأن الحزب انما هو بناء متخصص لتجميع المصالح في المجتمعات الحديثة ، وذلك بالرغم من أن ثمة أحزابا لا تولي اهتماما كبيرا بهذه العملية ، ويقتصر دورها

على ممارسة وظيفة التعبير عن مصالح الطبقة أو الجماعة التي تمثلها فقط .

ولا يختلف دور الهيئة التشريعية عن دور الحزب في هذه العملية كثيرا . فهي حين تستمع مثلا الى ممثلى المؤسسة العسكرية وهم يبدون رأيهم فيما يتعلق بدعم وسائل الدفاع القومى ، ثم تستمع الى ممثل وزارة المالية وهو يبين صعوبة توفير الموارد المالية الكفيلة بتحقيق هذا المطلب ، ثم تعمل بعد ذلك على التوفيق بين رأى الطرفين تكون قد مارست هى الاخرى وظيفة تجميع المصالح . كما يقوم الجهاز البيروقراطى بنفس الوظيفة أيضا حينما يتلقى ويجمع مطالب الجماهير ، ثم يحولها الى مقترحات يرفعها الى القيادات المسؤولة عن رسم السياسات العامة ... وهكذا .

ومعنى هذا كله أن أبنية تجميع المصالح ما هى الا أبنية وسيطة ، تحتل موقعا يتوسط كلا من أبنية التعبير عن المصالح وأبنية صنع القرار . ولذلك فإن دورها يبدأ بالتعرف على المصالح والمطالب المتباينة . وينتهى بوضع البدائل الكفيلة بالتوفيق والمواءمة بين هذه المصالح والمطالب ، ورفع ما توصلت اليه من مقترحات الى أبنية صانعى القرارات ، الذين يقومون بتقرير سياسة أو أخرى من بين البدائل المقترحة .

أما أساليب تجميع المصالح ، أو الطرق التى تمارس بها أبنية تجميع المصالح هذه الوظيفة ، فتتخذ عادة أحد أنماط ثلاثة على الاقل هى :

المساومات البراجماتية Pragmatic bargaining styles والاساليب

الموجهة بقيم مطلقة Absolute Value oriented Styles ثم الاساليب
التقليدية Traditionalistic styles

وتتمثل المساومة البراجماتية في ذلك الاسلوب الذى عن طريقه يتم
التأليف بين المصالح المتنوعة في اطار عدد محدود من السياسات البديلة.
وقد يسترشد في هذه العملية أحيانا ببعض الاعتبارات الايديولوجية.
وان كانت المؤاممة والتوفيق بين المصالح المتباينة هى السمة الغالبة عليها ،
سواء كانت عملية تجميع المصالح تمارس بمعرفة الحزب أو الهيئة التشريعية
أو مجلس الوزراء . ويساعد هذا الاسلوب عادة — وبشكل كبير أيضا
على زيادة القدرة الاستجابية للنظام السياسى .

أما الاساليب الموجهة بقيم مطلقة فيقصد بها تلك الاساليب التى ترفض
التوفيق بين المبادئ أو المواقف السياسية من أجل المواءمة بين المصالح
المتباينة . وتعتبر هذه الاساليب عادة عن مواقف دوجماتيقية صارمة ،
تستند على توجهات فكرية ونظرية بحث ، وتتجاوز الحلول العملية أو المنطقية
لل قضايا المتنازع عليها . وتتمثل هذه الاساليب عادة في صيغة ايديولوجيا
سياسية معينة . تفرض على الجماعة اطارا محددا للتعبير عن مصالحها
وتجميع هذه المصالح ، حتى ولو كان هذا الاطار يتناسب مع بعض الجماعات
دون الاخرى ، أو يفى ببعض المطالب على حساب غيرها . فالايديولوجيا —
مثلا — قد تعزو مشكلات المجتمع الى عمليات الاستغلال التى يعمرسها
الرأسماليون أو الى سيطرة العسكريين على مواقع القوة السياسية في
المجتمع أو غير ذلك من عوامل . وفى ضوء هذا التصور الصارم تتم صياغة
السياسات العامة بغض النظر عما قد يتطلبه الامر من مرونة تكتيكية عند

تطبيق هذه الايديولوجيا في ظروف معينة • ولذلك يتمخض هذا الاسلوب عادة عن استبعاد كثير من المطالب والمصالح الخاصة بجماعات كثيرة من السكان • وقد يدفع بعض الجماعات كذلك — في ظل ظروف معينة ، أو نتيجة لما تستشعره من تهديد أو عدم استقرار — الى تطوير ايديولوجيات خاصة بها ومعارضة لغيرها •

أما الاساليب التقليدية فهي تلك الاساليب التي تعمل على الخبرات وأنماط السلوك السابقة وهي بصدد اقتراح سياسات بديلة للمستقبل • وتعتبر هذه الاساليب بوجه عام محدودة القدرة على تجميع المصالح ، سواء لارتباطها الكامل والصارم بمصالح جماعات اجتماعية معينة في بعض الاحوال ، أو لأنها تمثل أدوارا وتوجهات اجتماعية غير محددة في أحوال أخرى • ومثل هذه الاساليب تتناسب عادة مع تلك النظم التي تسخر موارد المجتمع وطاقات أفراد له خدمة بعض الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المتضمنة في الثقافة التقليدية للمجتمع • ولذلك فهي لا تستوعب بسهولة ما قد تطرحه بعض الجماعات الفرعية من مطالب لا تتسق مع تلك الاهداف ، أو ما قد ينبثق عن البيئة الدولية من ضغوط وتحديات • الامر الذي يقلل من الموارد المتاحة للنظام السياسى • ويحول دون الاختيار الحر للاهداف السياسية من جانب الصفوة الحاكمة (١٠٢) •

ومهما يكن من أمر هذه الاساليب فان المتفق عليه أن وظيفة تجميع المصالح تؤدي دورا هاما في زيادة فعالية أداء النظام السياسى • ويتأتى

هذا من أن نمو وتطوير الابنية المتخصصة لتجميع أكبر قدر من المصالح المتضاربة في عدد محدود من البدائل السياسية ، يتيح لصانعي القرار فرصة واسعة للتعرف على مطالب مختلف الفئات والجماعات والأفراد وييسر لها امكانية الاستجابة لهذه المطالب •

٢ — صنع القواعد :

يشير هذا التعبير بوجه عام الى مفهوم (التشريع) أو (سن القوانين) ، الذي يشيع استخدامه في تحليلات فقهاء القانون وعلماء السياسة المتأثرين بهذه التحليلات • ويفضل أنصار البنائية الوظيفية استخدام هذا التعبير الجديد استنادا الى ما هو متفق عليه بينهم من أن مفهوم التشريع أو سن القوانين ينصرف عادة الى عملية محددة ، تتم في اطار بناء متخصص معين ، بهدف ارساء القواعد والضوابط المنظمة لسلوك الافراد والجماعات ، والكفيلة بتحقيق الضبط والانضباط داخل المجتمع بأسره • بينما يشير مفهوم (صنع القواعد) الى عملية واسعة النطاق ، تشارك فيها كثير من المؤسسات والبناءات ، وتشيع بشكل أو آخر في مستويات عديدة من المجتمع ، بغية تحقيق نفس الغايات التي تتوخاها عملية التشريع (١٤) • فالبرلمان — فيما يقولون — لم يعد هو المؤسسة الوحيدة التي تضطلع بهذه الوظيفة على الرغم من أنه هو المؤسسة المتخصصة والمنوطة أصلا بعملية صنع القواعد والضوابط المنظمة لسلوك الافراد

(١٤) من الدراسات الهامة في هذا الصدد :

— سلمية محمد جابر ، **القانون والضوابط الاجتماعية : محفل علم الاجتماع الى فهم التوازن في المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ •

والجماعات داخل المجتمع • ولذلك قد تأتى المبادرة الى صنع القواعد أحيانا من جانب هيئة الوزارة ، أو من جانب أجهزة الادارة ، أو من قبل المؤسسة العسكرية • وقد تشارك جماعات المصالح والاحزاب السياسية وأجهزة الاعلام والجامعات ومراكز البحث العلمى فى هذه العملية أيضا • وقد يكون الهدف من مساهمة هذه المؤسسة أو تلك فى هذا المجال هو ارساء القواعد النظامية الخاصة بها والمحققة للانضباط الواجب توافره داخل بنائها الخاص • وقد يكون الهدف أيضا هو اقتراح ما يترأى لها من قواعد عامة يمكن للبرلمان أن يحولها الى تشريعات تحقق الانضباط داخل مجال معين من مجالات النشاط أو داخل المجتمع ككل •

وكما أن ثمة بناءات عديدة تقوم بهذه الوظيفة ، فان هناك أيضا أنماطا وأساليب كثيرة لعملية صنع القواعد ، وتتراوح هذه الانماط — كما يقول (روبرت داهل R. Dahl) • بين الاندماج أو التكامل الخفى Covert integration بين ذوى المكانة الاقتصادية المتميزة من أجل

ارساء القواعد التى تخدم مصالحهم الخاصة ، وبين الائتلاف بين كثير من الجماعات والتفافها حول السلطة التنفيذية ، أو الائتلاف بين زعماء بعض الجماعات من أجل اقرار قواعد معينة • هذا فضلا عما تملبه السلطات العليا ذات النفوذ المؤثر فى المجتمع من قواعد نظامية ، وما يستخدم من صراعات بين السلطات المتنافسة من أجل اقرار القواعد التى تتمسك بها أو تطلب بارسائها (١٠٥) • وتجدر الاشارة هنا الى أن كل وصف أو تفسير

(105) R.A. Dahl, *Who Governs ? : Democracy and Power in an American city*, Yale University Press, New Haven, 1961, pp. 184-189 FF.

لاى من الانماط السابقة ينبغى أن يضع فى حسابه دائما تأثيرا لقادة على عملية صنع القواعد • وما يضيفه النسق الثقافى السائد فى المجتمع — وبين القادة بوجه خاص — من طابع متميز على هذه القواعد • هذا فضلا عما تتحلى به البناءات السياسية القائمة من مرونة وكفاءة أو قصور فى أسلوب أدائها ، ومقدار المادى هذه البناءات من قدرة على استيعاب — أو مواكبة — التغييرات الحالة أو المتوقعة ، وقابليتها للاستمرار عبر الزمن ، أو احتمالات تفككها وانهارها • • • • • بى استقلالية هذه البناءات أو اعتمادها على القيادات المترتبة فوق قمتها وخضوعها لما تلتزم به من مواقف وسياسات ، وما تمليه عليها من تعليمات وتوجيهات (١٠٦) •

٤ — تطبيق القواعد :

تقابل هذه الوظيفة ما تقوم به السلطة التنفيذية من مهام فى التقسيم الكلاسيكى لسلطات الدولة • ولكنها تختلف عنها من حيث أن هذه المهام لا تناط بجهاز واحد أو مؤسسة بذاتها — كمجلس الوزراء مثلا — بل ان ثمة عددا من البناءات والمؤسسات التى تشارك بقدر أو بآخر فى تحمل أعبائها • ويرجع ذلك بوجه عام الى اتساع حجم النظام السياسى وتمدد البيئة التى يتفاعل معها ، فضلا عن تعاضد المهام ، والاعباء المنوطة به •

وتعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسى نظرا لما يتوقف عليها ، أو يتمخض عنها ، من تطوير أو تدعيم لقدراته ،

وامكانات تفاعله مع البيئة التي يوجد فيها من ناحية ، ولارتباط هذه الوظيفة بمديد من الوظائف التي يؤديها النظام من ناحية أخرى . ومن ثم يقال : « ان وجود أبنية لتطبيق القواعد على درجة عالية من التمايز والتطور يزيد من قدرة النظام السياسى على التعامل مع بيئته ... وأن حجم القواعد التى ينبغى أن تطبق ، والموارد التى يجب أن تستخرج ، والمعلومات التى يتعين أن تتدفق أو تنقل يقتضى من أبنية صنع انواعاً أن تعاون فى عملية التطبيق . ولقد بات من المسلم به أن النظام (السياسى) الذى عليه أن يطور قدراته لمواجهة الاهداف والضغوط الجديدة يستلزم (بالضرورة) تطبيقاً فعالاً للقواعد من أجل هذا التطوير » (١٠٧) .

هذا ومن المتفق عليه أن أبنية تطبيق القواعد فى هذا النظام أو ذاك لا تسير على غرار بعضها البعض ، أو بأسلوب واحد ، أو بنفس المستوى من الفعالية . كما أنها تتباين فيما بينها — داخل النظام الواحد ومن نظام الى آخر — من حيث درجة تمقدها ، وطبيعة بنائها الهرمى ، ودرجة استقلاليتها . ومقدار حيادها عند تطبيق القواعد المترمة بها . ويمكن القول بوجه عام أن الجهاز البيروقراطى فى النظم السياسية الحديثة قد أصبح من أهم البناءات التى تلعب دوراً حاسماً فى هذا المجال وفى كافة العمليات الوظيفية الأخرى — بسبب تعاضد حجمه ، وتزايد فعاليته ، وانتشار مؤسساته فى أرجاء المجتمع ، وما يقدمه البيروقراطيون أنفسهم من تفسيرات لهذه القواعد ، وما يبذلون من جهود من أجل تنفيذها والروح التى ينفذونها بها

وَيَدْخُلُ فِي إِطَارِ هَذَا الْجِهَازِ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ كُلِّ الْوِزَارَاتِ ، وَمُخْتَلَفِ الْمَصَالِحِ الْحُكُومِيَّةِ ، وَكَافَةِ أَجْزَاءِ الْإِدَارَةِ . فَضْلاً عَنِ الْمَوْسُئَاتِ الْعَامَّةِ ، وَالْوَكَالَاتِ التَّابِعَةِ لِهَذِهِ الْبِنَاءَاتِ جَمِيعاً (١٠٨) .

٥ - الْفَصْلُ فِي الْمُنَازَعَاتِ وَفَقاً لِلْقَوَاعِدِ :

تَشِيرُ هَذِهِ الْوُضُفِيَّةُ إِلَى عَمَلِيَّةِ صَنْعِ الْقَرَارَاتِ الرَّادَعَةِ *Authoritative decisions* (أَيِ الْإِحْكَامِ) إِزَاءَ كُلِّ انْتِهَآكٍ لِأَيَّةِ قَاعِدَةٍ نِظَامِيَّةٍ مَقْرَرَةٍ (١٠٩) . أَوْ بِقَوْلٍ آخَرَ : هِيَ عَمَلِيَّةُ تَطْبِيقِ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَرَةِ عِنْدَ الْفَصْلِ فِي الْمُنَازَعَاتِ الْقَائِمَةِ بَيْنِ الْإِفْرَادِ أَوْ الْجَمَاعَاتِ ، أَوْ لِمُعَاقِبَةِ الْخَارِجِينَ عَلَى النِّظَامِ الْعَامِ دَاخِلِ الْمَجْتَمَعِ . وَتَقْتَرِبُ هَذِهِ الْوُضُفِيَّةُ بِوُجْهِ عَامٍ مِنْ وَضُفِيَّةِ السُّلْطَةِ الْقَضَائِيَّةِ فِي التَّقْسِيمِ التَّقْلِيدِيِّ لِسُلْطَاتِ الدَّوْلَةِ . وَلَكِنَّمَا تَخْتَلِفُ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَتِمُّ مِنْ خِلَالِ بِنَاءَاتٍ عَدِيدَةٍ ، وَلَا يَقْتَصِرُ أَدَاؤُهَا عَلَى رِجَالِ الْقَضَاءِ وَدَوْرِ الْمَحَاكِمِ مِنْ نَاحِيَةٍ ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ أُنْبِيَةَ تَطْبِيقِ الْقَوَاعِدِ هِيَ الَّتِي تَتَوَلَّى بِنَفْسِهَا إِصْدَارَ قَرَارِ الْإِتْهَامِ أَوْ الْإِحَالَةِ إِلَى الْقَضَاءِ ، وَتَنْفِذِ الْإِحْكَامِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى . وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْبُولِيسَ السَّرِيَّ فِي النِّظَمِ الشُّمُولِيَّةِ مِثْلًا قَدْ يَتَّبِعُ فَرْدًا مَا ، وَيَتَّهَمُهُ بِانْتِهَآكِ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَرَةِ ، وَيَقْرَرُ أَنَّهُ مُذْنِبٌ ، وَيَسْمَحُ — أَوَّلًا يَسْمَحُ — لَهُ بِالِدِفَاعِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيَتَوَلَّى أَيْضًا تَنْفِذَ الْحُكْمِ . وَقَدْ يَمَارِسُ الْجِهَازُ الْبِيُورُقْرَاطِيَّ وَضُفِيَّةَ شَبِّهِ قَضَائِيَّةٍ كَذَلِكَ حَالًا يَتَّصِدَّى لِتَفْسِيرِ وَتَطْبِيقِ

(108) Ibid, p. 144.

(109) Ibid, p. 159.

القانون في بعض المنازعات مثلما هي الحال في المنازعات التي تثور بين العمال وأصحاب الاعمال... وهكذا (١١٠) .

ومهما يكن من أمر هذا التداخل المتبادل بين وظيفتي تطبيق القواعد وإصدار الاحكام بمقتضى هذه القواعد فان المتفق عليه أن الاتجاه الى ايجاد ابنية متخصصة للتقاضي والفصل في المنازعات من شأنه أن يجعل لممارسة هذه الوظيفة أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسى . وهذا مادعا منظرى السياسة الى الاهتمام بتطوير جهاز للتقاضي يتولى مسؤولية هذه الوظيفة بشكل مستقل وغير متحيز . يضاف الى ذلك أن وجود مثل هذا الجهاز المتخصص يوفر للنظام السياسى أداة ملائمة لحل ما ينشب من صراعات داخل المجتمع دون حاجة الى ارهاق صانعى القواعد بتطوير الجديد من القوانين أو الزامهم بتنفيذ القديم منها . هذا فضلا عن أن وجود هذا الجهاز نفسه يتيح الفرصة أمام كل متهم — بالخروج على القواعد — للدفاع عن نفسه وتأكيد براءته . ومن هنا يصبح ثمة مجال رحب لمعالجة أنماط معينة من المطالب بأسلوب ناجح وفعال دونما ارهاق لصانعى القواعد ، ودون تحد للقواعد الاساسية للنظام (١١١) .

٦ — الاتصال السياسى :

الاتصال عنصر هام وشائع في الحياة الانسانية ككل . ومن ثم لانعدم وجوده في كافة مجالات النشاط الاجتماعى . فكل مواطن ، أو موظف

(110) Loc. cit.

(111) Ibid, p. 160.

حكومى ، لابد وأن يعتمد — فى حياته الخاصة ومباشرته لمسئوليته — على المعلومات التى يتلقاها ، وعلى فعالية الرسائل التى ييثرها • وكل الوظائف التى يؤديها النظام السياسى إنما تتم أيضا من خلال الاتصال • «غالاباء» والمعلمون ، ورجال الدين مثلامارسون دورهم فى عملية التنشئة السياسية من خلال الاتصال • وقادة جماعات المصلحة ، وأعضاء المجلس النيابى، وزعماء الاحزاب يمارسون وظائفهم التعبيرية عن طريق نقل المطالب أو تأييد السياسات • والمشرعون يسنون القوانين على أساس المعلومات التى تنقل اليهم ومن خلال الاتصال فيما بينهم وبالعناصر الاخرى داخل النظام السياسى • والمبيروقراطيون وهم يمارسون وظائفهم يتلقون ويحللون كل مايرد اليهم من معلومات من داخل المجتمع ومن داخل القطاعات المختلفة للدولة • وليست عملية التقاضى بخلاف ذلك ، اذ أنها تتم أيضا بواسطة الاتصال » (١١٢) •

وتعتبر وظيفة الاتصال السياسى عملية شائعة ومشاركة بين كافة النظم السياسية الحديثة والمتخلفة على حد سواء • « فالنظم السياسية البدائية مثلا كان لديها قارعو الطبول والرسول *drummers and runners* ومدن العصور الوسطى كان لديها المنادون *Criers* ، كما كان لدى النبلاء والملوك المتحدثون الرسميون *Heralds* » (١١٣) • أما النظم الحديثة فلديها وسائل الاتصال الشخصى والجماهيرى : المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية ، والمسموعة المرئية •

(112) G.A. Almond, op. cit., p. 45.

(113) Ibid, p. 46

وقد يرى البعض أن القول بأن ثمة وظيفة تسمى (الاتصال السياسى) إنما هو محض ادعاء وترديد • لأن الاتصال فيما يرون — ما هو الا أحد جوانب الوظائف السياسية الأخرى ، أو مجرد شرط ضرورى لاداء هذه الوظائف • ومن ثم فهو لا يمثل فى حد ذاته وظيفة متفردة من وظائف النظام السياسى • وهذا فى واقع الامر قول غير صحيح • يتناقض مع واقع النظام السياسى كنظام نوعى داخل النسق الكلى للمجتمع ، ولا يستقيم كذلك مع طبيعة النظام السياسى كبناء منفتح على بيئته ومتفاعل معها ، كما أن ثمة تفاعلات أخرى تجرى فى داخله • فالنظام السياسى — كما نعلم — ليس بمزمل عن بيئته • ولكنه مرتبط بها ، ويعتمد فى أدائه على ما يتدفق عليه من معلومات (مدخلات) منها ، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمطالب وضغوط تلقى عليه ، أو تتمثل فى مواقف التأييد والمؤازرة لقراراته وسياساته ، أو مجرد ردود أفعال ازاء ما يصدر عنه من قرارات (مخرجات) وبما أن النظام السياسى يعتمد فى أدائه على تيار المعلومات الوافد اليه عن طريق شبكات الاتصال المختلفة فهو اذن لا يستطيع أن يمارس أيا من وظائفه الا من خلال عملية الاتصال • وربما يصح القول أيضا بأن هذه الوظائف ما هى الا عمليات اتصال بالبيئة التى يتفاعل معها • ومعنى هذا كله أن الاتصال السيلسى إنما هو عملية أساسية ، أو وظيفة رئيسية من وظائف النظام السياسى • بدونها يتعذر عليه القيام بوظائفه التحويلية ، ولا يمكنه أيضا التكيف مع بيئته أو الحفاظ على بقائه واستمرار أدائه

لوظائفه المختلفة (١١٤) .

وظائف التكيف والحفاظ على النظام (التنشئة والتجديد السياسى) :

لابد للنظام السياسى من أن يتكيف مع دواعى التغيير — التى تنبع من داخله أو من البيئة المحيطة به — والمحافظة على بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه ، شأنه فى ذلك شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى .
ووسيلة النظام السياسى الى ذلك هى عمليات التنشئة والتجديد السياسى .
ويقصد بالتنشئة السياسية — كما يقول الموند وباول — « تلك العملية التى بواسطتها يجتذب الافراد الى الثقافة السياسية ، وتتشكل اتجاهاتهم نحو الامور السياسية » (١١٥) .
وتتمثل أهمية هذه العملية بالنسبة للنظام السياسى فى أنها تتمخض عادة عن مجموعة من الاتجاهات والمعارف ، والمدركات ، والمشاعر ، التى تحدد مواقف الافراد ومعاييرهم القيمية تجاه : النظام السياسى ، ومؤسساته ، وتوجهاته ، وأدواره المختلفة وأدوار شاغلي المناصب السياسية ، وما يصدر عن النظام من قرارات أو يتبعه من سياسات .
وهى عملية لا تتوقف عند سن معينة ، ولكنها تصاحب الفرد طوال سنى حياته (١١٦) .

وقد تتم هذه العملية بشكل صريح Manifest عن طريق تلقين ونقل الثقافة السياسية — الخاصة بالمجتمع أو الصفوة الحاكمة — بطريقة

(١١٤) مزيد من التفاصيل حول هذه القضايا فى :

— Ibid, pp. 45—52.

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 164—189.

(115) Ibid, p. 64.

(116) G.A. Almond, op. cit., pp. 27—28.

مباشرة الى الافراد ، وقد تتم أيضا بشكل ضمني *latent* من خلال غرس الاتجاهات غير السياسية التي تؤثر على مواقف الافراد تجاه الادوار والامور المماثلة داخل النظام السياسى . ولذلك تتعدد وتنوع أدوات ووسائل التنشئة السياسية ، وتتراوح ما بين الاسرة ، والمدرسة ، وجماعات القراء *Peer Groups* والاحزاب السياسية ، ووسائل الاتصال ، وخبرات العمل ... وما الى ذلك من ميكانيزمات تشارك بقدر أو بآخر فى تشكيل الاتجاهات السياسية للفرد ، وصياغة الثقافة السياسية للجماعة .

أما التجنيد السياسى فيشير — كما يقول الموند ويول — الى تلك « الوظيفة التى بواسطتها يتم شغل الادوار السياسية داخل النظام السياسى » (١١٧) . وقد تستند هذه العملية الى معايير موضوعية عامة . كأن يتم اختيار شاغلى المناصب عن طريق الاقتراع (القرعة *by lot*) أو الانتخاب أو قياس القدرة على الانجاز . وقد تستند أيضا على معايير خاصة ، كأن يختار شاغلو المناصب من داخل قبيلة معينة ، أو جماعة عرقية بذاتها ، أو طبقة اجتماعية بعينها ... وما الى ذلك من معايير الانتساب والمكانة (١١٨) .

هذا ولا تتفصل وظيفة التجنيد السياسى عن وظيفة التنشئة السياسية، ولكنها ترتبط بها بشكل وثيق ، وتعتمد عليها الى حد كبير ، وربما يتعذر

(117) G.A. Almond & G. B. Powell, Jr., op. cit., p. 47.

(118) Loc cit.

أن تتم بدونها في كثير من الاحوال . ويتأتى هذا الارتباط من أن عملية التجنيد قد تشغل الادوار السياسية بأناس ذوى ميول واتجاهات ومصالح معينة ، تولدت لديهم من خلال عمليات التنشئة التي درجوا عليها ، وقد تؤثر بشكل أو بآخر على مباشرتهم للادوار التي يجندون لها مهما بلغت درجة تعلمهم للقيم والاتجاهات المتعلقة بهذه الادوار ، الامر الذي يتطلب من النظام السياسى — منذ البداية — أن يزود كل من يرشحه لشغل منصب ما ، أو للقيام بدور معين ، بكل الخبرات اللازمة لهذا المنصب ، وأن يوفر له كل المعلومات والمعارف السياسية الملائمة ، بحيث يصبح على دراية تامة — أو كافية — بحقائق أو مجريات الحياة السياسية بمقاديرها في الوقت نفسه على التنبؤ بالتطورات المحتملة والتفاعل معها (١١٩) . ولا يتسنى تحقيق هذا كله الا من خلال عمليات التنشئة السياسية السابقة على عملية التجنيد ، أو باعادة التنشئة السياسية لمن يتم تجنيدهم اذا اقتضى الامر ذلك . وهكذا يصبح بمقدور النظام السياسى أن يتكيف مع التغيرات.الحالة أو المستقبل ، ويحافظ على بقائه واستمرار وجوده ، ومباشرة وظائفه وأدواره المختلفة بشكل فعال ودون انقطاع .

هكذا تتحدد أبعاد ومستويات التحليل البنائى الوظيفى للنظام السياسى . ولعل من الواضح لنا أن جهد هذا التحليل ينصب أساسا

(119) G.A. Almond, op. cit., p. 31.

وانظر دراسة هامة حول التجنيد السياسى والتنمية السياسية في :

— W.H. Morris - Jones, *Political Recruitment and Political Development* in : C. Leys, (ed.), op. cit., pp. 113—134.

على الجوانب الدينامية للنظام السياسى أكثر منه على جوانبه الاستاتيكية أو الشكلية • كما أنه لا يقتصر على تحديد وتحليل الوظائف التقليدية للنظام السياسى وحدها بل يستوعب كل ما يتصل بعملية التفاعل السياسى من قريب أو بعيد • ولذلك يعول أنصار البنائية الوظيفية على هذا التحليل كثيرا عند المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، وعند دراسة مستويات ومعدلات التطور السياسى — أى التنمية السياسية — لهذه النظم فى آن واحد • وتعبيرا عن هذا الاتجاه يقول الموند وباول «حينما نقارن بين طائفة من النظم السياسية» أو بين نظم سياسية مفردة، ينبغى أن نقارن بين قدرات ، ووظائف التحويل ، ووظائف التكيف والحفاظ على النظام ، والعلاقات المتبادلة بين هذه الأنواع أو المستويات الثلاثة من الوظائف • وحينما نبحث فى التنمية السياسية لأبد وأن نتبع نفس الطريقة أيضا » (١٢٠) • وحجة الموند وباول فى هذا أن الخصائص البنائية للنظم السياسية المختلفة تكاد تكون متقاربة ، وأن نفس الوظائف التى تمارس من قبل نظام سياسى ما لانعدم وجودها لدى نظام سياسى آخر • كما أن ثمة وظائف عديدة تمارس من خلال الابنية السياسية المختلفة والمحك الرئيسى لقياس مستوى ، التطور السياسى — أى التنمية السياسية — هو المقارنة بين النظم السياسية المختلفة من حيث : درجة ونوعية التخصص والتمايز البنائى لكل منها من ناحية ، ومدى تواتر أو تكرار ممارسة النظام السياسى لوظائفه وأدواره ، ونوعية البناءات التى تؤدى هذه الوظائف وأسلوب أدائها والقدرات التى يعتمد عليها النظام من ناحية أخرى • هذا

فضلا عن وضوح ، ومقدرا التخصص الوظيفي لبناءات النظام مع التسليم بما يمكن أن تؤديه هذه البناءات من وظائف عديدة أخرى (١٢) .

هذا ولئن كانت المقارنة بين النظم السياسية المختلفة تحاول قياس مستوى التنمية السياسية استنادا الى هذه المعايير والمتغيرات ومن خلالها ، فان تحليلات البنائية الوظيفية لعملية التنمية السياسية تتم أسلسا وفي المحل الاول في ضوء نموذج مثالي محدد هو النظام السياسي الغربي . باعتبار أن هذا النظام هو الوحيد — من بين النظم السياسية المعاصرة — الذى تتوافر فيه كافة الخصائص البنائية والوظيفية المميزة للنظم السياسية المتقدمة . ومن هنا كانت هذه التحليلات مشبعة بقدر كبير من التوجيه القيمي الصريح ، ولا تخلو من التحيز الايديولوجي الواضح . الامر الذى يفقدها الكثير من حجيتها وما تدعيه من موضوعية وسوف يتضح لنا ذلك بشكل جلى في نهاية هذا الفصل . ويحسن بنا الان أن نلقى شيئا من الضوء على أسلوب البنائية الوظيفية في دراسة وتحليل التنمية السياسية .

ب) التنمية السياسية في تحليلات البنائية الوظيفية :

تتعلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض اساسى مؤداه : أن النظام السياسى النامى — أى المتطور — هو ذلك النظام الذى يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعى الحديث . وتتمثل هذه الخصائص في توافر المقومات البنائية والمطلوبات

الوظيفية التي تمكن النظام السياسى من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية ، والتي تضمن بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه من ناحية أخرى • ويتطلب هذا بالضرورة وجود أُنْدَاط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفى للنظام السياسى نفسه (١٢٢) •

وقد تعرض البحث لهذه المتغيرات بشئ من التفصيل فيما سبق • ويتعين علينا الآن أن نتعرف على كيفية استخدام البنائية الوظيفية لنفس هذه المتغيرات فى دراسة وتحليل التنمية السياسية على وجه التحديد • وربما كان من المفيد أن نلم بأطراف هذا الموضوع من خلال استعراض وتحليل عدد من الدراسات الامبيريقية التي تمت فى هذا المجال بشئ من التفصيل • ولكن نظرا لان جهدا كهذا لا يحتمله البحث الراهن ولا يتسع له — وربما يتعذر عليه — فاننا سوف نكتفى هنا بالاشارة الى دراسة

واحدة فقط ، هى دراسة الموند وباول لمملكة اوجادوجو Ouagadougou باعتبار أن هذه الدراسة تتعرض لاحد النظم السياسية التقليدية ، وتعالج قضية التنمية السياسية فى هذا النظام على أساس مقارن يستند الى مقولات وتحليلات الدخلى البنائى الوظيفى ، وتقدم من خلال هذا كله نموذجا مبسطا وواضحا ، يمكن الافادة منه والاسترشاد به فى تحديد وتوضيح معالم وأبعاد وكيفية استخدام التحليلات البنائية الوظيفية فى دراسات السياسة المقارنة والتنمية السياسية على حد سواء •

وحتى يستبين لنا ذلك يحسن بنا في هذا المقام أن نستعرض فيما يلي ما انتهت اليه دراسة الموند وباول من تحديد للمقومات البنائية للنظام السياسي لمملكة أوجادوجو من ناحية ، وأن نشير كذلك الى ما خلصت اليه هذه الدراسة من تحليل لكيفية ممارسة وظائف التحويل داخل هذا النظام من ناحية أخرى . هذا فضلا عن الاشارة الى القدرات التي يتمتع بها هذا النظام ويعتمد عليها في مباشرة وظائفه ، وأسلوب أدائه لوظائف التكيف والحفاظ على بقائه . مع الاخذ في الاعتبار أن دراسة الموند وباول للنظام السياسي لهذه المملكة ، واستشفاف مظاهر وأبعاد التنمية أو التخلف السياسي لهذا النظام انما تسترشد في كل تحليلاتها بنموذج النظام السياسي الغربي ، باعتباره نموذجا مثاليا للمقارنة وقياس التنمية السياسية بوجه عام . وفيما يلي بيان ذلك بشيء من التفصيل (١٣٣) .

١ — المقومات البنائية للنظام السياسي لمملكة أوجادوجو :

نشأت مملكة أوجادوجو — كما تقول بعض الاساطير — على يد احدى الجماعات الغازية ، التي أمكنها قهر واخضاع القبائل القاطنة في أراضى فولتا العليا بأفريقيا الغربية ابان القرن الرابع عشر . وقد وردت الاشارة الى النظام السياسي لهذه المملكة بشيء من التفصيل في كتاب ف. ب. سكينر F.P. Skinner عن (قبائل الموسى في فولتا العليا) . (١٣٤)

(١٣٣) انظر عرضا وافيا لهذه الدراسة في :

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 223—232.

(124) F.P. Skinner, *The Mossi of the Upper Volta*, Stanford University Press, Stanford, 1964.

ويعتبر هذا النظام بوجه عام من النظم السياسية الوراثية
Patrimonial System التى صادفت القوى الاوربية أثناء اندفاعها
للسيطرة على أفريقيا فى القرن التاسع عشر .

وتنقسم مملكة أوجادوجو من الوجهة البنائية الى عدة أقاليم
Provinces . وهذه الاقاليم تنقسم بدورها الى عدة مقاطعات Districts
كما تنقسم المقاطعات الى قرى Villages ، والقرى الى وحدات Compounds
تعيش فيها العائلات الممتدة Extended Families

ويتألف النظام السياسى لهذه المملكة — استنارا الى هذا التقسيم
— من أربعة مستويات للسلطة تخضع برمتها — ولكن بشكل متدرج —
للبلاط الملكى . والوحدة الاساسية فى هذا النظام هى الاسرة الممتدة .
وهى تعيش داخل الوحدات التابعة للقرى ، وتخضع لسلطة أكبر الذكور
سنا . أما الوحدات فتتنظم مع بعضها على هيئة قرى تخضع كل منها لسلسلة
رئيس القرية . ويخضع هؤلاء الرؤساء بدورهم لسيطرة حكام المقاطعات ،
الذين يخضعون لسيطرة وزراء الاقاليم . وهؤلاء الوزراء يقومون بدورهم
تحت السيطرة المطلقة للملك .

وليس فى هذا التركيب البنائى المتدرج الذى يقوم عليه النظام
السياسى لهذه المملكة أى اختلافات جوهرية تميزه عن المكونات البنائية
الخاصة بالنظم السياسية الحديثة أو المتخلفة على حد سواء . فكل نظام
سياسى — كما نعلم — له بناء معين . وكل بناء من هذه البناءات يتألف
عادة من مستويات متعددة . وقد تختلف هذه المستويات من نظام الى آخر
— زيادة أو نقصانا ، ضخامة أو ضآلة — ولكنها فى نهاية الامر قاسم
مشترك أعظم بين كافة النظم السياسية .

٢ — وظائف التحويل في مملكة أوجادوجو :

يتناول التحليل هنا — بطبيعة الحال — عملية تدفق مدخلات البيئة الى النظام السياسى ، وكيفية تحويل هذه المدخلات الى مخرجات تصدر عن النظام السياسى وتنتج الى البيئة . وقد بينت دراسة الموند وباول فى هذا الصدد أن المطالب الخاصة بالفعل السياسى *Political action* فى نظام أوجادوجو — أو ما اصطلح على وصفه وظيفة التعبير عن المصلحة — تمارس عادة بواسطة أكبر أفراد العائلة الممتدة سنا . وتنتقل عن طريقه الى رؤساء القرى ، الذين بمقدورهم أن يطالبوا حكام المقاطعات بالعديد من الاعمال السياسية المتنوعة . وهؤلاء الحكام اما أن يستجيبوا لهذه المطالب مباشرة ، واما أن يرفعوها الى وزراء الاقاليم فالبلات الملكى . وفى كل مستوى من هذه المستويات هناك نوع من المجالس — التى يمكن اعتبارها بناءات لتجميع المصالح — تستمع الى المطالب التى تنتقل اليها ، وتداول الامر حول الاساليب المناسبة لتحقيقها . ومعنى هذا كله أن وظيفة التعبير عن المصلحة ، وتدفع المطالب الى النظام السياسى فى مملكة أوجادوجو لا تتم بمعرفة بناءات سياسية متخصصة — كجماعات المصالح أو الاحزاب السياسية ... وما الى ذلك من بناءات سياسية تتوافر لدى النظم السياسية الحديثة — ولكنها تتم بواسطة موظفى الحكومة ، أو رؤساء العائلات فى كل مستوى من مستويات هذا النظام . وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر التخلف السياسى . حيث أن الفارق الاساسى بين النظم التقليدية والنظم الحديثة يتمثل أولا وقبل كل شىء فى تمايز الابنية التحتية للنظام السياسى .

ولا يختلف الحال بالنسبة لوظيفة صنع القواعد عن وظيفتي التعبير عن المصالح وتجميع المصالح كثيرا فهذه الوظيفة لا تمارس في هذا النظام بمعرفة بناءات متخصصة ، ولا تعد أيضا وظيفة شرعية من وظائفه . ولكن القواعد العامة تتبع عادة من خلال المداولات التي تجرى في مجالس القرى والمقاطعات والأجهزة المركزية للنظام ، ومن خلال تطبيق العرف على حالات محددة بعينها . كما أن تفصيل هذه القواعد وتغييرها يتوقف على ما يواجه المملكة من مشكلات جديدة يتعين معالجتها . ومن هنا كانت هذه الوظيفة وثيقة الصلة بوظيفتي تطبيق القواعد والفصل في المنازعات وتكاد تكون مشتقة منهما . وهذا مظهر آخر من مظاهر تخلف النظام السياسى لمملكة أوجادوجو ، وإن كان تداخل وظيفة صنع القواعد مع غيرها من الوظائف يمثل فيما أرى نوعا من التعمد الوظيفى للمجالس التي توجد في المستويات المختلفة لهذا النظام .

هذا ويتم تطبيق القواعد في هذه المملكة من خلال مجموعة من الموظفين المتخصصين نسبيا كضباط الشرطة ، وجباة الضرائب ، ومسؤولى الخزانة *Treasurers* ، وضباط الجيش ومن اليهم من المسؤولين عن حماية النظام وأفراد الحاشية الملكية . أما وظيفة الفصل في المنازعات فهي تمارس عادة بواسطة الموظفين المسؤولين عن كل مستوى من مستويات السلطة . ومن هنا كان رؤساء الاسر يقومون بدور القضاة بالنسبة لذويهم . مثلهم في ذلك مثل رؤساء القرى وحكام المقاطعات ورؤيس الوزراء والملك نفسه . ومعنى هذا كله أن هؤلاء الموظفين لا يمارسون الوظائف السياسية فقط ، بل انهم يمارسون هذه الوظائف بالإضافة الى الوظائف القضائية ؛

وان كانت ثمة فوارق بين هذين النوعين من الوظائف ، لا من حيث الامراد الذين يقومون بها بل من حيث المواقع التي تمارس فيها ، ونوعية الاجراءات التي تستند اليها • وهذا مظهر آخر من مظاهر التعدد الوظيفي في هذا النظام • ودليل بين على انتقاء الابنية الوظيفية المتخصصة •

أما فيما يتعلق بوظيفة الاتصال السياسى فيذكر الموند وباول أن ثمة نوعا من التمايز الوظيفي في بناء الاتصال الخاص بمملكة أوجادوجو • ويتمثل هذا التمايز أساسا في أن الاوامر والرسائل الرسمية التي تصدر من المستويات العليا للسلطة الى المستويات الدنيا من النظام انما تنقل عادة عن طريق مجموعة من مسؤولي الاتصال أو الرسل المتخصصين الذين يعتمد عليهم البلاط الملكى في نقل المعلومات والاورام من المستوى المركزى الى المقاطعات والقرى • وقد ساعد وجود هذه الجماعة على تجنب الاتصال الشخصى بين الرجال الاقوياء ، سيما في حالة ما اذا كان هذا الاتصال يتضمن نوعا من الاوامر المباشرة أو الجزاءات • وبالرغم من ذلك : ان وجود هذه الجماعة المتخصصة على المستوى المركزى لم يحل دون ممارسة وظيفة الاتصال بواسطة كبار السن داخل الوحدات ، أو بمعرفة رؤساء القرى وحكام المقاطعات والادارة المركزية للمملكة • ومعنى هذا كله أن وظيفة الاتصال السياسى في هذا النظام انما تمارس — في أغلب الاحوال — من خلال عمليات الاتصال الشخصى لا عن طريق الاتصال الاعلامى المعتمد على بناءات ووسائل الاتصال المتخصصة مقروءة كانت أو مسموعة أو مرئية ، أو مسموعة — مرئية مثلما هى الحال في النظم السياسية الحديثة • وهذا مظهر آخر من مظاهر تخلف النظام السياسى لمملكة أوجادوجو

بالرغم مما يوجد بها من عناصر متخصصة للقيام بهذه الوظيفة على المستوى المركزى •

٣ - قدرات النظام السياسى لمملكة أوجادوجو :

يذكر الموندو باول أن مملكة أوجادوجو - كغيرها من الممالك الوراثية - لديها قدرات استخراجية ، وتنظيمية ، وتوزيعية ، ورمزية ، واستجابية على درجة عالية من الاحكام والاتقان • ولكن هذه القدرات أقل مستوى وكفاءة من قدرات النظم السياسية الحديثة وغيرها من النظم المتخلفة كذلك • فالقدرة على استخراج الموارد مثلا - أى القدرة الاستخراجية - تعتمد أساسا على ما يتلقاه الملك من منتجات ممتلكاته الخاصة ، وما يتحصل عليه من أنصبة من الانتاج الزراعى والحيوانى لكافة أجزاء المملكة ، هذا فضلا عما يرد الى الحكومة المركزية - عبر حكام المقاطعات - من رسوم نظير أداء وظائفها القضائية ، وما يقدم لها من هدايا من جانب الافراد ، وما تفرضه من ضرائب على ممتلكات حكام المقاطعات وعلى القوافل والتجار الاجانب ، وما تتحصل عليه من عبيد وأسرى خلال عمليات الاغارة على جيرانها ، وما يمكنها تجنيده من السكان لحماية وصيانة القصور والممتلكات الملكية • وعلى الرغم من كل هذه الموارد ، وبرغم ضخامة الاشياء الخاضعة للضرائب ، وتنوع المصادر التى يعتمد عليها نظام أوجادوجو فى الحصول على العوائد المالية فان القدرة الاستخراجية لهذا النظام محدودة ، كما أن فعالية النظام الضريبى على درجة هلموسة من الضعف • ويرجع هذا بطبيعة الحال الى انعدام الاقتصاد النقدى فى هذه المملكة ، واقتصار عوائدها من الضرائب على

المنتجات الزراعية التى توزع وتستهلك بسرعة ، ولا تساعد على تحقيق نوع من التراكم المالى المناسب . هذا فضلا عن حصول كل مستوى من مستويات السلطة على حصة مناسبة من هذه الموارد نظير مباشرته لشئون الادارة . الامر الذى يقلل فى النهاية من قدرة النظام على استخراج الموارد من المجتمع .

هذا ويتمتع مملكة أوجادوجو بقدرة تنظيمية عالية ومتسعة رغم عدم وجود جيش دائم أو جهاز للشرطة ، وبرغم بدائية البناءات التى تعتمد عليها ، وتخلف الامكانيات المتاحة لها ، وقصور وتخلف وظيفة الاتصال السياسى فى هذا النظام بوجه عام . وتمثل القدرة التنظيمية لهذه المملكة فى خضوع علاقات الزواج وعلاقات السوق للتنظيم . وتمثل أيضا فى حماية النظام السياسى للأفراد والممتلكات والزام الجميع باحترام كبار السن وموظفى الحكومة ، ومشاركة كل مستويات السلطة — بقدر أو بآخر — فى أداء الوظيفة التنظيمية داخل المجتمع . من ذلك مثلا أن كبير العائلة من واجبه أن يحسم داخل وحدته كل المشاحنات الاسرية ، ويعاقب كل من يسرق أو يأتى سلوكا غير لائق تجاه كبار السن أو يرتكب جريمة خلقية . كما أن من سلطته أيضا أن يؤنب ويجلد وينفى أى عضو يخرج على المعايير والاعراف الخاصة بالوحدة . وإذا كانت ثمة قضايا لا يمكن البت فيها على مستوى الوحدة — كجرائم الزنا وانتهاك الحرمات مثلا — غان رئيس القرية هو الذى ينظر فيها . كما ترفع القضايا الخاصة بالقتل والمظالم الخطيرة الى حاكم المقاطعة ليفصل فيها بالانصفة الى مسئوليته عن الفصل فى المنازعات التى تثور بين القرى والقضايا التى لا يستطيع

رؤساء القرى أن يبيتوا فيها بأنفسهم • أما القضايا الأكثر خطورة من ذلك، أو التي يقرر حكام المقاطعات استئناف النظر فيها ، فإن أمرها موكل الى الحكومة المركزية وحدها • ومعنى هذا كله أن القدرة التنظيمية لمملكة أوجدادوجو انما هى قدرة على درجة عالية من الفعالية ، ولو أنها لا تتجمع فى يدى الملك ، بل تتركز فى أيدي السلطات غير المركزية ، وتشيع داخل المستويات المختلفة للنظام السياسى • وهذا ما حمل القدرة الاستجابية للنظام أكبر مما هى عليه من الوجهة الرسمية ، وأكثر مما تبدو عليه فى اطار الموقع الذى تحتله داخل النظام • ويرجع هذا فى واقع الامر الى ما يتم اتخاذه من قرارات تنظيمية بمعرفة المستويات الدنيا للنظام ، وما يترتب على هذه القرارات من استجابة مباشرة لمصالح الاطراف الذين يعيشون داخل القرى والمقاطعات • كما يرجع أيضا الى ما هنالك من ممارسات ومؤسسات تساهم بدور ملموس فى تدعيم القدرة الاستجابية لهذا النظام • كأن يجوس الملك فى أحد ضواحي العاصمة — دون أن يشعر به أحد سلكى يقف بنفسه على ما قد يغيب عليه من أمور • أو أن يتضرر كبار السن فى الوحدات أو رؤساء القرى من فساد الادارة وانعدام العدالة • أو أن تتيج المجالس الموجودة — على المستوى المركزى للمملكة أو على مستوى المقاطعات والقرى — فرصة التعبير عن المطالب والمظالم • هذا فضلا عن لجوء الافراد الى التظلم من تعسف حاكم المقاطعة لدى أحد حكام المقاطعات الاخرى الذى يسعى من فوره الى نقل هذه التظلمات الى القصر الملكى ، حيث تتم الاستجابة لها وتتخذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها ••• وهكذا أما فيما يتعلق بالقدرة التوزيعية للمملكة فقد أثبتت دراسة الموند وباول

أن هذه القدرة محدودة جدا ، وترتبط الى حد ما بالقدرة الاستخراجية والقدرة الرمزية على حد سواء . ويرجع ذلك من ناحية الى اقتطاع كل مستوى من مستويات السلطة جانبا من الرسوم والهدايا والعوائد التي تمر بكل منها في طريقها الى المستوى المركزى للمملكة ، كما يرجع أيضا الى توزيع هذه الموارد — والتي يتألف الجانب الاكبر منها من سلع قابلة للتلف — بشئ من البذخ على شئون الضيافة ، وموظفى الحكومة ، ورجال الادارة ، وكل من ينتمى الى الشريحة الارستقراطية من السكان ، بينما يستفيد السواد الاعظم من الناس بما يطلق عليه (التوزيعات غير المادية) كالحفلات الدينية ، والاستعراضات ، ومظاهر الابهة التي تتجلى داخل القصر الملكى ، أو في قصور حكام المقاطعات . ويتمثل ذلك في أن من واجب أحد أعوان الملك مثلا أن يؤدي الصلاة كل مساء على أرواح الاسلاف لحماية رعايا المملكة خلال الليل ، ولكى يسود السلام والعافية والازدهار والنماء في مختلف أرجاء المملكة . كما أن هناك احتفالا سنويا يؤمه جميع المسؤولين للصلاة على أرواح الاسلاف حتى يرتبط المجتمع ببعضه البعض، وتقوم علاقاته على أصول مقدسة . وفي هذا كله ما يعنى أن القدرة الرمزية لهذا النظام ذات أهمية أساسية وجوهرية بالنسبة له ، وعلى درجة عالية من الكفاءة والفعالية بوجه عام . فالسكان برمتهم يدينون بالولاء والطاعة للنظام . ومحاولة اظهار الملك على أنه رجل مقدس ذو قدرات خارقة تجرى على قدم وساق . ومن ثم كان لمس يده غير مسموح به . كما لا يمكن الحديث اليه دون الركوع بين قدميه . هذا فضلا عن الاعتقاد في انتسابه الى مؤسسى النظام الاقدمين ، الذين هم حفظة مملكة أوجادوجو

الاساسيين • واشادة الملك ووزرائه بأفضال هذه القوى الخارقة للطبيعة خلال صلواتهم ، وتأسى حكام المقاطعات بالملك ، واقامتهم نفس هذه المراسم ولو على نطاق أقل •

وارتباطا بما تقدم يذكر الموند وباول أن مملكة أوجادوجو كانت تعيش في وئام نسبي مع الممالك المجاورة لهاطوال الفترة السابقة على الغزو الفرنسي لاراضيها في أواخر القرن التاسع عشر • وقد تمثل ذلك في أن النظم السياسية الواقعة على حدودها كانت تعد توابع للملك ، ولا تنى عن تقديم العون المالى والعسكرى للمملكة • ولكن المملكة رغم ذلك — ولعدم وجود جيش نظامى دائم لديها — لم يكن بمكنتها أن تفرض سيطرتها على هذه النظم • كما كانت تعوزها القدرة على استخراج احتياجاتها من الموارد والخدمات منها • ولذلك كانت القدرات الدولية للمملكة — وبخاصة قدرتها على استخراج الموارد من البيئة الدولية وقدرتها على التغلغل داخل هذه البيئة وبسط نفوذها عليها — محدودة وغير ذات تأثير كبير في أغلب الاحوال •

٤ — وظائف التكيف والحفاظ على النظم السياسى لمملكة أوجادوجو:

أبرزت دراسة الموند وباول أن مملكة أوجادوجو لم تكن تعتمد على التفتتة السياسية المتخصصة في اعداد وتجنيد العناصر اللازمة لتشغل الادوار السياسية على كافة مستويات السلطة فيها ، ومن ثم كانت هذه الادوار تشغل بعناصر تنتمى الى القصر أو الجماعات الارستقراطية في معظم الاحوال • وعلى هذا الاساس كان الملك يختار عادة من بين أسلاف مؤسسى المملكة الخرافيين • كما كان حكام المقاطعات يفتارون من أعيان

العائلات الحاكمة في الأقاليم ، بينما يختار رؤساء القرى بمعرفة حكام المقاطعات من بين العناصر ذات الكفاءة من أبناء الابر المتميزة . أما المسؤولون الاداريون فيختارون عادة من بين الاسر التي تهرست في شئون الادارة ، والتي لم تكن جديدة بتقليد أى منصب مرموق من قبل ، حيث كان أفرادها عبيدا فيما سبق ، ثم نالوا حريتهم بعد ذلك . ومن هنا كان اختيار المسؤولين الاداريين من بين أبناء هذه الاسر بالذات فيه ضمان وتأكيد لولاء الجهاز الادارى للملك ، ويجنب الملك في الوقت نفسه مغبة الدخول في منافسة مع العناصر ذات المكانة المتميزة اذا ما وقع الاختيار على هذه العناصر لشغل المواقع الادارية للمملكة . ونتيجة لهذا النمط الخاص بالتجنيد السياسى أصبح من الممكن للمملكة أن تتجنب عمليات التفتشة السياسية المتخصصة — لاعداد الافراد المؤهلين لشغل الادوار المتخصصة في النظام السياسى — وأن تنصرف كذلك عن التدريب الادارى المتخصص لشغل الادوار الادارية المتخصصة بالعناصر المؤهلة لذلك — وأن تستعاض عن كل ذلك بنمط آخر من التدريب والتطبيع تندمج فيه التفتشة السياسية بالتفتشة العامة في آن واحد . وهذا ما أدى في النهاية الى تعذر تطوير وتنمية المهارات السياسية والادارية اللازمة للمملكة ، والتي توفرها الوكالات والمؤسسات والعمليات التربوية المتخصصة في النظم السياسية الحديثة . وعلى أية حال ، وبالرغم من كل هذه الحقائق ، فقد استطاع نظام أوجادوجو أن يتكيف ويتوافق مع عوامل وعمليات التغيير الى حد كبير ، وأن يحافظ على بقاءه لعدة قرون . كما استطاع كذلك أن يتغلغل داخل المجتمعات المجاورة له ويجبرها على الخضوع له أحيانا . هذا فضلا عن إقترامه لعدد

من المجتمعات المجاورة لامتصاص احتياجاته من العبيد والاسلاب • ولكن هذا كله لا ينفى أن قصور قدرات هذا النظام قد حال دون امتداد عمره الى اكثر من ذلك • كما أن افتقاده الى التنظيم العسكري والتكنولوجي الفعال قد أدى الى انهياره بشكل سريع أمام ضربات الغزاة الفرنسيين •

جملة القول فيما تقدم أن النظام السياسى لمملكة أوجادوجو — طبقا لتحليلات الموند وباول — انما هو نظام شديد التخلف والبدائية ، وعلى درجة كبيرة من الضعف والقصور • وقد تجلى هذا فى افتقار أبنية هذا النظام لعنصرى التخصص والتمايز البنائى من ناحية ، وتداخل وتعدد وظائف هذه الابنية وتخلف أسلوب أدائها الوظيفى من ناحية أخرى • هذا فضلا عن قصور القدرات التى يتحلى بها هذا النظام ويعتمد عليها بوجه عام ، وضآلة قدرته على التكيف مع عوامل التغير ومعطيات البيئة — الدولية بوجه خاص — وافتقاده القدرة على الحفاظ على بقاءه ، وذلك بالمقارنة بالنظم السياسية الغربية الحديثة التى تعد نموذجا مثاليا للنظام السياسى العصرى المتطور على ما يرى الموند وباول وغيرهما من أنصار البنائية الوظيفية وأتباعها •

وليس ثمة شك فى أن هذا النمط من التحليل لقضية التنمية السياسية يتميز عن سابقيه — أى التحليل القانونى والماركسى — فى كثير من الجوانب وينفرد عنهما بقدرات وتقنيات أكثر جدة وتطورا • ولكنه مع ذلك لا يخلو من الشوائب ، وينطوى على قدر كبير من التحييز الايديولوجي والتوجيه القيمي ، مما يضىء عليه سمتا واضحا من المغالاة فى التطرف والسطط والبعد عن الموضوعية • الامور التى جعلته موضع كثير من النقد والتجريح ، برغم جدته وحيويته •

وأول ما يثار من انتقادات بشأن هذا المدخل ينصب أساساً وقبل كل شيء على تعريف البنائية الوظيفية للنظام السياسي بأنه نسق من التفاعلات السياسية التي توجد في كافة المجتمعات • ذلك أن هذا التعريف يشير الى هذه التفاعلات وكأنها مجرد ردود أفعال آلية تتبع من جانب النظام السياسي اثر ما تطرحه البيئة المحلية أو الدولية — للنظام — من معطيات أو مدخلات وحسب • بينما التفاعل السياسي في واقع الامر — أو فيما أرى على الأقل عبارة عن عملية ارادية واعية هادفة ، تنبثق عن مواقف ايديولوجية محددة ، وتعبر عن مصالح اجتماعية واقتصادية معينة ، وتتمكس في الوقت نفسه مضامين ثقافية واضحة • وهو يشير بوجه عام الى علاقة بين متغيرين أو أكثر ، مع ملاحظة أن هذه العلاقة تتطوى على تأثير متبادل بين الاطراف أو المتغيرات المختلفة • بمعنى أن قيمة كل متغير تؤثر على قيمة سائر المتغيرات الاخرى • ومن ثم لا يصبح النظام السياسي مجرد نسق من ردود الافعال — كما توحي بذلك تحليلات البنائية الوظيفية — بل نسق من البناءات والعلاقات الدينامية المتبادلة التي تدير وتوجه العملية السياسية على نحو معين ، يعكس المواقف الايديولوجية والثقافية للقوة المسيطرة في المجتمع ، ويعبر عن توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية ، ويسعى الى تحقيق وتأكيد ما تصبوا اليه من مصالح وغايات • والا ماكانت ثمة حاجة الى القول بأن النظام السياسي هو المسئول عن توزيع القيم والموارد النادرة في المجتمع • وما كان النظام السياسي بحاجة الى استخدام الاكراه المادي — أو التهديد باستخدامه — لاعمال قراراته وتنفيذ توجهاته •

هذا وبما أن النظام السياسي عبارة عن نسق من العلاقات الدينامية

المتبادلة ، فليس ثمة ما يدعو الى القول بوجود حدود تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى حتى ولو كان السند الوحيد لتبرير ذلك هو تصور النظام كبناء من الادوار المتفاعلة • فهذه الادوار — فيما أرى — لا يمكن أن تصدر عن فراغ ، ولكنها تنبثق — وتعتبر أيضا بشكل أساسى — عن المواقف والمبادئ الايديولوجية الخاصة بالقوة المسيطرة فى المجتمع ، وما تحمله هذه القوة من ثقافة سياسية محددة ، وما تتطلع الى تحقيقه من قيم وأهداف اقتصادية واجتماعية معينة • وبدون ذلك لا يمكن القول بشمول النظام السياسى لجميع التفاعلات وبالتالى يسقط الزعم — بأن النظام السياسى لا يستطيع فرض سلطته على أنماط معينة من الأنشطة — كالأنشطة الدينية والاقتصادية مثلا — والا فليفسر لنا من يدعون ذلك كيف أمكن للنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى — وغيره من الدول التى تعتنق المبادئ الماركسية — اللينينية — أن يتدخل فى الحياة الاقتصادية ويقيم بناءها على أساس التخطيط ؟ • وكيف أمكن له كذلك أن يقوض دعائم الدين ويحظر كل نشاط يخالف القيم والتوجهات الاساسية للنظام ؟ • ولعل فى هذا كله ما يؤكد لنا — أيضا — أن النظام السياسى ليس بناء استراتيجيا جامدا أو ثابتا لا يخضع للتغيير ، ويعمل على الحفاظ على بقاءه واستمراره عبر الزمن كما تقول تحليلات البنائية الوظيفية وأنصارها • اذ لو كان الامر بخلاف ذلك لما كانت ثمة حاجة الى القول بأن النظام السياسى لا بد له من التكيف مع المتغيرات الحضارية والثقافية والتكنولوجية ومواجهة ما تطرحه البيئة المحلية والدولية من ضغوط وتحديات • وما كان ثمة داع للقول أيضا بأن على النظام السياسى أن يسعى الى تحقيق التكامل والوحدة

والترباط بين أجزائه والقضاء على عوامل الفرقة وأسباب الشقاق والصراع
أيا كان مصدرها . ويتأتى هذا من أن مفهوم المحافظة على البقاء وتحقيق
الاستمرار لا ينبغى تفسيره بعدم التغيير أو الجمود أو السكون . فالتغيير
— كما نعلم — هو قانون الحياة ، ومن أهم خصائص النظم الاجتماعية
بوجه عام . كما أن هذا التغيير لا يمكن تفسيره في ضوء المؤثرات والعوامل
الخارجية وحدها ، بل ثمة مؤثرات وعوامل داخلية أخرى يمكن أن يعزى
اليها كذلك . ولا يتوقف تحقيق التكيف والتكامل بين النظام السياسى وبيئته
وبينه وبينه مكوناته المختلفة على توافر القدرات والميكانيزمات التى من
شأنها تحقيق الوحدة والترباط بين أجزاء النظام ومكوناته فقط ، ولكن
التكيف والتكامل يتوقفان أيضا وفي المحل الاول على موقف القوة المسيطرة
فى المجتمع من باقى القوى الاجتماعية ، بمقدار ما يتيح لها من فرص متكافئة
تحقق نوعا من العدالة التوزيعية داخل المجتمع . ولا يتحقق هذا — بطبيعة
الحال — فى ظل سيطرة طبقة أو جماعة مميّنة على مواقع القوة فى المجتمع ،
ولا يتسنى تحقيقه أيضا دون تطوير الثقافة السياسية للنظام ، والتأكيد
على قيم العدالة والمساواة من خلال عمليات وبرامج التنشئة الاجتماعية
والسياسية . ويتطلب هذا كله تغيير أو تطوير المكونات البنائية والوظيفية
والثقافية للنظام ، لا العمل على المحافظة على بقائه واستمراره عبر الزمن
دون تغيير أو تطوير أو تحديث .

وإذا تجاوزنا هذه الانتقادات ، ونظرنا الى ما ينطوى عليه المدخل
البنائى الوظيفى من مقولات ومعايير تحليلية لا تضح لنا أن هذا المدخل انما
يعبر فى حقيقة الامر عن موقف ايديولوجى واضح وصريح ، ينزع عنه سمت

الحياد والموضوعية الذي يدعيه ، ويقال من شأنه كأداة لتحليل وتفسير عملية التنمية السياسية • ويتمثل هذا الانحياز بشكل جلي وأساسي في أن أغلب تحليلات هذا المدخل تنطلق أساسا من خصوصية التطور الاوربي • وتتخذ من تجربة العالم الغربي قاعدة للتحليل وأساسا لفهم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية والتنبؤ بمسارها في المستقبل • ومن ثم لا تنتظر الى هذه الدول كوحدات تحليلية قائمة بذاتها • ولا تدرسها كجالات مستقلة • بل تتناولها بالمقارنة بتجربة المجتمعات الاوربية • باعتبار أن التجربة الاوربية هي قمة التطور الانساني المعاصر ، وأن تقدم الدول النامية يكمن أساسا في الاقتراب من هذا النموذج المثالي والافتداء به • ولعل أكبر شاهد على هذا الانحياز الايديولوجي الصارخ هو ما يذهب اليه جيريل الموند في تحديده لوظائف النظام السياسي واستخلاصه هذه الوظائف من تجربة المجتمعات الاوربية ، واستخدامها بالتالي كأساس للمقارنة بين النظم السياسية الحديثة والنظم المتخلفة ، وتحديد مستوى تطورها على أساس هذه المقارنة • ولقد أوضح الموند ذلك بنفسه حيث يقول : « ان المقولات الوظيفية التي نستخدمها قد تم تطويرها من أجل المقارنة بين النظم السياسية بعامه ، وبين النظم الحديثة منها والنظم الانتقالية والتقليدية بوجه خاص • ولقد استقت (هذه المقولات) بطريقة سهلة للغاية • وتتلخص المسألة بشكل أساسي في طرح مجموعة من التساؤلات حول تلك الانشطة السياسية المتميزة التي توجد في النظم الغربية المعقدة أي أننا — بقول آخر — قد استخلصنا مقولاتنا الوظيفية من النظم السياسية التي أصبحت تتمتع بقدر كبير من التخصص البنائي والتمايز

الوظيفى • وبهذه الطريقة قادتنا الوظائف التى تمارس بواسطة جماعات المصلحة فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية التعبير عن المصالح فى النظم السياسية المختلفة • أى عن وظيفة التعبير عن المصالح وقادتنا الوظائف التى تضطلع بها الاحزاب السياسية فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية تجميع المصالح والمطالب والتوفيق بينها فى النظم السياسية المختلفة • أى عن وظيفة تجميع المصالح • كما قادتنا الوظائف التى تؤدى من خلال وسائل الاتصال المتخصصة فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية نقل المعلومات فى النظم السياسية المختلفة • أى عن وظيفة الاتصال السياسى • وقادنا وجود أساليب للتجنيد والتدريب السياسى فى كل النظم السياسية (الغربية) الى السؤال عن كيفية تجنيد وتأهيل الناس للدور السياسية فى النظم السياسية المختلفة • أى عن وظيفة التجنيد والتنشئة السياسية • أما الوظائف الحكومية السلطوية الثلاث — أى وظائف صنع القواعد وتطبيق القواعد ، والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد فهى فى واقع الامر نفس الوظائف السابقة للفصل بين السلطات ، وان كان ثمة شئ من الجهد قد بذل لتحريرها من طابعها البنائى » (٣٠) •

ولعلنا لا نختلف كثيرا على أن استخلاص وتحديد وظائف النظام السياسى على هذا النحو — أى من خلال تجربة المجتمعات الاوربية — انما يؤكد بذاته أن ثمة انحيازاً ايديولوجيا واضحا وصرىحا ، لا يمكن انكاره ،

ولا يمكن قبوله ، حتى ولو كان الهدف من وراء تحديد هذه الوظائف هو المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، أو الوصول الى قوانين عامة تتعلق بهذه الوظائف ، وتساعد على تطوير نظرية سياسية علمية شبيهة بنظرية الاحتمالات في الرياضيات على ما يقول الموند (١٢٦) . فكل نظام سياسى — متقدم أو متخلف — يمارس هذه الوظائف على نحو أو آخر ، ومن خلال بناءات معينة . وقد اتضح لنا ذلك عند الحديث عن النظام السياسى لمملكة أوجادوجو ، ويمكن ادراك هذه الحقيقة أيضا فى أى من النظم السياسية غير الغربية ، المتقدم منها والمتخلف على حد سواء . أما أن نعتبر هذه الوظائف من المؤشرات الدالة على تقدم وتطور النظم السياسية الغربية دون سواها فهذا مالا يمكن قبوله أو التسليم به على وجه الاطلاق ، سيما وأن ثمة اتفاقا عاما على أن ما هو وظيفى بالنسبة لفرد أو جماعة أو مجتمع ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لفرد آخر أو جماعة بذاتها فى مجتمع معين . كما أن الاهتمام بالجوانب الوظيفية لكل بناء قائم من شأنه أن يطلق العنان لخيال الباحث لكى يبحث عن وظائف تبرر وجود الظواهر والوقائع الاجتماعية ، أو لكى يلحق بكل ظاهرة أو واقعة اجتماعية وظيفة ما ، سواء كانت هذه الوظيفة حقيقية أو متوهمة . وهذا ما يحول بالضرورة دون تحقيق الموضوعية الواجبة فى الدراسة ، ويهدر حجية البحث العلمى وطابعه الحيدى المتعارف عليه (١٢٧) .

وليس هذا هو الانتقاد الوحيد الذى يوجه الى مقولات الموند الوظيفية

١٢٦ Ibid, pp. 58—64.

١٢٧) اليكس اتكلز ، مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرين ، آذار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١١١ .

فقط • بل أن ثمة انتقاداً منهجياً آخر سجله ليونارد بيندر L. Binder في إحدى دراساته ، ويحسن بنا أن نشير إليه هنا ، باعتباره انتقاد من جانب أحد الباحثين الذين يتبنون المدخل البنائى الوظيفى نفسه (١٢٨) •

ويتلخص رأى بيندر في هذا الصدد في أن ما قام به الموند إنما هو بكل بساطة مجرد تعميم لكافة الأنشطة السياسية التى قد نعرث عليها في النظم السياسية الغربية ، مع العلم بأن هذه الأنشطة ليست مشتقة بطريقة منطقية أو امبيريقية • كما أن هذه التعميمات غير مشتقة أيضاً من العلاقات الوظيفية للمقولات الوظيفية التى يستند إليها الموند في تحليلاته • ومن هنا كانت محصلة جهود الموند هي عديد من التعميمات الوصفية وقليل من الفروض النظرية • وبذلك انصرف جهده المنهجى الى منطقة مجهولة غير متضمنة في مقولاته الاساسية •

ويضيف بيندر الى ذلك أن الادعاء بأن مقولات الموند الوظيفية من شأنها أن تساعد الباحث في تحليل ودراسة كافة النظم السياسية إنما يفترض أولاً — وقبل كل شيء — وجود تصور منهجى معين عن طبيعة التنظيم السياسى • وهذا التصور غير متوافر بشكل مقبول في تحليلات الموند • إذ كل ما تتضمنه هذه التحليلات هو مجرد نوع من الفروض

(128) L. Binder, *Iran: Political Development in a Changing Society*, op. cit., pp. 7—11.

وانظر عرضاً جيداً لانتقادات بيندر في :

— H.V. Wiseman, *Political System : Some Sociological Approaches*, Routledge & Kegan Paul, London, 1967, pp. 168—170.

الضمنية مؤداها أن النظام هو أى مجموعة من العناصر يقوم الباسح بالتأليف والتنسيق بينها على نحو — أو آخر — يخدم أهدافه التحليلية . وليس ثمة شك فى أن تصور النظام على هذا النحو ، أو افتراض وجود نظم من هذا القبيل ، قد يؤدى — أو لا يؤدى — الى نتائج محددة . كما أن ما يجرى من أفعال داخل مثل هذا النظام أو ذاك لا يفترض بالضرورة أن تكون هذه الأفعال موجهة بصورة غرضية أو هادفة نحو الحفاظ على النظام ، أو نحو تحقيق أى شئ آخر . وبالتالي لا يمكن الزعم بأن التغيرات التى تلحق بأى جزء من أجزاء النظام سوف تستتبع بالضرورة حدوث تغييرات أخرى فى كل أو بعض أجزاء النظام . فضلا عن هذا كله فإنه بالرغم من أن ثمة احتمالا لوجود علاقة بين الأنشطة الخاصة بمكونات النظام وبين استمرار وجود النظام نفسه ، وبالرغم من الاتفاق على أن الأنشطة اللازمة للحفاظ على النظام هى أنشطة وظيفية بالضرورة ، وأن كل ما هو وظيفي ينبغي أن يتم تحديده من خلال دراسة امبيريقية واقعية ، فإن تحليلات الموند الوظيفية لا تعدو أن تكون دراسة نظرية يغلب عليها الطابع الوصفى ، وتغص بكثير من التصورات الانطباعية . ومن ثم لا يمكن الائتناس بها أو التعويل عليها كثيرا عند التصدى لدراسة النظم السياسية المختلفة ، ولا سيما النظم المتخلفة على وجه التحديد .

وترتبيا على ما تقدم يذهب بيندر الى القول بأن المدخل البنسائى الوظيفي انما هو فى حقيقة الامر اتجاه سلوكى أكثر منه أداة للتحليل . ذلك أن جهد هذا المدخل ينصب أساسا على ابتداع وابتكار العديد من

المقولات الوصفية دونما اهتمام يذكر بتصنيف السلوك من خلال عمليات النظام التى ينبغى تحديدها تحليليا أو التى يتم اكتشافها امبيريقيا ، أو من خلال البحث فى تأثير السلوك على مختلف بناءات النظام ومكوناته . ومن هنا يخلص بيندر الى القول بأن كل ما يتعلق بمفهوم النظام فى تحليلات الموند انما يرجع أساسا الى الافتراض القائل بأن ثمة عددا محددا من الوظائف أو أنماط السلوك يتضمنها النظام السياسى ويضطلم بها . ولكنه من الصعوبة بمكان ، ومن غير الملائم عمليا أن نحدد نوعية المقولات التى يمكن تصنيف هذا السلوك فى اطارها أو على أساسها دون الاستعانة بالمعايير التحليلية والمهارات التركيبية لنظرية اولية معينة هذا واذا كان ثمة من يمتدح مقولات الموند ويثنى عليها لما تتمتع به من طرافة أو تتحلى به من جدة ، فان القيمة العملية لهذه المقولات تنحصر أساسا فى أنها تفيد فقط أولئك الذين يبحثون عن وسيلة سهلة وجيدة لتحديد المشكلات أو القضايا التى يبيغون دراستها . وبالتالي فهى لا تصلح كأساس منهجى ملائم لدراسة كافة النظم السياسية . لان هذه الدراسة تتطلب أملا تحديد المقصود بالنظام السياسى ، حتى ولو لم يصاحب ذلك مجموعة مسهبة من المقولات الوصفية . كما أنها تحتاج أيضا الى منظومة من المقولات المقارنة التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة النظم السياسية المتباينة .

هذا وليس ثمة شك فى أن انطلاق تحليلات البنائية الوظيفية من خصوصية التطور الاوربى ومقارنة المجتمعات النامية بتجربة العالم الغربى فيه تجاهل كبير واغفال صريح للبعد التاريخى للدول النامية ، وفيه أيضا استبعاد كامل لكل ما من شأنه أن يوضح الاسباب والعوامل التى أدت الى

تخلفها وتقدم الدول الأوروبية في المقابل • فهذه التحليلات كما يقال « تبدأ عادة من اقرار واقع التخلف في بلدان العالم الثالث كحقيقة معاصرة • ثم تنصرف الى عرض مظاهر وسمات هذا التخلف من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أن تتعرض لاسبابه من الناحية التاريخية • • ويبدو مقصد هذا الاتجاه عندما ندرك أن البلاد التي توسم اليوم بالتخلف تشمل مناطق عديدة لم تكن متأخرة باستمرار • وانما عرفت حضارات زاهية ، وكانت مرجعا للعالم بأسره ، ولعبت دورا هاما في تقدم الحضارة الانسانية ورفع شأنها • وبالعكس فان البلاد التي تعتبر متقدمة اليوم لم تحتل مركز الصدارة الا من قرن أو اثنين من الزمان • ومن ثم فان أسباب التخلف يجب النظر اليها في اطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية • فالوضع الراهن في العالم المتقدم اقتصاديا هو نتيجة مباشرة للثورة الصناعية التي بدأ حدوثها في انجلترا في القرن الثامن عشر ، والاثار التي ترتبت على هذه الثورة في علاقات أوروبا الخارجية ، وتبلور الظاهرة الامبريالية في ارتباطها بتطور النظام الرأسمالي • ومن ثم فان انقسام العالم الى (متقدمين) و (متخلفين) لا يمكن تحليله دون ادخال هذا البعد التاريخي في التحليل ، ودون ادراك أن تقدم المتقدمين وتخلف المتخلفين هما وجهان لعملة واحدة • وهما جزء من نفس العملية التاريخية » (١٣٩) •

واستكمالا لما تقدم ، فان قيس التنمية السياسية من خلال المقارنة بتجربة النظام السياسي الغربى — باعتباره نموذجا مثاليا يمكن الاقتداء به والسير على منواله — يفترض بالضرورة ثبات هذا النموذج واستحالة

تغييره • وهذا دون شك تصور مرفوض • لانه — فضلا عما يعكسه من انحياز أيديولوجي واضح وصريح — لا يتسق مع الواقع ، وينطوى في الوقت نفسه على موقف دوجماتيقي رجعي محافظ ، من شأنه أن يحول دون تطور هذا النموذج نفسه الامر الذي دفع بعض الباحثين الى القول بأن المدخل البنائي الوظيفي انما يعبر في جوهره عن أيديولوجية محافظة ، تصور الجوانب المستقرة والمتكاملة فقط ، وتعمل على تدعيم الاوضاع القائمة والدفاع عن النظم الحالية في مواجهة عوامل الصراع وقوى التغيير، والحيولة دون حدوث تغييرات راديكالية أو جذرية داخل المجتمع ، فضلا عن النظر الى البناء الاجتماعي ذاته وكأنه ينطوى على مكونات جامدة غير خاضعة للتفسير أصلا (١٣٠) •

وأخيرا فلعلنا لا نختلف كثيرا مع ما تذهب اليه البنائية الوظيفية من ضرورة تطوير قدرات النظام السياسى بحيث يتسنى له القيلم بوظائفه، والاستجابة أو التفاعل — بشكل ايجابي — مع ما يعرض له من مشكلات أو تحديات داخلية أو خارجية • ولكن اتفاقنا على ذلك لا يعنى أننا ننكر أن تحديد كفاءة أى قدرة من قدرات النظام ليس مسألة سهلة ، وليس من الميسور قياسها — كميا أو كيفيا — في كثير من الاحوال • حقيقة ان ادخال مفهوم القدرات Capabilities في دراسات علوم السياسة قد ساعد كثيرا على سد الهوة بين الجوانب المعيارية — أو القيمية — والجوانب العلمية والموضوعية من دراسات السياسة المقارنة والتنمية السياسية • كما ساعد

مفهوم القدرة أيضا على بحث العلاقة بين القدرات الداخلية والدولية للنظام بطريقة أكثر دقة ، فضلا عن دراسة العلاقة بين القدرات السياسية المختلفة ، وعلاقة هذه القدرات بغيرها من القدرات الاجتماعية ، على أساس أن النظام السياسى هو أحد النظم النوعية المكونة للنسق الكلى للمجتمع . ولكن هذا المفهوم نفسه — وبالرغم من أهميته المنهجية — لا يسلم من بعض الانتقاد ، ويتعرض كذلك لبعض الملاحظات والمآخذ . فهو من ناحية يثير التساؤل عما اذا كانت كل قدرات النظام السياسى على درجة واحدة من الاهمية أم لا ؟ • ويدفع أيضا الى البحث عن أى من القدرات ينبغى تطويرها وتدعيمها حتى يمكن الحديث عن تنمية سياسية حقيقية ؟ • كما أنه يثير التساؤل عما اذا كان تطوير قدرات النظام السياسى يعد مقيارا موضوعيا لقياس درجة تطور أو نمو النظام السياسى أم لا ؟ ، اذ من المحتمل أن تكون ثمة نظما سياسية معينة لديها من القدرات ما يمكنها من التصدى — بشكل مؤثر وفعال — لكل ما يعرض لها من تحديات أو مشكلات ولكنها لا تعد بالضرورة نظما حديثة أو عصرية • كما يحتمل أن تكون ثمة نظم أخرى تتسم بالتخلف الصريح ولكنها تتمتع بقدرات معينة تمكنها من حل كثير من المشكلات • وكل هذه التساؤلات وغيرها يتطلب دون شك مزيدا من الدقة فى تحديد نوع التغيرات الواجب احدثاها ونوع القدرات التى يتعين تطويرها وزيادة فعاليتها ، وبيان ما اذا كانت هناك نقطة معينة يمكن القول عندها بأن النظام السياسى قد توقف عن النمو أم لا ؟ • هذا فضلا عن أن تمذر تحديد قدرات النظام كليا قد ينتهى بنا الى القول بأن التنمية السياسية هي قدرة النظام على المتابعة والبقاء السياسى

Persistence and Political Survival
بمعنى أن أى نظام سياسى بمقدوره

أن ينمو ويتطور ما دام قادرا على استيعاب واحتواء عوامل التغيير والتكيف معها ، وتطوير وتنمية قدرات جديدة في مواجهتها • وبذلك تصبح التنمية السياسية مجرد عملية تبرير لنجاح النظام السياسى فى البقاء والاستمرار • وهذه — فيما أرى — نتيجة لا يمكن قبولها ، وأن كانت تترتب منطقيا على تحليل مفهوم القدرات نفسه • الامر الذى يتطلب مزيدا من الجهد من أجل تطوير أو استحداث تعبير كمى عن مفهوم القدرات ، بحيث يمكن التمييز فعلا بين تلك النظم التى تستطيع تنمية بعض قدراتها استجابة للمطالب والتحديات الجديدة ، وتلك التى يتعذر عليها ذلك • والى أن يتحقق ذلك لا يحق لنا القول بأن الفارق بين النظام السياسى النامى والنظام السياسى المتخلف هو فارق كمى ، يرجع الى حجم ومقدار ما يتمتع به النظام من بناءات أو قدرات • كما أنه ليس فارقا كيفيا ، يتمثل فى أسلوب وكيفية ممارسة النظام لادواره ووظائفه • ولكنه فى واقع الامر فارق اجتماعى وأيديولوجى ، يرجع فى أساسه الى طبيعة القوى الاجتماعية التى يمبر عنها النظام ، وللتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى ترتبط بها ، وتنعكس فى قراراتها وتوجيهاتها ، ومدى التزامها بقيم العدالة والمساواة ، وما تبذله من جهود من أجل تأكيدها وتدعيمها ، ومقدار ما تتيحه من فرص متكافئة أمام كافة القوى والطبقات الاجتماعية الاخرى •

وعلى أية حال فإن المدخل البنائى الوظيفى — بالرغم مما يشوبه من نقائص وسلبيات ، وبالرغم مما يرد عليه من انتقادات وتحفظات ، لا يزال محل اعتبار وتقدير بين جمهور الباحثين ، ولا يمكن التقليل من

شأنه أو انكار ما ينطوى عليه من قدرات وامكانات تحليلية فائقة •
ومن ثم فلا غرابة إذن أن يقال « ان كل عالم اجتماع يعتبر — الى حد ما — من أنصار التحليل البنائى الوظيفى ... فمن المشكوك فيه أن يتجاهل أى عالم اجتماع أن استمرار الحياة الاجتماعية يتطلب وجود هيئات اجتماعية تقوم بأداء بعض الوظائف ... ولا يعارض كثيرون أيضا فى أهمية دراسة البناءات المميزة للمجتمع للتعرف على الوظائف التى تؤديها » (١٣١) •

تعقيب :

فى محاولة البحث عن مدخل ملائم لدراسة التنمية السياسية موضوع هذا الكتاب — عرضنا فيما سبق لمدخل رئيسية ثلاثة هى على الترتيب : المدخل القانونى ، والمدخل الماركسى ، والمدخل البنائى الوظيفى • وقد تبين لنا من هذا العرض أن كلا من هذه المداخل يتعامل مع قضية التنمية السياسية من منظور تحليلى معين ، يحاول من خلاله تحديد مفهوم النظام السياسى النامى — أى المتطور — من ناحية ، وبيان مظاهر وأبعاد ومحددات تطور هذا النظام من ناحية أخرى ، باعتبار أن جوهر التنمية السياسية يتمثل أساسا فى تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى ذى خصائص وسمات تقدمية بشكل أو بآخر • وقد خلصنا من هذا العرض ، ومن مناقشة وتحليل وتقويم هذه المداخل ، الى تحديد جوانب الضعف والقصور التى تشوب كل منها ، وابرز ما تتمتع به من قدرات تحليلية يمكن قبولها والاتفاق عليها • ونعتقد أنه قد أصبح فى وسعنا الآن أن نبلور جوانب الاتفاق

التي خلصنا اليها في اطار مجموعة من القضايا النظرية أو المقولات التحليلية التي قد تشكل في مجملها وجهة نظر محددة ، يمكن الاسترشاد بها — أو التمويل عليها — كمدخل تحليلي أو اطار مرجعي — في دراسة قضية التنمية السياسية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي • وربما اتضحت لنا معالم هذا المدخل المقترح ، والذي نفضل أن نسميه (مدخل التحليل الطبقي) اذا ما حددنا أركان هذا المدخل في اطار مجموعة القضايا التالية :

أولا : يعتبر النظام السياسي أحد الانساق الاجتماعية الرئيسية التي تتفاعل مع غيرها من الانساق لتكون سويا البناء الكلي للمجتمع • وهو في جوهره عبارة عن ميكانيزم ، يعكس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع ، ويعبر عن المصالح الطبقيّة المتحركة في هذه الاوضاع ، ويدير ويوجه العملية السياسية على النحو الذي يحقق هذه المصالح ، ويؤكد عليها ، ويضمن استمرارها •

ثانيا : يعتبر النظام السياسي نظاما عصبيا ناميا — أي متطورا — حالما يمثل بشكل جدي وحقيقي كافة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية ، ويتبنى أهدافها ومطالبها ويعمل على تحقيقها ، ويسمح لها في الوقت نفسه بالمشاركة — فعليا وإيجابيا — في كافة مجالات العمل السياسي ومستوياته المختلفة ، كما تتحدد الادوار فيه طبقا لمعايير الكفاءة والقدرة على الانجاز ، وليس على اساس الانتماء أو المكانة أو غير ذلك من معايير غير موضوعية مما يوفر في النهاية أوضاعا مواتية لتحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع •

ثالثا : اذا كان المدخل القانوني يعمد الى دراسة التنمية السياسية في ضوء المعايير والمحددات والمقولات القانونية البحث ، فان التحليل الطبقي للمجتمع ونظامه السياسى بوسعه أن يقدم تفسيراً علمياً مقبولا لكل ما تنطوى عليه تحليلات هذا المدخل ، وبمقدوره أيضا أن يستوعبه في داخله . فالقانون — كما سبق القول — لا يصدر عن فراغ بل عن الدولة بوصفها تمثل ارادة القوة المسيطرة في المجتمع . ومن ثم يعتبر القانون شكل من أشكال القوة ، أو اجراء نظامى يجسد ويصوغ الاهداف الاجتماعية والسياسية التي تسعى الطبقة — أو الطبقات — المسيطرة الى تحقيقها والتأكيد عليها . ولذلك لا يعتبر القانون شيئا مفارقا للوضع المتميز للطبقة — أو الطبقات — المسيطرة . وبالتالي كان القول بأن النظام السياسى ينشأ ويتطور وتتولد أركانه من خلال القانون قولاً غير دقيق ، اذ الواقع العملى يؤكد أن القانون انما يرتبط بأسس النظام السياسى ويعمل على حمايتها ، كما أنه يعبر عن مصالح وغايات معينة تتبثق عادة عن أسلوب مادي معين للانتاج ، تسيطر عليه قوى اجتماعية بذاتها ، خلال فترة تاريخية معينة .

رابعا : ليس ثمة خلاف على أن لكل نظام اجتماعى وظائف وأدوار معينة . وأن كلا من هذه الوظائف والأدوار لا يصدر عن فراغ ولا يخلو من مضمون اجتماعى يعبر عن قيم وتوجهات الطبقة — أو الطبقات المسيطرة في المجتمع . ومعنى هذا أن البناء الذى تتخذه الوظيفة لا بد وأن يعكس علاقات طبقية معينة . كما أن كل وظيفة اجتماعية لاي نظام اجتماعى نوعى لا بد وأن تصدر وتعبّر عن حاجات طبقية . وعلى هذا الاساس

يمكن فهم وظائف النظام السياسي وتحديد ما يسعى إلى تحقيقه من غايات كما يمكن تفسير أسباب التفاوت في قدرات النظم السياسية المختلفة ، والمقارنة بينها ، وبيان مدى فعالية وكفاءة كل منها بالنسبة للاداء الوظيفي للنظام ، وأسلوب تعامله مع بيئته المحلية والدولية على حد سواء .

خامساً : ومفاد ما تقدم أن الطبقة الاجتماعية هي المكون الاساسي للنظام السياسي - والبناء الاجتماعي بأسره - والعنصر الجاسم والمؤثر في ديناميات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء .

والطبقة الاجتماعية وفقا لهذا التصور هي عبارة عن : جماعة اجتماعية ، تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذي تشغله في نظام الانتاج الاجتماعي ، ومن حيث علاقتها بوسائل الانتاج الاساسية ، ووظيفتها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وكيفية ومقدار ما تحصل عليه من نصيب في الثروة الاجتماعية . وهي على هذا النحو ليست مفهوما غيبيا أو تصورا ميتافيزيقيا ، ولكنها كيان واقعي . كما أنها ليست مقولة وصفية استاتيكية ، بل مقولة تحليلية دينامية . ووحدة أساسية من وحدات التحليل السوسيلوجي ، ومن هنا كان تحليل البناء الطبقي للمجتمع والتركيب الطبقي للنظام السياسي كفيلا بتحديد مكونات كل منهما والقوة أو القوى الاجتماعية الفعالة والمؤثرة فيها . وبذلك يتسنى لنا الانتقال من حيز الوصف الى آفاق التفسير ، كما نتاح لنا فرصة التخطيط العلمي الرشيد لعمليات التغيير والتنمية ، وتعيين اتجاهاتها ، والتنبؤ بمساراتها ، وتحديد دور الانسان فيها سواء تعلق الامر في ذلك بالمجتمعات المتقدمة أو النامية .

وأخيرا فانه وقد اتضح لنا مما سبق أن التحليل الطبقي للمجتمع

والنظام السياسى يوفر امكانات أكثر شعولا للدراسة والبحث ، فلا بأس
اذن فى استخدام هذا التحليل كمدخل نظرى لدراسة الجوانب النظرية
والتطبيقية لقضية التنمية السياسية ، ولا خير كذلك من امتحان مقولات
ومنتلاقات هذا المدخل من خلال البحث فى هذه الجوانب . هذا ولما كان
اختيار المدخل النظرى الملائم للدراسة لا يمد هدفا فى حد ذاته بقدر ما يمثل
وسيلة منهجية للمعالجة والفهم ، فان التساؤل الذى يطرح نفسه الان هو:
الى أى مدى تتأثر مقومات وأهداف التنمية السياسية بالبناء الطبقي للمجتمع
والتركيب الطبقي للنظام السياسى ؟ والى أى حد ينمكس تأثير هذا البناء
وذلك التركيب على كل من هذه الجوانب ؟ . وهذا التساؤل فى واقع الامر
هو ما سنحاول الاجابة عليه تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب
بإذن الله .

مصادر الكتاب

أولا : المراجع العربية

١ (الكتب :

١ - أ.ك. أوليدوف

الوعى الاجتماعى ، ترجمة : ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون ، بيروت ،
١٩٧٨ •

٢ - أحمد أبو زيد :

البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، (المفهومات)
الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ •

٣ - أحمد زايد

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة
والجديدة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ •

٤ - أحمد زكى بدوى

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ •

٥ - أحمد عباس عبد البديع

أصول علم السياسة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ •

٦ - أحمد عبد القادر الجمال

مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية والسياسية ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٥٨ •

٧ - اسماعيل صبرى عبد الله (تحرير)

استراتيجية التنمية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٧٨ •

٨ — اسماعيل صبرى عبد الله

نحو نظام اقتصادى على جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٧٦ •

٩ — اسماعيل على سعد

نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ،
الاسكندرية ، ١٩٧٨ •

١٠ — السيد الحسينى

الانتمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٨٠ •

١١ — السيد الحسينى (وآخرون)

دراسات فى الانتمية الاجتماعية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ •

١٢ — السيد عبد المطلب غانم

دراسة فى الانتمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨١ •

١٣ — اليكس انكلز

مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم : محمد الجوهري وآخريين ،
دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ •

١٤ — أندرو جبرانت

الاشتراكية والطبقات المتوسطة ، اخترنا لك (١٦٤) ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب.ت •

١٥ — اندرية جوملان

طبقات المجتمع ، ترجمة : السيد محمد بدوى ، دار مسعد مصر ،
القاهرة ، ١٩٥٦ •

١٦ — أنطونيوس كرم

الحرب أمام تحديات التكنولوجيا ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون
والاداب ، الكويت ، ١٩٨٢ •

١٧ — أوسكار لانج

الاقتصاد السياسى : القضايا العامة ، ترجمة : راشد البراوى ، دار
المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ •

١٨ — بوتومور

الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد
الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ •

١٩ — بوينشيفر

القومية : عرض وتحليل ، ترجمة : جعفر خبيبك وعدنان الحميرى ،
دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦ •

٢٠ — ثيوت انيس الاسيوطى

المصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،
١٩٦٥ •

٢١ — ثروت بنوى

النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ •

٢٢ — جلال محمد موسى

منهج البحث العلمى عند العرب فى مجال العلوم الطبيعية والكونية ،
دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٧٢ •

٢٢ — جمال حمدان

استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٣ •

٢٤ — جورج جورفيتش

دراسات في الطبقات الاجتماعية ، ترجمة: احمد رضا محمد رضا ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ •

٢٥ — جيوكوف (وآخرون)

العالم الثالث : قضايا وآفاق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ •

٢٦ — جى روشيه

علم الاجتماع الامريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة

وتعليق : محمد الجوهرى وآخريين : دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ •

٢٧ — حسن صعب

علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ • —

٢٨ — حسن صعب

الانسان العربى وتحدى الثورة العلمية التكنولوجية ، دار العلم

للملايين ، بيروت ، ١٩٧٣ •

٢٩ — حسن صعب

تحديث العقل العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٢ •

٣٠ — سامية محمد جابر

القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع الى فهم

التوازن فى المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ •

٢١ - سعاد الشرقاوى

علم الاجتماع السياسى : أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على
النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ -

٢٢ - سمير نعيم أحمد

علم الاجتماع القانونى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ •

٢٣ - م.س.ى. بويوف

نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر ، ترجمة : فزار عيون السود ،
دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ •

٢٤ - سيجيريد هونكه

شمس العرب تسطع على الغرب : أثر الحضارة العربية فى أوروبا ،
ترجمة : فاروق بيضون وكمال دسوقي ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع
والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ •

٢٥ - طعيمة الجرف

موجز القانون الدستورى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٩ •

٢٦ - عباس محمود العقاد

أثر العرب فى الحضارة الاوربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ •

٢٧ - عبد الباسط عبد المعطى

فى نظرية علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ •

٢٨ - عبد الباسط عبد المعطى

اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون
والاداب ، الكويت ، ١٩٨١ •

٣٩ — عبد الباسط عبد المعطى

الوعى التثقيوى العربى ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ،

٤٠ — عبد الرحمن يعوى

دور العرب فى تكوين الفكر الاوربى ، دار الاداب ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٤١ — عبد الملك عودة

الاشتراكية فى تنزانيا ، دار الكتائب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة

• ١٩٦٧

٤٢ — عبد الهادى والى

التثمية الاجتماعية : مدخل لدراسة المفاهيم الاساسية . دار المعرفة

الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٤٣ — على البين هلال (وآخرون)

تجربة الديمقراطية فى مصر (١٩٧٠ — ١٩٨١) ، المركز

العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

٤٤ — على سامى النشار

المنطق الصورى منذ أرسطو وتطوره المعاصر ، دار نشر الثقافة ،

الاسكندرية ، ١٩٥٥ .

٤٥ — على سامى النشار

مناهج البحث عند مفكرى الاسلام واكتشاف المذهب العلمى فى العالم

الاسلامى ، دار المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٥ .

٤٦ — على ليلة

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثربولوجيا ، دار المعارف

القاهرة ، ١٩٨٢ .

٤٧ - عليّة حسن حسين

التنمية نظريا وتطبيقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ،

١٩٧٧ •

٤٨ - عمر ابراهيم الفتاحي

اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا : المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات

قطر ، ١٩٨٢ •

٤٩ - غريب محمد سيد أحمد

الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس ، دار الكتب الجامعية ،

الاسكندرية ، ١٩٧٣ •

٥٠ - فاروق أبو زيد

أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،

١٩٧٦ •

٥١ - ف. ل. تياغوننكو (وآخرون)

التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة : داود حيدو ومصطفى

عباس ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ •

٥٢ - ف. كيللي ، م. كوفالزون

المادية التاريخية ، تعريب : أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ،

١٩٧٠ •

٥٣ - فريدفون ديرمهن

السياسة في الدول النامية ترجمة : مصطفى عباس ، الهيئة العامة

للكتاب والجهزة العلمية ، القاهرة ، ١٩٦٨ •

٥٤ — فؤاد زكريا

العرب والنموذج الأمريكى ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ •

٥٥ — فؤاد الططار

النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،

١٩٧١ •

٥٦ — قدرى حافظ طوقان

العلوم عند العرب ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ •

٥٧ — كرم شلبى

صحافة الثورة وقضية الديمقراطية فى مصر ، مؤسسة دار التعاون

للطبوع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ •

٥٨ — ك. م. بانينكار

مشكلات الدول الاسيوية الافريقية ، ترجمة : نجدة هاجر ، سعيد

الفرز ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ب. ت. •

٥٩ — ك. م. بانينكار

الثورة فى افريقية ، ترجمة : روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية

العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ • — ٦٥

٦٠ — لطفى عبد الوهاب يحيى

الديمقراطية الاثينية ، مركز التوزيع الجامعى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ •

٦١ — محمد الجوهري

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة

١٩٧٨ •

٦٢ - محمد طه بدوى

المنهج فى علم السياسة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٦٣ - محمد عبده محبوب

الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية فى المجتمعات القبلية ، انهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .

٦٤ - محمد على العرينى

الراديو والتنمية السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٦٥ - محمد على محمد

أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٦٦ - محمد على محمد

تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٦٧ - محمد كامل ليلة

النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٦٨ - محمد محمود ربيع

الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٤ .

٦٩ - محمد محمود ربيع

مناهج البحث فى السياسة ، كلية القانون والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

٧٠ — محمد نور فرحات

الفكر القانوني والواقع الاجتماعي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،
القاهرة ، ١٩٨١ •

٧١ — محمود الكردى

التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

٧٢ — منير الله ويردى

دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول ، دار الطليعة للطباعة
والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ •

٧٣ — نبيل السمالوطى

علم اجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ •

٧٤ — نبيل السمالوطى

التنمية والتحديث الحضارى ، الجزء الاول ، مطبعة الجبلالوى ،
القاهرة ، ١٩٧٥ •

٧٥ — نبيل السمالوطى

بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسى ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ •

٧٦ — نيقولا تيما شيف

نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة: محمود عودة
وآخريين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ •

٧٧ — هارولد لاسكى

الدولة نظريا وعمليا ، الجزء الاول ، ترجمة : لجنة اخترنا لك ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت .

٧٨ — وليم هـ. فريدلند،

كارل ج. روزبرج (الابن) (اشراف وتحرير)

الاشتراكية فى امريكا ، ترجمة : رشيد البراوى ، محمود السيد محمد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
ب (الوثائق والمفالات والبحوث :

٧٩ — احمد أبو زيد

الانثربولوجيا والقانون : مقدمة لحراسة القانون الجنائى فى المجتمعات البدائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ١٩٦٥ .

٨٠ — احمد بدر

الثورة السلوكية فى العلوم السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، كية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ديسمبر ١٩٧٥ .

٨١ — احمد يوسف القرعى

التمتية السياسية .. أين مكانها ؟ ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ،

٨٢ — احمد عباس عبد البنيح

استراتيجيات بناء الامة في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ،
العدد (٦٨) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ •

٨٣ — السيد محمد بدوى

القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعى الفرنسى ، المجلة
الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ، ١٩٦٥ •

٨٤ — السيد ياسين

علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، المجلة الجنائية القومية ،
المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ •

٨٥ — اكرام بدر الدين

الاستقرار المتغير والتغير المستقر ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ،
١١ / ٦ / ١٩٨٣ •

٨٦ — حسنين توفيق ابراهيم

أزمة الفكر التنموى العربى ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد
(٧٥٧) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٨ يوليو ١٩٨٣ •

٨٧ — زكريا ابراهيم

الطبيعة البشرية في فلسفة كارل ماركس ، مجلة عالم الفكر ، المجلد
الثانى ، العدد الاول ، وزارة الاعلام ، الكويت ، ابريل يونيو ١٩٧١ •

٨٨ — سعد الدين ابراهيم

مغامرة الديمقراطية ، صحيفة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٨٢/٦/٣ •

٨٩ — سعد الدين ابراهيم

الديمقراطية .. هل يمكن تخطيطها ؟ مجلة الاهرام الاقتصادى ،
العدد (٧٣٨) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٧ مارس ١٩٨٣ •

٩٠ — سمير نعيم احمد

التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، مجلة العلوم
الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة السابعة ، جامعة الكويت ، يوليو ١٩٧٩ •

٩١ — عبد الباسط عبد المعطى

الثروة والسلطة فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ،
جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٢ •

٩٢ — عبد الفتاح احمد حجاج

التربية والتنمية السياسية ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ،
١٩٨١ •

٩٣ — عبد الوهلب ابراهيم

عودة الوعى بالتنمية ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد (٧٥٣) ،
مؤسسة الاهرام ، القاهرة ٢٠ يونيو ١٩٨٣ •

٩٤ — عزت حجازى

مفهوم الضبط الاجتماعى : دراسة فى سوسولوجيا المعرفة ، المجلة
الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ •

٩٥ — على الدين هلال

في مفهوم التنمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، مؤسسة
الاهرام ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ •

٩٦ — على فهمي

التشريع والسياسة الاجتماعية : دراسة في الادوار والحدود ، المؤتمر
الدولي للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ، جامعة عين
شمس ، القاهرة ، مارس — ابريل ١٩٨٢ •

٩٧ — عمار يوهوش

عوامل التخلف السياسى والاقتصادى في دول العالم الثالث ، مجلة
العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة الثانية كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٤ •

٩٨ — كمال المنوفى

الثقافة السياسية في الفقه السياسى المعاصر ، مجلة مصر المعاصرة ،
العدد (٣٤) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،
القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٨ •

٩٩ — كمال المنوفى

السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، مجلة
العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السابعة ، جامعة الكويت ، يناير
١٩٨٠ •

١٠٠ — مجلس الشورى

دور الانعقاد العادى الرابع ، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين ،
الاول من ابريل ١٩٨٤ •

١٠١ — محمد حسنى مبارك

خطاب عيد العمال • أول مايو ١٩٨٣ ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ،
٢ مايو ١٩٨٣ •

١٠٢ — محمد الجوهري

علم الاجتماع ومشكلة الاقليات ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٧٤ ،
القاهرة ، ابريل ١٩٧١ •

١٠٣ — محمد: الخنيف

الدولة ، محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، الاتحاد
الاشتراكي العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ •

١٠٤ — محمد على العوينى

دور الاعلام فى التنمية السياسية الريفية ، مجلة الموقف العربى ،
العدد (٢٣) ، القاهرة ، مارس ١٩٧٩ •

١٠٥ — مصطفى الفتى

الديمقراطية فى العالم الثالث ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ،
١١ / ٧ / ١٩٨٣ •

ج) الرسائل العلمية :

١٠٦ — أماني محمد علي قنديل

نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية ، رسالة
ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ •

١٠٧ — حسين عبد الحميد احمد

التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية : دراسة
في علم الاجتماع السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة
الاسكندرية ، ١٩٧٩ •

١٠٨ — عبد الخبير محمود عطا

وسائل الاعلام والتنمية السياسية في الدول النامية : البرامج
السياسية في اذاعة القاهرة كحالة للدراسة ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ •

١٠٩ — محمد محمود عرفة

الصحافة والتنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة
القاهرة ، ١٩٧٦ •

١١٠ — مجدى عبده حماد

المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في أفريقيا مع
دراسة للدور السياسى للعسكريين في غانا (١٩٦٦ — ١٩٦٩) ، رسالة
ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ •

(د) المنكرات الجامعية :

١١١ — على الدين هلال

محاضرات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،

جامعة القاهرة ، ٧٥ / ١٩٧٦ •

١١٢ — محمد عاطف غيث

دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ،

الاسكندرية ، ١٩٧٩ •

ثانياً - المراجع الاجنبية

(A) Books :

- 113 — Afanasyev, V., Marxist Philosophy : Apopular Ootline, Progress Publishers, Moscow, 1965.
- 114 — Almond, G.A. & Coleman, J.S., (eds.), The Politics of The Developing Areas, Princeton University Press, Princeton, 1960.
- 115 — ————— & Powell, G.B., Jr., Comparative Politics : A Developmental Approach, Little, Brown and Company, Boston, 1966.
- 116 — ————— & Others, (eds.), Crisis, Choice and Change : Historical Studies of Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1973.
- 117 — ————— Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1970.
- 118 — Apter, D., The Politics of Modernization, University of Chicago Press, Chicago, 1965.
- 119 — Baran, P.A., The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, NY., 1957.
- 120 — Barber, B., Social Stratification : A Comparative Analysis of Structure and Process, Harcourt, Brace & World, Inc., N.Y., 1957.
- 121 — Bell, D., The Coming of Post - Industrial Society, Basic Books, N.Y., 1973.
- 122 — Bendix, R. & Lipset, S.M., (eds.), Class, Status and Power, The Free Press, N.Y., 1966.
- 123 — ————— Nation - Building and Citizenship : Studies of Our Changing Social Order, Doublday Anchor, Inc., N.Y., 1969.

- 124 — Bernstein, H., (ed.), *Underdevelopment and Development : The Third World Today*, Penguin Book, London, 1973.
- 125 — Bill, J.A. & Leiden, C., *Politics in The Middle East*, Little, Brown and Company, Boston, 1979.
- 126 — Binder, L., *Iran : Political Development in a Changing Society*, Princeton University Press, Berkley, 1962.
- 127 — ———— *The Ideological Revolution in The Middle East*, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1964.
- 128 — ———— (ed.), *Politics in Lebanon*, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1966.
- 129 — ———— & Others, (eds.), *Crisis and Sequences in Political Development*, Princeton University Press Princeton, 1971.
- 130 — Black, C.E., *The Dynamics of Modernization*, Harper & Row, N.Y., 1966.
- 131 — Bottomor, T.B., *Classes in Modern Society*, George Allen & Unwin LTD, London, 1967.
- 132 — Brewer, G.D. & Brunner, R.D., *Organized Complexity : Empirical Theories of Political Development*, The Free Press, N.Y., 1971.
- 133 — ———— (eds.), *Political Development and Change: A Policy Approach*, The Free Press, N.Y., 1975.
- 134 — Brown, B.E. & Wahlk, J.C., (eds.), *The American Political System Notes and Readings*, The Dorsey Press, Homewood, 1971.
- 135 — Brzezinski, Z., *Between Two Ages : America's Role in the Technetronic Era*, Viking Press, N.Y., 1970.
- 136 — Carlin, J. & Others, *Civil Justic and The Poor*, Russell Sage Foundation, N.Y., 1967.

- 137 — Coleman, J.S., (ed.), Education and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1965.
- 138 — Costello, K., (ed.), Elements of Political Knowledge, Progress Publishers, Moscow, 1970.
- 139 — Dahl, R.A., Who Governs ? Democracy and Power in an American city, Yale University Press, N.H., 1961.
- 140 — Dahrendorf, R., Class and Class Conflict in Industrial Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.
- 141 — Davidson, B., Which Way Africa ? The Search for a New Society, Penguin, London, 1964.
- 142 — Dutt, C., (ed.), Fundamentals of Marxism Leninism. Progress Publishers, Moscow, 1964.
- 143 — Duverger, M., The Idea of Politics : The Uses of Power in Society, trans. by : North, R. & Murphy, R., Methuen & Co. LTD., London, 1966.
- 144 — Easton, D., The Political System : An Inquiry into the state of Political Science, Knopf. N.Y., 1953.
- 145 — ———— Asystem Analysis of Political Life, John Wiley and Sons, N.Y., 1965.
- 146 — ———— A Framework For Political Analysis, Englewood Cliffs, Printice-Hall, N.J., 1965.
- 147 — Eisenstadt, S. N., Modernization : Protest and Change, Englewood Cliffs, Printice-Hall N.J., 1966.
- 148 — ———— Tradition, Change and Modernity, John Wiley & Sons, N.Y., 1973.
- 149 — Fann, K.T. & Hodges, D., (eds.), Readings in U.S.A. Imperialism, Porter Sargent, Boston, 1971.
- 150 — Frank, A.G., Capitalism and Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile and Brazil, Monthly Review Press, N.Y., 1969.

- 151 — ————— Latin America : Underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, N.Y., 1970.
- 152 — Friedrich, C.J., Man and His Government : An Empirical Theory of Politics, Mc Graw-Hill, N.Y., 1963.
- 153 — Gati, Ch., (ed.), The Politics of Modernization in Eastern Europe: Testing The Soviet Model, Progress Publishers, N.Y., 1974.
- 154 — Geertz, G., (ed.), Old Societies and New States, The Free Press, N.Y., 1967.
- 155 — Gouldner, A.W., The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann Educational Books, LTD., London, 1971.
- 156 — Greenstein, F.I. & Polsby, N.W., (eds.), Handbook of Political Science, Vols, 1,3, Addison-Wesley Publishing Company, U.S.A., 1975.
- 157 — Harris, P.B., Studies in African Politics, Hutchison and Company, LTD., London, 1970.
- 158 — Heinz, E., (ed.), Behavioralism in Political Science, Atherton Press N.Y., 1963.
- 159 — ————— The Behavioral Persuation in Pqlitics, Random House, N.Y., 1963.
- 160 — Higgins, B., Economic Development : Principles, Problems and Politics, W.W. Norton, N.Y., 1959.
- 161 —Hudson, M.C., The Precarious Republic : Political Modernization in Lebanon, Random House, N.Y., 1968.
- 162 - Huntington, S.P., Political Order in Changing Societies, Yale University Press, N.Y., 1968.
- 163 — Keeschull, H. G., (ed.), Politics in Transitional Societies : The Challange of Change in Asia Africa and Latin America, Appleton-century — Croft, N.Y., 1968.

- 164 — Kuper, L. & Smith, M. G., (eds.), *Pluralism in Africa*, University of California Press, Los,—Angelos, 1969.
- 165 — Lapalombara, J., (ed.), *Bureaucracy and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1963.
- 166 — ————— & Weiner, M., (eds.), *Political Parties and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1966.
- 167 — Laski, H.J., *Democracy in Crisis*, George Allen & Unwin, London 1933.
- 168 — Lee, B.H., *Climate and Economic Development in The Tropics*, Harper & Row, N.Y., 1975.
- 169 — Lengyel, P., (ed.), *Approaches to The Science of Socio-Economic Development*, Unesco, Paris, 1971.
- 170 — Lenin, V.I., *Selected Works*, Vol. 3, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1961.
- 171 — ————— *Collected Works*, Vol. 5, Progress Publishers, Moscow, 1960.
- 172 — Leonidov, F., *Racism : An Ideological Weapon of Imperialism*, Progress Publishers, Moscow, W.D.
- 173 — Lerner, D., *The Passing of Traditional Society*, The Free Press, N.Y., 1958.
- 174 — Leys, C., (ed.), *Politics and Change in Developing Countries : Studies in Theory and Practice of Development*, Cambridge University Press, London, 1969.
- 175 — Lilienfeld, R. *The Rise of Systems Theory : An Ideological Analysis*, John Wiley & Sons, N.Y., 1978.
- 176 — Lipset, S.M., *The First New Nation*, Basic Book, N.Y., 1963.
- 177 — ————— *Revolution and counterrevolution : Change and Persistence in Social Structure*, Heinemann, London, 1969.

- 178 — Macridis, R.C., *The Study of Comparative Government*, Doubleday & Company, Inc., Garden City, N.Y. 1955.
- 179 — ————— & Brown, B.E., (eds.), *Comparative Politics: Notes and Readings*, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1977.
- 180 — Marx, K., *The Poverty of Philosophy*, International Publishers, N.Y., 1959.
- 181 — ————— & Engels, F., *Selected Works*, Vols. I, II, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962.
- 182 — Martindale, D., *The Nature and Types of Sociological Theory*, Routledge & Kegan Paul, London, 1970.
- 183 — Merkl, P.H., *Modern Comparative Politics*, The Dryden Press, Illinois, 1977.
- 184 — Merton, R.K., *Social Theory and Social Structure*, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., N.Y., 1968.
- 185 — Neibuhr, R. & Paulo, S., *The Democratic Experience*, Fredrek & A. Prager Publishers, N.Y., 1962.
- 186 — Orum, A.M., *Introduction to Political Sociology*, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1978.
- 187 — Osipov, G., *Sociology : Problems of Theory and Method*, Progress Publishers, Moscow, 1969.
- 188 — Parsons, T., *Politics and Social Structure*, The Free Press, N.Y., 1969.
- 189 — ————— *The Social System*, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., N.D., 1972.
- 190 — Podosetnik, V. & Spirkin, A., *A G lance At Historical Materialism*, trans. by : Skvirsky, D., Progress Publishers, Moscow, W.D.
- 191 — Pye, L.W., *Politics, Personality and Nation Building : Burma's search for Identity*, Yale University Press, N. H., 1962.

- 192 — ————— (ed.), *Communications and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1963.
- 193 — ————— & Verba, S., (eds.), *Political Culture and Political Development*, Princeton University Press, Princeton, 1965.
- 194 — ————— *Aspects of Political Development*, Little, Brown and Company, Boston, 1966.
- 195 — Ranney, A., (ed.), *Essays on The Behavioral Study of Politics*, University of Illinois Press, Urbana, 1962.
- 196 — Riggs, F.W., *Administration in Developing Countries*, Houghton Mifflin, Boston, 1964.
- 197 — Sabine, G.H., *A History of Political Theory*, Oxford & IBH Publishing Co., Calcutta, 1971.
- 198 — Sigmund, P.E., Jr., (ed.), *The Ideologies of The Developing Nations*, Fredrick A. Prager Publishers, N.Y., 1963.
- 199 — Sills, D.L., (ed.), *International Encyclopedia of The Social Sciences*, Vols., 6, 10, 12, 15, The Macmillan Company, N. Y., 1972.
- 200 — Smelser, N.J., (ed.), *Sociology : An Introduction*, John Wiley, N.Y., 1967.
- 201 — Thornton, T.P., (ed.), *The Third World in Soviet Perspective*, Princeton University Press, Princeton, 1964.
- 202 — Tilly, Ch., (ed.), *The Formation of National State in Western Europe*, Princeton University Press, Princeton, 1975.
- 203 — Ward, R.E. & Rustow, D.A., (eds.), *Political Modernization in Japan and Turkey*, Princeton University Press, Princeton, 1964.
- 204 — Warner, L. & Lunt, P.S., *The Social Life of a Modern Community* Vol. I, *Yankee city Series*, Yale University Press, N.H., 1941.

- 205 — Weiner, M., (ed.), Modernization : The Dynamics of Growth
Voice of America Forum Lectures, 1966.
- 206 — Wheeler, H., The Political Order : Democracy in a Revolutionary
Era, William Benton, Chicago. 1968.
- 207 — Wiseman, H.V., Political Systems : Some Sociological Approa-
ches, Routledge & Kegan Paul, London, 1967.
- 208 — Woll, P. & Binstock, R.H., America's Political System, Random
House, N.Y., 1975.
- 209 — Zeitlin, I.M., Ideology and The Development of Sociological
Theory, Prentice-Hall of India Private Limited
N.D., 1969.

(B) Articles :

- 210 — Alnaqueeb, Kh., H., Preliminary Studies in Social Stratification
in Arab Countries, in : Annals of The College
of Arts, Vol. 1, Kuwait University, 1980.
- 211 — Bishay, FK., Towards Effective Transfer of International Tech-
nology,..
مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٢٧٤) ، الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ،
اكتوبر ١٩٧٨ .
- 212 — Harik, I., Structural-Functional Analysis and The Study of Po-
litics, in : Journal of Social Sciences, Kuwait
University, Vol. IV, No. 3, October, 1976.
- 213 — Packenham, R. A., Approaches to The Study of Political Deve-
lopment, in : World Politics, Vol. XVII., 19 64.
- 214 — Rex, J., The Theory of Plural Society, in : B.J.S., Vol. (10),
No.1, 1959.

طبع بمطابع جريدة السفير

Bibliotheca Alexandrina



0278281

١ / ١٢٩٠.١١

٥٠٠

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ميدان التحرير (المنشأة)